الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

دور الأحزاب السياسية الجزائرية في التنمية السياسية

دراسة حالة حزب التجمع الوطني الديمقراطي بولاية وهران

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: الحركات الوطنية وتشكيلات الدول في الجزائر وبلدان المغرب

من إعداد الطالب :

بوعلي حمزة

من إشراف الأستاذ الدكتور :

محمد غالم

أعضاء لجنة المناقشة :

أ .غالم محمد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة وهران	مشرفا ومقررا
أ .برابح عبد المجيد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة وهران	رئيسا
أ .يعلاوي أحمد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة وهران	مناقشا
أ .بن طرمول عبد العزيز	أستاذ محاضر – أ–	جامعة وهران	مناقشا

السنة الجامعية: 2012_2013

الـــمـــقـــــدمـــــة:

شهدت الجزائر إنفتاحا سياسيا تعيشه في أكثر من عقدين من الزمن، وكانت سباقة لذلك قبل الكثير من دول العالم العربي الذي تنتمي إليه، هذا ما جعلها تعرف عددا كبيرا من الأحزاب السياسية والذي يعتبر مظهرا من مظاهر الديمقراطية التي يسعى النظام السياسي لتجسيدها، بغض النظر عن نيته الحقيقية في إرساء هذه الأخيرة نتيجة الضغوط المتزايدة التي يتعرض لها من بيئته الداخلية المتمثلة في المطالب المقدمة من المجتمع ومكوناته المختلفة، والمتمثلة في تمكينه من الحصول على جميع حقوقه المختلفة من سياسية واقتصادية وإجتماعية وثقافية، وكل ما تجتمع عليه حقوق الإنسان، أما فيما يخص ضغوط البيئة الخارجية فهي متمثلة في ملامح النظام العالمي الجديد وسيطرة النموذج الليبرالي الغربي، الذي يسعى الغرب إلى إرساء مبادئه وقيمه في كافة أرجاء المعمورة خاصة فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، ومن أهمها الضغط على دول العالم لكي تتبنى سياسات أكثر إنفتاحا على المجتمع بتبني أنظمة ديمقراطية مستقاة من النموذج الغربي.

ولايتم تجسيد وتنفيذ هذه المطالب إلا في إطار السعي لتحقيق تنمية سياسية شاملة، يمكن أن تحقق من خلالها مطالب البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي، كما أن الأداة الفعالة التي يتم من خلالها تحقيق هذه التنمية هي الأحزاب السياسية.

– فمفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استنبطها وأبدعها علم السياسة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ودخل في دائرة الإستعمال الأكاديمي في مراكز الأبحاث والدراسات التطبيقية والجامعات.

فالتنمية السياسية هي عملية إنتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم أكثر حداثة، ومن النظم الإستبدادية إلى النظم الديمقراطية وتعني أيضا عملية تطوير، وإنتقال ورفع في الكفاءات[1]. هذا المفهوم لقي إهتماما بالغا من طرف أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومراكز الأبحاث، ممن نظروا للتنمية السياسية في إطار التنمية الشاملة، أو أولئك الذين كانوا يبحثون عن محددات التحديث السياسي والإجتماعي في منظومة العالم الثالث، ووظف هذا المفهوم من قبل الجامعات الأوروأمريكية تحت شعار التحديث والتطوير السياسي، وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التحديثية والتنموية[2].

---

[1] عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والفكرية: مصطلحات ومفاهيم، دمشق: دار المعارف للنشر،2000،ص 362 .

[2] عز الدين دياب، الدراسات الإجتماعية الأمريكية ومخاطرها على الأمن الثقافي: بيروت: دار الفكر العربي،2003، ص 61 .

ظـــهر حول مفهوم التنمية السياسية عدة آراء وإتجاهات فكرية وسياسية، إذ تعددت النظريات المفسرة لهذا المفهوم .

ويمكن القول أن أهم الأفكار التي تجسد مفهوم التنمية السياسية هي: [1]

-تكوين ثقافة تتمحور حول حقوق الإنسان وواجباته وتشكل قاعدة إنطلاق وبدء وتفعيل إجراءات التنمية السياسية.

-تحديث الحياة السياسية وهذا معناه تحديث النظم والسلطة والأداء السياسي.

-البحث عن نموذج تتمثل فيه التنمية السياسية بكل أبعادها وغاياتها، وحيال هذا الأمر تفترق النظريات السياسية (الليبرالية، الإشتراكية، التبعية).

-وللأحزاب السياسية دور مهم في القيام بوظيفة التحديث والتنمية السياسية، بالإضافة إلى الآليات الأخرى التي يسعى النظام السياسي إلى إرساء التنمية السياسية من خلالها، إن كانت هذه العملية نابعة من داخل النظام، فالكثير من الدراسات التي عالجت أدبيات التنمية السياسية لم تغفل دور الأحزاب في تفعيل هذه الأخيرة، والتي يمكن كذلك من خلالها دراسة وقياس درجة التنمية السياسية في كل بلد يسعى إلى تحقيقها.

لذا كانت دراستنا هذه تتمحور حول دور الأحزاب السياسية الجزائرية في تفعيل التنمية السياسية والمواضيع المهمة التي حاولت التنمية السياسية معالجتها، كما أن هذه الدراسة شملت بالإضافة إلى دراسة دور الأحزاب على المستوى الوطني من خلال الإنتخابات التي شاركت فيها والبرامج السياسية التي تبنتها ودافعت عنها، من أجل تحقيق مشروع مجتمع يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة، قمنا بدراسة ميدانية محلية حول دور حزب التجمع الديمقراطي بولاية وهران في التنمية السياسية المحلية

- <u>أهـــمـــية ودوافـــع الـــدراســـة</u>:

قمت باختيار هذا الموضوع لعدة أسباب ودوافع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

<u>أ)الـــدوافـــع الـــذاتـــية</u>:

-إن أول مادفعني لاختيار هذا الموضوع هو إهتمامي بالأحزاب السياسية، خاصة وأن تخصصي يفرض علي الإهتمام بذلك باعتبارها من أهم الظواهر السياسية الأكثر تأثيرا وبروزا في الحياة السياسية، ونظرا لما تعيشه البلاد من تخلف سياسي لم تستطع الخروج منه، رغم المحاولات

[1] محمد إسماعيل علي، دور المثقفين في التنمية السياسية :دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، 1989 ،ص 152.

المتكررة والسياسات والنماذج التنموية المختلفة التي جربت، هذا ماجعلني أتساءل عن دور الأحزاب في ذلك، وإن كان لها تأثير في الخروج من هذه الأزمة.

-وفيما يخص إختياري الذي وقع على حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" باعتباره من أكبر الأحزاب وأكثرها بروزا على الساحة السياسية الجزائرية، وأكثرها كذلك تمثيلا وحضورا في المؤسسات سواء التنفيذية أو المنتخبة على المستوى الوطني والمحلي.

-بالإضافة إلى توسيع معارفي وثقافتي حول دور الأحزاب التنموي فيما يخص الجانب السياسي.

الـــدوافـــع الـــمـــوضـــوعـــية:

-موجة الإصلاح والإنفتاح السياسي التي ينتهجها النظام السياسي الجزائري منذ أكثر من عقد من الزمن، ومعرفة مدى النتائج التي حققها على المستوى السياسي، والسياسات التنموية التي يسعى النظام إليها للتخلص من التخلف.

-كثرة وتنوع الأحزاب السياسية في الجزائر، ما يدعو إلى الفضول ومعرفة دورها وحجمها في التأثير على المجتمع من خلال توعيته وتعبئته إجتماعيا وسياسيا، ودفعه نحو التسيس.

-قلة الدراسات حول موضوع الدور التنموي للأحزاب السياسية في الجزائر سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

ج) أهـــمـــيـــة الـــدراســـة:

-هذه الدراسة تهدف إلى الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

-كما أن هذه الدراسة ستقوم بإثراء مكتبة العلوم السياسية، من حيث المعلومات والمعطيات والنتائج المتوصل إليها في البحث، مما يساهم في إثراء ثقافة الطالب في العلوم السياسية بصفة خاصة والعلوم الإنسانية والإجتماعية بصفة عامة.

-تعتبر هذه الدراسة إستكمالا وإسهاما للبحوث والمواضيع المتشابهة التي إهتمت ودرست مناطق وولايات أخرى في الوطن، فهي تتضمن دراسة ميدانية محلية خاصة بولاية وهران، علما أن هناك دراسة سابقة لها إهتمت بولاية معسكر في هذا الشأن، وبالتالي فتح مجال الدراسة في ولايات أخرى، التي ستزودنا بمعطيات عامة حول وضع التنمية السياسية المحلية فيما يخص معظم ولايات الدولة.

-إبراز الحجـــم الحقيقـــي للأحزاب السياســـية الجزائريـــة عامـــة، وحـــزب التجمـــع الـــوطني الديمقراطي خاصة ، ودوره في تحقيق التنمية السياسية وتفعيل المشاركة السياسية وإبراز إن كـــان له دور في ذلك أم أنه يفتقد لهذه الوظيفة.

II-أدبيات الدراسة:

-يوجد العديد من الدراسات التي إهتمت بموضوع التنمية السياسية ودور الأحزاب في تفعيلها على المستوى الوطني، أما على المستوى المحلي خاصة فيما يتعلق بالجزائر، فلا نكاد نعثر تقريبا على أية دراسة علمية إهتمت بهذا الشأن على المستوى المحلي، إلا بعض الرسائل الجامعية الموضوعة في المكتبات الجامعية، غير أنها تبقى جد قليلة إذا ما قارناها بأهمية الموضوع، فهو لازال يحتاج إلى الكثير من الدراسات.

أما فيما يخص مجال التنظير بالنسبة للتنمية السياسية والأحزاب السياسية إعتمدت على عدة مراجع ودراسات أهمها:

-كتابات صمويل هنتغتون.

-ونذكر بالأخص رسالة تخرج ماجستير نوقشت مؤخرا في كلية الحقوق والعلوم السياسية ،بعنوان دور الأحزاب السياسية في التنمية المحلية: دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي بولاية معسكر.

1) الكتابات الأجنبية:

-كتابات غابريال ألموند: وبالأخص كتابه " السياسة المقارنة في البلدان النامية" إذ يعتبر من أهم الكتب التي عالجت قضية التنمية السياسية من منظور المدرسة السلوكية الوظيفية والتي إهتمت بدراسة التخلف السياسي الذي تعيشه مجمل دول العالم الثالث.

-بالإضافة إلى دراسات "لوسيان باي" حول التخلف السياسي، وكتابات "صمويل هنتغون" التي ركزت على ضرورة وأهمية البناء المؤسساتي في تحديث وتطوير الشعوب.

2) الكتابات العربية:

ومن أهمها:- كتاب أحمد وهبان والذي يعتبر مرجعا من الحجم الصغير، غير أنه يحوي على عدة مقولات أكاديمية تساعدنا في فهم ظاهرة التخلف والتنمية السياسية في العالم الثالث، وعنوانه "التخلف والتنمية السياسية بدول العالم الثالث".

-كتاب عبد الحليم الزيات: والذي ناقش فيه الآليات والأطر التي يتم من خلالها ممارسة وتفعيل التنمية السياسية.

-وإسهامات "نصر عارف" في كتابه "نظريات التنمية السياسية" الذي قام من خلاله بعرض نظريات التنمية السياسية ثم نقدها من منظور حضاري إسلامي، يختلف عن المقولات والمدارس الفكرية التي إنطلقت منها هذه النظريات وتفسيراتها لظاهرة التنمية والتخلف في دول العالم الثالث.

_وكتاب أسامة غزالي حرب حول الأحزاب السياسية في العالم الثالث.

-وكذلك كتاب "محمد علي محمد" بعنوان "التغيير والتنمية السياسية" الذي قام من خلاله بمعالجة أدبيات التنمية السياسية، وعرض فيه بعض النماذج التنموية السياسية التي قامت بها بعض البلدان العربية بالإعتماد على النماذج النظرية التي ذكرها في كتابه.

-كتابات كل من "رابح كمال العروسي" و"عيسى جرادي" التي عالجت الظاهرة الحزبية في الجزائر وعرضتها بطريقة تحليلية.

وكتاب "دراسات في التنمية السياسية بدول الجنوب" للأستاذ بومدين طاشمة.

III-**إشكالية الموضوع:**

-تحاول هذه الدراسة إبراز الدور التنموي السياسي للأحزاب السياسية بصفة عامة بالجزائر وعلاقتها بالمجتمع، ودورها المحلي بصفة خاصة، وذلك بإبراز ومعرفة علاقتها مع المجتمع؟ وبالتالي تطرح هذه الإشكالية عدة تساؤلات تتمثل فيمايلي:

-هل يعكس التكاثر العددي للأحزاب السياسية في الجزائر تطور الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري؟

-ماهي علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع؟

-هل للأحزاب السياسية دور في القضاء على أزمات التنمية السياسية بالجزائر؟

-هل إستطاع حزب التجمع الوطني الديموقراطي، التخفيف من حدة أزمة المشاركة السياسية بوهران؟ وهل لهذا الحزب دور في تطوير الثقافة السياسية لسكان وهران؟

VI- **الفرضيات:**

-يمكننا صياغة الفرضيات التالية للإجابة عن هذا الإشكال:

-التزايد العددي للأحزاب السياسية بالجزائر لا يعكس تطور الثقافة السياسية للمجتمع.

-علاقة الأحزاب بالمجتمع هي علاقة تنافر في الغالب وليست علاقة تجاذب وتبادل.

-لم تسهم الأحزاب السياسية عامة وحزب التجمع الوطني الديمقراطي بصفة خاصة بشكل فعال في القضاء على مشكلة المشاركة السياسية، بالرغم من تزايد عدد المنخرطين فيه، فهو حزب مرتبط بالإدارة أكثر مما هو مرتبط بالمجتمع.

VII- مـــنهـــجـــية الـــدراســـة:

- الدارس لهذا الموضوع يجد نفسه مضطرا لإتباع عدة مناهج ومداخل في دراسته للوصول إلى تحليلات دقيقة وبالتالي الحصول على نتائج تكون أكثر موضوعية وعلمية، لذا إعتمدت على المناهج التالية:

-المنهج التاريخي: يهدف إلى عرض مسيرة التجربة الحزبية بالجزائر والتطورات التي شهدتها هذه الظاهرة في الجزائر بداية من الإستقلال إلى يومنا هذا،أي تتبع مسارات الإصلاح السياسي.

-**المنهج القانوني:** وذلك بعرض أهم القوانين التي تضمنتها دساتير الجزائر، والمراسيم والقوانين العضوية التي نظمت الظاهرة الحزبية والعملية الإنتخابية بالجزائر.

-**المنهج المسحي:** الذي يقوم على أساس تفكيك الكل إلى أجزاء، وتقويم الأجزاء لإختبار الفرضيات والوصول إلى إستخدام المقابلات الشخصية والملاحظة.

-**منهج دراسة حالة:** وذلك بالتركيز على أهم أدوات هذا المنهج، والذي أتت به مدرسة شيكاغو وذلك عن طريق "الملاحظة بالمشاركة"، إذ إخترت الإختلاط والتفاعل مع أعضاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي لمدة أطول، لكي تكون ملاحظاتي أكثر دقة، وبالتالي تفسير وتحليل واقع الثقافة السياسية لهؤلاء المناضلين.

-**منهج تحليل المضمون:** وذلك من خلال تحليل المضامين المعلنة التي إحتوت عليها بعض برامج الأحزاب السياسية، وخاصة حزب التجمع الوطني الديمقراطي، بالإضافة إلى تحليل خطابه السياسي بأبعاده الإجتماعية والثقافية والإقتصادية.

-**بالإضافة إلى المنهج الوصفي:** الذي قمنا من خلاله بوصف الأداء السياسي للأحزاب السياسية في وقت الحملات الإنتخابية.

-كما إعتمدنا في دراستنا هذه على أداة من أدوات القياس (إستمارة الإستبيان) للحصول على المعطيات والمعلومات من مجتمع البحث، وتتضمن هذه الإستمارة مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالموضوع، يتم توجيهها إلى المبحوثين للإجابة عنها، كما تهدف هذه الإستمارة التعرف على الثقافة السياسية السائدة لدى المجتمع المبحوث ، ومعرفة آرائه حول بعض المواضيع السياسية المرتبطة بحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

-كما قمت بإعداد نموذجين من الإستمارة:

الأولى: موجهة لمجتمع البحث والمتعلق بالمناضلين في الحزب.

الثانية: موجهة للمواطنين المبحوثين بولاية وهران ومعرفة آرائهم ومواقفهم إتجاه أداء هذا الحزب من أجل الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية وأبعد عن الذاتية.

V- **الصـــعـــوبـــات:**

لكل بحث صعوبات يصطدم الباحث بها أثناء القيام بعمله حول موضوع البحث، فقد تلقينا عدة صعوبات في إنجاز هذا البحث أهمها:

-قلة المصادر والمراجع حول الدور التنموي المحلي للأحزاب السياسية الجزائرية.

-شمولية واتساع البحث فيما يخص الدور التنموي للأحزاب السياسية على المستوى الوطني إذ يتطلب هدا النوع من الدراسات كما هائلا من المعطيات و الإحصاءات.

- قلة وإن لم نقل إنعدام الدراسات العلمية والأكاديمية حول حزب التجمع الوطني الديموقراطي، كما أن المتوفر من المعطيات والوثائق يفتقد في أغلبه إلى الجانب العلمي والموضوعي.

-صعوبة إسقاط المفاهيم النظرية على الظواهر العلمية، ومعالجتها ودراستها ميدانيا، خاصة على المستوى المحلي.

-الصعوبة التي تلقيتها في توزيع الإستمارات، سواء فيما يخص المناضلين في الحزب أو المواطنين العاديين، فبالنسبة للمناضلين تخوفهم من الإجابات، كما أن أغلب الإجابات لم تكن مقنعة ولم تعبر عن مواقفهم وآرائهم الحقيقية، أما المبحوثين الذين وجهت إليهم الإستمارات ليجيبوا على أسئلتها فلم ترجع، فاضطررت إلى ملء الإستمارات بنفسي عن طريق طرح أسئلة الإستمارة بالمقابلة الشخصية مع الشخص المبحوث.

-أما فيما يخص المواطنين العاديين، فجل الإستمارات التي وجهت إليهم، وكان الإختيار عشوائي في البداية في توجيه هذه الإستمارات غير أنها في الغالب لم تكن تحتوي على إجابات مما جعلنا نتوجه إلى إنتقاء عينة من المجتمع وهي فئة الجامعيين من أجل الوصول إلى إجابات مقنعة أو فقط الحصول على إجابات، هذا ما أدى بنا إلى تمديد فترة إعداد هـــذا البحث، وأهـــم الصعوبات التي واجهتنا فـــي إعـــداده.

الفصل الأول:دراسة نظرية لمفهومي التنمية السياسية والأحزاب السياسية

المبحث الأول : مدخل نظري لدراسة التنمية السياسية

قبل الخوض في المقتربات العلمية والنظريات التي ظهرت في حقل التنمية السياسية، التي حاولت أن تعطي تفسيرات وتحليلات لهذه الأخيرة، يتوجب علينا فهم وشرح مصطلح التنمية السياسية و إجلاء الغموض عن دلالته اللغوية والاصطلاحية والعلمية، وعن المفاهيم الأخرى التي تتداخل وتقترب في المعنى مع هذا المفهوم، غير أنها تختلف معه في دلالاتها المعرفية والعلمية .

المطلب الأول :مفهوم التنمية السياسية

-ينقسم هذا المفهوم إلى مصطلحين :"التنمية" و"السياسة".

أما لفظ التنمية من الناحية اللغوية: مشتق من نمى بمعنى الزيادة والانتشار، ونمت النار تنمية،إذا ألقيت عليها حطبا وذكيتها به، نمى الحديث تنمية:رفعته وأنميته،أذعته على وجه النميمة، ونميته مشددا بلغته على وجه الإشاعة والنميمة ،وأنميته مخففا: رفعته على وجه الإصلاح.[1]

أما لفظ النمو: من نما ينمو نميا ونماء فأنه يعني الزيادة، ومنه ينمو نموا[2].

Développement :وأصل كلمة التنمية باللغة الفرنسية والتي ترجمت إلى أقرب المعاني لها باللغة العربية إلى كلمة (تنمية).

أما الشق الثاني من مفهوم التنمية السياسية هو السياسة.

فمن الصعب تعريف السياسة تعريفا دقيقا موحدا،جامع مانع،يتفق عليه علماء السياسة وهذا راجع إلى صعوبة تحديد الظواهر التي تشتمل عليها السياسة.ومن أهم تعريفات السياسة:" أنها العلاقة بين الحكام والمحكومين، أو أنها الدولة وكل ما يتعلق بها من شؤون مختلفة متنوعة، أو أنها السلطة العليا في المجتمعات الإنسانية، وكل ما له علاقة بظاهرة السلطة[3].

وكمحاولة لإعطاء تعريف شامل لمفهوم التنمية السياسية، فأنه سيصعب علينا ذلك، لتعدد التعاريف حول هذا المفهوم، فكل دارس يحاول إعطاء تعريف لها حسب خلفيته المعرفية وتوجهاته الفكرية والمدرسة التي ينتمي إليها،هذا فضلا عن النقد الذي وجه إلى هذا المفهوم ،وتزداد الصعوبة إذا انتقلنا إلى المستوى الإجرائي للمفهوم وكيفية إيجاد مؤشرات ومقياس على أساسه يمكننا أن نرتب الدول والمجتمعات وفق مقياس التنمية السياسية.

عند بداية إعطاء تعريف لمفهوم التنمية السياسية، يصطدم الباحث بعدة مفاهيم ومصطلحات تقترب في المعنى لهذا المفهوم، غير أنها تختلف من حيث الأهداف والغايات،إذا اعتبرنا أن كل

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، القاهر:ة دار المعارف،(ب.ت)،ص 52,45.

[2] المرجع نفسه،ص51,45.

[3] ناجي عبد النور،مدخل إلى علم السياسة، عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع.2000.،ص12.

من هذه المفاهيم يعبر عن عملية تسعى إليها المجتمعات التي تعيش حالة التخلف، قصد الوصول إلى أهداف و نتائج معينة.

ويمكن القول أن هذه المفاهيم تطرحها المداخل النظرية للتنمية السياسية، كما أنها تعبر في بعض الأحيان عن جوهر عملية التنمية السياسية بمختلف أبعادها.

ومن أهم هذه المفاهيم:

-التحديث السياسي:Political modernization

-التغيير السياسي: Political change

-الإصلاح السياسي:Political reform

-التحول السياسي:Political transformation

- التطورالسياسي:Political Evolution

-التغريب أو الغربنة[1]:westernization

1-التحديث السياسي: يعد مفهوم التحديث،المفهوم الأقرب إلى مفهوم التنمية السياسية.

فالتحديث يعني النمو في المقدرات المعرفية المطبقة في جميع فروع الإنتاج، مما يؤدي إلى تحديث الجوانب الإجتماعية و الثقافية و النفسية، التي تعد إطارا يسهل تطبيق العلم في عملية الإنتاج. و يرى " إيزنسات "أن التحديث من الناحية التاريخية: هو عملية التحول نحو تلك الأنماط من الأنظمةالإجتماعيةوالإقتصادية و السياسية، التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية من القرنين السابع عشر والتاسع عشر، يرى" بارسونز" بأن: التحديث هو عملية ثقافية تشمل تبني قيم و مواقف ملائمة للطموح العلمي،والتجديد العقلاني و الإتجاه نحو الإنجاز، بدلا من القيم السائدة في المجتمع التقليدي، و يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية ستحدث في العالم الثالث بنقل الأفكار والقيم من الغرب عن طريق التصنيع الذي يزيح كل العقبات الثقافية[2].

وبهذا يصبح التحديث عملية تنتقل بها المجتمعات المتخلفة من الوضع التقليدي الذي تعيشه إلى وضع جديد وهو الحديث وتتسم هذه العملية بالخصائص التالية:

-عملية جذرية بمعنى: أنها تتضمن تغيرا جذريا من التقليدي إلى الحديث.

- عملية معقدة أي :أن التغيير يمس كل النظم المجتمعية من التصنيع و التحضر و الحراك الإجتماعي، و إنتشار الوسائل التقنية، وصولا إلى معدلات التعليم و اتساع المشاركة الشعبية.

-التحديث عملية نسقية: أي أن التغيير في عنصر يؤدي إلى التغيير في العناصر الأخرى.

---

[1] بومدين طاشمة،دراسات في التنمية السياسية ببلدان الجنوب، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011، ص9.

[2] نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة : دار القارئ العربي، 1993، ص239.

-التحديث عملية عامة: أي ظاهرة لا تقتصرعلى مجتمع معين بل تشمل معظم المجتمعات.
- التحديث عملية طويلة المدى مستمرة وتدريجية.
- التحديث عملية انسجام بين أبنية المجتمع المختلفة.[1]
كما ذكر"لوسيان باي" أن للتحديث ثلاثة خصائص رئيسية:
- ازدياد مركزية السلطة في الدولة مع ضعف مصادر السلطة التقليدية.
-تباين المؤسسات السياسية وتخصصها.
-ازدياد نسبة المشاركة الشعبية وازدياد مساهمة الأفراد في العمل داخل النظام السياسي[2]
-والخاصية الأخيرة المذكورة آنفا من خصائص التحديث، هي التي ستأخذ حيزا كبيرا في دراستنا،باعتبارها أهم مؤشر من مؤشرات التنمية السياسية، وإمكانية إسقاط هذا المؤشر على دراستنا وبحثنا الميداني على المستوى المحلي.

كما حدد (باي) أهم عناصر التحديث كالآتي:

-الإتجاهات العامة نحو المساواة في العملية السياسية والتنافس لتولي المناصب السياسية.
-التمايز والتخصص في العمليات السياسية من خلال التوسع والتكامل ،أي تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات السياسية.
-العلمانية في العملية السياسية وفصل الدين عن السياسة من حيث الأهداف والتأثير[3]
وهناك من الدارسين من يعرف التحديث السياسي من خلال المقارنة بين الأنظمة السياسية الحديثة والأنظمة السياسية التقليدية أو بين المجتمعات الزراعية والمجتمعات الصناعية ولكل من النظامين خصائص يتميز بها عن الآخر.

وقد بين "رستو" مجموعة من الخصائص يتميز بها النظام السياسي الحديث والتي يفتقر إليها النظام السياسي التقليدي :

-أبنية عالية التخصص ومحددة الوظائف.
-درجة عالية من الإندماج داخل البنية الحكومية.
-شيوع الإجراءات العلمانية والرشيدة في صنع القرارات.
-القرارات الإدارية والسياسية كبيرة الحجم وواسعة النطاق وعالية الفعالية.
-اهتمام وانخراط كبير في النظام السياسي.
-شيوع وفعالية الإحساس بالإنتماء للتاريخ والأرض والدولة القومية.

---

[1] بومدين طاشمة،مرجع سابق،ص11.

[2] رمزي زكي،الأزمة الراهنة في الفكر التنموي،مجلة العلوم الإجتماعية،(الكويت):العدد 2،جويلية 1980،ص30.

[3] نصر محمد عارف،مرجع سابق،ص 239.

-تخصيص الأدوار السياسية على أساس معايير الإنجاز أكثر من المعايير الشخصية
-أساليب تنظيمية و قضائية قائمة على قانون علماني و غير شخصي[1] .

غير أن عملية التحديث تنتج أزمات داخل المجتمع، تحاول التنمية السياسية تجاوزها وهيأزمة الشرعية،أزمة التكامل، أزمة التوزيع و أزمة المشاركة السياسية و أزمة التغلغل[2].

-حاول الأستاذ "أحمد وهبان" إبراز هذه الأزمات وتحديدها وإيجاد الحلول الممكنة لها*

غير أن هذا التعريف وجهت له عدة انتقادات خاصة في الأوساط العلمية العربية، نتيجة اعتماده على النموذج الغربي كلية بدون مراعاة الواقع الذي تعيشه دول العالم الثالث[3].

2-التغيير السياسي:هو الإنتقال من حالة إلى أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغير،أويؤثر على العملية والبنية معا ،وينقسم التغيير إلى قسمين: تغيير جذري، وتغيير إصلاحي.

فالتغيير الجذري: هو ذلك التغيير الذي يحدث ثورة على جميع الأنماط الثقافية و الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، والقيام بالقطيعة مع الأوضاع السائدة و الأنظمة التقليدية السائدة في المجتمع، وهذا ما تمثله التيارات الراديكالية و الثورية، كالحركات الشيوعية التي شهدها العالم " الثورة البلشفية في روسيا عام 1917" و"ثورة ماوتسي تونغ بالصين"،وكما نشهده أيضا من خلال فكر وممارسة بعض التيارات الإسلامية ذات التوجه المتطرف في العالم الإسلامي:الثورة الإيرانية بقيادة الخميني والتغيير الجذري الذي أحدثته حركة طالبان في أفغانستان بعد إنتهاء الحرب الروسية الأفغانية،والتمرد السياسي في الدول العربية مثل ما حدث في ليبيا وما يحدث في سوريا حاليا.

أما التغيير الإصلاحي :فهو نابع من النظام السياسي عن طريق رسم سياسات عامة وصنع قرارات تختلف عن السياسات السائدة سلفا،أي ان التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام القائم وإنمافي إطاره.ومن نماذج التغيير الإصلاحي الحركة الإصلاحية التي تشهدها تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية بعد وصول هذا الأخير إلى السلطة ،وبعض الإصلاحات التي تشهدها بعض الأنظمة العربية، كالمملكة المغربية في التعديل الدستوري الأخير والإصلاحات السياسية التي تشهدها الجزائر في الآونة الأخيرة[4].

---

[1]بومدين طاشمة،المرجع نفسه، ص19.

[2]أحمد وهبان ،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية:رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث،مصر:دار الجامعة الجديدة للنشر،2003،ص85.

– للمزيد من التوسع ارجع إلى المرجع السابق:ص ص 20-60.

[3]نصر محمد عارف،نظرية التنمية السياسية المعاصرة،مرجع سابق،ص241.

[4]بومدين طاشمة،المرجع سابق، ص13.

وبالتالي يمكن القول أن التغيير السياسي لا يعني بالضرورة التنمية السياسية، بل يعد أحد عواملها والتي من خلاله تستدعي الأخذ بنماذج التنمية السياسية للقيام بعملية التغيير.

3-الإصلاح السياسي:يقترب في المعنى من **التغيير السياسي**،خاصة نمط التغيير الإصلاحي فهو لايكاد يختلف عنه من حيث الميكانيزمات والآليات المستخدمة في هاتين العمليتين :الإصلاح السياسي والتغيير السياسي الإصلاحي، كما أنهما لا يختلفان من حيث الأهداف والنتائج المرجوة.

ويمكن تعريف الإصلاح كما عرفه الأستاذ حسن البشير الطيب،بأنه: جهد سياسي وإداري واقتصادي واجتماعي وثقافي وإداري هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك والتنظيم والعلاقات والأساليب والأدوات،تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز أهدافه.[1]

4-التطورالسياسي:ظهر هذا المفهوم وشاع بتأثير الفلسفة الداروينية خاصة في علم البيولوجيا،غير أنانتقال هذا المفهوم إلى العلوم السياسية أعطى دلالات عدة ،نظرا لتوظيفه في عدة ظواهر يدرسها هذا العلم ويعود ذلك إلى ما درجت عليه أدبيات علم السياسة من النظر إلى ظاهرة التطور السياسي على أنها عملية تتابع زمني.

فمفهوم التطور يعتمد بصورة أساسية على فكرة المراحل المتتالية في الحركة التاريخية، على أساس أن المجتمع الإنساني يسير في خط تدريجي صاعد تمثل أوروبا قمته ،وتسير خلفها جميع دول العالم الثالث لأنها حققت المراحل العليا من التطور، نظرا لما تطرحه نظريات التنمية السياسية والإقتصادية[2].

غير أنهلا يمكننا أن نسلم بهذه المقولة كلية. باعتبار أن أوروبا هي النموذج الذي يمكن أنيحتذي به في عملية التطور، وإبقاء المفهوم حبيس الفكر الأوربي ،فمفهوم التطور لا يعني فقط النموذج الأوروبي بل هناك نماذج من التطور تختلف جذريا عن النموذج الأوروبي كالنموذج الياباني والصيني والهندي.

5-التغريب:نعني به تحقيق النموذج الحضاري الغربي وهذا مانادت به الكثير من التيارات السياسية ذات التوجه الليبرالي في دول العالم الثالث،و محاولة صبغها بطابع الحضارة الأوروبية وطمس ملامحها القومية الخاصة.

---

[1] بومدين طاشمة،المرجع سابق، ص19-20.

[2] حامد ربيع، نظرية التطور السياسي،القاهرة:مكتبة القاهرة الحديثة،1972،ص3.

ونجد هذا المصطلح شائع في الكثير من أدبيات المفكرين ذوي التوجه المعادي للفكر الليبرالي،كرواد مدرسة التبعية،وبعض الكتاب ذوي التوجهات الأصولية: كمحمد عمارة ورواد الفكر السياسي الإسلامي،إذ يتعاملون مع هذا المصطلح بحذر[1].

ومهما اختلفت التصورات حول تقليد الغرب في أنظمته السياسية، بين رافض لتطبيق نماذج لهذه الأنظمة ومحاربا لها، وبين من ينادي ويطالب بتطبيقها على دول العالم الثالث، نتيجة ما حققته من استقرار ورفاهية لشعوبها ،وإخراج المجتمع من العديد من أزماته أصبحت هذه الأنظمة، نموذجا يجب أن يحتذى به عند الكثير من النخب الفكرية والعلمية من بداية عصر النهضة في العالم العربي إلى يومنا هذا.

فمهما اختلفت الرؤى والتصورات حول تقليد الغرب في أنظمة الحكم ،تبقى النماذج الغربية هي الأكثر واقعية!، وتجريبا على أرض الواقع، يمكن الإستفادة، منها لكن مع مراعاة خصوصيات المجتمع الذي تسعى نخبه تطبيق هذه النماذج، وليس استنساخ لها كما وجدت على أرض الغرب،هذا ما يؤدي بالمجتمع إلى حالة من الفوضى والتخلف أكثر مما كان يعاني منها من قبل[2] .

كما أن الذين ينادون بالعودة إلى الماضي والتراث تفتقد تصوراتهم إلى الواقعية، فتشكيل الدولة أو نظام الحكم الذي يسعون لتجسيده على أرض الواقع، كما يفهم من خلال بعض كتاباتهم وخطاباتهم*، وبالتالي يبقى شكل هذه الدولة حبيس تصورات مثالية لم تتجسد على أرض الواقع.

مفهوم التخلف السياسي:لم تظهر الدراسات التنموية على أرض الواقع إلا بعد سيادة أنماط إجتماعية وإقتصادية وسياسية، ما يميزها هو سمة التخلف،تتصف بها معظم دول العالم الثالث خاصة فيما يتعلق بالتخلف السياسي.

وللتخلف معاني عدة،أهمها:أنه تأخر زمني عن المجتمعات الأوروبية، أو أنه كل ما يخالف خصائص العالم المتقدم،أو أنه وضع غير مرغوب فيه ومطلوب حسمه، للإنتقال إلى وضع آخر مرغوب فيه نحو التنمية[3].

ويمكن تعريف التخلف السياسي :على أنه ظاهرة سياسية مركبة تسير إلى ضعف البناء القومي للدولة، وافتقاد صفة المواطنة بين الأفراد المشكلين لها، نظرا لانطوائها على جماعات

---

[1] نصر محمد عارف،نظرية التنمية السياسية المعاصرة، مرجع سابق،ص245.

[2] للمزيد من التوسع حول هذا المفهوم،انظر إلى :

- BARTRAND BADIE :l'Etat importé :L'occidentalisation De L'ordre Politique, Fayrad, Paris, 1992, P231.
- BARTRAND BADIE :Les Deux EtatsPouvoir Et Societé En Occident Et En TerreD'Islam, , Fayrad, Paris, 1995.

*مثل كتابات محمد عمارة،السيد قطب ،أبو الأعلى المودودي ومثل خطابات الأحزاب السياسية السلفية

[3] نصر محمد عارف، مرجع سابق،ص236.

عرقية، يتجه ولاء أفراد كل منها نحو جماعتهم دون الحكومة المركزية، على نحو يجعلهم في أغلب الأحيان يطالبون بالإنفصال عن الدولة ،مستخدمين في ذلك شتى أساليب العنف، الأمر الذي يهدد المجتمع قاطبة،و يمثل تحديا لقدرة الحكومة المركزية على بسط سيطرتها وإعمال قوانينها وسياستها فوق مختلف أرجا ء إقليمها[1].

كما تشير هذه الظاهرة إلى افتقاد حكم القائمين على السلطة إلى رضا الجماهير،فضلا عن إغفالهم للدستور فيما يتصل باعتلاء السلطة وممارستها وتداولها، ونزوعهم إلى تركيز الوظائف السياسية قاطبة في يدهم، ووضعهم العراقيل أمام المشاركة السياسية وذلك إلى جانب عدم استقرار النظام السياسي نظرا لشيوع ظاهرة الإنقلابات العسكرية، وكل ذلك فضلا عن تضاؤل قدرة النخبة الحاكمة فيما يتصل بتحقيق العدالة في توزيع الموارد والقيم الإقتصادية المتاحة للمجتمع بين مختلف أفراده وجماعاته، مما يهيئ لإتساع هوة التفاوت الطبقي، الأمر الذي يقدم سببا آخر لعدم الإستقرار السياسي، لاسيما وأن ذلك غالبا ما يكون مصحوبا بشيوع ظاهرة الفساد السياسي.

فالتخلف السياسي بطبيعته ليس ظاهرة كمية يمكن قياسها وتحديد أبعادها ومصادرها بدقة، كالتخلف الاقتصادي والإجتماعي مثلا ولكنه ظاهرة كيفية مطلقة، كما أنه ينصرف إلى المجتمع بأسره دون أن يتوقف إزاء أفراده،فيقال إن بعضهم يمثل التقدم السياسي، بينما يمثل الآخر التخلف السياسي ،وفضلا عن ذلك فإن مشكلات التخلف السياسي و إن كانت ترتبط بوقائع وتطورات الحياة السياسية وتنتمي إليها،إلا أن عزلها إمبريقيا أو الفصل بينها وبين غيرها من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ليس ميسورا تماما،[2]وحتى إذا تيسر ذلك وأمكن تحديد مجموعة من الظواهر المميزة للتخلف السياسي في بعض الأحيان، فليس من الممكن دائما تقدير الأهمية بالنسبة لكل منهما بصورة قاطعة، وليس من السهولة أيضا تحديد أولويات التعامل معها،لأن مشكلة قد تؤرق مجتمع ما بشكل حاد ،قد تبدو ثانوية بالنسبة لغيره،كما أن المشكلات التي قد تبدو ذات أهمية قصوى لمجتمع آخر في وقت من الأوقات، من المحتمل قد تصبح أقل أهمية.

ذكرنا سابقا أنه من العسير جدا إيجاد تعريف شامل للتنمية السياسية،نظرا للتشعب والإختلاف النظري والمنهجي الذي يعتري هذا المفهوم ،أثناء دراسته ،ونظرا للصعوبة المنهجية في عرض التعاريف التي حاولت تفسير التنمية السياسية،كان من المهم الإشارة إلى هذه المفاهيم والمصطلحات قبل الخوض في إعطاء تعريف للتنمية السياسية باعتبار هذه المفاهيم وليدة تعدد المداخل المنهجية

---

[1]أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية،مرجع سابق، ص65.

[2]نداء صادق، تجليات العولمة على التنمية السياسية،القاهرة:دار المعرفة الجامعية،2008،ص147.

والنظرية التي قامت بدراسة التنمية السياسية،إرتأيت أن أعتمد على المنهجية التي اعتمدها الأستاذ " بومدين طاشمة"في كتابه (التنمية السياسية...) فقد قسمها إلى قسمين[1]:

-تعاريف أحادية

-تعاريف ثنائية البعد للتنمية السياسية.

1-التعاريف أحادية البعد في تعريف التنمية السياسية:

هناك الكثير من المحاولات الإجتهادية في هذا الجانب، حاولت تعريف التنمية السياسية بأربع وسائل مختلفة مرتبطة بالعامل الجغرافي،اللغوي،الغائي والوظيفي.

أ-**التعريف الجغرافي للتنمية السياسية**:يتعلق هذا التعريف بدول العالم الثالث حديثة الإستقلال (إفريقيا،أسيا،أمريكا اللاتينية) وبالتالي فالتنمية السياسية ترتبط فقط بمناطق هذه الدول، أما بقية الدول فهي لا تحتاج إلى تنمية سياسية .

ب-**التعريف اللغوي**:الذي يربط تعريف التنمية السياسية بعملية التحديث،وبالتالي فالتنمية السياسية هي التحديث السياسي، والمشكلة التي تطرحها هذه الدراسة التي تعتمد على هذا التعريف هي مسألة الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الحضري الصناعي .

ج-**ومن ناحية الأهداف فهنا تعرف التنمية السياسية على أنها:** " تحقيق للأهداف التي يراها النظام السياسي،ومن بين هذه الأهداف التي تسعى إليها التنمية السياسيةهي:الديمقراطية،الهوية،الإستقرار،الشرعية،المشاركة السياسية،التعبئة السياسية،المساواة،قدرة التخصص المؤسساتي،الإنتماء،التوزيع والتكامل والعقلانية ".

د-**من الناحية الوظيفية**:ونعني بها الأدوار والوظائف التي تحكم حركية النظام السياسي في المجتمع الصناعي المعاصر، والتي تشمل تخصص الأدوار،والاستقلال للأجهزة الفرعية أي الفصل بين السلطات والعلمانية.

-كما توجد العديد من المقتربات العلمية التي حاولت أن تفسر التنمية السياسية من أهمها:

1-المقاربة القانونية:تنظر إلى التنمية السياسية من الوجهة القانونية الرسمية، كالحماية المتساوية في ظل القانون وحكمه، والفصل بين السلطات، ومن أشهر رواد هذا المقترب مونتسكيو وبعض فقهاء القانون الدستوري.[2]

2-المقاربة الإقتصادية:تركز على الجانب الاقتصادي في العملية التنموية.

3-المقاربة الإدارية:هي القدرة الإدارية على حفظ القانون والانتظام بشكل فعال وكاف لأداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة ومحايدة.

---

[1] بومدين طاشمة،مرجع سابق، ص ص41،28.

[2] المرجع نفسه، ص 41،28.

4-مقاربة النظام الإجتماعي:ترى أن التنمية السياسية تقوم على أساس النظام الإجتماعي الذي يفعل المشاركة السياسية وخلق مجتمع تنصهر فيه الفوارق الدينية والثقافية والطائفية .

5-مقاربة الثقافة السياسية:تنظر للتنمية السياسية على أنها مجموعة الخصائص الإتجاهية والشخصية، التي تمكن أعضاء النظام السياسي من قبول إمتيازات وتحمل المسؤوليات النابعة من العملية السياسية الديمقراطية[1].

-وفي ظل هذا التصنيف قدم الأستاذ لوسيان باي أفضل تعريف للتنمية بعرض عشرة تعاريف حول مفهوم التنمية السياسية ولخصها الأستاذ بومدين طاشمة في الجدول التالي[2]:

جدول رقم 01:تعريفات التنمية السياسية:

الرقم	التعريف والقائلون به	تعليق لوسيان باي عليه
01	متطلب للتنمية الإقتصادية: باران،باشنان،إليز،وارد،هرشمان	يعطي للتنمية السياسية طابعا سلبيا،يجعل مشكلاتها تختلف تبعا لاختلاف المشكلات الإقتصادية،يقصر الاهتمام على التقدم الاقتصادي،تحدث التنمية الإقتصادية في نظم سياسية مختلفة.
02	سياسة المجتمعات الصناعية:روستو	ليس معيارا سياسيا مناسبا، يشوه الحقيقة في الدول النامية.
03	التحديث السياسي الغربي:ليبيست،جيمس كورمان،كارل دوتش	لا يميز بين ما غربي وما هو حديث.
04	بناء الدولة القومية-الأمة	على الرغم من أنها ضرورية إلا أنها تعكس البعد التاريخي الغربي.
05	التنمية الإدارية والقانونية:ماكس فيبر هندرسن	وجهة نظر استعمارية،يعطي تركيزا للمؤسسات الإدارية مما يفوق التنمية السياسية.
06	بناء الديمقراطية :جوزيف لابالومبارا	وجهة نظر قيمية،فاصطلاح الديمقراطية اصطلاح يحمل قيمة بينما التنمية متحررة من القيم.
07	الإستقرار والتغير المنظم:فريد ريجز،دوتش	وجهة نظر الطبقة الوسطى .التناقض بين الاستمرار والتغير يجعل التنمية حركة سلبية.
08	تعبئة المشاركة الجماهيرية: جيرتز،هوسلتر،ايزنستات	وجهة نظر جزئية ما لم يؤخذ النظام العام في الاعتبار.
09	القوة:كولمان غابريال ألموند،تالكوت بارسونز/تعبئة السلطان	يعني زيادة القدرة السياسية.هذا ينطبق على الدول الغربية وحدها.
10	أحد جوانب عملية التغيير المجتمعي :مليكان،بلاكمر،وينر	أيده لوسيان باي:ترتبط بالجوانب الأخرى.

[1]عبد المطلب غانم، دراسات في التنمية السياسية،القاهرة:مكتبة نهضة الشرق،1981،ص ص.81،80.

[2]بومدين طاشمة،التنمية السياسية،مرجع سابق، ص ص:30،31.

التعاريف المركبة للتنمية السياسية:

حاولت هذه التعاريف تجنب النقد الذي تعرضت إليه التعاريف الأحادية والمتحيزة حسب تخصص كل باحث وقد انتشرت هذه التعاريف مع الثورة العلمية التي أحدثتها المدرسة السلوكية في حقل العلوم السياسية،ونتيجة إجتهادات "غابريال ألموند كولمان،دافيد آرتر"وصمويل هنتيغتون" الذي يمثل الإقتراب المؤسساتي في كتابه النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة،بالإضافة إلىإسهامات:سنجلر،كاوتسكي،بايندر،وغيرهم من الذين حاولوا وضع معيار للتنمية السياسية من خلال تطوير مجموعة من المفاهيم أهمها:

مفهوم النظام والوظيفة والأبنية والشرعية والتوازن، لتحليل ومقارنة أنواع النظم السياسية.

1-التنمية السياسية تشير إلى عملية (التغيير العضوي) في طبيعة النظم،وتتوافق فكرة التغير ونمو النسق السياسي مع خصائص حركة التصنيع الحديثة ،وفي ضوء هذا يعرف النسق السياسي النامي بأنه النسق الذي يتأثر بنائيا وتتعدد فيه البناءات والنظم،ويتميز بخصائص الأدوار الوظيفية،التي تتجزأ منها أدوار متخصصة ضرورية لحفظ وحدة صنع القرار السياسي.

وكلما كان النسق السياسي أكثر تمايزا،ومنظما في أدوار وبناءات نوعية يكون أكثر قدرة في التغلب على مايعترضة من مشكلات،ويتمثل ذلك في المجتمعات العلمانية[1] ، وفي هذا المعنى يذكر "جيمس كولمان"JAMES COLMAN،و غابريال آلموند GABRIAL ALMANDأنالأنسقة السياسية تتميز بدرجة عالية من التمايز البنائي،كالسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والأنسقةالإنتخابية والأحزاب والجماعات الضاغطة وظهور وسائل الإتصال الحديثة مع وجود بناء يؤدي الأدوار المنظمة لتلك الوظائف داخل النسق السياسي العام ،ويضيف ألموند أن هذا التميز يسمح بمقارنة الأنساق السياسية حسب الوظائف التي تؤديها هذه الأنساق(نسق سياسي متقدم،نسق سياسي تقليدي ،نسق متخلف)[2].

ويستعمل إصطلاح التنمية السياسية كذلك للإشارة إلى العمليات المطردة لتحويلوتعديل الأنساق السياسية من حقبة تاريخية إلى أخرى ،فالقيم والنظم السياسية تخضع للتغيير،وتظهر في درجات متباينة من المرونة وتستوعب أي تغييرات مفاجئة.

ويخلص دود DOD من دراسته لمفهوم التنمية أنه يتضمن واحد أو أكثر من الأفكار التالية[3]:

---

[1]نداء صادق،تجليات العولمة على التنمية السياسية،مرجع سابق،ص 146ز.

[2]محمد زاهي بشير المغيربي،قراءات في السياسة المقارنة،قضايا منهجية ومداخل نظرية،بنغازي :جامعة قار يونس، ،1998،ص ص،271،278.

[3]محمد علي محمد ،أصول الاجتماع السياسي:السياسة والمجتمع في العالم الثالث،ج3:التغير والتنمية السياسية،الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1986،ص 25.

1-التنمية السياسية تهدف إلى إنجاز أهداف محددة مثل الديمقراطية،الليبرالية الأمريكية،أو المجتمع الشيوعي أو الدولة الإسلامية.

2-عملية تغير عامة في المجال السياسي: ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجالات الأخرى للمجتمع، بحيث تحقق التوسع والمركزية في القوى الحكومية والتخصص والتباين في الوظائف والبناءات السياسية وتزايد المشاركة الشعبية في السياسة وتزايد التوحد والإرتباط الشعبي بالنظام السياسي .

3-قدرة النظام السياسي على حل المشاكل التنموية والمبادرة بصياغة سياسات جديدة للمجتمع وإصلاح بعض الأبنية التقليدية أو إقامة بناءات جديدة.

4-القدرة على التعلم بشكل أفضل كيف يمكن أداء الوظائف السياسية بفعالية وكيف يمكن صياغة البناءات السياسية.[1]

ومن جهة أخرى يستخدم مصطلح التنمية السياسية للإشارة إلى عملية التعبئة الجماهيرية والمشاركة، ويتضمن هذا المعنى دورالمواطنين والمستويات الجديدة للولاء والاندماج في الحياة السياسية والإجتماعية ومعنى ذلك وبعبارة أخرى،ان التنمية السياسية هنا تعتبر نوعا من اليقظة السياسية والالتزام الإيجابي للمواطنين وتعني توسيع نطاق المشاركة الشعبية،وهذا التعريف هو الذي سنعتمده في دراستنا هذه،لإمكانية إسقاطه على بحثنا الميداني،على المستوى المحلي وهو دور حزب التجمع الوطني الديمقراطي في تفعيل عملية التنمية السياسية بوهران .

ومع ذلك فإن المشكلة الأساسية في هذا التصور هي لا بد من ان يحسب حسابا للتوازن بين التطلعات الشعبية ومتطلبات تحقيق ودعم النظام العام وتلك هي المسألة الحاسمة في الديمقراطية.[2] أي إقامة المؤسسات الديمقراطية ودعم ممارستها و ترتبط هذه بالفكرة التي مؤداها ان الديمقراطية لا تكتسب أي معنى إلا في ظل إيديولوجية من نوع ما سواء كانت إيديولوجية الديمقراطية الغربية أو الشيوعية أو الشمولية،إذا فالديمقراطية تعني تأكيد مجموعة من القيم الأساسية.

ومع ذلك فهناك بعض الإعتراضات على هذا التصور، ذلك أن مفهوم الديمقراطية ،سوف يعكس اتجاها قيميا أكثر مما يعكس الواقع الإجتماعي،ومن جهة أخرى فالتنمية لا تعني الديمقراطية رغم الارتباط بينهما بل يمكن أن تكون أحد الأسس الإيجابية لعملية التنمية السياسية.

ويعرف الدكتور أحمد وهبان التنمية السياسية على أنها عملية غايتها تخليص المجتمع المتخلف سياسيا من كافة سمات تخلفه والمتمثلة في:

---

[1] محمد علي محمد،أصول الاجتماع السياسي،مرجع سابق،ص30.

[2] عبد الحليم الزيات،التنمية السياسية :دراسة في الاجتماع السياسي،ج2 :البنية والأهداف،مصر:دار المعرفة الجامعية،ص 14.

1-تحقيق المواطنة وترسيخ مفهومها في كافة أفراد العنصر البشري المشكل للدولة وهذا يعني بناء الدولة القومية التي تنتفي في ظلها أزمة الهوية.

2-ترسيخ التكامل السياسي وبالتالي الإستقرار، وذلك ان التكامل السياسييعني الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع من خلال تخليصه من أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم.

3-تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليمها، بمعنى إيجاد الوسائل الكفيلة لزيادة كفاءة الحكومة المركزية في إعمال قوانينها وإرساء سياستها داخل شتى أرجاء إقليم الدولة، وجميع الأفراد المشكلين لمجتمعها.[1]

4-زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع القيم والمنافع بين كافة الأفراد.

5-السعي بشتى السبل إلى زيادة معدلات وفاعلية مشاركة الجماهير في الحياة السياسية،سواء فيما تعلق باحتيار الحكام على المستوى المحلي أوالوطني،أو فيما يتعلق بالتأثير على عملية صنع القرارات والسياسات داخل المجتمع.

6-إضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال استنادها إلى نظام قانوني(دستور) مسبق ينظم اعتلاءها وممارستها وتداولهاعلى السلطة مع الإعمال الحقيقي للفصل بين السلطات.[2]

ويرى " صمويل هنتغتون "أن التنمية السياسية مرادفة للتحديث السياسي:أنها متعددة الوجوه وتتضمن جملة من المتغيرات في كل جوانب الحياة الفكرية وغيرها وأن المجال الأساسي للتحديث عنده هو: التحضر،التصنيع،العلمانية،الديمقراطية،الثقافة والمشاركة السياسية،إضافة إلى توسيع معرفة الانسان لبيئته،لتحسين مستويات الصحة فهي حالة يغير الناس فيها قيمهم ومواقفهم لبناء مجتمع جديد.[3]

ويعرف "الفرد دياماند"ALFRID DIAMANT التنمية السياسية على أنها:(العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيدا من القدرة،لكي يحقق وباستمرار وبنجاح النماذج الجديدة في الأهداف والمطالب،وأن يطور نماذج جديدة للتنظيم،ولكي تستمر هذه العملية من خلال الزمن،يتعين أن يوجد نظام سياسي مركزي ومتخصص قادر على تعبئة الموارد وممارسة القوة على كافة قطاعات المجتمع).[4]

---

[1]أحمد وهبان،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية،مرجع سابق، ص 134.

[2]المرجع نفسه،ص ص 141،134.

[3]بوجحفة رشيدة،التنمية السياسية والأوضاعالاقتصادية في الهند وجنوب إفريقيا:دراسة مقارنة 1994-2004،مذكرة ماجستير,جامعة وهران :كلية الحقوق والعلوم السياسية,2009-2010,ص24.

[4]محمد علي محمد،التغيير والتنمية السياسية،مرجع سابق،ص 350.

إذن فالتنمية السياسية عملية دينامية تتضمن منظومة من التغييرات البنائية والوظيفية والثقافية المرتبطة بالظاهرة السياسية ومن ثم تتطلب دينامية مستمرة في البناء السياسي،كما أنها تتمثل في عملية إدارية ترتبط بغايات ومثل سياسية معينة أي استحداث نظام سياسي عصري ذي سمات وأبعاد تقدمية.

وكخلاصة قول حول مفهوم التنمية السياسية و من خلال عرض بعض التعريفات نصل إلى النتائج التالية:

1-درجة الخلط التي أحاطت بهذا المفهوم.

2-أنه رغم الخلط نتوصل إلى أن هناك إتفاق حول بعض الخصائص العامة التي كشفت عنها التعريفات المختلفة لمفهوم التنمية السياسية نذكر منها على سبيل الإيجاز :

-التنمية السياسية تقوم على دعم روح المساواة،فقد كشفت وجهات النظر المختلفة على أن التنمية السياسية تتضمن المشاركة الجماهيرية والاندماج العام في الأنشطة، وقد تكون هذه المشاركة إما ديمقراطية أو تمثل شكلا من أشكال التعبئة الشمولية أو كما يسميها البعض –مشاركة تعبئة أو تأييد– لكن الفكرة الأساسية هي أن أعضاء المجتمع يجبأن يتسموا بالإيجابية بوصفهم مواطنين، وتعني المساواة أيضا أن القانون يستند إلى طبيعة عامة فهو يطبق على المجتمع دون أي اعتبارات شخصية، كما يعكس التعيين في الوظائف السياسية معايير الأداء والإنجاز وليست المعايير التقليدية كالوراثة والإنتماء.[1]

-تؤكد التنمية السياسية على ضرورة قدرة النظام السياسي في التعامل مع المدخلات وطبيعة المخرجات ومبلغ تأثيره في بقية الجوانب الإجتماعيةوالإقتصادية.

وترتبط القدرة أيضا بالأداء الحكومي والظروف التي يجرى فيها هذا الأداء،فالأنظمة السياسية المتقدمة لديها قدرات على التعامل والتأثير على قطاع عريض للحياة الإجتماعية كما تعني القدرة أيضا الفعالية والكفاءة في أداء الوظائف العامة والتنفيذية، وتعني أخيرا العقلانية في الإدارة والتوجه العلماني نحو المسائل العامة.

3-التنمية السياسية تتضمن أكبر قدر من التباين والتخصص،ويصدق ذلك بصفة خاصة على تحليل الأنظمة والبناءات،التي تصبح أكثر تخصصا وتميزا في الوظائف التي تؤديها.[2]

إذا فالتنمية السياسية لا تعبر عن نوع من التطور الخطي ولا تمثل مراحل محددة،وإنما هي أسلوب للتعامل مع الكثير من المشاكل التي تظهر وفقا لنوعية الظروف التي يشهدها كل مجتمع،مع ذلك

---

[1] عبد الحليم الزيات،التنمية السياسية، مرجع سابق،ص15.

[2] محمد علي محمد،التغيير والتنمية السياسية،مرجع سابق،ص34.

يمكن القول أن مشكلة المساواة ترتبط بصفة عامة بالثقافة السياسية والعواطف السائدة في المجتمع حول الشرعية.

أما مشكلات الكفاءة فتتعلق أيضا بأداء البناءات الحكومية فترتبط عملية التباين بأداء المنظمات الإجتماعية الأخرى وبالعملية السياسية العامة للمجتمع ككل ، وهكذا فإن مشكلات التنمية السياسية في التحليل النهائي تدور حول الثقافة السياسية وبناءات السلطة والعمليات السياسية العامة.

المطلب الثاني:الأصول المعرفية لنظريات التنمية السياسية

قبل التطرق إلى النظريات المتعلقة بالتنمية السياسية ارتأينا أن نفرد مطلبا مستقلا نبين فيه المصادر الفكرية والمرجعية العلمية التي انبثقت منها هذه النظريات، والتي لا يمكن اعتبارها وليدة حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بل هي نتيجة مسيرة تطور العلم الأوروبي ومرحلة من مراحله[1]،خاصة في الحقب التي تبنت فيها أوروبا حركة استعمارية توسعية على حساب المناطق غير الأوروبية في العالم، وذلك بتطوير تخصصات علمية ينصب اهتمامها الرئيسي على دراسة العالم غير الأوروبي وفهم ديناميات وأصول حركيته، وقد ظهر في هذا السياق تخصصات علمية مثل الإستشراق والأنتربولوجيا والتنمية السياسية[2].

فالإستشراق والأنتربولوجيا ونظريات النمو المجتمعي، تمثل الأصول الفكرية لنظريات التنمية السياسية ،وظهور هذه التخصصات نتاج تفاعل بين عناصر ثلاثة[3] :

1-التطورات التي شهدها العالم الأوروبي في نظمه الإجتماعية والاقتصاديةسواء تمثل ذلك في عصر النهضة أو عصر الأنوار والثورة الصناعية أو الكشوف الجغرافية والتوسع خارج القارة الأوروبية.

2-التطورات التي حصلت في العالم غير الأوروبي وبصفة خاصة العالم الإسلامي وانتقاله من مصدر تهديد للحضارة الأوروبية وغازيا لأطرافها إلى موضوع سيطرتها واستغلالها.

3-تطور الحركة العلمية الأوروبية ونظرياتها الكبرى التي أعادت تشكيل العقلية الأوروبية سواء التطورية الدار ونية أو الماركسية أو الليبرالية.

أولا:الإستشراق -المرجعية العلمية لنظريات التنمية السياسية

لا يمكن اعتبار أن هذا الفرع يقدم دراسة مفصلة وشاملة حول الإستشراق، سواء من حيث مدارسه وأهم علمائه وباحثيه ،نتيجة اتساعه وصعوبة الإحاطة به،ولأنه يندرج في دراستنا هذه فقط باعتباره

---

[1] عبد الحليم محمود الزيات،التنمية السياسية،مرجع سبق ذكره،ص56.

[2] محمد علي محمد،التغيير والتنمية السياسية،ص34.

[3] نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة،مرجع سابق،ص 113.

الحقل الفكري الأكثر تأثيرا في ظهور نظريات التنمية السياسية،ذات المنشأ والمنطلق الأوروبي لخدمة أهداف وقضايا المجتمعات الأوروبية في تلك الفترة.

أ-نشأة الإستشراق:لايوجد إتفاق حول ظهور الإستشراق، فيرجعه البعض إلى هيرودت ودراسته حول الشعوب الشرقية،[1]وهناك من يربطه بالمؤسسات،فيرجع بداية الإستشراق إلى صدور قرار مجمع فينا الكنسي 1312،بتأسيس عدد من الكراسي الأستاذية في اللغة العربية واليونانية والعبرية والسريانية،في جامعات اكسفورد و بولونياوباريس و أفينون وسلامانكا.[2]وهناك من يرجعه إلى بداية استخدام مصطلح الإستشراق في انجلترا سنة 1779 وفي فرنسا سنة1799.[3]

*كما يقسم الأستاذ نصر عارف مراحل تطورالإستشراق إلى مرحلتين[4]:

1-الإستشراق والتنصير:إذ اتخذ الإستشراق طابعا تبشيريا موجها،هدفه الحفاظ على العقيدة المسيحية السائدة في أوروبا وتشويه الديانة المنافسة لها،لإبعاد الإنسان الأوروبي عنها،ومن رواد هذه المرحلة"دانتي"و"ورومن "دانييل"،الذين حاولا تشويه العقيدة الإسلامية للدفاع عن العقيدة المسيحية والحفاظ على السلطة الكنسية، كما أن هناك من المستشرقين من تحلى بالصدق والإنصاف في دراساته.

2-الإستشراق والحركة الاستعمارية:ارتبط الإستشراق بالاستعمار الأوروبي،وليس وليد المرحلة الحديثة،بحيث يمكن الحديث عن مرحلتين منفصلتين للإستشراق، في إحداهما كان مرتبطا بالتنصير،وفي الأخرى كان مرتبطا بالاستعمار.فالفصل بينهما فصل تحليلي لاغير،فمنذ أن توجه الإستشراق نحو الخارج،وانتقل من مرحلة الحفاظ على العقيدة السائدة في المجتمعات الأوروبية،سيطرت عليه نزعة التحكم والبغي إلى جانب النزعة التنصيرية،ذلك أن التنصير في حد ذاته لم يكن مهمة روحية بحتة،وإنما كان طليعة لكتائب الإحتلال،كما أن معظم باحثي الإستشراق،كانوا موظفين في إدارة الاحتلال، خاصة في وزارات الخارجية وعلى رأسهم المستشرق"ارنست رينان"الذي كان يعمل مخططا للاستعمار الفرنسي*.

---

[1]محمود حمدي زقزوق،الإستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري،الدوحة:سلسلة كتاب الأمة،العدد(5)،1977،ص20.

[2]إدورد سعيد،الإستشراق،ترجمة :كمال ابو ديب،بيروت:مؤسسة الأبحاث العربية،ط 1،1981،ص80.

[3]محمود حمدي زقزوق،مرجع سابق،ص 25.

[4]نصر محمد عارف،مرجع سابق، ص 121.

*في هذا الصدد انظر إلى كتابات :"ماكسيم رودنسون" "MaximeRodinson" أرنست قيلنر"ErnestGellner"

(1)Maxime Rodinson :**L** Islam Et Capitalisme, Paris, Le Seuli, 1966.
(2) Maxim Rodinson : « Les Arabes», Paris, Edition, Puf 1993.
(3) Ernest Gellner :(Nation Et Nationalisme) Paris, Payet, 1994.

ب-الأسس النظرية للدراسات الإستشراقية:الدراسات الإستشراقية كأي تخصص علمي تقوم على مجموعة من المسلمات والبديهيات،من أهمها[1]:

1-الانطلاق من المسيحية الأوروبية كأساس لتقييم الأديان التي تخضع للدراسة،واعتبار كل ما خالف الدين المسيحي أوشذ عنه،يعبر عن فساد هذا الدين وعدم معقوليته.

2-تقييم المجتمعات غير الأوروبية "الشرقية"بمعايير أفرزتها الخبرة الأوروبية المتتالية ،فتاريخ أوروبا يقوم على مراحل،مرحلة تنفي الأخرى،"أوروبا الحديثة،أوروبا عصر النهضة والإصلاح،أوروبا الأنوار،أوروبا الاستعمارية الإمبريالية"،وفي كل مرحلة تتشكل عدة تصورات في كل مجال:"السياسة،الدين،الاقتصاد"،ومع هذه التصورات أصبح لدى المستشرق كم هائل من المعايير التي على أساسها تقيم المجتمعات محل الدراسة.

3-الإنطلاق من نظرة عرقية:تصنف البشر إلى "نحن" و"هم "،حيث قسمت أجناس العالم إلى أجناس راقية وأخرى متخلفة.ومن ثمة اقترنت الأطروحات حول التخلفوالانحطاط لدى الشرقيين والتطور والتقدم لدى الغربيين،بحيث ظهرت كتابات لدى وستيلك:"فصول في مبادئ القانون الدولي1894"يرى فيه ان أقاليم الأرض"غير المتحضرة"ينبغي أن تلحق أوتحتل من قبل الأطراف المتقدمة.[2]

وكذلك وبطريقة مماثلة فإن كتابات كل من "كارل بيترز"و"ليوبولد دي سوسيير"و"تشالز تميل"تعتمد على ثنائية المتقدمِ-المتخلف،ودعي لها بقوة في استشراق القسم الأخير من القرن التاسع عشر،وهي الأفكار التي تركز عليها التنمية السياسية،حيث يعد مفهومي:التقدم-التخلف،موضوع التنمية السياسية.

4-اعتبار النموذج الأوروبي والخبرة التي وصلت إليها الدول الأوروبية معيار لقياس التطوروالتقدم في الشرق...وذلك لأن الدراسات الإستشراقية انطلقت من إيمان بواحدية وخطية التطور البشري،تمثل الحضارة الأوروبية خلاصته وقمة تطوره ،حيث القاعدة الأساسية"أن تاريخ العالم يتجه من الشرق إلى الغرب،لأن أوروبا هي نهاية التاريخ على حد مطلق،كما أن آسيا هي بدايته"،ومن أبرز رواد هذا الاتجاه في الدراسات الإستشراقية،نجد أبحاث"رينان"و"لابي"و"كرومر"و"دوماس"و"هانوتو"و"زويمر"وغيرهم..

5-إعطاء الشرق خصوصية واحدة وكأنه كتلة واحدة،لايوجد أي تمايز بين أقاليمه وكأنه حضارة واحدة.[3]

ج-الأهداف العلمية والعملية للإستشراق:لايمكن حصر الأهداف والغايات التي قام عليها الإستشرق،وذلك لتشعب مجالاته،وتخصصاته وامتداده على فترة زمنية طويلة،وإنما يمكن إبراز الأهداف الكبرى والقضايا الأساسية التي مثلت جوهر الدراسات الإستشراقية وتمثلت في:

---

[1] نصر محمد عارف،مرجع سابق، ص 121.

[2] هشام جعيط،أوروبا والإسلام،ت:طلال عتريس،لبنان:دار الحقيقة،ط1،1981،ص20.

[3] نصر محمد عارف،مرجع سابق، ص 124.

1-حماية العقل الأوروبي والحفاظ على العقيدة المسيحية السائدة في أوروبا،وقد ارتبط هذا الهدف بنشأة الإستشراق"فالمستشرقون يكتبون عن الشرق لأبناء ثقافتهم لتحقيق الوقاية الثقافية لهم،والإستشراق يرتبط بمصدره أكثر مما يرتبط بموضوعه،لأنه نوع من المعرفة مرتبط بالحضارة المسيطرة،التي أنتجته ووجهته لخدمتها،فارتباطه ليس فقط من الأصل،بل من ناحية الغاية أيضا.[1]

2-التبديل الثقافي للأمم والشعوب غير الأوروبية :يرى الأستاذ نصر محمد عارف أن الأسس التي قام عليها الإستشراق،أنها تنطلق من نزعة عرقية عنصرية،متمركزة حول الذات،ترى أن قمة التطور هي الحضارة الغربية ومن ثم وجب تعميم هذا النموذج وأن تنصهر مقومات فكر الأمم التابعة في ثقافته، فقد كان مفهوم الرسالة التمدنية مفهوما شائعا في الثقافة الأوروبية وهدفا للحركة الأوروبية في آسيا وإفريقيا.[2]

3-تسهيل مهمة السيطرة على الشرق:وهو الهدف الأكثر بروزا وأهمية في تاريخ الإستشراق،فمنذ القرن العشرين ساهم الإستشراق في سيطرة أوروبا على الشرق من خلال وسيلتين :

- **الأولى**:الاستفادة من الإمكانيات المعرفية الحديثة ووسائل نشرها بين الناس عن طريق المدارس والجامعات ودور النشر والطباعة...في إعادة تشكيل العقلية الشرقية، بحيث تنصهر في بوتقة الثقافة الغربية، فلا ترى في نفسها تميزا أو اختلافا عن الثقافة الغربية.
- **الثانية**:قيام المستشرق بمهام تخرج عن نطاق العلم النظري وتحقيق أهداف الحكومات الأوروبية رغبتها في السيطرة والنفوذ.

*غير أننا لا يمكن ان نعمم هذه الأهداف على كل المراحل التاريخية التي مر بها الإستشراق،فقد يحيد هذا التخصص عن السبب والأصل الذي ظهر لأجله،لخدمة أهداف معرفية مرتبطة بالظروف المختلفة عن الفترات الأخرى.

كما أنه لا يمكن أن نشكك في جميع الدراسات الإستشراقية خاصة التي كانت موجهة للعالم الإسلامي،بأنها تخدم فقط مصالح الدول والحكومات الأوروبية،فبالرغم من وجود الكثير من الدراسات حول خدمة هذه الأهداف،إلا أن هذا لا ينفي وجود دراسات في هذا الموضوع اتصفت بالإنصاف والأمانة العلمية،نتيجة لخدمة المعرفة ومعرفة الأخر،ومحاولة فهم الأزمات والمشاكل التي يعاني منها.

وبهذا يمكن القول أن الإستشراق قدم لنظريات التنمية السياسية المادة الإثنوغرافية والخلفية الفكرية وقواعد التحليل.

---

[1] فؤاد زكريا،نقد الإستشراق وأزمة الثقافة العربية المعاصرة:دراسة في المنهج،فكر الدراسات والأبحاث،القاهرة:1986،ص63.

[2] انظر : نصر محمد عارف،المرجع السابق،ص 132.

ثـــانيا:الأنثروبولوجيا- كمرجعية فكرية لنظريات التنمية السياسية

مفهوم الانتربولوجيا:يترجم المصطلح الانجليزي ANTHRO POLOGYإلى:[1]

-علم الانسان،أو علم الانسان وسلوكه وأفعاله

-أوعلم الجماعات البشرية وانتاجها.

-أو علم الحضارات والمجتمعات البشرية.

-أو علم الانسان من حيث هو كائن طبيعي واجتماعي.

-أو أوجه الاتفاقات والاختلافات البشرية.

وهناك اتجاه آخر في الدراسات العربية،يرى الإبقاء على المصطلح الانجليزيANTHROPOLOGY أوالفرنسيANTHROPOLOGIEغير مترجم إلى اللغة العربية رغم ترجمته إلى علم الانسان كما يتكون في تكوينه اللفظي في أصله اليوناني(NTHROPOSبمعنى الانسان،وLOGUOSبمعنى العلم)وذلك لعدم وجود اتفاق في الفقه العربي حول مضمون هذا العلم وحدوده المنهجية والقضايا والموضوعات التي يتناولها،ويمكن ان نخلص في تعريفها إلى أنها:دراسة طبيعة المجتمع الانساني،دراسة منهجية منظمة تعتمد على مقارنة الأشكال المختلفة للمجتمعات الإنسانية بالتركيز على الأشكال الأولية للمجتمع البدائي.

نشأ هذا التخصص بهدف دراسة المجتمعات غير الأوروبية خاصة فيما يتعلق بالانثروبولوجية الثقافية والإجتماعية والسياسية،[2] ويمكن إعتباره أصلا من الأصول الفكرية التي انبثقت منها نظريات التنمية السياسية،والتي في مجملها وان لم نقل كلها هي نظريات أنتجتها المدارس الغربية،لمعالجة قضايا التخلف السياسي التي تعيشه دول العالم الثالث.

أ-نشأة الانتروبولوجيا وتطورها:هناك من يرجع أصول هذا العلم إلى العصر اليوناني مع كتابات هيرودوت الذي يصف فيها الشعوب المعاصرة له.ويرجعها البعض الآخر إلى العلماء المسلمين أمثال:ابن خرداذيباوالمسعودي والهزاني والبيروني وابن بطوطة وغيرهم...غير أن البداية الحقيقية،باعتبارها علم منظم له قواعده فقد جاءت مع كتابات "مونتيسكيو"،الذي أفرد للعالم غير الأوروبي نموذجا مثاليا يختلف عن التقاليد السياسية الأوروبية،أطلق عليه نموذج الاستبداد الشرقي وكذلك كتابات دورك هاين،فلفريدو باريتو،جون جاك روسو،حيث درس كل منهم المجتمعات غير الأوروبية دراسة مقارنة انطلاقا من الأفكار السائدة في المجتمعات الأوروبية باعتبارها أساسا للتقييم.[3]

---

[1]قباري إسماعيل،الانتروبولوجيا الإجتماعية، القاهرة، دار المكتبات العربي للطباعة والنشر، ط 1،1968، ص 2.

[2]المرجع نفسه، ص 2.

[3]جورج بالندي،بناء الانتروبولوجيا السياسية، ترجمة غسان زيادة، بيروت، الفكر العربي، 1983، ص 173.

كما أنشأت أقسام مستقلة للأنتروبولوجيا في معظم جامعات فرنسا وبريطانيا و أمريكا،[1]لأسباب متعلقة بسياسات الدول الأوروبية للسيطرة على بلدان الشرق إذ يرى الأنتروبولوجي الفرنسي(كلود ليفي اشتراوس)رائد المدرسة البنيوية ومؤسسها:"أن الأنثروبولوجيا إبنة عصر العنف"،وفي هذا السياق التاريخي نشأ وتطور علم الأنثروبولوجيا ،متخذا من العالم غير الأوروبي حقلا لتجاربه.

ب-أسس ومسلمات الدراسات الأنثروبولوجية:

لكل علم مسلمات وافتراضات معينة يتقاسمها جل باحثيه،ما يعطي لهذا العلم خصوصيته وتفرده عن باقي العلوم،لهذا سنقوم بعرض أهم مسلمات هذا العلم على سبيل الاختصار والإيجاز،لأنه ليس الهدف الأساسي من بحثنا.

أهم المسلمات :

1-التطورية الداروينية:بمعنى أنه هناك خطا واحدا للتطور البشري وموحد لايتغير باختلاف المكان،ويعني هذا أن التنوع الحضاري بين الشعوب تطوري ،ولابد للشعوب البدائية أن تلحق بركب الشعوب المتطورة،متبعة في ذلك الخطوات نفسها .

وبناءا على هذه الفرضية التطورية،ظهرت دراسات انثروبولوجية تقوم على تقسيم العالم إلى مراحل تطورية طبقا لما بلغته من تطور تكنولوجي،ما أدى إلى ظهور مفهوم البدائية في الدراسات الانثروبولوجية.

2-الانتشار الثقافي:أي أن الحضارة والثقافة تنشأ في مجتمع ما ،ثم تنتشر إلى المجتمعات الأخرى "فالانتشار عملية استطاعت البشرية أن تجمع قدرتها الإبداعية،فعن طريق الانتشار يمكن لاختراع ظهر في مجتمع معين أن ينتقل إلى مجتمع آخر حتى يشمل العالم كله.

3-جمود المجتمعات غير أوروبية:بافتراض ان قسما من الجماعات البشرية قد بقيت منذ مدة طويلة جامدة لم تتغير،وإن كانت هناك عملية تغير تكون ببطء شديد وفي مدة زمنية أطول.

4-معيارية الخبرة الأوروبية :أي التمركز الأوروبي حول الذات،قياس مدى تطور وتقدم شعوب العالم قياسا على ما وصلت إليه أوروبا من تقدم.

ج-الانثروبولوجية والتنمية السياسية:

لقد أولت الانثروبولوجيا إهتماما بالغ الأهمية لموضوع التنمية،سواء من حيث مفاهيمها أو مسلماتها أو مناهجها أو غاياتها،ذلك أن الأنثروبولوجيا انصب اهتمامها الأساسي على دراسة المجتمعات غير الأوروبية وتطورها،حيث لم تعرف إلا حديثا غير هذا المجال،وذلك عن طريق فهم ثقافة الشعوب الأخرى والأسس التي تحكم حركيتها،و إيجاد الطرق والوسائل للخروج بها من حالة التخلف الذي تعيشه والوصول بها إلى الحداثة.

وبالتالي فالحديث عن أنثروبولوجيا التنمية،تعد حلقة الوصل أو الرافد الذي يلاقي بين العلمين ويمزج بينهما،حيث ينصب اهتمام انثروبولوجيا التنمية على كيفية التغيير الثقافي والإجتماعي والمشكلات التي تثار حول إحداث عملية التغيير، والتنبؤ بنتائجه وتوجيه مساره والأساليب التي

---

[1]انظر كتابات:" Maxime Rodinson"Hawsbown.حول العالم العربي والإسلامي.

يمكن من خلالها تحريك هذه المجتمعات، وهذا ما نلاحظه عند تناول نظريات التنمية السياسية المعاصرة.[1]

ثالثا:نظريات النمو المجتمعي

والتي تمثل رافدا قويا لنظريات التنمية السياسية،وقد شاعت نظريات النمو الإجتماعي وظهرت بشكل ملفت في فترة الثورة الصناعية،وإن كان لها بعض الجذور التاريخية قبل هذه الفترة،حيث ظهرت كتابات تعد البدايات الأولى لنظريات النمو والتقدم، مثل كتابات "تيرجن"وكونديريسته وسان سيمون وأغست كونت وهاربيت سبينسر.[2]

ومن أهم هذه النظريات:

1-النظرية النشوئية التطورية:

والتي ترى أن عملية التطور ذات مراحل متتالية،بحيث يعد النمو واحدا أو مزيجا مما يلي :[3]

-هو عملية تلقائية من التطور التدريجي نحو مراحل تنظيم أعلى.
-عملية تحقيق كفاءة القدرات الكامنة.
-عملية نمو أو انقلاب بنيوي وظيفي مستمر بهدف زيادة التخصص والتفاوت البنيوي مع زيادة درجة التكامل والإتساق والإعتماد المتبادل داخل أجزاء الكل.
-عملية التغير ذاتية التولد،معقدة تتضمن بصورة حتمية أبنية وتفاعلات داخلية جديدة أكثر تعقيدا.

- وهناك نظريتين بارزتين في هذا الاتجاه:

1.1-النظرية الماركسية:ترجع جذور النظرية الماركسية إلى أفكار هيجل وأفكار لويس مورغان عن تطور الثقافات والمجتمعات.

ترى هذه النظرية أن حدوث التغيير والتطور في المجتمع يتم بإحدى الطريقتين:

-**أولهما**:طريقة التطور التلقائي ويكون عندما تتابع العناصر التقدمية (قوى الإنتاج) عملها اليومي التلقائي،فتحدث في النظام القائم تغيرات كمية صغيرة.

-**ثانيها**:طريق الثورة،وذلك عندما تتحد وتتفاعل قوى الإنتاج وتتفاعل مع علاقات الإنتاج وتتشبع بفكرة مشتركة،لتقضي على النظام القديم وتقيم نظاما جديدا.وهكذا حتى تكتمل عملية التطور التاريخي للجنس البشري في مجتمع ما بعد التاريخ(الشيوعية).[4]

---

[1]محمد نصر عارف، المرجع السابق، ص 162.

[2]عبد الباسط محمد حسن،التنمية الإجتماعية، القاهرة،مكتبة وهبة،1977، ص 249.

[3]المرجع،نفسه،ص 250.

[4]محمد الجوهري،علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث،القاهرة، دار المعارف، 1982،ص 130.

1-2-نظرية أوغيست كونت و سبينسر:

يميز أوغيست كونت مراحل ثلاثة في نمو البشرية تنقسم كل منها إلى عدة فترات:

-المرحلة اللاهوتية.

-المرحلة الميتافيزيقية.

-المرحلة الوضعية.

وهذا ماصطلح عليه بقانون الحالات الثلاث ويصاحب هذه المراحل الثلاثة نمو أخلاقي وتغيرات في النظم الإجتماعية.

ويرى سبينسر أن أعضاء الكائن الحي تعادل المؤسسات في المجتمع وأن تطور ونمو أي جزء في المجتمع يؤثر في باقي الأجزاء.[1]

2-نظرية المنظومات:

تعتمد هذه النظرية في تحليلاتها على الشمولية،فهي لاتركز على الجزء وإنما الكل،وأن أي تغيير يطرأ على الكل -النظام-يؤثر على بقية الأجزاء-الأنظمة-المشكلة للنظام الكلي،واستخدام هذه النظرية النظرة الشمولية والإجمالية في تناول الأبنية الإجتماعية،بمعنى لاينظر إليها كتجمعات من الأفراد أو العناصر أو الوحدات،وإنما كمنظومات متكاملة،تتألف من عناصر موحدة القياس قابلة للاستبدال والتغيير ويتم التفاعل بينها بعمليات منظمة.

ونجد هذا النوع من التفكير المنظومي مطبقا على النظريات الإجتماعية عند "تالكوت" "بارسنور" "إدوار شيلز"[2]وغيرهم من منظري المدرسة الوظيفية.

وقد انتشرت هذه النظريات في علم السياسة،فنجد أن "دايفيد استون" قد تأثر بالمنهج النظمي وطوره،"غابريال ألموند" بالمنهج البنيوي الوظيفي والذي ينظر إلى الظواهر السياسية أوالمؤسسات أو العمليات السياسية،مثل:الأحزاب والمنظمات السياسية واللوبيات والحكومات والعمليات الحكومية والمشاركة السياسية...الخ كنظم وأنسقة،تتكون من:

1-المدخلات:وتتكون إما من مطالب أوتأييدات من البيئة الداخلية للنظام(المجتمع بكل أنساقه) أو من البيئة الدولية(المجتمع الدولي)التي تقدم للنظام.

2-المخرجات:وهي القرارات التي يتخذها النظام،السياسات العامة التي ينتهجها،بناء على المدخلات المقدمة إليه.

3-التغذية الإسترجاعية:وهي نتائج ومحصلات المخرجات والتي ترجع إلى مدخلات،سواء كانت هذه المدخلات، تأييد أو رفض لهذه المخرجات.[3]

---

[1]كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دارسة القيم و التنمية، القاهرة:دار المعارف، ط،1985،ص100.

[2]سيمون تشوادك، النمو المجتمعي، ت: عبد الحميد الحسن، دمشق: منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي،1989،ص90.

(3)Almond Gabriel and Bingham Powelle, Coparative Politics ,Boston Torouto,1970 pp 31,49.

3-نظريات النمو الاقتصادي:

تعتبر عملية النمو الاقتصادي جوهر النظرية العامة للتطور والنمو،فمعظم الكتابات في التنمية السياسية،تعطي الأهمية البالغة للتنمية الإقتصادية،باعتبارها عامل أساسي وجوهري لتحقيق التنمية الإجتماعية والسياسية.

وترجع نشأة نظريات النمو الإقتصادي إلى الثورة الصناعية في أوروبا ومحاولة تفسير قيامها،وأهم الدراسات في هذا السياق،كتاب "ماكس فيبر"(الأخلاق البروستانتينة)،[1]وتعد نظرية "ولث ويتمان روستو"،من أشهر نظريات النمو الاقتصادي وأكثرها شيوعا،[2]حيث يرى أن التنمية تحدث في فترة قصيرة من الزمن، تمتد ما بين عشرين إلى ثلاثين سنة،يواجه فيها الإقتصاد تغيرات جذرية،ويقسم روستو عملية النمو إلى خمسة مراحل:

-مرحلة المجتمع التقليدي:ويتميز بانخفاض مستوى دخل الفرد،الطابع الزراعي للمجتمع،التقاليد الجامدة

-مرحلة التهيؤ للانطلاق:اتساع التجارة،ظهور البنوك،مشاريع صناعية متعددة،

-مرحلة الانطلاق:ثورة سياسية تقود مرحلة الانطلاقة وتفعلها.

-مرحلة النضج:تصبح للمجتمع قدرة إنتاجية في جميع المجالات والتحكم في جميع وسائل الإنتاج الحديثة.

-مرحلة الاستهلاك الوفير:يحدث فيها ارتفاع متوسط الدخل الفردي،وزيادة نسبة سكان الحواضر.[3]

غير أن الملاحظ للمراحل التي تحدث عنها روستو هي مراحل مرتبطة بالجانب الإقتصادي للمجتمع،كما أنه ليس بالضرورة ان تمر كل المجتمعات بهذه حتى تصل إلى درجة ما من النمو،بالإضافة إلى أنه لم يتكلم عن المراحل السياسية المصاحبة للمراحل الإقتصادية.

–قمنا من خلال هذا المطلب بعرض أهم المصادر الفكرية لنظريات التنمية السياسية،والذي نستنتج من خلاله،أن هذه النظريات ليست وليدة المرحلة التاريخية المعاصرة،وإنما تمتد أصولها ومصادرها إلى تاريخ العلوم الأوروبية وتطورها،ولذلك لاينبغي أن لاتصرفنا مسميات جديدة أو علوم جديدة عن البحث في أصول تطورها التاريخي،وتتبع أصولها ومصادرها ووضعها في سياق تطور العلوم الأوروبية،ذلك أن العلم الأوروبي المخصص لدراسة العالم غير أوروبي تعود على تبديل أسلوب الخطاب في التعامل مع الظواهر موضع دراسته،فانتقل من الإستشراق إلى الأنثروبولوجيا إلى التنمية السياسية،دون تغيير حقيقي في أسس الدراسة ومناهجها ومفاهيمها وأهدافها،وإنما يقدم ذات المقولات القديمة تحت مسميات جديدة،ويحتفظ لنفسه بالهيمنة العلمية على هذه المجتمعات.

---

[1] سيمون تشوداك، المرجع السابق، ص 220.

[2] كمال التابعي، المرجع السابق، ص 100.

[3] لمزيد من التوسع حول هذا المطلب ارجع إلى : محمد نصر مهنا, المرجع السابق، ص ص109،185.

المطلب الثالث:نظريات التنمية السياسية:

على الرغم من تعاظم حجم الكتابات ومحاولة صياغة النظريات التي تناولت التنمية والتحديث والتخلف،فإن هذه الكتابات لم تسهم إسهاما حقيقيا في إحداث أي تغيرات في المنطقة التي اهتمت بدراستها، وربما يرجع السبب الأساسي في ذلك إلى عجز هذه النظريات عن تصور الواقع الحقيقي للحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في العالم الثالث، ولعله من المفيد في ضوء ذلك أن تناول الاتجاهات النظرية المختلفة في التنمية السياسية في علاقاتها وتفاعلها وحوارها مع بعضها البعض ما يجعلنا ندرك التاريخ الفكري المعاصر لنظرية التنمية ككل،وهذه المحاولة الحديثة التي قام بها " ريتشارد هيجوت " في دراسته التحليلية الوجيزة لنظرية التنمية السياسية (1983).

وهناك ثلاثة اتجاهات(مدارس) رئيسية كشف عنها التطور المعاصر لنظرية التنمية السياسية:

1-المدرسة الليبرالية(السلوكية).

2-المدرسة الاشتراكية.

3-مدرسة التبعية.

I)النظريات الليبرالية(السلوكية):

والتي ترى أن تحقيق التنمية السياسية يتطلب تطبيق نماذج أوروبا الغربية،المتمثلة في الليبرالية السياسية والتعدد الحزبي والحرية والإقتصادية،أي أنه يركز على البعد السياسي المؤسساتي،أما على مستوى النماذج المقترحة للإقتداء فنجد،بريطانيا،الولايات المتحدة الأمريكية،أو الهند كدولة في العالم غير أوروبي،حققت النمو من خلال هذا النموذج،وأهم أعلام هذا النموذج ومصادر فكره،ألموند،جيمس كولمان،لوسيان باي،هنتغتون...حيث تعد أفكارهم مصدرا للتنظير.

1.1 نظرية غابريال ألموند وجيمس كولمان:

حاول ألموند بمنهجه الوظيفي،أن يدمج دراسة التنمية السياسية بالنظرية الوظيفية التي تحاول أن تبين أن النظام السياسي:على أنه مجموعة من العناصر المترابطة ويساهم كل واحد من هذه العناصر،للقيام بأدوار ووظائف معينة،وبناءا على ذلك يعرض ألموند وكولمان ما يلي:[1]

1-إن كل أنظمة العالم يسودها نمطان من البنى السياسية بعضها تقليدي والآخر حداثي،لكن الإختلاف يكمن في درجة سيادة أي منها للنعت بأن هذه الأنظمة تقليدية أم متطورة.

2-الإختلاف بين الأنظمة السياسية يكمن في طريقة أداء الوظائف،لأن كل أنظمة العالم لها نفس الوظائف.

3-إنكل الأنظمة السياسية سواء أكانت تقليدية أم حديثة عرضة للتغير والتطور من موضع لآخروعليه ستكون التنمية السياسية ذات طابع كوني وتتعلق بكل المجتمعات،المتقدمة منها والمتخلفة.

ولقد حدد " ألموند " خمسة ظروف تجعل تحقيق الأهداف التنموية ممكنا أو غير ممكن:

-التتابع في مراحل التنمية بدلا من المحاولات التراكمية لمعالجة مشكلات كل مرحلة.

---

[1] صادق الأسود، المرجع السابق،ص 322.

-توفير الموارد المطلوبة لعمليات التنمية من الداخل والخارج.
-تنمية النظم المجتمعية الأخرى حتى لاتقتصر متطلبات التنمية على نظام مجتمعي بعينه،وإنما كل النظم الأخرى المشكلة للنظام.
-قدرات عالية للنظام السياسي لمواجهة مشكلات أية مرحلة.
-استجابة مناسبة وكافية من النخبة للتحديات.[1]

وفي مجال حديثه عن أزمات التنمية السياسية يصنفها ألموند إلى أربعة أزمات أساسية وهي:

-أزمة بناء الدولة،
-أزمة بناء الأمة.
-أزمة المشاركة.
-أزمة التوزيع.

1-أزمة بناء الدولة :وتشير هذه الأزمة إلى وجود تهديد خطير من داخل المجتمع أو من البيئة الخارجية،تهدد بقاء المجتمع أو النظام السياسي،يقول ألموند:"يحدث بناء الدولة عندما تخلق النخبة السياسية أبنية ومنظمات جديدة لتتغلغل في المجتمع من أجل تنظيم السلوك فيه،واستخراج أكبر قدر من الموارد منه،فيرتبط بناء الدولة بالزيادة المحسوسة في القدرات التنظيمية والإستخراجية للنظام السياسي مع تنمية بيروقراطية مركزية متغلغلة،مرتبطة في الزيادة في القدرات ومع تنمية إتجاهات الطاعة و الإذعان لدى السكان".[2]

2-أزمة بناء الأمة:ويشير فيها إلى العملية التي ينقل بها الشعب ارتباطه وولاءه من المقاطعات والقرى والقبائل الصغيرة إلى النظام السياسي الكبيرومن ثمة تصبح الأزمة هي أسلوب الحل عند " ألموند "،إلا أنه يشير إلى جانب مهم،وهو إرتباط هذه المشكلة بالنظام الثقافي طبقا لغيره.

3-أزمة المشاركة:وتشير إلى المطالب التي يتزايد حجمها وكثافتها بسرعة والمتعلقة بالإسهام في صنع القرار في النظام السياسي من الشرائح والجماعات المختلفة في المجتمع.

4-أزمة التوزيع:تحدث عندما توجد مطالب تتزايد من حيث حجمها وكثافتها وتتعلق بسرعة تدخل النظام للضبط أو التأثير على توزيع الموارد أو القيم بين فئات المجتمع.[3]

---

[1] عبد المطلب غالم ،مرجع سابق،ص 58.

[2] Grew Raymond, The Crises and Their Sequences, In hi ed, Crises Of Political Development in Europe and The United, States, n, j, Princeto, Press, 1987, pp 10-12.

[3] عبد المطلب غالم :مرجعسابق، ص ص100،101.

وقد حدد " ألموند "عدة وظائف للأنظمة السياسية وأوضح أبنيتها بالطريقة الآتية:

جـــدول رقم2:

الوظيفة	الأبنية
1-التجنيد السياسي	القرعة، الإنتخاب، الإختيار.
2-التنشئة السياسية	الأسرة،المدرسة،جماعة الرفاق، الإتصال الجماهيري ثم الإحتكاك بالنظام
3-التعبير عن المصالح	جماعة المصالح ،منظمات المجتمع المدني،المؤسسات :التشاركية،غير التشاركية.
4-تجميع المصالح	البيروقراطية،الأحزاب السياسية:سلطوية،سلطوية مسيطرة،تعددية وتنافسية.
5-الإتصال السياسي	-أبنية تقليدية مثل العلاقات الأسرية والدينية... -أبنية المخرجات: البيروقراطية. -أبنية المدخلات:الأحزاب و جماعات المصالح، الاتصال الجماهيري،الإذاعة،التلفزيون،الصحف،المجلات،الكتب.
6-صنع القاعدة القانونية	الهيئات التشريعية
تنفيذ القاعدة	البيروقراطية
التقاضي طبقا للقاعدة	الهيئات القضائية

عن طريق الأبنية والوظائف المذكورة في هذا الجدول يتم معرفة مستوى التحديث الذي يصله إليه كل نظام سياسي،وبما أن الوظائف والبنى التي تؤديها قائمة في كل مجتمع سياسي وعليه فإن التنمية السياسية وفقا لرؤيتهما لايمكنها في الواقع سوى تكريس للتمايز المتزايد للبنى،أي بعبارة أخرى تنحصر أهداف التنمية السياسية في زيادة استقلال وتخصص البنى.

2-نظرية " غابريال ألموند " و " جيمس بنغهام باول ":

تكلم(ألموند وباول)حول موضوع التنمية السياسية وعرفها بأنها:التمايز والتخصص المتزايد للبنى السياسية واكتساب الثقافة السياسية طابعا علمانيا متزايد.[1]

وعليه فإن مؤشرات النمو السياسي تنحصر فيما يلي:التمايز البنيوي، علمانية الثقافة :

-**التمايز البنيوي**:يدل على العمليات التي بها تتغير الأدوار وتصبح أكثر تخصصا،أو تشمل كذلك العمليات التي تفرز أدوارا جديدة،أو تفرز بنى جديدة داخل الأدوار وتحول القديمة منها، كما أنها تدل على العلاقة بين الأدوار والبنى،أو بين النظم الفرعية.[2]

-**علمانية الثقافة**:وهي تعني الثقافة السياسية التي تتكون من الإتجاهات أو المعتقدات والقيم والمهارات المنتشرة بين السكان بكليتهم وكذلك النزعات والأنماط الخاصة التي توجد في أجزاء من

---

[1]صادق الأسود ، مرجع سابق، ص320.

[2]البنية وفقا لرأي الباحثين هي نشاطات النظام السياسي و إذا اشرنا إلى النشاطات تمتلك بنية فإن ذلك يعني أنها تحدث بانتظام، وهنا ستكون البنية (مجموعة أدوار أساسية) و الدور : هو النشاط الذي يقوم به الفرد و الذي ينخرط في العملية السياسية.

السكان،ولقد استعار الباحثان أنماط التوجهات الفردية ومقوماتها الأساسية من(تالكوت بارسونز)و(ادواردشيلز)وهي كالتالي:

-**التوجهات الإدراكية**:وتشمل المعرفة بالمواضيع والمعتقدات السياسية.

-**التوجهات العاطفية أو التأثيرية**:وهي مشاعرتتعلق بالمواضيع السياسية والانخراط فيها أو نبذها.

-**التوجهات القيمية**:مثل الأحكام والآراء حول المواضيع السياسية التي تتضمن عادة تطبيق مستويات تقيم على المواضيع والأحداث السياسية،فالجانب التنموي في الثقافة السياسية واكتسابها طابعا علمانيا تعني العملية التي يصبح بها الأفراد أكثر عقلانية وتحليلا وتجريبا في عملهم السياسي.

ولكن رغم الحديث المطول حول هذين المؤشرين للنمو السياسي،إلا أنهما يستدركان ويقولان بان هناك شواهد كثيرة تدل على حدوث ارتدادات أو تحولات معاكسة للنمو السياسي،مثل الإمبراطورية الرومانية التي وصلت إلى مستوى عال في التمايز البنيوي والثقافة الدنيوية.

3-نظرية " لوسيان باي " :

- تعد نظرية " لوسيان باي " من أهم النظريات السائدة في مجال التنمية السياسية وأكثرها شيوعا وانتشارا.

قدم " لوسيان باي " عشرة تعريفات للتنمية السياسية وهي:

-التنمية السياسية كمتطلب أساسي للتنمية الإقتصادية.
-التنمية السياسية كبناء للدولة القومية.
-التنمية السياسية كتحديث سياسي.
-التنمية السياسية هي تنمية إدارية وقانونية.
-التنمية السياسية كتعبئة ومشاركة جماهيرية.
-التنمية السياسية كبناء للديمقراطية.
-التنمية السياسية كاستقرار وتغيير منظم.
-التنمية السياسية كنمط لسياسة المجتمعات الصناعية.
-التنمية السياسية كتعبئة وقوة.
-التنمية السياسية كجانب من الجوانب المتعددة لعملية التغير المجتمعي.[1]

علما بان" سيان باي " كان قد تأثر بآراء " غابريال ألموند وباول "،وذلك من خلال قولهم أن التنمية السياسية تقوم على أساس التمييز بين ثلاثة جوانب أساسية ورئيسية في النظام السياسي وهي كالتالي:[2]

-التميز البنيوي.

---

[1]ارجع إلى المبحث الخاص بالتعاريف عبد المطلب غالم : المرجع السابق، ص 113.

[2]نداء صادق ، المرجع السابق، ص 70.

-قدرةالنظام السياسي.
-الميل نحو المساواة.[1]

1- التمايز البنيوي:أكد" لوسيان باي"على فكرة أساسية مفادها أن الأنظمة السياسية المتطورة،هي التي تتميز بتواجد بنى متمايزة ومتعددة جدا ،مع سيادة فكرة تقسيم العمل،وتكون كل بنية بتعبئة المصادر لفائدتها فقط ،وان تمايز البنى يؤدي إلى تخصصها متفاعلة فيما بينها ومع البنى الأخرى ويكون بطريقة يمنع فيهاخطر ان تقوم بنية بأداء وظائف خاصة بها.[2]

2_ قدرة النظام السياسي:تتضمن التنمية في إحدى جوانبها عندما تكون الأنظمة السياسية ذات قدرات متزايدة على إدارة الشؤون العامة،وتلبية المطالب الشعبية،وتعزيز أعمال الحكومة وفعاليتها وعقلانيتها وتسوية الصراعات،إضافةإلى تحلي النظام السياسي بالقدرة على التكيف مع التطور،وكذلك بالقدرة العالية على التعبئة المستمرة لمختلف المصادر المادية والبشرية،والقيام أيضا بعملية نشر قيم بوسعها أن تضمن بناء النظام السياسي ويبقى محافظا على ديمومته واستمراره.[3]

3- الميل نحو المساواة:إن ميل النظام السياسي نحو المساواة هو الذي يترجم نموه السياسي والذي يتحقق من خلال المجالات التالية:[4]

أ-تفعيل المشاركة السياسية،أي المساهمة الشعبية بالنشاطات السياسية.
ب- سيادة القانون.
ج- المساواة بين الوظائف العامة،انطلاقا من مبدأ مونتسكيو في الفصل بين السلطات.
ولقد أكد " لوسيان باي " على تواجد خمسة عوامل أساسية يجب أخذها بعين الإعتبار عند دراسة أي أزمة من أزمات التخلف السياسي وهي كالتالي:

- طبيعةالأزمة وارتباطها
- طبيعة الموارد:موارد المطالبة والمساندة.
- تأثير النظم المجتمعية الأخرى وتأثير المجتمعات الأجنبيةأو نظمها الفرعية.
- نمط تشغيل النظام موضع الدراسة أي :قدراته وأدائه.
- موقف الفاعلين المؤثرين داخل النظام من الأزمة.

ولقد أكد "باي" على أن ماهو جوهري وأساسي في عملية التنمية السياسية يكون بمعرفة كيف يمكن لمجتمع ان يواجه أزمات التنمية منذ ظهورها حتى زوالها ،لأن عملية التنمية السياسية،عادة ماتكون مصحوبة بتوترات وأزمات يمر بها المجتمع،وذلك لأن عملية التنمية لاتمر بالتدرج أو بعبارة أدق لاتمر تباعا،بل في توقيت واحد ودفعة واحدة ولكن بنتائج مختلفة،وعليه فهي تتطلب

---

[1]انظر حسين عبد الحميد رشوان، التغير الإجتماعي و التنمية السياسية في المجتمعات النامية دراسة في علم الاجتماع السياسي,القاهرة،1983،ص 33.

[2]Lucian pay and Sydney verb, Political Culture and Political Developpement, Princersity University, Press 1965, 13pp, 66.

[3]I bid, pp60-68

[4]I bid, p 68

على حد تعبير "لوسيان باي"معالجة مستمرة ومتعاقبة لهذه الأزمات لكي يصل النظام السياسي إلى مرحلة الديمقراطية الحديثة.[1]

وهذه الأزمات هي كالتالي: أزمة الهوية،أزمة المشروعية، أزمة التغلغل، أزمة المشاركة، أزمة الاندماج، أزمة التوزيع.

1-أزمة الهوية: وتحتل هذه الأزمة أهمية كبيرة في عملية التنمية السياسية ذلك لأن غالبية الدول الجديدة أو المستقلة حديثا(الدولة الوطنية) تعاني من الإنتماءات:إلى العشيرة،الطائفة،الجماعات الإثنيةواللغوية،وهذه الإنتماءات تتنافى مع الشعور بالهوية القومية،التي يمكن أن تتوحد فيها كافة أطياف المجتمع في ظل دولة قومية حديثة.[2]

ومن هنا إذا أرادت الأنظمة السياسية أنت تكون عصرية عليها أن تخلق شعورا مشتركا بين أفراد المجتمع الواحد،هذا الشعور يجعلهم يشعرون بأنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى،وعليهم أن يدركوا تماما بأن وطنهم الحقيقي هو الرقعة الإقليمية التي يعيشون فيها،وأن هويتهم تتجسد بانتمائهم إلى هذا الإقليم فحسب.[3]

وبما أن هذه الأزمة لها ثقلها في عملية التنمية السياسية،لذلك على الأنظمة السياسية أن تسعى جاهدة لحشد إمكانيتها ومواردها لسد احتياجات سكأنها المتعددة، وذلك لتتمكن من القضاء على الإنتماءات التقليدية وتجسيد الإنتماء للإقليم المشكل للدولة وليس للعشيرة أو الطائفة.

2-أزمة المشروعية:وتعني إمكانية تحقيق الإتفاق حول مشروعية السلطة القائمة، وإذا علمنا ان هذه الأزمة تدور حول الروح التي يجب ان تسيطر على الحكومة والأهداف الأساسية للأمة هل هي إيديولوجية تنموية،اقتصادية...[4]

أما في الدول الانتقالية فقد تكون الأزمة ناشئة أساسا عن فقدان القوة السياسية التي بوسعها أن تسيطر وتمارس السلطة بشكل شرعي،وهذا ما يمكن ملاحظتة في ليبيا في الوقت الراهن،إذ تفتقد السلطة الحالية إلى جانب الشرعية الحقيقية إلى مشروعية كاملة خاصة بعد سقوط النظام السياسي الذي كان سائدا من قبل.

إن عملية بناء الدولة كما يؤكد"لوسيان باي"تتعلق بشكل كبير بالثقافة السياسية إذ لاتكفي عملية إقامة البنى الجديدة إذ يجب أن تكون هذه البنى معقولة ومأخوذا بها،وعليه لابد أن تسعى الدول الجديدة إلى عملية تغيير الولايات المحلية الضيقة و خلق محلها عواطف وطنية تربط الفرد،بهيئة اجتماعية أكبر.

3-أزمة التغلغل:وتعني هذه الأزمة باختصار أنه على الإدارة في الدول الجديدة ان تتغلغل في كافة أجزاء ومستويات المجتمع لكي تستطيع ان تحركه، فالحكومة في المجتمعات التقليدية ليس لها سوى

---

(1) I bid, p 68

(2) Lucian Pay, Comparatuve politics and political developments in : politics in transnational socities, 6 edited, by harvey kebscnll appleton – appleton century corofts, new york 1983, p 50.

(3) I bid, p 56

(4) I bid, p 57

مطالب محددة أما في المرحلة الانتقالية فتكون الحكومات أكثر طموحا خاصة إذا وضعت نصب عينها هدف تحقيق التنمية إلى مستوى الفردية وأن تمس حياة الناس اليومية.

إن هذه الأزمة تحدد في إمكانية إقرار فعالية المؤسسات الرأسمالية وتجسيد علاقة الثقة بين الحكام والمحكومين.

4-أزمة المشاركة:كلما تزداد المشاركة السياسية تزداد المطالب الموجهة إلى النظام السياسي،مما يتطلب فاعلية أكبر من النظام للإستجابة إلى هذه المطالب الجديدة ،لأن هؤلاء السكان الجدد الذين دخلوا في عملية سياسية لهم مصالح جديدة وأمور جديدة تظهر على السطح.[1]

إن هذه الأزمة تتجه أساسا نحو تحقيق الديمقراطية من خلال إشراك الجماهير بالعمل السياسي...ولكن هذا لايعني بالضرورة حتمية ظهور الديمقراطيةالغربية فقد تلجأ الدول إلى أسلوب التعبئة الجماهيرية لإسناد سياستها.

5-أزمة الاندماج:تمثل هذه الأزمة على حد تعبير "لوسيان باي" الحل الفعال لكل من أزمة التغلغل والمشاركة وعليه فإن :مشكلة الإندماج تتضمن على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي بكامله على اعتبار أنه نظام يتشكل من روابط متفاعلة فيما بينها،هذه الروابط القائمة بين مختلف الجماعات والمصالح الساعية لها وراء مطالب لدى النظام.وأخيرا الروابط بين الموظفين والقائمين، بمعنى أنه على النظام السياسي أن ينظر لكل المطالب ويبث فيها في آن واحد ومتى كانت الحكومة مندمجة بصورة جديدة كان النظام السياسي جيدا والعكس بالعكس.

6-أزمة التوزيع:تتلخص هذه الأزمة في كيفية عمل الحكومة لتوزيع المنافع والخدمات بين أجزاء المجتمع ومن هو المستفيد من عمل الحكومة وماذا عليها أن تفعل من أجل أن تقدم أبرز الخدمات لكل الأجزاء المتنوعة والمختلفة في مطالبها،وتعتبر هذه الأزمة من أكبر الأزمات التي تعاني منها الأنظمة السياسية المختلفة،خاصة الملكية المطلقة منها:

وعليه ستكون عناصر التنمية وفقا لما طرحه "لوسيان باي "ثلاثة عناصر وهي:

-المساواة.

-القدرة.

-التميز والتخصص.

4-نظرية ديفيد ابتر:

ينظر "ديفد ابتر" إلى التنمية السياسية باعتبارها عملية كونية وعامة وعملية عند دراسة النظم السياسية،ويركز على مفهوم التحديث وليس التنمية، ذلك أن التحديث من وجهة نظرة محدد بجملة من العوامل التي يمكن للمجتمعات التقليدية أن تتبناها ولو بشكل نسبي،حتى نهيئ لها الإنتقال من الحالة التقليدية إلى حالة الحداثة،وذلك وفقا للظروف الخاصة بكل بلد.[2]

---

[1] I bid, p 57

[2] David Apter, The Politics Of Modernizations, Zation Chicage, Chicago, University Press 1965, p 43.

ويقسم الأنظمة التي تطبق عملية التحديث إلى مايلي:[1]

1- نظام التعبئة:وهو النظام الذي يحقق عملية التحديث من خلال محاولته تركيز السلطة بين أيدي رئيس واحد ،بناء على إيديولوجية معينة،كما يركز على أهمية تحقيق الوحدة الوطنية ومساهمة الشعب في العمل السياسي المنظم،بواسطة حزب ذي إيديولوجية،أو يكون ملتفا حول شخصية زعيم ملهم.[2]

2- النظام التوفيقي:ويتميز بدرجة عالية من المركزية مع عدم وجود إيديولوجية للنظام،ويتوافق مع هذا كله بالتأكيد على المطالب الجماهيرية ذات التطلعات السياسية.

3- النظام البيوقراطي:وتكون السلطة فيه متمركزة بين أيدي ملك تقليدي يسعي إلى إجراء إصلاحات حديثة في بلاده، أو رئيس عسكري يعمل على إجراء إصلاحات حديثة[3] مثل إصلاحات الملك السعودي والملك الأردني.

4- نظرية أوركانسكي:تعتبر دراسة "أوركانسكي"من أكمل الدراسات التي ظهرت حتى اليوم،فلقد تناول أولا،تحديد مفهوم التنمية السياسية، فهي عنده :زيادة الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية:[4]

فالتنمية القومية أي المجتمعية لا تعد وأن تكون تعبيرا في حقيقة واحدة وهي زيادة الإنتاجيةالإقتصادية،وزيادة الحراك والإجتماعي وزيادة الكفاءة السياسية على تعبئة الموارد من أجل تحقيق الأهداف القومية،فالتنمية السياسية ليست إلا جانبا من جوانب التنمية المجتمعية.[5]

5-نظرية إنزنسات:سنقوم بعرض جد مختصر لهذه النظرية نظرا لتطابق مسلماتها كثيرا مع النظريات الوظيفية ل"غبريال ألموند"

نظرا إلى التنمية السياسية من مفهوم التحديث من خلال متطورين أساسيين هما:[6]

-المنظور الوظيفي"-"المنظور التاريخي"،فمن جانب الرؤى الوظيفية تقوم التنمية السياسية على تنمية أبنية سياسية عالية التخصص والتنوع،إضافة إلى حدوث توسع مستمر في أنشطة الحكومة المركزية.أما من حيث المنظور التاريخي فتتضمن مرحلتين أساسيتين:[7]

-مرحلة التحديث المحدود:والتي تمت في غرب أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،وتمثلت في وصول الطبقات الوسطى إلى مراكز صنع القرار، وفي تحسين ظروف الحياة،وفي التطور التكنولوجي العلماني

-مرحلة التحديث الجماهيري:والتي بدأت في غرب أوروبا في القرن التاسع عشر حيث انتقلت بؤرة التحول من الطبقة الوسطى إلى المواطن العادي ،وتشكيل تداخل هاتين المرحلتين ضغطا على النظام السياسي ما يهدد بإنهياره،إذا لم يخلق تنظيما جيدا مناسبا يربط بين الجماهير وتنشئتهم التنشئة اللازمة لهذه المرحلة.[8]

---

(1) I bid, p 74
(2) I bid, pp 74-75
(3) I bid, p 83
(4) I bid, p 84
(5) A fk organski, The stage of political development, new york, knopf, 1965, p 87.
(6) I bid, pp 87-89
(7) Nilkison d o, comparative foreign relatins element Dickenson pub, co, inc, 1969, pp 42-43.
(8) I bid, pp 42-43

6-نظرية هنتغتون:

في مجال حديثة ومعالجته لمسألة النمو السياسي،إعتمد هذا الباحث على البناء المؤسساتي في المجتمع،وكان المحور الأساسي لنظريته لاينحصر في عملية الربط بين التنمية السياسية،وبين إقامة المؤسسات، في بناء نظام قانوني وإداري بوسعه أن يعبئ الجماهير ويزج بها في عملية التنمية والتطوير،والثورة الناجحة هي التي تربط ما بين المؤسسات السياسية،وبسرعة ممكنة.[1]

ولقد أكد "هنتغتون"على وجوب التمييز مابين التنمية والعصرنة والآثار المباشرة للتصنيع على البنى الإقتصادية والأجواء الإجتماعية السائدة.[2]

ولقد ميز "هنتغتون" من وقائع الخبرة التاريخية بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية،بين ثلاثة مجموعات للحركة يعبر كل منها عن مرحلة من مراحل التنمية السياسية و هي:[3]

-عقلنة السلطة :باستبدال السلطات المحلية بسلطة مركزية واحدة.

-تميز و تنويع الوظائف السياسية و صنع أبنية متخصصة لها.

-زيادة المشاركة بالإستيعاب التدريجي للجماعات و الشرائح الهامشية في المركز.

ولقد أكد"هنتهغتون"على علاقة المشاركة السياسية بالتأسيس السياسي فهذه العلاقة في نظره هي التي تحدد درجة إستقرار النظام السياسي و قدرته على الديمومة والبقاء،إن المصدر الأساسي للتوسع في المشاركة السياسية هو العمليات الإقتصادية الإجتماعية غير السياسية و يسميها بالتحديث و المتغيرات الوسطية بين التحديث و الإستقرار السياسي هي التفاعل بين البيئة الإجتماعية و التنمية الإقتصادية و التفاعل بين الإحباط الإجتماعي،والتفاعل بين المشاركة السياسية و التأسيس.ومن ثمة فالتنمية السياسية تعني تطور الأنظمة القائمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الإجتماعية والمشاركة السياسية.

فلقد كان هنتغتون من الأوائل الذين حول الاهتمام من الديمقراطية إلى دراسة النظام خلال منتصف عام**1965**،ويعكس الإهتمام الجديد بالنظام، تغير الواقع السياسي في دول العالم الثالث،والإستجابة إلى النزعة التفاؤلية السلوكية التي سيطرت على أعمال ألموند.

---

[1] هانسون و بالدوين،استراتيجية الغد، ت محمود خيري بنونه،القاهرة،المكتبة الانجلو المصرية،1983،ص 48.

[2] Samuel phunitgton political, order in changing societies new haven yale university, 1968, p12.

[3] I bid, p 24

جدول رقم 03 يبين مراحل التنمية السياسية[1]:يوضح هذا الجدول المراحل التي تمر بها عملية التنمية السياسية

	صموئيل هنتغتون	ايزنستات	غابريال الموند	اوركانسكي
01	ترشيد السلطة	تحديث محدود و يرفقه استيعاب الطبقات الوسطى تنمية العلم و التكنولوجيا	بناء الدولة	سياسة التوحيد البدائي
02	تميز الوظائف والأبنية	تحديث جماهيري استيعاب الجماهير و الانتشار المكثف للعلم و التكنولوجيا	بناء الأمة	سياسية التصنيع البدائل -نموذج برجوازي -نموذج ستالني -نموذج فاشيستي
03	زيادة المشاركة السياسية		المشاركة السياسية	سياسة الرفاهية القوميةبدائل -نموذج الديمقراطية الجماهيرية -النموذج النازي -النموذج الاشتراكي
04			التوزيع العادل للقيم	سياسية الوفرة

يوضح لنا هذا الجدول المراحل التي تمر بها عملية التنمية السياسية لكل من "صموائيل هنتغتون" و "ايزنستات"و"آلموند"و"أوركانسكي"كما يوضح لنا اختلاف المراحل لدى كل واحد منهم ،فهناك من يركز على الجانب الاقتصادي باعتباره قطاع مهم وأولي لتحقيق التنمية السياسية إذ لايمكن تحقيق تنمية سياسية إلا بوجود تنمية اقتصادية،وهناك من يولي الأهمية والأولوية للوظائف السياسية قبل أي قطاع إذبدون سلطة سياسية رشيدة لايمكن تحقيق تنمية سياسية.

أما" ايزنستات"فقد اهتم بالجانب العلمي والتكنولوجي الذي كان يغفل عليه جل منظري التنمية السياسية،وكانتقاد لهذه المراحل التي تمر بها عملية التنمية السياسية لايمكن اعتبار أي من المقتربات العلمية التي أتى بها هؤلاء الباحثين هي النموذج النظري الأمثل لتحقيق التنمية السياسية،كما أنه من غير الإنصاف اعتبار نموذج أصلح من الآخر،لأن كل مجتمع سيسعى إلى الإهتداء بنموذج نظري يتلاءم مع الخصوصيات والمشاكل التي يعاني منها قصد التخلص منها،إن عدم الاستعانة بنموذج بكل تفاصيله ومكوناته كلها أوإتباع كل المراحل التي أتى بها ليس ضروريا، فهناك من المجتمعات ماهو ضروري من المراحل التي يجب أن تمر عليها وبعض المراحل ليس بالضرورة أن تحققها ،إذن يمكن الإستعانة بمجموعة من النماذج ودراستها واستخلاص نموذج خالص حسب كل مجتمع وهذا مايتطلب جهدا علميا من طرف خبراء وعلماء السياسية وصانعي القرار في كل بلد يسعى لتحقيق التنمية السياسية.

[1] عبد المطلب غالم، مصدر سابق، ص 81.

ويعتقد أصحاب هذه النظريات أن الأنظمة السياسية الأمريكية والبريطانية هي أفضل أنظمة سياسية يمكن أن توجد في العالم وهم يفترضون أنه حينما تتطور دول العالم الثالث اقتصاديا واجتماعيا، فمن الطبيعي أن تتجه نحو تبني هذه الأنظمة السياسية وهذا بالطبع يعكس آمال هؤلاء المفكرين وأحكامهم المفضلة ولكنها أمال و أحكام تنطوي دائما على قيم و افتراضات ضمنية خاصة.
فإذا قمنا بدراسة كل من أعمال غابريال الموند و كولمان المتعلقة بالتنمية السياسية فنجد أنهما طورا نموذجا علميا و موضوعيا و وظيفيا للتنمية السياسية يعتمد على مفهومين أساسين هما المدخلات و المخرجات.
ويبدوا هذا النموذج مجردا و موضوعيا و مع ذلك فهو يتضمن العديد من الأفكار التعددية حول المجتمع السياسي الأمريكي وهو يجعل من التصورات و الأفكار جزاء من العملية التنموية السياسيةففي جانب المدخلات من هذا النموذج هناك افترض بان ثمة أعداد كبيرة من جماعات المصالح التي تتميز بالقوة، وأن مهمة النظام السياسي،هي أن يقوم بدوره في التسوية بين هذه المصالح،والمفترض أيضا أنه كلما تطور النظام السياسي فأنه يسعى للحصول على مدخلات من أكبر عدد ممكن من الجماعات،وأن هذه الجماعات سيتزايد تكاملها مع عملية صنع القرارات،ومعنى ذلك أن معظم أفراد المجتمع الذين يمثلون جماعات كبيرة ومتنوعة،سوف ينتمون إلى عملية صنع القرارات،وتتاح لهم المشاركة في عملية صنع القرارات ،وهذا النوع من الإتصال السياسي يتسم بالانتشار والفعالية.

وعلى الرغم من أن هذه التصورات قد تكون مثاليات تحظى بالإعجاب والتقدير،فإن الإفتراض التعددي القائل انالحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية تجسد هذه المثاليات،هو افتراض مشكوك في صحته وإذا نظرنا إلى مخرجات هذا النموذج سنلاحظ تحيزات واضحة للنموذج الأمريكي والمخرجات التي ذكرها في نموذجهمافأنها تتفق تماما مع الأفرع الثلاثة للنسق السياسي "الأمريكي" "التشريعية" "التنفيذية" "القضائية"،وهي حقيقة التفتإليها "الموند" إذ تكشف عن التميز والتعصب في نظريته فليس ثمة إشارة واحدة للتخطيط الإقتصادي كنتيجة محتملة للنسق السياسي،وإنما الحكومة تصنع قواعد لكي تنسق وتنظم العلاقات بين جماعات المصالح،ومعنى ذلك أن هناك تصور مثالي للنظام السياسي الأمريكي استخدم في هذا النموذج من أجل تقويم الأنظمة السياسية في الدول النامية[1]

---

[1]محمد علي محمد،أصول الاجتماع السياسي،مرجع سابق،ص7.

II)النظرية الإشتراكية:

تعتبر النظرية الاشتراكية نتاج للعالم الغربي الصناعي، فالماركسية كما يقول"دود":لم تمنح لمشكلات المجتمعات النامية الجديدة اهتماما كبيرا،حيث يرى أصحاب هذه النظرية،أن التنمية السياسية تتحقق من خلال :التخطيط المسبق،والملكية العامة،والحزب السياسي الواحد،وتعبئة الجماهير وخلق عقيدة سياسية،تستلهم المثل الإشتراكية.

ويقدم هذا الإتجاه أمثلة لتجارب ناجحة في الدول غير الأوروبية،طبقت النموذج الاشتراكي في التنمية،مثل الصين،كوبا ،الاتحاد السوفياتي،الشيلي،تنزانيا...

كما تؤكد الماركسية أن كل نسق اجتماعي ينمو بشكل متعارض مع النسق السابق عليه،فالرأسمالية قد قامت على انقاض الاقطاعية والاشتراكية تنهض أيضا على انقاض الرأسمالية. والملاحظة[1] في الحالة الأولأن البرجوازية كانت هي أداة التغيير وفي الحالة الثانية فإن الطبقة العاملة هي أداة التغيير.

وعلى الرغم أن هذا الإطار يؤدي وظائفه وفقا للاعتبارات التاريخية إلا أنه لايستطيع أداء هذه الوظائف بدون الصراع بين هذه الطبقات إذ حققت البرجوازية قوة فعلية فإنقضت على الأرستقراطية وسوف تنهض طبقة البروليتارية على البرجوازية أيضا حينما تتحقق قوتها.[2]

والصعوبة التي تواجه تطبيق هذا النموذج على الأقطار النامية الجديدة هي عدم وجود طبقة وسطى واسعة الإنتشار وصغر حجم الطبقة العاملة.

على أن تأثير لينين في هذا المجال كان واضحا،إذأنه لم يؤكد ولم يعطى ضرورة في تحالف البرجوازية والعمال من أجل الثورة،وإنماالتحالف يكون بين العمال والفلاحين، كما منح "لينين" أيضا للمثقفين،"الإنتيلجيسيا" أهمية خاصة ،فالمثقفون سيقومون بدور قيادي في حالة ضعف الطبقة العاملة وأداة هذه القيادة هي الحزب الشيوعي فمن خلاله يستطيعون تأكيد المصالح الحقيقية للعمال وتمثيلهم بشكل أفضل مما لو عبروا عن مصالحهم.[3]

هذا وقد اهتم لينين بالمجتمعات المستعمرة من خلال مفهوم الإمبريالية(Imperialism)الذي يمثل في رأيةتطور أخرللرأسمالية والمستعمرات هي ميدان هام للإستثمار والحصول على الربح،واستطاع الرأسماليون من خلال الربح الذي حققوه عن طريق المستعمرات أن يزيدوا من قبضتهم على الطبقة العاملة ومن ثم منعها من القيام بالثورة.[4]

وهذا يوضح أن البروليتارية في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات الأقل تقدما تعاني من مشكلات واحدة كما أن القومية في الدول المستعمرة على أن ينظر إليها على أنها حركة مضادة للرأسمالية،وبالتالي متحالفة مع الحركة الإشتراكية وما يؤكد هذه الرؤية هو تبني غالبية الدول الحديثة الإستقلال النهج الاشتراكي في برامجها التنموية.

---

[1] المرجع نفسه، ص 36.

[2] المرجع نفسه، ص 37.

[3] C h, dodd, political development, (macmillan 1972) p 15.

[4] I bid, p 16

–الاشتراكية لايمكن أن تظهر إلا بظهور الطبقة العاملة وأن الصراع الطبقي هو العامل الحاسم في بلورة الثورة وظهور الاشتراكية.

لقد عدل "لينين"من هذه المفهومات من خلال تأكيد الحاجة إلى حزب شيوعي يمثل المصالح الحقيقية للطبقة العاملة خاصة في حالة عدم قدرتها على تحقيق مصالحها فكان الحزب السياسي الشيوعي يلعب دورا حاسما في عملية التنمية السياسية.

–أما طريقة ماو(**Mao**)في التنمية السياسية فهي مختلفة إلى حد ما، فهو يؤكد أهمية الحزب،لكنه ليس قاصرا على الطبقة الصناعية العاملة التي يتعذر وجودها في الدول النامية أو حتى الفلاحين[1]الذين عول عليهم "ماو"في نظريته أن كل الطبقات فيما عادا البرجوازية الكبيرة تقبل أن تشترك في تحالف ضد عدو واحد وهو الإمبريالية.

وتقوم الإستراتيجية الإشتراكية على الفكرة التي مؤداها أن دعم الديمقراطيات القومية ومعاونتها اقتصاديا سوف يؤدي تدريجيا إلى دعم الطبقات العاملة والفلاحين، ذلك ان الثورة يمكن أنتتحقق إذا تمكنت هذه الدول من تنمية اقتصادها وبالتالي أفادت هذه السياسة من التجربة المادية من حيث أهمية طبقة الفلاحين خاصة حينما تتحالف مع الطبقة العاملة،ذلك إلى حين تكوين طبقة بروليتارية كبرى في الدول النامية معناه الانتظار لفترة طويلة من الزمن.[2]

ومع ان هناك اختلافات بين المفهومين السوفياتي والماوي فيما يتعلق بالتنمية السياسية،فإن هناك جوانب عديدة للالتقاء بينهما، ذلك ان الهدف الأساسي للتنمية السياسية في العالم الثالث من وجهة نظر الماركسية هو تطوير ديمقراطية شعبية تعتمد على سيطرة العمال والفلاحين على وسائل الانتاج،وتملكها جماعيا.

كما يتضح لنا أن النموذج السوفياتي والصيني يهتم بصفة عامة بتوسيع قوة الحكومة من خلال الحزب وإعادة تنظيم المجتمع، من أجل تحقيق مشاركة فعلية ،كما أن النموذجين يؤكدان على عنصر التوحدو الاندماج في النظام السياسي.

فحسب النموذج الاشتراكي هناك ثلاثة أجهزة أساسية للتنمية السياسية في الدول النامية هي:القادة السياسيون والحزب السياسي والجيش،وينبغي ان يؤخذ بعين الاعتبار دور المثقفين أو البيروقراطيين أو الطبقات العاملة.

وأهم إنتقاد يمكن أن يوجه إلى هذه النظرية في التنمية السياسية ،هو الاقتصار على تفسير حتمي وأحادي لها،وإهمال الكثير من المتغيرات التي لايمكن إلا من خلالها تحقيق تنمية سياسية فعلية ،وهذا النقص هو الذي حاولت معالجته النظريات الليبرالية السلوكية،وأيضا مدرسة التبعية من خلا ل إبداع نموذج معرفي خاص في التنمية السياسية.

---

[1] I bid, p 16

[2] ريمون ارون،صراع الطبقات، ت :عبد الحميد الكاتب،بيروت: منشورات عويدات،1983، ص 38.

III) مدرسة التبعية "الماركسية المحدثةالجديدة":

إهتمت مدرسة التبعية أيضا بالتخلف والتنمية في دول العالم،إهتماما بالغا، فالجذور الفكرية للنظرية الراديكالية في التنمية السياسية أكثر تنوعا وثراء من جذور المدرسة الليبرالية،والفروق بين الجذور الفكرية للمدرستين واضح،كما تحكمها طبيعةالمفاهيم المستخدمة في كل منها،فبينما نلاحظ أن مدرسة التبعية تستخدم مفاهيم مثل:فائض القيمة والطبقة،والتبعية،والإمبريالية،ووسائل الإنتاج،نجد في مقابل ذلك أن نظرية التحديث تستخدم مفاهيم مثل:بناء الدولة،ونسق التكامل،والوظائف والعمليات وصنع القرارات بوصفها الأدوات التصورية الرئيسية، هذا فضلا عن أن مدرسة التبعية تقبل الفكرة التي مؤداها ن هناك علاقة جدلية بين التنمية والتخلف وبين الدول المتقدمة الغنية والدول المتخلفة الفقيرة.

يتعلق العامل الواقعي لظهور نظرية التبعية بواقع الفشل الذي منيت به سياسات التحديث التي طبقت والتي كشفت عن المدى المحدود للتنمية الرأسمالية،كما كشف عن إستحالة تحقيق التقدم الإقتصادي وإرضاء المطالب الشعبية في الغذاء والإسكان والإيواء والتعليم والصحة بالكيفية التي تليق بآدمية الإنسان في ظل سيطرة النظام الاقتصادي الدولي.

وعرف بالو التبعية على أنها:وضع تمتلك فيه مجموعة معينة من البلدان إقتصادا مكيفا بواسطة تطور وتوسع إقتصاد آخر بحيث يخضع له الإقتصاد الأول[1] ،ومن الصعوبات التي تواجه الباحث عند دراسة هذه المدرسة،تنوع استخدامات أفكارها،فبعضها ينظر إلى التبعية كنظرية للتخلف وبعضها يرتبط بأفكار استراتيجية النمو التي صاغها(**ECLA**) وبعضها ينظر إلى التبعية كمنطق لتحليل مواقف محددة،بمعنى آخر يتمحور الخلاف حول وحدة التحليل التي ينطلق منها الباحث في الدراسة،فيما إذا كانت الوحدة المحلية أي المجتمع القومي،أم الوحدة العالمية أي النظام العالمي[2] .

كما أن الصعوبات التي تعترض الباحثين عند محاولتهم دراسة وتلخيص أفكار هذه النظرية،نجد إختلافا في وجهات النظر عند التعرض لأثر التبعية على إقتصاديات بلدان المحيط التي عملت على تشويه الهياكل الإقتصادية ووقف عمليات النمو الطبيعي .

ويرى أنصار هذه النظرية أنه مع زيادة التصنيع والتحديث وارتفاع مستويات التعليم وتزايد التمدن ونشاطات الإعلام تزيد فاعلية النظام وشرعيته.

---

[1] نور الدين زمام،القوى السياسية والتنمية:دراسة في علم الإجتماع السياسي،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2007،ص 96.

[2] السيد حسين،نظرية التبعية:الحوار والجدل (مجلة العلوم الإجتماعية)،القاهرةكدار المعارف،1985،ص56.

وهناك من يرى ان التبعية هي عبارة نظرية لفهم التخلف الذي تعيشه دول العالم الثالث،بالاعتماد على الجانب الاقتصادي في تحليلاتها والدور الذي يلعبه هذا الأخير في تنمية وتخلف الدول.[1]

ويمكن إيجاز أهم افتراضات نظرية التبعية في النقاط التالية :[2]

– يؤكد أنصار التبعية أن التخلف و التقدم وجهان لعملة واحدة بدأت مع نشأة النظام الرأسمالي.

–يؤكد أنصار التبعية على استنزاف فائض الدول المتخلفة و تصديره إلى المراكز الرأسمالية، فقد شهد تاريخ العالم النهب الإستعماري الذي مارسته الدول الكبرى على الدول الصغرى.

–يتفق أنصار التبعية على مقولة عدم التوازن بين العواصم المركزية والمحيطات الهامشية و التي تقوم إلى افتراض مؤداه أن نشأة النظام الرأسمالي و توسعه خلق الشروط الضرورية للتخلف في أجزاء من العالم الفقير.

–يؤكد أنصار التبعية على علاقات تحالف المصالح بين القوه الرأسمالية المسيطرة من الخارج و القوى الحاكمة في الداخل ،فإستراتيجية المركز تقوم على خلق فئات حاكمة تابعة أو خادمة تتوقف شرعيتها في الحكم على خدمه اقتصاديات دول المركز وتصبح هذه النخب الحاكمة مدعمة للتبعية و مسيرة للتغلغل الرأسمالي داخل هذه الدول :

–تجسد أفكار مدرسة التبعية في كل من أعمال وأبحاث فرانك frank،بول باران paul baranوارجيري إمانيول erghiri emanuelويل وارن Waul Waran،وارجيري امانيول erghiriemanuel.،وبل وارن brill warren.

وسمير أمين،وإمانويل وإنزشتاين،وجوفري كاي وكولين ليز و يطلق عليهم البعض تسمية أنصارالمدرسة الراديكالية.

فالبرغم من أن هناك اتفاقا عاما بين هؤلاء في المسلمات الأساسية النظرية والمنهجية إلا أن هناك فروقا أساسية بين مختلف تيارات المدرسة. وتتبلور مناقشة آراء هؤلاء المفكرين حول ثلاثة قضايا رئيسية:[3]

1. إحياء الاهتمام القديم بالإمبريالية.
2. الجدل الذي أثارته صياغة" اندريه جوندر فرانك"حول تنمية التخلف ورد الفعل الذي ترتب على الشعبية التي حققها هذا المفهوم.
3. الجدل الذي شهدته فترة السبعينيات حول طبيعة التكوين الطبقي ودور الدولة،ومجتمع ما بعد الإحتلال.

---

[1] أحمد مجدي حجازي، علم الاجتماع الأزمة، رؤية نقدية للنظرية السوسيولوجية، دار الثقافة، القاهرة 1962 ص 158.

[2] توماس، س باترسون، التغير و التنمية في القرن العشيرين، ت :عزة الخميسي، المشروع القومي للترجمة العدد 803 المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ،2005،ص 237.

[3] محمد السيد سعيد، نظرية التبعية و تفسير تخلف الاقتصاديات العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1،1974، ص 132.

حاولت الدراسات التاريخية التي أجراها "فرانك و"جريفان"في أمريكا اللاتينية" وسمير أمين " في إفريقيا، مهاجمة الفكرة القائلة بأن :التخلف يمثل حالة أصلية و كيف أن التدخل الرأسمالي كان سببا. في تخلف العالم الثالث،ويمثل هذا البعد التاريخي موقفا منهجيا متميزا لهذه النظريات[1].

ولقد استطاع فرانك أن ينطلق من النقد البنائي للقدرات الإنسانيةوالتجارة الدولية ورأس المال ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ومع ذلك فإن ذيوع وانتشار مفهوم تنمية التخلف وخاصة إرتباطه بالرأسمالية كسبب للتخلف قد أدى إلى ظهور إستجابات نقدية مختلفة من جانب المفكرين الماركسيين المهتمين بنظرية التنمية فالصياغة التي قدمها فرانك تنطوي على تصميم مبالغ فيه،ذلك أنه ليس من الضروري أن تنطبق على كافة أقطار العالم الثالث.

ولقد خضعت هذه النظرية لمعالجات مختلفة للإفادة منها وتعديلها ولعل أهم هذه المعالجات تلك التي تعبر عن اتجاهين فكريين رئيسيين:[2]

- أصحاب النظرية الدائرية
- أصحاب المذهب الإنتاجي.

- **أصحاب الاتجاه الأول:** يظهر من خلال أعمال امانويل و"الرشستيان"e wallestrien،وأرجيري إما نويلa Emmanuel،سميرأمين،s.amin،هؤلاء حاولوا تعديل نظرية التبعيـــة.

أما "الرشتاين"فقد قدم محاولته من خلال دراسته عن نظرية النظام العالمي والتي نظرت إلى التنمية الرأسمالية على أنها عملية كلية global"تؤدي إلى خلق متجدد للمساواة داخل دول العالم وفيما بينها،فهو يتفق مع سمير أمين في قبول موقف نظرية التبعية في اعتبار بأن هناك تدفقا لرأس المال من المحيط إلى المركز من خلال عملية تبادل غير متكافئ ومن ثم يمكن وصف الرشتيان وأمين بأنهما دائريين.

- **أما أصحاب الإتجاه الثانـــي:**فيظهـــر كذلك من خـــلال الانتقـــادات التي وجهـــت إلى نظرية التبعية منذ عام 1971، والتي ذهبت إلى أن فرانك لم يفلح في التفرقة بين مختلف أساليب الإنتاج مما جعله يتوسع في مفهوم الرأسمالية،ويعتقد أن أي إنتاج من أجل السوق إنما يعني وجود نظام اقتصادي رأسمالي وهذا بدوره لم يمكنه من تفسير ظاهرة وجود أسلوب للإنتاج في وقت واحد على

---

[1] المرجع نفسه، ص 165.

[2] فؤاد مرسى، التخلف والتنمية دراسة في التطور الاقتصادي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ص 125

المستويات القومية أو الإقليمية أوالمحلية في أقطار العالم الثالث، إذن فالنظام الرأسمالي ليس بالضبط أسلوب الإنتاج الرأسمالي.[1]

إذن فنظرية التبعية تفسر لنا أسباب تخلف دول العالم الثالث، معتمدة في تحليلاتها على البعد الاقتصادي، فهي لم تأت بنظرية واضحة أو كاملة عن التنمية السياسية،وإنما فسرت كيفية الخروج من مأزق التخلف الذي تعيشه دول العالم الثالث، ولايكون ذلك إلا بالقضاء على مشكل التبعية الذي تعاني منه هذه الدول، إذا لايمكن تحقيق تنمية سواء اقتصادية أم سياسية في ظل وجود التبعية،فهدف دول المركز هو أن تبقى دول المحيط متخبطة في تخلفها حتى تكون سوق مربحة لها.

وكما ذكرنا سابقا أن أهم افتراضات نظرية التبعية هي عمل الدول المتقدمة" المركز" على خلق أنظمة سياسية في دول المحيط" المتخلفة"، لحماية مصالحها وتكريس مبدأ التبعية فإذا أردنا الخروج من التخلف لابد من تغيير أنظمة الحكم في دول العالم الثالث تستطيع حماية اقتصاد شعوبها وبناء اقتصاد قومي وطني خارج توجيهات وإملاءات الدول الغربية، وهذا لايكون إلا بوجود دولة قوية تعتمد على جهاز بيروقراطي حديث وقادر على تحقيق تنمية شاملة.

ولكن السؤال الذي يطرحه منظرو التبعية هو كيف يمكن التخلص من حالة التبعية ويكون بأحد الحلول التالية:[2]

-فالخروج من التبعية لايعني التقوقع والإنعزال عن العالم وإنما تحرير الإرادة الوطنية من القيود،وتوسيع نطاق الحركة يقصد به الوصول إلى حالة من الإعتماد المتبادل القائم على التكافؤ والتعاون والنفخ المتبادل.

-هناك الإتجاه الثوري الذي يثير الشك حول مشروعية النظام الإقتصادي الدولي الذي يحكم ويتحكم في العلاقات الإقتصادية الدولية ثم السياسية، والحل هو التخلص من النظام القائم وإحلاله بنظام جديد يخلق حالة التكافؤ والعدالة.

-الإتجاه الإصلاحي وهو الذي ينادي بضرورة العمل على خلق بديل صناعي وسلعي وطني للواردات وأصبح يسمى بإحلال الواردات بمنتجات وطنية.

-ويرى البعض أن البديل الصحيح للتبعية هي التنمية المعتمدة على الذات وهذا يحمل معنى الاستقلال ولكن دون إلغاء التعامل مع الآخرين وهذا الحل يتضمن التوجه إلى الداخل أو ما يسميه البعض التمحور حول الذات وتحقيق أقصى تبعية ممكنة للموارد الوطنية **(المشاركة الجماهيرية).**

---

[1] محمد علي محمد،المرجع السابق، ص 54.

[2] المرجع نفسه، ص 55.

بعض الملاحظات حول نظرية التبعية:

1-مقولة التبعية لاتكفي لتفسير أوضاع التخلف هناك عدد من الدول لم تخضع للاستعمار وتعاني من ظاهرة التبعية.

2-غموض مفهوم التعبية:فتوجد **دول** تابعة لكنها متقدمة يعني:**أن** التبعية ليست قاصرة على دول العالم الثالث.

3-كما انتقد عالم الإقتصاد الهندي(سانجي لال) نظريات التبعية باعتبارها تطرح أوصاف الدول المتخلفة واعتمادها على التجارة الدولية،وهي أوصاف تنطبق على البلدان الرأسمالية ذاتها.

4-نظريات التعبية تهمل آثار الأوضاع المحلية في توليد التخلّف.

نقد نظريات التنمية السياسية:

وجهت انتقادات كثيرة لأدبيات التنمية السياسية،ولقد جاءت هذه الانتقادات من اتجاهات مختلفة.ولكن تأثيرها النهائي كان قويا ومدمرا لدرجة أن دارسي ومتخصصي السياسة المقارنة هذه الأيام ليست لديهم معرفة قوية بأدبيات ودراسات المنظور التنموي رغم استيعابهم ودرايتهم الكاملة بالانتقادات الموجهة إلى هذه الأدبيات.ومن أهم هذه الانتقادات[1]:

1-تم وصف أدبيات التنمية السياسية بالتحيز والتمركز العرقي وأنها مشتقة من التجربة التنموية الغربية،وبالتالي فأنه من المشكوك فيه إمكانية انطباقها على العالم الثالث الذي تختلف ثقافته وتاريخه اختلافا كبيرا وتاما عن ثقافة وتاريخ الغرب.

2-كان هناك اتفاق على أن توقيت وتعاقب ومراحل التنمية التي قدمها والتر روستو استنادا على التجربة الغربية لايمكن تكرارها في البلدان النامية الآن.

3-إن الإطار الدولي للتنمية في البلدان النامية،والذي يتميز بالتبعية والاعتماد المتبادل المتشابك بين العديد من الدول والتكتلات،يختلف تماما عن مراحل التنمية الغربية في أوائل القرن التاسع عشر والتي تمت في إطار من العزلة النسبية عن تأثيرات العالم الخارجي وبصورة مستقلة عنه.

4-إن أدبيات التنمية عادة ما كانت تصور المؤسسات التقليدية في الدول النامية تصويرًا خاطئاً، وتعتبرها غير فعالة ولاتستحق الإبقاء عليها،مع أن الواقع العملي أظهر أن العديد من هذه المؤسسات أثبتت مرونتها وحيويتها.

5-في الدول النامية نفسها،كان هناك إحساس قوي بأن أدبيات التنمية السياسية خلقت توقعات كاذبة وأهدافاً غير واقعية لهذه المجتمعات،وأنها لم تقدر تقديراً سليماً مصاعب التنمية،وقللت من أهمية الآلام والصدمات التي تسببها، وفرضت على الدول النامية إنشاء وتكوين مؤسسات غربية وعربية عنها، وكانت النتيجة الانقلابات العسكرية وعدم الإستقرار السياسي والاقتصادي والإجتماعي.[2]

6-إن المناهج والمفاهيم الأساسية لأدبيات التنمية-المدخل البنيوي-الوظيفي،والمتغيرات النمطية،والتقسيم الثنائي للتقليد والحداثة،ومشكلة مقارنة مجتمعات أفريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية التي كانت تاريخها وثقافتها مختلفة كلها كانت مفاهيم وافتراضات و مداخل غير ملائمة لدراسة

---

[1] محمد زاهي، بشير المغيربي : قراءة في السياسيات المقارنة، مرجع سابق، ص 281، 282.

[2] نصر محمد عارف ، المرجع السابق، ص 81.

الدول النامية أن أدبيات و مداخل التنمية السياسية كانت جزءا من إستراتيجية الحرب الباردة للإبقاء على الدول النامية مقيدة ومغلولة و تابعة للولايات المتحدة الأمريكية.
تم توجيه النقد إلى منظور التنمية السياسية و اتهامه بإلحاق ضرر بالغ بالدول النامية بسبب تقليله من أهمية المؤسسات التقليدية في الدول النامية و دعوته إلى هدم و تقويض البني و المؤسسات المحلية التقليدية: شبكات المحسوبية ،والتجمعات العائلية و العشائرية،و المؤسسات الدينية،وغيرها.قبل أن تتاح الفرصة لنمو المؤسسات الحديثة.وهكذا أصبحت العديد من الدول النامية بدون مؤسسات تقليدية و بدون مؤسسات حديثة،و أصبحت تعيش في فراغ مؤسسي.
7-إن لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس أبحاث العلوم الإجتماعية لم تحاول توسيع قاعدتها و تجنيد أعضاء جدد إلى جانب عدم سعيها لاستيعاب المفاهيم و التوجهات و نتائج الأبحاث التي توصل إليها العلماء من خارج اللجنة و كانت النتيجة عدم تقديم أفكار جديدة،مما أدى إلى وجود حالة من الغضب و الإمتعاض بين العديد من المتخصصين في المناطق النامية الذين أصبحوا من أشد منتقدي منظور التنمية.[1]

هذه الإنتقادات التي وجهت لمنظور و أدبيات التنمية السياسية كانت قوية وذات أثار مدمرة، إلى جانب ذلك ،كانت هناك مجموعة أخرى من العوامل الفكرية والبيئية التي ساعدت على تقويض المنظور التنموي.

فقد برزت العديد من دراسات الحالة حول البلدان النامية التي تبين منها وجود تناقضات كثيرة في المنظور التنموي مما أثار الكثير من التساؤلات و الشكوك حول افتراضاته الأساسية.كذلك فإن حرب الفيتنام وآثارها كانت عاملا مؤثرا وقويا،فقد اعتبر بعض النقاد أن هذه الحرب هي نتيجة مأسوية للتدخل الأمريكي في تنمية دولة أخرى،واتهموا بعض منظري التنمية الأوائل بأنهم من مؤيدي بل و مهندسي هذه الحرب،وكذلك التدخل الأمريكي في العراق بحجة بناء نظام ديمقراطي وفق النموذج الغربي الأمريكي ،غير أن نتائجه كانت في غاية السلبية وذلك من خلال الإضطرابات والصراعات الدموية والفوضى السياسية التي يشهدها هذا البلد ،ما يثبت فشل هذه الإقترابات التنموية.من ناحية أخرى،فإن منظور التنمية السياسية كان نتاجا لفترة الخمسينيات وأوائل الستينيات المتفائلة و للحماس المفرط لإدارة كنيدي و لفكرة التحالف من أجل التقدم وإرساء السلام.ولكن في أواخر الستينيات و أوائل السبعينيات – مع حرب الفيتنام وحادثة (وترجيت) والصدمات الأخرى - تلاشى الأمل و اختفى التفاؤل بمصداقية و صحة المفاهيم والإفتراضات الأساسية لمنظور التنمية.

[1] Leftixch adrain –ed-, new devlopment in political science, England : Edward, elgar, 1999, p 185.

المبحث الثاني : دراسة تأصيلية لمفهوم الحزب السياسي

المطلب الأول: تعريف الحزب السياسي

تعتبر الأحزاب السياسية آلية من آليات تفعيل التنمية السياسية في أي نظام سياسي، نظرا لما تقوم به من أنشطة سياسية مختلفة، تعبر عن جوهر التنمية السياسية خاصة فيما يتعلق بمؤشر المشاركة السياسية.

وقد حظيت دراسة الأحزاب السياسية باهتمام كبير، سواءا من جانب علماء السياسة أو من طرف دراسي علم الاجتماع السياسي، إذ لم تتفق دراستهم على تعريف شامل وموحد للحزب السياسي، مما أنتج عدة تعريفات لهذه الظاهرة، قد يختلف بعضها عن البعض الآخر، وكذلك اختلافات سواء من حيث تحديد ظروف النشأة أومن حيث أشكال التصنيف والأدوار والوظائف التي تقوم بها.
فما هي أهم التعريفات الأساسية للأحزاب السياسية؟ وما هي تصنيفاتها ووظائفها؟

تحديد مفهوم الحزب السياسي :

1- من الناحية اللغوية :

عرف أبو بكر الرازي، الحزب في كتابه. مختار الصحاح على أن الحزب يعني الطائفة، و حزب الرجل بمعنى أصحابه، و يقال: تحزبوا بمعنى تجمعوا.والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء[1].
إذا فكلمة "حزب" تفيد الجمع بين الناس.

وجاء في لسان العرب لابن منظور: إن الحزب معناه النوبة أي: الحصة، وجاء بمعنى الطائفة والسلاح أو المنصب، أي منح لكل شخص حصص، وتعني أيضا: كتيبة عسكرية، فأحزاب الرجل جنده، وأصحابه الذين هم على رأيه، أو الجماعة من الناس تشاكلت قلوبهم وأعمالهم.[2]

كما أن في القرآن الكريم، سورة تحمل اسم الحزب، وهي سورة الأحزاب، حيث جاء في الآية والواحد والعشرون: " ولما رأى المؤمنون الأحزاب ".[3]

وجاء معنى الحزب في هذه الآية على الجماعة التي تحالفت وحاربت المسلمين، وهي حلف مشكل من قريش وجمع من قبائل اليهود.

---

[1] محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح , لبنان: مكتبة لبنان , ص 198,ص56

[2] أبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور، لسان العرب، ج1، بيروت: دار صدر للطباعة والنشر، 1979، ص 308.

[3] من الآية 21، 22 من سورة الأحزاب.

وجاء أيضا في القران الكريم: "كل حزب بما لديهم فرحون".[1]

– أما كلمة حزب في اللغة الانجليزية Party مشتقة من كلمة "Part" والتي تعني باللغة العربية جزءأو قسم.[2]

وهو يحتوي على جماعة من الناس، حيث ان هذا الجزء يفترض الكل الذي يتضمنه أو يرتبط به، فالحزب يعتبر جزء من بناء كلي، هذا البناء ليس مادي بحت، بل العنصر البشري هو الذي يشكل قوامه الأساسي.[3]

أما كلمة سياسي:مأخوذة من كلمة سياسية، والسياسة لغة : تفيد القيام بشؤون الرعية، واستخدام العرب لفظ السياسة، بمعنى الإرشاد والهداية.[4]

كما تعني بكل ما يتعلق بالسلطة، والصراع الذي يدور حولها وهي تعني أيضا السياسة بالنسبة للعامة، أما من الناحية العلمية، فالسياسة هي معرفة الظاهرة (أي ظاهر السلطة)[5].

وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها الأساسي ونظام الحكم فيها، وبالتالي توصف الجماعة بأنها سياسية عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة، والبقاء فيها، أو الاشتراك فيها[6].

2 – <u>من ناحية الاصطلاح</u> :

كما أشرنا في البداية لا يوجد تعريف شامل وموحد للأحزاب السياسية ويرجع سبب التعدد في التعاريف إلى تعدد وظائف وأهداف وتركيبات الحزب.

أ– من ناحية التنظيم: يعتمد هذا التعريف على المنهج الوصفي، فهو يقوم بوصف الحزب من الناحية التنظيمية. فيعرفه ماكس ويبر M. Weberعلى أنه عبارة: "عن علاقات اجتماعية تنظيمية،

---

[1] الآية 53 من سورة المؤمنون.

وذكرت في مواضع عدة في القران الكريم، الآية 36من سورة الرعد، والآية 37 من سورة مريم، والآية 65من سورة الزخرف.

[2] Yves Meny, Idéologie, Partis Politiques est Groupes Sociaux, France: Presses de la Fondation Sociale des Sciences Politiques, 1989, Page 405.

[3] إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، دراسة في النظريات والمذاهب والنظم، القاهرة دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 368.

[4] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص12

[5] Marcel Prelo, Science Politique, P.U.F, Paris, 1967, P.10

[6] ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية، الجزائر : مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، ص 27.

يقوم على أساس الإنتماء الحر، والهدف إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق أهداف موضوعية، أو الحصول على امتيازات شخصية أو تحقيق الأمرين معا".[1]

ويعرفه بيار ويقني P. Wigny حيث يقول: " ان الحزب تنظيم دائم ممثل بجزء من الرأي العام لأجل تنفيذ برنامج وطني بواسطة جهاز حكومي".[2]

ويعرف موريس دي فرجيه على أن الحزب: ليس جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع من الجماعات المتناثرة عبر إقليم، الدولة كاللجان الحزبية والمندوبيات وأقسام الحزب والتجمعات المحلية كل هذه الجماعات يرتبط فيما بينها الرابط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة، وهذا الإرتباط يقوم على أساس تدريجي هرمي".[3]

ويعرفه إلدرسلفد Eldersveld على أن " الحزب السياسي هو جماعة إجتماعية لها نظام وهدف ونشاط مرسوم، تتكون هذه الجماعة من أفراد مثقفين يقومون بأدوار محددة، ومتصرفين على أساس أعضاء ممثلين لهذا المجموع المحدد والمقابل للتعريف، وبالتالي فهو تنظيم وبناء".[4]

ويمكن أن نوجه نقدا لهذا التعريف الذي اعتمد على الجانب التنظيمي للدلالة على الحزب السياسي، فهناك الكثير من الجماعات الإجتماعية والدينية من تحمل صفة التنظيم، ولكنها لا تسمى أحزبا، كالجمعيات الثقافية والرياضية وكالتجمعات والمؤسسات الدينية التقليدية كالطرق الصوفية والزوايا، فهي تتميز بالتنظيم والدقة وتحاول تحقيق أهداف معينة، لكن لا يمكن ان تطلق عليها اسم "حزب سياسي".

إذا فتعريف الحزب السياسي من الناحية التنظيمية يعتبر تعريفا ناقصا ومبتورا لمفهوم الحزب.

ب- من الناحية الإيديولوجية: وتركز هذه التعاريف على المكون الإيديولوجي للحزب، والأفكار والعقائد التي يعتنقها الأفراد المكونين لهذا الحزب.

ومن أهم رواده، إيدموند بيرك، وهالس كلانس، حيث يؤكدان على أن الأحزاب السياسية هي عبارة عن: "منظمة اتخذت من أجل العمل لتحقيق مصلحتها الوطنية وفق المبادئ التي يعتنقونها"[5].

---

[1] Bernard E. Brown, Poy C, Macridis, Comparative polities, Note and Reading , London : EIGTH. Edition, 1996, p 199.

[2] محمد السويدي، علم الإجتماع السياسي، الجزائر: ديوان المطبقوعات الجامعية، 1990، ص 90.

[3] موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ت: سامي الدوري وجمال الأتاني، بيروت: دار الجمل، ص 148، 149.

[4] Yves Meny, O.P, Cit, P. 405

[5] بطرس بطرس غالي، المدخل في علم السياسة، ط 5، القاهرة : مكتبة الانجلومصرية، 1976، ص 268.

وقد أكد (B. Constant)على الخاصية الإيديولوجية للحزب إذ يقول: "الحزب هو اجتماع عدد من الناس يعتقدون العقيدة السياسية نفسها"[1].

غير أن هذا التعريف يحمل الكثير من القصور فليس كل الأحزاب ذات طابع إيديولوجي فقد نحد الكثير من الأحزاب لا تعبر عن إيديولوجية فكرية واضحة، إذ كثيرا ما تعبر الأحزاب عن أفكارها، حسب مقتضيات الأحوال والظروف التي تمر بها، وليس كل الأحزاب ذات طبيعة إيديولوجية، كبعض الأحزاب المجهرية في الجزائر "حزب الطبيعة والنمو" مثلا " فهو يحمل مشروع ساسي معين بدون التركيز على الجانب الإيديولوجي في خطاباته السياسية". كما أنه يوجد عدة تنظيمات نشطة في الساحة السياسية توجهها إيديولوجية معينة– بل تعتبر هذه الإيديولوجية هي الموجة وأساس قيام هذه الجماعات والمنظمات– غير أنها ليست أحزاب سياسية، مثل "جماعة الإخوان المسلمين" بمصر، التي ظلت تنشط في الساحة السياسية المصرية لأكثر من ثمانين **(80)** سنة، غير أنها لم تشكل حزبا سياسيا، إلا في الآونة الأخيرة بعد أنهيار نظام حسني مبارك، وإفساح المجال للتعددية الحزبية أكثر مما كانت عليه، ورفع الكثير من القيود التي كانت تعرقلها.

جـــ– من الناحية الوظيفية :

وهنا يعرف الحزب السياسي على أساس الوظائف والأدوار التي يقوم بها، أي إضفاء الدلالة الوظيفية على الحزب السياسي، وأهم وظائفه محاولة الوصول إلى السلطة أو الحكم.[2]

ويركز جون شارلوت J. Charlot: "على ان الحزب يقوم على مجموع وظائف غير منقطعة أهمها الوصول إلى السلطة".[3]

– ويعطي ريمون آرون R. Aronدلالة وظيفية للحزب السياسي: "بأنه تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة سواء في العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها".[4]

– انالاعتماد على المدلول الوظيفي في تعريف الحزب يعتبر كذلك تعريفا ناقصا له، فالكثير من المؤسسات والأبنية السياسية على حسب "غابريال ألموند" هو تميزها في أداء وظائف سياسية معينة،ويعتبر الحزب أحد هذه المؤسسات، إذا ليس كل بناء سياسي يقوم بوظيفة معينة يعتبر حزبا سياسيا.

---

[1] اسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، ص 204.

[2] محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة، النظرية والنظم السياسية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 288

[3] JEAN Charlot, les partis politiques, Paris: Armond Coli1986,p19.

[4] Rymond Aron, Démocratique et Totalitarisme, Paris: Collection "Plées" Gallinard, 1965, P 117.

– إذن لا يمكن دراسة الأحزاب السياسية خلافا لما ذهب إليه الفقه الدستوري وبعض علماء السياسةبالاقتصار فقـــط على المدلول التنظيمي كما فعلWeber،Michel "ميشال" و "ويبر" أو "موريس دي فرجيه" Duverger، أو المدلول الوظيفي الذي يراد به الوصول إلى السلطة مثلما يرى "ريمون آرون" أو إلى المدلول الإيديولوجي بالتركيز على المبادئ والأهداف كما فعل "بيرك" Burk وإنما ينبغي الإهتمام بكل هذه المدلولات، وإن كانت تختلف من حيث أثر كل مدلول من حزب لآخر.

– فوجود صراع مثلا بين الحزب الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الوصول إلى السلطة بالرغم من أنهما يقتربان في الجانب الإيديولوجي، أو الصراع حول موضوعات ثانوية مع اختلاف في التنظيم كما هو في بريطانيا بين حزبي العمال والمحافظين، وفي الصراع بين الأحزاب الإسلامية نفسها مثلا في مصر بين حزب "النور السلفي" وحزب "العدالة والتنمية" الإخواني بالرغم من أنهما يشتركان كذلك في نفس الإيديولوجية والمرجعية الإسلامية، وفي الجزائر التنافس بين حزب "جبهة التحرير الوطني" وحزب "التجمع الوطني الديمقراطي"، بالرغم من أن كل منهما يعتمد على المرجعية الوطنية، ما يدل دلالة قاطعة على أنه لا ينبغي إهمال أي عامل من عوامل التأثير على العمل السياسي، وإن كانت الأحزاب تتفق مع بعضها في أنكلها تبغي من وراء نضالها وصراعها وتنافسها الوصول إلى الحكم أو التأثير في القرارات التي تتخذها السلطة.

– لذا حاول الأستاذ "سعيد بولشعير" إعطاء تعريف أكثر شمولية للحزب السياسي، فعرفه على أنه: "تنظيم، يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤية سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها.[1]

– ويمكن أيضا محاولة فهم مدلول الأحزاب السياسية بالرجوع إلى المدارس الفكرية المختلفة، "الليبرالية، الماركسية، العربية" في تعريف وتفسير ظاهرة الأحزاب السياسية كما قدمها الأستاذ ناجي عبد النور.[2]

1– الفكر الليبرالي : يركز على الجانب العملي، والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب هوالوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع القرار، كما أن البرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه.[3]

---

[1] سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص122.

[2] ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري .....، مرجع سابق ص 28.

[3] ناجي عبد النور، مرجع نفسه، ص 27.

– فجون جيكال واندري أوريو "Jean Giquel et AndreiHouriou"يعرف الحزب على أنه: "تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، ويهدف للوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة".[1]

– ويعرف "جورج بيردو" G. Burdeauالحزب السياسي على أنه:كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن المواطنين حولها والسعر للوصول إلى السلطة، أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة.[2]

– وحدد "فرانسوا بوريلا" FrançoisBorellaثلاثة عناصر، لابد من وجودها في كل حزب سياسي وهي:

- ✓ مجموعة منظمة من الأفراد قادرة على التعبير عن مصالحهم.
- ✓ وجود مجموعة اقتراحات تمس سياسة الحكومة.
- ✓ وجود نشاط يهدف إلى السيطرة على السلطة وممارستها.[3]

– ففي الفكر الليبرالي الذي يخضع فيه النشاط السياسي لمبدأ تعدد الأحزاب تتنافس فيه الأحزاب من أجل الوصول إلى السلطة لتتمكن بواسطتها تنفيذ سياستها العامة والإشراف على شؤون الدولة وفقا لبرامجها وأهدافها السياسية، وأما التنافس في حد ذاته فيتم عن طريق الإنتخابات الحرة.

2– الفكر الاشتراكي:

ظهرت الأحزاب الاشتراكية أثناء الحكم البرجوازي، وتطورت واتسع نطاقها نتيجة مساوئ النظام الرأسمالي.

فيعرف الحزب على أنه: "طليعة الطبقات الكادحة، التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره، يهدف وصول ديكتاتورية البروليتاريا إلى الحكم".[4]

ويعرف الحزب بأنه: "تنظيم يوحد الممثلين الأكثر نشاطا بطبقة معينة، ويعبر عن مصالحها ويقودها في الصراع الطبقي".[5]

– كما تنقسم الأحزاب الاشتراكية إلى أحزاب جماهيرية، وأحزاب طلائعية.[6]

---

[1] Jean Giquel et Andrei Hauriou, Droit Constitutionnel et Instition Politiques, Paris, 1985, P 228.

[2] Burdeau G. Traite de Sciences Politiques, cité par Menouni (A), Droit Constitutionnel, P 141.

[3] ناجي عبد النور، مرجع سابق ، ص 28.

[4] كامل زهيري، موسوعة الهلال الإشتراكية، نقلا عن ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 29.

[5] مرجع نفسه، ص 29.

[6] سعيد بولشعير، مرجع سابق، ص 123.

***فالأحزاب الجماهيرية:** تعتمد على العمال وهي مفتوحة للجماهير، وتتميز بإيديولوجية معتدلة، تهدف في مرحلة أولية إلى حماية الأغلبية من استغلال الأقلية، وأخيرا تحقيق رفاهية المجتمع.[1]

* **والأحزاب الطلائعية:** فهي وليدة انقسام الأحزاب الاشتراكية غير أنها تتميز بإيديولوجية واضحة، فضلا عن اقتصار الانخراط فيها على الأفراد الذين يمثلون طليعة الطبقة العاملة، وقيام تنظيمها وهيكلتها في القاعدة على خلية المؤسسة المشكلة من عدد قليل من المناضلين كما تتميز هذه الأحزاب بقيامها على المركزية الديمقراطية التي تعني انتخاب هيئات الحزب من القاعدة إلى القمة، كما أنها تتميز بالانضباط الصارم، الذي أدى إلى ظهور انظمة شمولية.[2]

والحزب وفقا لهذا المفهوم هو: "تعبير عن تضامن طبقي بين مجموعة من الأفراد، تجمعهم وحدة الهوية والمصالح ".[3]

– فتعريف الحزب في الفكر الاشتراكي تعريف جد محدود يقتصر فقط على التحليل الماركسي الذي يعتمد على صراع الطبقات، ويهمل باقي الجوانب الأخرى التي تؤدي إلى تكوين الحزب وتنظيمه وأهدافه المختلفة

3- الفكر العربي:

استعرض الأستاذ ناجي عبد النور، عدة تعريفات اشتهرت عند الكتاب العرب، والذي يؤكد على ان هذه التعريفات تكاد تقترب من الفقه الليبرالي، فيعرض تعريف سليمان الطماوي، الذي يعرفه على أنه: "جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين".[4]

ويعرفه "رمزي طه الشاعر" بأنه : "جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها".[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 124.

[2] المرجع نفسه، ص 124.

[3] روبير بيلو، المواطن والدولة، ترجمة: نهاد رضا، بيروت: منشورات عويدات، 1983، ص 156.

[4] سليمان الطماوي، السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي –دراسة مقارنة– لبنان، دار الفكر العربي، 1996، ص 7–62.

[5] من المرجع السابق: رمزي الشاعر، الإيديولوجية وأثرها في الانظمة السياسية المعاصرة، القاهرة: دار النهضة العربية، 1979، ص 104.

ومما يمكن أن نقوله في التعاريف التي جاءت بها الكتابات العربية، أنها لم تأتي بالجديد في تعريفها للحزب السياسي، بل نستطيع ان نقول أنها اعتمدت كليا على أدبيات ودراسات الفكر الليبرالي للأحزاب السياسية، ولم تسهم بأي جديد أو إضافة في تعريفاتها لهذه الأخيرة، ما يدلل على نقص وضعف الإنتاج المعرفي في مجال التنظير للظواهر السياسية في العالم العربي.

– والآن ستقوم بعرض أكثر التعاريف بروزا للأحزاب السياسية:

عرفها الأستاذ: محمد جمال يحياوي على أنها: " تنظيم بشري يتكون من عدد من الأفراد، يؤمنون بمبادئ متطابقة أو متشابهة على الأقل، ويعملون على أساسها، بكيفية إرادية ومنسقة، قصد تحقيق أهداف مشتركة وبرامج سياسية متفق عليها، وذلك عن طريق أخذ زمام السلطة والإشراف على تسيير شؤون الدولة بكيفية مشروعة ".[1]

– حاول صاحب التعريف أن يبرز أهم خصائص وميزات وأهداف الحزب السياسي، غير أنه ليس كل أفراد الحزب قد يجتمعون حول مبادئ معينة أو أفكار معينة، وهذا ما يوضح انقسام بعض الأحزاب على نفسهانتيجة الاختلاف الأفكار بين الأعضاء المكونين لهذا الحزب، سواء من حيث طريقة العمل والأداء أو تنفيذ البرامج والأفكار.

– كما سرد الدكتور علي زغدود عدة تعاريف للأحزاب السياسية.[2]

ومن بين هذه التعاريف:

* فعرفها الدكتور إبراهيم أبو الفار بقوله: "الحزب هو مجموعة منظمة يشتركون في مجموعة من المبادئ والمصالح وتسعى هذه الجماعة للوصول للسلطة بهدف المشاركة في الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادئ المختلفة.

* بينما يعرفها الأستاذ "جينو""Jeanneau"بقوله: "الحزب السياسي هو حشد منظم يهدف لتحقيق الآراء والمصالح التي تهم الأعضاء ".

* كما عرف "بول مارابيتو" "Paul Marapito" الأحزاب: "بأنها جمعيات تمارس العمل السياسي ولكنها تبرز خصوصيات معينة".[3]

---

[1] محمد جمال يحياوي، حول الطبيعة البشرية والنظم السياسية، الجزائر: دار المعرفة، 1990، ص 137.

[2] علي زغدود، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 12.

[3] المرجع السابق، ص 12.

* ويقول الدكتور السيد "خليل هيكل" في كتابه الأحزاب السياسية: "بان الحزب عبارة عن مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم بغرض تحقيق أهداف معينة عن طريق استعمال حقوقهم السياسية ".

* ويعرف "بلوندال" "Blondel" الحزب السياسي بأنه: "جماعة مؤسسة تهدف للحصول على السلطة".[1]

* ويعرفها "جورج بيردو" "G. Burdeau"بأنه: "تنظيم مجموعة أفراد تدين بنفس الرؤى وتعمل على تنفيذ أفكارها عند الوصول إلى الحكم الجزائري، أو على الأقل التأثير على السلطة الحاكمة".[2]

وعرف قانون الأحزاب الجديد في المادة الثالثة الحزب السياسي على أنه : " تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية ".[3]

ويمكن إجمال العناصر المشتركة في التعريفات التي تعرضت لمفهوم الحزب السياسي بما يلي:

1- مجموعة من الأفراد: إذ لا يمكن ان يطلق على أي تنظيم حزب ما لم يكن له أعضاء ومؤيدين وجماهير ولا يطلق على الشخص الواحد حزب مهما كانت لديه أفكار وبرامج.

2- الإطار الفكري: أي اجتماع هؤلاء الأفراد على بعض المبادئ والأفكار ويكون لهم برنامج واضح المعالم.

3- الإطار التنظيمي: وهو الرابط والشكل التنظيمي الذي يجمع أعضاء الحزب ويوظف طاقاتهم ويوزع الأدوار بينهم.

1- الهدف السياسي: وهو الوصول إلى السلطة حيث يعد المعيار الوحيد للتفريق بين الحزب السياسي وغيره من التنظيمات.

---

(1) Blondel Wilber, Political Parties, London: Macmillan, 2000, P 82.

(2) Louis Seiler, Les Partis Politiques, 2 Ed, Paris1981, Armand Colin, P 23

(3) قانون عضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـــ 12 يناير 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية.

المطلب الثاني : نشأة الأحزاب السياسية

– هناك الكثير من الكتابات من قسمت عوامل نشأة الأحزاب السياسية، بالإعتماد على فكرة المشاركة السياسية، وإلى عوامل أخرى مختلفة أدت إلى ظهورها، وستعتمد على هذه المنهجية في إبراز هذه العوامل:

I– نشأة الأحزاب السياسية في ظـــل المشاركة السياسية:

1– النشأة البرلمانية للأحزاب السياسية:

–إذ أنه مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية، التي كانت النواة لبزوغ الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهين في الأفكار والإيديولوجيات والمصالح، ومع مرور الوقت تلمس هؤلاء حتمية العملالمشترك، وقد ازداد هذا الإدراك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية، إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات للتأثير في الرأي العام، كما حدث في العديد من الأحزاب الأوروبية، ففي المجلس التشريعي الفرنسي سنة 1789 تحول نادي "الجيروندبين" من تكتل إقليمي إلى محرك لتنظيم جماعة عقائدية.[1]

ويرى موريس دي فرجيه "M. Duverger"،أن نشأة الأحزاب السياسية كان عام 1850، وقبل هذا التاريخ كانت هناك بعض الجماعات والجمعيات بالإضافة إلى وجود أندية، أي أنها لم تكن أحزابا بالمعنى الذي تعنيه هذه الكلمة، في الوقت الحاضر فتظهر هذه الأخيرة بشكل كتل برلمانية، ثم تظهر في اللجان الإنتخابية فيما بعد.[2]

2– إرتباط ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الإنتخابية:

أي نشأة الأحزاب في إطار اللجانالإنتخابية.

– وتتدرج ضمن الأحزاب التي انبثقت خارج البرلمانات.

– فالتجارب الإنتخابية بدأت مع سيادة الاقتراع العام، عوضا عن مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء، حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الإنتخابية، التي تشكل في كل منطقة من المناطق الإنتخابية بغرض الدعاية للمرشحين الذين أصبحوا آليا يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف، لنظام الحكم القائم، والمطالبة بحق الأفراد في المشاركة، عن طريق التمثيل في البرلمان.[3]

---

[1] نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، بيروت، دار الفكر العربي، 1982، ص 19.

[2] موريس ديفرجيه، المرجع السابق، ص 20.

[3] أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1987، ص 85.

وهذا ما ظهر فعليا مع الإصلاحات السياسية التي جرت مؤخرا في الجزائر قبل الإنتخابات التشريعية(ماي 2012)حيث ظهرت العديد من الأحزاب السياسية في إطار الحملة الإنتخابية التي جرت قبل الإنتخابات(حزب الفجرالجديد،حزب المستقبل،جبهة العدالة والتنمية... إلخ)من الأحزاب السياسية التي شهدتها الساحة السياسية الجزائرية.

ولا شك أن ظهور اللجان الإنتخابية كان لمصلحة الاتجاهات اليسارية،إذ بواسطتها يستطيع اتجاهاليسار التعريف بالنخبة الجديدة المنافسة للنخبة التقليدية الراسخة في أذهان الناخبين،ولكن في حركة عكسية وبالأسلوب نفسه،اضطر اليمين ليحافظ على مركزه لتنظيم لجان انتخابية لتعبئة مشاركة المواطنين في الاتجاه الذي يحافظ على مصالحه[1].

II- الأحزاب ذات المنشأ الخارجي:

- هناك كتل وهيئات تعمل على إنشاء أحزاب سياسية خارج نطاق المجالس النيابية، لعل النقابات أكثرها شهرة، فالكثير من الأحزاب الاشتراكية مدينة في وجودها للنقابات بصورة مباشرة وفي مقدمتها "حزب العمال البريطاني"، الذي أسسه نقابيون متحمسون سنة1900 م[2].

- كما كان للمؤسسات والفرق الدينية دورا كبيرا في نشأة الأحزاب الدينية خارج نطاق البرلمانات، فقد انبعثت عدة أحزاب من الكنيسة الكاثوليكية مثل: الحزب المحافظ الكاثوليكي، والحزب الديمقراطي المسيحي الألماني، والحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي[3]وكذلك بعض الأحزاب الإسلامية في العالم الإسلامي "حزب العدالة والتنمية" الذي انبعث من الطرق الصوفية وبعض الأحزاب السودانية، و "حزب الله" اللبناني حزب الذي أنشأته الطائفة الشيعية بلبنان.

- كما كان ظهور الأحزاب السياسية كنتيجة لقيام بعض الجماعات لتنظيم نفسها لمواجهة الاستعمار والتحرر من نير الاحتلال الأجنبي[4]وظهر هذا النوع بالخصوص في كل من آسيا وإفريقيا، "حزب جبهة التحرير الوطني" بالجزائر، "حزب الاستقلال" بالمغرب، "الحزب الدستوري الجديد" بتونس.

---

[1] نبيلة عبد الحكيم كامل، المرجع السابق، ص 23

[2] كلود غيلوت، النظام السياسي والإداري في بريطانيا، ت: عيسى عصفور، بيروت: منشورات عويدات، 1990، ص10.

[3] Joseph Lapolombara, The Democratic Civilization, Oxford University, Op, Cit, P. 10.

[4] للمزيد من التوسع، انظر إلى: أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 109-117

– ارتباط نشأة الأحزاب السياسية في بعض الأحيان وليس دائما، بوجود أزمات التنمية السياسية، فأزمات مثل الشرعية والمشاركة السياسية والاندماج أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية، ومن الأحزاب التي نشأت بموجب أزمة الشرعية، وما تبعها من أزمة مشاركة الأحزاب السياسية التي نشأت إبان الحكم الملكي في أواخر القرن 18 م[1]وبالنسبة لأزمة التكامل، فقد ظهرت الكثير من الأحزاب القومية كحزب "البعث السوري" و"الحزب الوطني" بمصر التي جعلت من الوحدة العربية والفكرة القومية هدفا لها.

– هذا بالإضافة إلى العامل السيكولوجي: وما تنطوي عليه الطبيعة البشرية من ميول ونزعات فطرية، تتمثل في حاجة الإنسان إلى الاهتماموالارتباط بالجماعة والتنافس والصراع مع الآخرين، ويعتبر الحزب السياسي الإطار المنظم المعبر عن هذه الميول، ومن خلاله يتنافس الناس ويتصارعون مع غيرهم، ونظرا لان الناس ينقسمون إزاء عملية التغيير إلى فريقين: أحدهما يؤمن بالتغيير والآخر يقاومه، إذ من الضروري ان يسعى كل من فريق إلى تشكيل حزب يمثله، ومن هنا ظهرت الأحزاب الراديكالية[2].

– على هذا الأساس، بدأت نشأة الأحزاب السياسية بشكل أولي منذ نحو من الزمان، ولكنها لم تتطور وتلعب دورا مهما إلا منذ حوالي قرن، وقد تباينت أسباب ودواعي النشأة، لكن الأحزاب بشكل عام كانت إحدى أهم آليات المشاركة السياسية، ومن أهم أدوات التنشئة السياسية في المجتمعات.

---

[1] ودودة بدران، الأحزاب السياسية، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 1995، ص 8.

[2] السيد عبد الحليم الزيات، في المجتمع والسياسة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص376.

المطلب الثالث : تصنيف الأحزاب السياسية:

هناك فرق كبير وجوهري بين أنواع الأحزاب وتصنيف النظم الحزبية، فالأول:تصنيف للحزب نفسه من الداخل.أما تصنيف النظم الحزبية:فهو أمر يهدف إلى وصف شكل النظام الحزبي القائم في الدولة.

1-أنواع الأحزاب:

هناك عدة تصنيفات لأنواع الأحزاب فهناك من يصنف الأحزاب السياسية، بناء على ثلاثة معايير هي:[1]

- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب.
- معيار التنظيم.
- معيار القاعدة الإجتماعية للحزب.

ويحدد "جوزيف كادار" "Josef Cadart"ثلاثة أصناف من الأحزاب: أحزاب الأحرار والأحزاب المتسلطة، ومن جهة الأحزاب المنظمة والأحزاب قليلة التنظيم ومن جهة الأحزاب الكبرى والأحزاب الصغرى.[2]

ويمكن أن نذكر أهم الأنواع وهي:

- **الأحزاب <u>الإيديولوجية أو الأحزاب العقدية الأحزاب</u>:**وهي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ أو إيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة، ويعد التمسك بها وما ينتج عنه من برامج أهم شروط عضوية الحزب[3] ومن أمثلة هذا النوع من الأحزاب: الأحزاب الإشتراكية الشيوعية وبعض الأحزاب الإسلامية المتطرفة "حزب جبهةالإنقاذ الإسلامي " المنحل بالجزائر.

- **<u>الأحزاب البرغماتية</u>:**يتميز هذا النوع من الأحزاب بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج أو تغيير الخط العام للحزب وفقا لتطور الظروف، كحزب حركة "مجتمع السلم"، خاصة في مشاركته في تحالف مع أحزاب أخرى ما جعله يضطر إلى تغيير بعض مبادئه ومواقفه.

- **<u>أحزاب الأشخاص</u>:**ترتبط بشخص أو زعيم، فالزعيم هو الذي ينشأ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويعبر هذا المسار، دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له، وهذا الإنتماء للزعيم مرده لقدرته

---

[1] الأمين شريط، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1998،ص259.

[2] Joseph Cadar, Institution Politiques et Droit Constitution, Paris: L.G.D.J, 1979, P 158

[3] نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، السعودية، مكتبة، 2001، ص 240.

الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم، وتظهر تلك الأحزاب في بعض بلدان الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية، حيث انتشار البيئة القبلية، وتدني مستوى التعليم[1].

2- تصنيف النظم الحزبية:

تختلف النظم الحزبية بإختلاف شكل النظام السياسي، والمعروف أن هناك ثلاثة أشكال رئيسية من النظم السياسية هي النظام الشمولي، والنظام التسلطي، النظام الديمقراطي، وهناك عدة تصنيفات للنظم الحزبية، لكن أكثرها شيوعا هي النظم الحزبية التنافسية والنظم الحزبية اللاتنافسية.

أولا: النظم الحزبية التنافسية:

ينتشر هذا النوع من النظم الحزبية في الأنظمة السياسية المفتوحة التي تقر في دساتيرها بالتعددية الحزبية، وفي ظل هذا المحيط الديمقراطي تتنافس الأحزاب السياسية عن طريق الإنتخابات للوصول إلى السلطة.

تشمل النظم الحزبية التنافسية على ثلاثة أنواع:[2]

- **أولا:** نظام التعدد الحزبي: ويتسم هذا النظام بوجود عدة أحزاب متفاوتة في تأثيرها، مما يؤدي إلى إستقطاب حزبي ينعكس على الرأي العام <حالة إيطاليا، هولندا، بلجيكا، النرويج، الدانمارك.
- **ثانيا:** نظام الحزبين الكثيرين: تبرز الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كنموذجين بارزين ضمن هذا التصنيف، وفي هذا النظام يوجد عدد كبير من الأحزاب، لكن به حزبان كبيران يتبادلان موقع السلطة في النظام السياسي، ويوجد قدر كبير من التنافس بين الحزبين للحصول على الأغلبية.
- **ثالثا:** نظام الحزب المهيمن: وفي هذا النظام توجد أحزاب سياسية كثيرة، وهي أحزاب منافسة للحزب الغالب أو المهيمن أو المسيطر، لكن منافستها له هي منافسة شكلية، ويعتبر هذا النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظام التعددية ديمقراطية بغض النظر عن درجة نموها الاقتصادي: مثل اليابان والهند عقب الحرب العالمية الثانية.[3]

ولعل الإشكالية الرئيسية التي تقابل أي قائم بدراسة أي حزب من أحزاب الحكم في نظام الحزب المهيمن، هي كيفية دراسة حزب الدولة المندمج وظيفيا وإيديولوجيا ونخبويا فيها، دون الإنزلاق لدراسة الدولة، أو دراسة الحكومة

---

[1] للمزيد من التوسع انظر إلى:

- علي الدين هلال، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص172.
- محمد سويدي، علم الاجتماع السياسي: ميدأنه وقضاياه، مرجع سابق، ص 03.

[2] نظام بركات وآخرون، مرجع سابق، ص 225.

[3] المرجع نفسه، ص 226.

كما ذكر الأستاذ: ناجي عبد النور، تصنيفات أخرى للنظم الحزبية[1]، خاصة فيما يتعلق بنظام الحزب الديمقراطي المسيطر، و الذي ميز فيه بين ثلاثة أنواع في هذا الصنف:

1-الحزب المهيمن:يتمثل في سيطرة حزب كبير أو التحالف الذي يسيطر عليه هذا الحزب على الحكم لفترة زمنية طويلة في ظل نظام تعدد حزبي يسمح بوجود أحزاب أخرى، و لا يسمح لها بمنافسته على أساس متكافئ أو قريب من الحزب الحاكم.

2-الحزب المسيطر:و هو الحزب الذي يبقى دائما مسيطرا على السلطة بالرغم من وجود أحزاب منافسة له، و تعجز هذه الأخيرة في تشكيل تحالف قوي لمنافسة هذا الحزب.

3-الحزب الغالب:يقوم على وجود نظام تعددي يظم حزبا كبيرا، و أحزاب أخرى أصغر، تتمتع بحق منافسة قانونية و مشروعة، حتى و إن كانت هذه المنافسة محدودة الفاعلية، كما أن الحزب الغالب يمكن أن يفقد موقعه في أي لحظة، إذا ما نجحت المعارضة في تشكيل ائتلاف قوي كبديل له.

-هذا ما يوضح ان وجود أحزاب في الساحة السياسية لأي بلد ما، لا يعني بالضرورة وجود أحزاب متنافسة تنافسا حقيقيا للوصول إلى السلطة أو التداول عليها.

2-ثانيا-النظم الحزبية اللاتنافسية:

-يعني وجود حزب واحد يحتكر العمل السياسي في الدولة لوحده و يكون عادة هو المسيطر على شؤون الحكم بمفرده و لا يسمح لجماعات أو لأحزاب سياسية أخرى بالتواجد و ممارسة العمل السياسي أو المشاركة في الحكم، و كانت تأخذ بهذا النظام كل من روسيا، يوغسلافيا، مصر، العراق و الجزائر...[2]

-و قد أصبح الحزب الواحد هو الظاهرة الكاسحة للنظم الحزبية التي نشأت في إفريقيا عقب استقلال دولها، كحزب قائم بغرض الدمج الجماهيري[3].

-و على هذا الأساس يصنف البعض نظام الحزب الواحد، إلى الحزب الواحد الشمولي، الذي غالبا ما يكون إيديولوجيا (شيوعي أو فاشي مثلا).

-كما أن شيوع ظاهرة الحزب الواحد في القرن الماضي أدى إلى ظهور ما يسمى "بدولة الحزب" أو "حزب الدولة" للدلالة على ان أجهزة الحزب هي أجهزة الدولة نفسها.

---

(1) ناجي عبد النور،النظام السياسي الجزائري....،مرجع سابق،ص42.

(2) علي زغدود،نظام الأحزاب السياسية في الجزائر،مرجع سابق،ص24.

(3) حورية توفيق مجاهد،الحزب الواحد في إفريقيا،القاهرة:مكتبة الأنجلو مصرية،1988،ص83.

المطلب الرابع:وظائف الحزب السياسي:

من أسس تقييم الحزب السياسي، مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوطة بالأحزاب، و المتعارف عليها في أدبيات النظم السياسية، و هي خمس وظائف أساسية و هي:

التعبئة، دعم الشرعية، التجنيد السياسي، التنمية، الإندماج القومي، و المعروف أن تلك الوظائف يقوم بها الحزب في ظل البيئة الخارجية، الأمر الذي يعرف في أدبيات النظم السياسية بتجميع المصالح و التعبير عنها.

1)-وظيفة التعبئة:

-تعني التعبئة حشد الدعم و التأييد لسياسات النظام السياسي من قبل المواطنين، و تعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها، وظيفة أحادية الإتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين، و ليس العكس، و تلعب الأحزاب دور الوسيط[1].

-و بالرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة و شكل النظام السياسي، من حيث كونه ديمقراطيا أو شموليا أو سلطويا، إلا أن الاتجاه العام هو قيام النظم السياسية الديمقراطية أيضا بأداء تلك الوظائف، فالنظم السياسية في الدول النامية، تتطلع و هي في مرحلة التنمية الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية، إلى قيام الأحزاب بدور فاعل لحشد التأييد لسياستها الداخلية و الخارجية. -و تختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر في النظم التعددية المعقدة، كما أنها تختلف داخل نفس النظام السياسي المقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يمر بها متأثرا دون شك بالبيئة الداخلية و الخارجية المحيطة به، و النظم السياسية تسعى دائما لتجديد سياستها، نتيجة لطبائع الأمور التي تتسم بالتبدل المستمر للأفكار و الإيديولوجيات و هذا التغير بشكل عام، و أيا كان سببه، يحمل قيما و مبادئ تسعى النظم السياسية القائمة إلى ترسيخها، عبر تبادل الحوار الديمقراطي المفتوح بين الحكومة و المواطنين إذا كانت نظما ديمقراطية و تسعى لإيصالها عبر وسائل غرس القيم السياسية في النظم السياسية الشمولية و السلطوية، و هذا ما يسميه السيد الزيات بمشاركة التعبئة و مشاركة التأييد في ضوء ذكره لأنواع المشاركة السياسية في الأنظمة المغلقة.

2)-وظيفة دعم الشرعية:

تعرف الشرعية بأنها مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي و خضوعهم له طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة، و يعتبر الإنجاز و الفاعلية و الدين و الكاريزما و التقاليد و الإيديولوجية، ضمن المصادر الرئيسية للشرعية في النظم السياسية المختلفة،على أن الديمقراطية تعد المصدر الأقوى للشرعية في النظم السياسية المختلفة في وقتنا الحاضر،

---

[1]-سليمان الطماوي، السلطات الثلاث و في الفكر السياسي الإسلامي، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، دراسة مقارنة، ص551.

و هناك العديد من الوسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية.
و تلعب الأحزاب و غيرها دورا بارزا في هذا المضمار[1]، و الحديث عن علاقة الأحزاب بالشرعية الديمقراطية، يفترض أن الأحزاب تتضمن هياكل منتخبة من بين كل أعضائها، و تستمد الأحزاب الحاكمة شرعيتها من تلك الإنتخابات و من تداول السلطة داخلها.

3)-وظيفة التجنيد السياسي:يعرف التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد، و تختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة، فالنظم التقليدية يعتمد التجنيد فيها بشكل عام على معيار المحسوبية أو الوراثة... أما النظم التعددية المطلقة فأنها تسعى-دون أن تنجح في الكثير من الأحيان- لأن يكون أداء تلك الوظيفة بها يماثل أدائها في النظم الأكثر رقيا و تقدما، فتكون هناك ميكانيزمات محددة للتجنيد، و يفترض أن تكون الأحزاب في هذه النظم أحد وسائل التجنيد السياسي، و هي تؤدي تلك الوظيفة ليس فقط لأعضائها بل و أيضا بالنسبة إلى العامة من خلال المناقشات الحزبية و الإنتخابات داخل هياكل و أبنية و الأحزاب و التدريب على ممارسة التفاعل الداخلي، و بين الأحزاب و بعضها البعض، و الإنغماس في اللجان و المؤتمرات الحزبية[2]، تتم المساهمة في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء و من ثم تتم عملية التجنيد بشكل غير مباشر.
-و يتسم أداء الأحزاب في النظم التعددية المقيدة لوظيفة التجنيد السياسي ببعض القيود، إذ أن أعضاء الأحزاب، لم خرجوا بعد من الميراث الثقافي السلطوي، الذي صنعته تجربة نظام الحزب الواحد، و الذي كان الحزب فيه مجرد أداة للتعبئة لكسب الشرعية للنظام السياسي[3].

4)-الوظيفة التنموية: و التي تقوم من خلالها الأحزاب السياسية بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية، و الإتجاه نحو الإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة.وقد طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية، مسألة وجود الأحزاب، و كيف أنها تلعب دورا فاعلا في عملية التداول السلمي للسلطة من خلال الإنتخابات و كذلك دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني، و تفعيلها للمشاركة السياسية باعتبارها مجالا حيويا كممارسة السياسية.
5)-وظيفة الاندماج القومي: مشكلة الاندماج القومي تظهر جليا في الكثير من دول العالم العربي ، خاصة ذات الإثنيات المتعددة و المذاهب الدينية المختلفة، مما يؤزم من عملية بناء ذات تكامل و تمازج

---

[1]-سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، 1988، ص213.
[2]-الكيلاني وآخرون،موسوعة العلوم السياسية،مطبعة الوطن،1994،ص470.
[3]- سعاد الشرقاوي،مرجع سابق،ص213.

قومي، فالأحزاب السياسية لها دور بارز في عملية التكامل القومي، خاصة الأحزاب ذات البعد الوطني[1]، و سنوضح هذا في المـــطلب الثاني، الذي يبرز دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية.

-حاولنا في هذا المطلب أن نؤصل للظاهرة الحزبية بقدر كبير من الإيجاز حتى نمهد للمطلب التالي.

---

[1]-أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص173

المطلب الخامس: الدور التنموي للأحزاب السياسية

– يمكن القول أن معالجة أدبيات التحديث والتنمية السياسية للظاهرة الحزبية في البلدان المختلفة تمت من خلال مداخل عديدة لاشك في أن أبرزها يتمثل فغي مفهوم أزمات التنمية السياسية وفكرة المؤسسة، وكذلك أفكار النخبة.

– ولقد دارت الأعمال التي تربط أزمات التنمية من ناحية الأحزاب في البلاد المختلفة من ناحية أخرى حول قضيتين أساسيتين وهما[1]:

– أثر أزمات التنمية في نشأة وتطور وتشكيل الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث.

– دور الأحزاب السياسية في حل مشاكل وأزمات التنمية السياسية.

– فمن الناحية الأولى قدمت أدبيات التنمية إسهامات تتجاوز النظريات التقليدية في نشأة الأحزاب السياسية وتطورها، وأمام عدم تلاؤم الأفكار التي تربط ظهور الأحزاب بالظاهرة البرلمانية والنظم الإنتخابية كما أشرنا في المطلب الثاني حول نشأة الأحزاب السياسية، كما أنها ربطت نظريات التحديث وأدبيات التنمية السياسية بين مفهوم الأزمات و ظهور تطور الأحزاب في العالم الثالث.

– ومن بين الأزمات السياسية هي : أزمة الشرعية والتكامل القومي والمشاركة السياسية فهي تؤثر بشكل حاسم في تشكيل الأحزاب ومما يلاحظ أنها في الدول النامية تتقارب بل أنها قد توجد في وقت واحد في حين أنها، في مجتمعات أخرى تعاقبت وفي فترة زمنية أطول وقد اهتمت الدراسات المتعلقة بالتحديث والتنمية السياسية فيما يتعلق بالظاهرة الحزبية في البلاد المتخلفة واعتبارها أداة من أدوات التنمية وآلية من آليات التحديث السياسي وعلى ذلك فالحزب السياسي يعتبر قوة حاسمة في التنمية السياسية لكافة المجتمعات المعاصرة التي يعزى اختيار نمط التحديث الذي تأخذ به الأحزاب نفسها. كما أن أدبيات المدرسة السلوكية في السياسات المقارنة تنسب للأحزاب بشكل عام

– أدوارا تتعلق بالتنشئة السياسية، والتجنيد السياسي، صياغة وتجميع المصالح فإن أدبيات التنمية السياسية على وجه التحديد، تركز بشكل خاص على دور الأحزاب في التنشئة السياسية، على أساس أن هذا الدور أكثر بروزا للأحزاب في العالم الثالث، وهو دور ينطوي عليه ضمن دور الأحزاب في حل أزمات المشاركة أو التكامل أو الشرعية[2].

---

[1] موقع الدكتور، بوحنية قوي دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث .
www.bouhania.com/news

[2] أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق ص170.

كذلك فإن أفكار المدرسة المؤسسية، سواء منذ بدايتها في الستينيات أو في امتداداتها داخل منهجية السياسة العامة تقدم فيما يتعلق بدراسة الظاهرة الحزبية، تركيزا هاما على البعد المؤساستي لهذه الظاهرة، وعلى الدور الذي تؤديه في تنظيم عملية المشاركة السياسية، حسب رأي "صمويل هنتغتون" samuel huntington الذي يعتبر من أبرز منظري المنهج المؤسساتي في السياسة المقارنة[1] .

غير أن دخول أعداد متزايدة من الناس إلى حلبة السياسة والمشاركة السياسية قد يؤدي إلى إنعدام الإستقرار فبينما يؤدي تطور الإقتصادي إلى رفع مستوى المعيشة، فإنه يحطم الفئات الإجتماعية التقليدية، ويولد التوترات الفردية ويفرض مطالب جديدة على الحكومة وإذا عجزت المؤسسات السياسية عن السيطرة على نتائج التغيير وآثاره فإنها ستعاني من عدم الإستقرار[2].

–كنا قد ذكرنا سابقا أن من أهم أدوار الحزب السياسي في التنمية السياسية هي ثلاثة قضايا أساسية والتي تعتبر في جوهرها أزمة من الأزمات التي تحاول التنمية السياسية معالجتها والقضاء عليها وهي:

1– المشاركة السياسية.

2– الشرعية السياسية.

3– التكامل القومي.

–غير أننا سنقوم بالتركيز على أهم قضية من قضايا التنمية السياسية وهي المشاركة السياسية باعتبارها المؤشر الذي نعتمد عليه في بحثنا من خلال دراسة دور الحزب في تفعيل هذه الأخيرة كما أشرنا سابقا.

الأحزاب والمشاركة السياسية:

فالمشاركة السياسية يقصد بها تلبية المطالب المتزايدة بالمشاركة السياسية في النظام السياسي من قبل شرائح عديدة من المواطنين، أي وضع الأطر المناسبة لتأهيل النظام السياسي للإستجابة لتطلعات مواطنيه، وهو ما يتم عن طريق إيجاد القنوات المناسبة لمشاركة المواطنين والتغيير من مطالبهم، وأحد أهم هذه القنوات هي الأحزاب السياسية.

–وكذلك تعني المشاركة السياسية أنها مشاركة أعداد غفيرة من المواطنين في الحياة السياسية، سواء على مستوى رسم السياسة العامة أو صنع القرار واتخاذه وتنفيذه[3] .

---

[1] طرح صمويل هنتغتون أفكاره عن المؤسساتية في كتابه النظام السياسي في مجتمعات متحولة والصادر سنة 1968 (POLITICAL ORDER IN CHANGING SOCIETIES)

[2] هيثم سطايحي،التنمية السياسية في المجتمعات النامية:مشكلاتها وآفاقها،مجلة جامعة دمشق،مجلد13،العدد2 ،1997،ص 100.

[3] عبد المنعم المشاط، العسكريون، والتنمية السياسية في العالم الثالث، السياسة الدولية، العدد 92، أفريل 1988، ص 85.

-كما يمكن أن تعني أيضا: "مساهمة الشعب، أفراد وجماعات ضمن نظام ديمقراطي فهم كأفراد يمكنهم أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسيا، وكمجموعات من خلال العمل الجماعي، كأعضاء في منظمات، مجتمعية أو نقابات مهنية أو أحزاب سياسية لتنظيم مشاركة فعالة للأفراد في الحياة السياسية [1]غير أن هذا التعريف يخلط بين الممارسة السياسية لتحقيق أهداف سياسية، وبين ممارسة الأفراد لنشاطات مختلفة في إطار مؤسسات المجتمع المدني، التي قد تكون بعيدة عن أي تأثير سياسي.

وذكر الدكتور عبد الحليم الزيات، ثلاثة تعاريف أساسية للمشاركة السياسية: [2]

1-تعريف "صمويل منتغتون" و"جورج دومنجي" على أنها نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي.

وانتقد هذا التعريف على أنه تعريف ضيق لأنه يعتبر المشاركة السياسية نشاط يقتصر على المواطنين العاديين ويهمل رجال السياسة ومحترفيها.

2-تعريف "نورمان ناي"و "سيدني فيربا" فالمشاركة السياسية تعني عند هذين الباحثين على أنها تلك الأنشطة المشروعة التي يمارسها المواطنون العاديون، يهدف التأثير في عملية اختيار أشخاص الحكام وما يتخذونه من قرارات.

-ويختلف هذا التعريف عن الأول بأن نشاط الجماهير لا يقتصر فقط على عملية صنع القرار السياسي وحده بل يشمل أيضا عملية اختيار الحكام أنفسهم.

-أما التعريف الثالث: فقد ورد في تحليلات (ميرون فينر): أنها أي فعل تطوعي، موفق أو فاشل، منظم أو غير منظم مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع، يبغي التأثير في اختيار السياسات العامة، أو اختيار القادة السياسيين في أي من مستويات الحكم المحلية أو القومية[3].

فهذا التعريف يعتبر المشاركة السياسية عمل تطوعي، كما أنه أضاف عن التعريفين السابقين في الوظائف والأدوار.التي تقوم بها وهي تحديد السياسة العامة.

وخلص الدكتور الزيات إلى التعريف التالي: "المشاركة السياسية عملية اجتماعية- سياسية طوعية ورسمية تتضمن سلوكا منظما ومشروعا متواصلا، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد، ينم عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها وفهم واع لأبعاد العمل الوطني وفعاليته، من خلالها يباشر الموطنون أدوارا أو وظيفة فعالة و مؤثرة في ديناميات الحياة السياسية ومخرجاتها، سواء من حيث إختيار الحكام والقيادات السياسية في شتى المستويات أم تحديد الغايات العليا للمجتمع و وسائل

[1]رعد عبودي بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الانسان في الوطن العربي،بيروت: "المستقبل العربي "، العدد 26، أفريل 1996، ص24.

[2]عبد الحليم الزيات، مرجع سابق: ص86.

[3]مرجع نفسه، ص87.

تحقيقها، أم المعاونة في إدارة آليات العمل السياسي وتوجيهها أم الإسهام جديا في صنع القرار السياسي، وتشكيله فضلا عن تنفيذه ومتابعته بالمتاح أو المستحدث من فعاليات الرقابة والضبط و التقويم"[1]

إذن فالمشاركة السياسية عملية اجتماعية تتخلل كافة جوانب الحياة السياسية (التي ذكرت في التعريف) وتلعب دورا محوريا وأساسيا في مختلف المراحل العملية السياسية وشتى مستويات النظام السياسي ومؤسساته،-فالأحزاب السياسية تعتبر الإطار الأكثر الأهمية والذي من خلاله يمكن تحقيق وتفعيل المشاركة السياسية في أي مجتمع.

-كما أنه يوجد اختلاف بين النظم الحزبية المختلفة في قدرتها إلى تحقيق المشاركة، ففي النظم "اللاتنافسية" أو النظام الحزب الواحد بالأساس لا يمكن للقوى الإجتماعية الجديدة المشاركة في النظام السياسي إلا من خلال دخول الحزب.[2]

-كما يمكن للقادة في هذا النظام ممارسة درجة عالية من السيطرة على تعبئة الجماعات الجديدة فيه، ولكنهم لا يخضعون لضغوط تنافسية من أجل اجتذاب الجماهير، وضمان استمرارهم في السلطة على أن قدرتهم على السيطرة على التعبئة السياسية تمكنهم من الإسراع بدمج الجماعات العرقية والدينية والإقليمية في النظام على عكس النظام التنافسي "التعددي" الذي يؤدي بسبب سعي كل حزب لاجتذاب جماعات خاصة إلى تزايد احتمالات الانقسامات والتميزات العرقية والدينية[31].

–فنظم الحزب الواحد التي تحقق أكبر قدر من النجاح في استيعاب القوى الإجتماعية الصاعدة، غالبا ما تتجه إلى إيجاد وتطوير أنماط رسمية وغير رسمية من التنظيمات القطاعية (جماعات الفلاحين– الحرفيين– التكنوقراطيين...) فإذا ما عجزت عن استيعاب تلك القوى الإجتماعية الجديدة أو المتزايدة، فإما أن ينتهي نظام الحزب الواحد (كما حدث في تركيا بعد عام 1946) وإما أن يستمر النظام في الوجود معتمدا على القمع ومعرضا بالتالي إلى عدم الإستقرار[4]

أما فيما يخص النظم الحزبية التنافسية فيفترض أيضا أن الأشكال مختلفة منها ترتبط بأنماط مختلفة للمشاركة.على أن "هنغتون" يطرح افتراضا مؤداه أن التنافس الحزبي يزيد بزيادة عدد الأحزاب، ولكن التنافس الحزبي يكون في النظم التعددية أقل منه في النظام "الحزب المسيطر" أو الثنائية الحزبية، لأمر الذي ينعكس بالتالي على قدرة وكيفية استعاب كل من تلك النظم، للقوى الإجتماعية الجديدة خلق حزب جديد، أي أن النظام ككل قابل للتكيف، ونتيجة لذلك تقوم الأحزاب وتسقط عبر الوقت

---

[1] مرجع نفسه، ص ص 88،89.

[2] أسامة غزالي حرب، مرجع سابق، ص 177.

[3] مرجع نفسه ص 177.

[4] Samuel Handigton, political ordre …op.cit p.427

مع التغيير في البناء الإجتماعي وفي تشكيل القوى النشيطة سياسيا[1]

أما في نظام "حزب المسيطرة" فيتم استيعاب القوى الإجتماعية الجديدة على مرحلتين:

فالقوى الإجتماعية الناشئة تعبر عن مطالبها من النظام السياسي من خلال حزب من الأحزاب الصغيرة، يكون مؤيدا له، وبعد تزايد الأصوات التي يحصل عليها الحزب الصغير يسعى حزب المسيطرتعديل سياسته ومحاولته استيعاب قادة ومؤيدي الحزب الصغير في داخل إطاره وفى إطار نظام الحزب المسيطر لا يطمح قادة الأحزاب الصغيرة إلى السيطرة على تحقيق مشاركة القطاعات الفقيرة من ناحية أخرى.

فصموائيل هنغتون يعتبر الأحزاب السياسية كإحدى أسس أو منطلقات المشاركة في البلدان النامية أو المتخلفة ضمن أسس أخرى مثل الطبقة والجماعة الإجتماعية والجيرة السكنية والتجمعات الشخصية ويشير إلى الإختلاف النسبي لأهمية الأحزاب بالنسبة لتلك الأسس الأخرى، من منطقة لأخرى في العالم الثالث وأيا كانت أهمية هذا الوزن النسبي للأحزاب فإن في مقدمة أدوارها التي تلعبها ، هوما تقوم به لتحقيق المشاركة للقطاعات الفقيرة في المجتمع وذلك إذا كانت تنظيمات واسعة النطاق، ذات توجه نحو الطبقات الأدنى[2] .

فالحزب السياسي يعتبر أداة مهمة من أدوات تفعيل المشاركة السياسية باعتبارها هدف من أهداف التنمية السياسية فبدون الحزب السياسي الذي يعتبر الإطار الأكثر ملائمة لممارسة الأنشطة السياسية بمختلف أشكالها، لا يمكن تحقيق مشاركة سياسية فعلية وحقيقية تساهم في دفع عملية التنمية السياسية بصفة خاصة والتنمية الشاملة بصفة عامة.

2- الأحزاب والشرعية السياسية:

يمكن تعريف أزمة الشرعية بأنها:" أنهيار في البناء الدستوري، وفي أداء الحكم الذي ينجم عن الإختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي وعلى ذلك فإن أزمة الشرعية، يمكن أن تأخذ شكل تغيير في هيكل الحكومة أو في طابعها الأساسي وتغيير في المصدر الذي تستمد منه تلك الحكومة سلطتها النهائية، أو تغيير في المثل التي تعبر الحكومة عنها، ويرتبط بأزمة الشرعية التغيير في الطريقة التي يتم بها تصور السلطة أو الطريقة التي تعمل بها.

يعتبر صمويل هنتغتون في مقدمة الباحثين الذين أشاروا إلى الموضع المركزي للمشاركة السياسية في عملية التحديث والتنمية السياسية في البلدان المتخلفة فإن حديثه عن دور الأحزاب في تحقيق المشاركة شدد- بوجه خاص- على دور الأحزاب في تعبئة جماهير الفلاحين في تلك البلدان من ناحية وكذلك على دورها في النظم الحزبية المختلفة إلى حل أزمة الشرعية في البلاد المتخلفة كما قرر كل من الباحثين جوزيف لا بالومبارا "ميرون وينر" أن هناك دلائل على صحة الإفتراض

---

[1] Ibid.,p.428

2 أسامة غزالي حرب، مرجع سابق ص181

القائل بأن النظم اللاحزبية والنظم ذات الأحزاب المتعددة، كانت من بين أقل النظم نجاحا في خلق الإحساس بالشرعية فنظم الحزب الواحد تعتبر أكثر استمرارية من نظم التنافس الحزبي على حسب التحليلات "جوزيف لابالومبارا و ميرون وينر"

لأن نظام الحزب المسيطر يتيح للجماعات الجديدة التعبير عن نفسها أومن خلال حزب للضغط، ثم تستوعب في الحزب فإن لم تستوعب في الحزب الكبير، فقد تستمر للعمل كأحزاب للضغط على هامش الحزب الكبير وهكذا فإن النظام الحزب المسيطر يوفر صمام الأمان لتغيير الساخطين من جماعات معينة وفي الوقت نفسه يوفر الحوافز القوية لاستيعاب تلك الجماعات في الحزب المسيطر إذا تزايد وزنها الشعبي[1]

غير أن النتائج التي توصلا إليها تفقد مصداقيتها أمام الواقع ، خاصة بعد إنهيار أنظمة الحزب الواحد في الكثير من البلدان، خاصة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، ونهاية الحرب الباردة، فلم تصمد الأنظمة الإشتراكية ذات طابع الحزب الواحد في أروبا الشرقية، فلم يعد الحزب السياسي الحاكم يقدر على تثبيت شرعية النظام وإقناع الجماهير الساخطة على أنظمتها السياسية الشرعية التي يرتكز عليها النظام مما أدى إلى إنحلالها ونهايتها نهاية مأساوية أحيانا لرموز هذا النظام كما حدث "لتشوسيسكو" بيوغسلافيا وإعدامه وأنهيار بعض الأنظمة السياسية العربية مؤخرا "مصر، تونس" لعدم مقدرة الأحزاب الحاكمة استيعاب ثورة الجماهير والجماعات الجديدة في المجتمع "الجماعات السلفية مثلا".

ففي تونس، لم تعد الشرعية التي كان يعتمد عليها "الحزب الدستوري الجديد" هي تحرير تونس من الإستعمار الفرنسي وبناء دولة وطنية ذات أسس حداثية، تؤثر في الجماعات السياسية والإجتماعية المعارضة، إذ لم تصمد هذه الشرعية أمام الثورة شملت كل تونس ثورة الياسمين وظهرت أحزاب جديدة في الساحة السياسية وأخرى كان محضورا عليها النشاط السياسي كحزب النهضة الإسلاموي ومحاولته بمعية الأحزاب المتحالفة معه تأسيس شرعية سياسية جديدة للبلاد وهي الشرعية الإنتخابية وكذلك بالنسبة للحالة المصرية إنهيار النظام السياسي الذي كان يشكله "الحزب الوطني"إذ لم يستطع تأسيس شرعية جديدة للبقاء في الحكم سوى الشرعية التاريخية وبعد إنهيار هذا النظام، ظهرت أحزاب سياسية جديدة * ،لتمكينه من البقاء وهي الشرعية الديمقراطية القائمة على أساس الإنتخابات،وكذلك التأييد الشعبي المعتبر الذي يحضى به هذا النظام الجديد

---

[1] أسامة غزالي حرب، مرجع سابق ص 179.

*استفاد التيار الاسلامي بما يسمى "بثورات الربيع العربي" فقد اكتسح الساحة السياسية فبالنسبةلمصر تبلورت عن الحركة الإسلامية عدة أحزاب سياسية الأموية تمثل مختلف الأطياف المشكلة للتيار الإسلاموي، فالإخوانيون شكلوا حزب العدالة والتنمية وحزب الكرامة والجماعات السلفية أسست حزب النور السلفي وقد استطاعت هذه الأحزاب الوصول إلى الهيئات والمجالس النيابية واكتسحتها بالأغلبية ووصول أول رئيس للجمهورية من التيار الإسلامي مما يؤرخ لفترة سياسة جديدة بمصر، تعتبر أول اختبار في الحكم للتيار الإسلامي في مصر ،فهل يستطيع التقدم بمصر إلى الأمام أم إرجاعها إلى الوراء بقرون ....

–فالأحزاب كانت ولازالت في بعض الحالات أداة هامة بل وناجحة بشكل عام، في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية فهي أداة لكسب التأييد الشعبي، أكثر من مرونة من الجيوش أو البيروقراطيات وهو ما يفسر لجوء الحكومات السلطوية، غالبا لتنظيم حزب سياسي وإذا كان الحزب الواحد اللغوي يهتم بصورته في الخارج قدر اهتمامه بتنمية الإحساس بالشرعية في الداخل مستخدما في ذلك أساليب عديدة مثل المظاهرات والإجتماعات الجماهرية فمثل هذه الأساليب لا تسهم فقط في تحقيق السياسة الخارجية وإنما تقوي أيضا من الإحساس بوجود الدعم الشعبي في الداخل والحد من قوى المعارضة المختلفة[1].

[1] مرجع نفسه، ص 184.

الأحزاب السياسية والتكامل القومي:

فالتكامل القومي* يعني حالة التماسك التي تسود المجتمع من الناحية السياسية ويظهر ذلك في ارتفاع درجة التفاعل السياسي المتبادل بين أعضاء المجتمع نتيجة الموافقة لا القهر[1]

أو بمعنى آخر هو عملية تحقيق التجانس داخل الجسد (الكيان) السياسي والإجتماعي، وتخطي الولاءات الضيقة وغرس الشعور بالولاء والإنتماء للدولة ومؤسساتها المركزية و إيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة[2] وهذا التعريف يمكن أن ينطبق كذلك على مفهوم التكامل السياسي.

كما عرف الأستاذ عبد الحليم الزيات التكامل القومي بأنه:" تجميع كافة الجماعات المتمايزة ثقافيا أو إجتماعيا أو عرقيا وإدماجها في إطار وحدة إقليمية وهوية قومية واحدة بمعنى أن التكامل القومي هو إدماج العناصر المتباينة أو المتنافرة في المجتمع وتشكيل أمة واحدة متماسكة متكونة من عدة تجمعات صغيرة وتحويل الولاء من هذه التجمعات إلى المجتمع الواحد الكبير[3].

وفيما يتعلق بموقف الأحزاب تاريخيا من أزمة التكامل في عدد من الدول المتقدمة والدول الأوروبية على وجه الخصوص هو أن أزمة التكامل القومي قد تم حلها قبل أن تظهر الأحزاب السياسية فلن تكن الأحزاب السياسية البريطانية في القرن التاسع عشر وطالبة بمواجهة مسألة تكوين الأمة كذلك أحزاب فرنسا والسويد والنرويج وهولندا ولكن الأمر كان مختلفا في بعض الشيء في حالات ألمانيا وبلجيكا وسويسرا كما اختلفت بدرجة أكبر بالنسبة لإيطاليا حيث ظلت قضية تكوين الهوية القومية عبئا على النظم الحزبية في تلك الأمم[4] وهذا العبئ تحمله حزب جبهة التحرير الوطني FLN بالجزائر منذ قيام الثورة الجزائرية لمحاولة إدماجه كل التيارات الوطنية المتشكلة للساحة السياسية والثقافية والتربوية في المجتمع الجزائري وواصل الحزب هذا الدور بعد استقلال وبناء الدولة الوطنية ومحاولة بناء قومية قائمة جزائرية مستقلة عن الآخر

ويمكن القول أن الأحزاب الحاكمة في غالبية الدول الجديدة في آسيا وإفريقيا اهتمت بعنصر التكامل القومي بإحكام السيطرة على كافة أرجاء إقليم الدولة والحد من الولاءات الذاتية الضيقة ولذلك

---

*يكتنف مفهوم التكامل القومي- كغيره من المفاهيم السوسيولوجية والسياسية كثير من اللبس والغموض- حتى أنه لم يكن هناك إجماع بين الباحثين في علم الإجتماع السياسين وعلم السياسة وان كانت ثمة نقاط إلتقاط بينهم،فبعض الباحثين مثلا يعرفه بأنه (عملية) في حين ينظر إليه أخرون على أنه (حالة نهائية) كما أن ثمة فريقا اخر يعتبره مزيجا من الإثنين ومن ثمة يستخدم هذا المفهوم بطريقة تبادلية تجعل من الصعب على المرء أن يقصد به في بعض الأحوال معنى محددا كما ان هناك فريق من الباحثين من يضع مفهوم التكامل ومفهوم التساند على مستوى تحليلي واحد لا يرتبط بأية نظرية غائية أو عملية موجهة.

[1]أحمد زكي بدوي معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية مكتبة لبنان بيروت 1968 ص 221.

[2]حسن عطية أفندي ، جنوب السودان وخطة التكامل القومي مجلة الموقف العربي العدد34 القاهرة فبراير –مارس 1980، ص 28.

[3]عبد الحليم الزيات مرجع سابق، ص 154.

[4]أسامة غزالي حربن مرجع سابق، ص 186.

برزت نظم الحزب الواحد السلطوية بشكل عام و قهرها للأحزاب القبلية والدينية والإقليمية بما يشكله وجود تلك الأحزاب من التهديد للتكامل القومي والإقليمي كما أن الحزب الحاكم سواء في النظم التنافسية أو اللاتنافسية يهتم بإبراز الرموز القومية التي تساعد على تنمية الإحساس بالولاء القومي والوحدة الوطنية[1]

ويشير وينر و لابالومبار إلى أنه مثلما يؤثر نوع النظام الحزبي على الإستراتجية التي تتبعها الحكومة في تحقيق التكامل القومي فإن تلك الإستراتجية تؤثر بدورها على النظام الحزبي فقد تسعى الحكومة إلى إدماج بعض العناصر الثقافية المميزة للأقليات معينة في ثقافة قومية موحدة ربما غلبت عليها ثقافة الجماعة المسيطرة* أو قد تتبع الحكومة على العكس سياسة للوحدة والتنوع تتسم سياسيا بتوازن عرقي وتقوم على خلق ولاءات قومية بدون القضاء على الثقافات التابعة[2]

كما أنه ليس هناك أي مانع من أن تقوم النظم الحزبية التنافسية أيضا بدور هام في التكامل القومي إذا ما أمكن لها أن تتجاوز مجرد الإسهامات اللفظية أو رفع رموز والشعرات القومية إلى صياغة سياسات تجمع بين المصالح الضيقة والمصالح القومية الواسعة على سبيل المثال فإن التمسك القومي بلغة قومية واحدة في بلد متعدد اللغات يمكن أن يكون أداة ناجحة وبعيدة الأثر في التكامل القومي فالنظام الحزبي التنافسي يمكن أن يكون أداة فعالة للتكامل القومي طالما ضم أحزابا وقيادات حزبية ذات أفق قومي يتجاوز الإنتماءات والمصالح الضيقة.

---

[1] joseph lapalombara and myron weiner the ampact of partier on poltitieal developpement , op , cit, p426.

* على سبيل سياسة التعريف التي اعتمدها كل من الجزائر والمغرب ومحاولة تعريب المجتمع خاصة وان هناك قطاع واسع من المجتمع بعيد عن اللغة العربية خاصة القبائل الأمازيغية في المغرب الأقصى، والقبائل الكبرى بالجزائر.

[2] أسامة غزالي حرب مرجع سابق 188.

خلاصة الفصل الأول:

قمنا من خلال هذا الفصل بعرض أهم المفاهيم والنظريات التي حاولت تفسير التنمية السياسية،وتوجيه نقد موجز لهذه الأدبيات،فمفهوم التنمية السياسية يقوم على مجموعة من الخصائص أو الأسس نذكر منها،ترشيد السلطة السياسية،أي بناء سلطة سياسية على أسس عقلانية مستقلة،الأساس الثاني هو التخصص و التمايز الوظيفي و إنفصال البنى النظامية و المؤسسات السياسة ،و الهيئات الإدارية عن بعضها البعض ، و إعتماد الفصل بين السلطات و أخيرا نجد المساواة وتتضمن ترشيد مفهوم المواطنة و المشاركة السياسية .

كما يمكننا أن ننوه في هذه الخلاصة أن الإنتقال الديمقراطي يشكل جزءا من عملية التنمية السياسية، لكنه يختلف عنها من حيث الزمن والإستمرارية،والتنمية تحتاج لمدة أطول لتنتج ثمارها،كما أنها تتميز بطابع الديمومة والإستمرارية،ولا يقف عمرها الزمني عند سقف معين،فالتنمية السياسية عملية تفترض حركة لا تنتهي فهي عملية أو تطور وليست مرحلة،بحيث أنها تتضمن عدة مراحل تأخذ على عاتقها مهمة التغيير والتطوير،وهي إلى حد ما لا تعرف نقطة نهاية أو درجة معينة ينبغي الوصول إليها عكس الإنتقال الديمقراطي الذي يقيد بالزمن،بحيث يفترض الوصول إلى مرحلة تسمى الديمقراطية،مغايرة في طبيعتها ومواصفاتها عن المرحلة السابقة،أي وجود تحول سياسي مرحلي الذي يعني العبور من مرحلة يفترض أنها غير ديمقراطية،أو من مرحلة التأسيس للديمقراطية إلى مرحلة تكتمل فيها مقومات وشروط البناء الديمقراطي[1]

إن الدور التنموي للأحزاب السياسية،يتحدد بناءا على الأوضاع السائدة في المجتمع الذي توجد فيه هذه الأحزاب السياسية،ويكون محكوما بخصوصيات المجتمع،ومن ثمة التقاليد السياسية السائدة فيه التي إما أن تفعل هذا الدور في دعم عملية التنمية السياسية،أو تحجمه في إطار محدود،وهذا يتوقف على مدى النضج السياسي للأحزاب السياسية ذاتها ومن ثم جماهيرها،

التي تدعم هذا الدور،وإدراكها لما تواجهه عملية التنمية السياسية من تحديات وأزمات قد تعرقل مسيرتها أو تصيبها بالشلل.

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير في الوطن العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1997،ص 219.

ويكمن دور الأحزاب السياسية في تهيئة الأوضاع في مختلف المجالات وبناء البيئة الصحية للتنمية السياسية وتهيئة الأرضية المناسبة للشروع في هذه العملية وتجاوز أية أزمات تعترض طريقها.

فالدولة القوية هي حاضنة الأحزاب القوية،فبرامج الأحزاب هي بمثابة المحصلة والبوصلة التي تحدد خارطة الطريق لمسيرة التنمية والمشروع النهضوي الوطني،فتقوم فلسفة الحزب على المسؤولية الجماعية للمجتمع والدولة نحو الأفراد،كما إن الحديث عن دور الأحزاب في

الإصلاح السياسي يحيلنا إلى الخوض في تفاصيل الديمقراطية السائدة ،وهذا ما سنشير إليه في الفصل الثاني.

الفصـــــل الثـــانـــي

الأحـــزاب والتنميـــة السياسيـــة في الجـــــزائر

المبحـــث الأول:التجربة الحزبية في الجزائر 1962- 2012.

عرفت الجزائر منذ الإستقلال تجربة حزبية إلى يومنا هذا،كما عرفت نظاما قانونيا يحكم كيفية إنشاء الأحزاب السياسية ومنعها وتميزت كل فترة بخصوصيتها ويمكن تقسيم هذه التجربة إلى مرحلتين أو محورين مهمين:

* مرحلة ما قبل 1989 أي مرحلة الحزب الواحد جبهة التحرير الوطني التي رفضت منذ إندلاع الثورة وجود أي تشكيلات أو أحزاب سياسية إلى جانبها، مما أسس موضوعيا وتاريخيا لفكرة ومبدأ الحزب الواحد ،غير أننـــا لـــن نـــركـــز على هذه المرحلـــة .

*مرحلة ما بعد 1989 إلى يومنا هذا أي المرحلة التعددية التي ظهرت بها عدة أحزاب سياسية جزائرية تعبر عن الإختلافات الإيديولوجية داخل المجتمع نتيجة للسيرورة التاريخية،كما أننا سنركز على هذه المرحلة باعتبارها الإطار المناسب الذي تبرز فيه عملية التنمية السياسية.

المطلب الأول:التجربة الحزبية قبل دستور 1989:

بعد الاستقلال مباشرة ومخافة من الفراغ التشريعي صدر قانون تحت رقم 157/62 مؤرخ في 1962/12/31 مضمونه سريان التشريع الفرنسي النافذ إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية [1].بمعنى أن نصوص سارية المفعول أنذاك تسمح بتشكيل أحزاب سياسية خاصة تلك التي كانت موجودة حتى قبل الاستقلال كجمعية العلماء المسلمين،الحزب الشيوعي،ولوضع حد لذلك والمحافظة على جبهة التحرير كحزب طلائعي*ووحيد لقيادة الحياة السياسية في الجزائرعلى أساس أنها فجرت الثورة وقادت البلاد إلى الإستقلال صدر مرسوم تحت رقم 63\297 مؤرخ في 14 أوت 1963 تضمن منع إنشاء جمعيات ذات الطابع السياسي،حيث تضمنت المادة الأولى منه(يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات التي لها هدف سياسي)أما المادة الثانية تنص:(كل مخالفة للمادة السابقة يعاقب عليها بالعقوبات المنصوصة عليها في التشريع الساري المفعول)وبصدور هذه النصوص لم يسمح بتشكيل أو إعتماد أي جمعية أو حزب سياسي أو أي نشاط ذو صبغة سياسية في تلك الفترة كما أن بيان الإنقلاب الذي حدث في19 جوان1965 تبنى ما جاء في برنامج

---

[1] – صدر بالجريدة الرسمية رقم 2، ص 18 باللغة الفرنسية وألغى هذا القانون بواسطة الأمر 29/73 المؤرخ في 1973/07/05 ج.ر رقم 62.

حزب الطليعة يختلف عن حزب الجماهير والفرق شاسع سواءا في المجال النظري والتطبيقي كذلك والصيغة المفضلة لدى محمد خيضر كما يقول بورجس إن جبهة التحرير الوطني التي يريد خيضر إنشاءها وقيادتها هي في الواقع، حزب يعتمد على القوى .التقليدية للجزائر الفلاحون المالكون والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة وهي القوى التي غالبا ما توصففي المصادر الماركسية بالرجعية. إذا فهو حزب يتشكل من فئة العمال والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين وهي فئة صعبة التحديد كما يصعب التحكم فيها بصفة موضوعية لأن الميثاق الوطني لم يعطها أي تعريف(ميثاق الجزائر أطروحة)13 حيث ترك هامشا لأي تأويل، فلا تستطيع أن نجزم أن المثقفين الثوريين هم الذين دفعوا وحدهم إلى الاشتراكية والحق أن غالبية الناس رسميا قد اندفعوا إلى الاشتراكية وهي حلم الجماهير الشعبية التي خرجت من الحرب منهكة القوى–لقد تقبلوا مبادئ الميثاق الجزائر وصوتواعليه بالإجماع– مثلما كان الحال في برنامج طرابلس من قبل مؤتمر كثير التنافر وغير متجانس في البنية كما سيظهر فيما بعد في روح القسم الماركسي المحرر للميثاق فالأمر يتعلق بتشجيع الطلبة الجدد الذين دخلوا معترك العمل السياسي للدخول بلإنظمام إلى الحزب الأمر الذي عارضه زعماء الحركة الوطنية ولكنهم كانوا أنصار الاشتراكية العلمية،هكذا فإن المثقفين الثوريين لا يشكلون فئة اجتماعية لكن جماعة سياسية عاملة، انحدارهم الاجتماعي مختلف فهي نخبة كاملة تعمل الجماعات السياسية الأخرى على التفاهم معها أو إبعادها أو طردها.

أنظر في هذا الصدد إلى:*أنظر هذا الصدد إلى

- H. bourges <<l'algérie a l'epreuve du pouvoir>>paris grasset 1967p94

- محمد بيجاوي حقائق عن الثورة الجزائرية"دار الفكر الحر 1971" ص 224.

[2]-أحمد سويقات (التجربة الحزبية في الجزائر 1962- 2004) مجلة الباحث الجزائر العدد4 (2006) ص 124.

طرابلس وميثاق الجزائر،والذي يستشفى منه بأن تشكيل الجمعيات أو الأحزاب ذات الصبغة السياسية ممنوع عبر كامل التراب الوطني،واستند حزب جبهة التحرير الوطني إلى شرعية تاريخية ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد المستعمر الفرنسي حيث هيأت الأسبقية المطلقة عما سواه من التنظيمات السياسية ولم ينازعه فيها سوى الجيش الوطني الشعبي[1].

كما أن أحداث الصيف 1962 أكدت المنحى الذي فرضه دعاة الإقصاء من المغرمين بالإشتراكية حيث تحل الأحادية المركزية محل الديمقراطية الفعلية ويصبح الحزب الواحد بديلا عن التعددية[2]

إن بروز حزب جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي ووحيد في الجزائر كان نتيجة تطورات ظهرت في بعض المنطلقات الفكرية لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956 خاصة بعد إخفاق الأحزاب السياسية سابقة النشأة في الحركة الوطنية الجزائرية،وتكفل برنامج طرابلس ضمن ملحقه الخاص بالحزب بإقراء تحويل الجبهة إلى حزب سياسي وضبط إطار ومعالم هذا المشروع الذي هو بكل تأكيد مشرق حزب جماهيري قوي وواع يسمح بتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية كما أن حزب جبهة التحرير الوطني ليس تجمعا ولكنه تنظيم يضم كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون لصالح الديمقراطية الشعبية ولأنه هو طليعة القوى الثورية في البلاد يبعد عن صفوفه كل تواجد إيديولوجي يخالف وأن عملية تسجيل المناضلين يجب أن تخضع لشروط محددة ودقيقة وبعد الاستقلال يستكفل بوضع الخطوط الكبرى لسياسية الوطن ويقترح نشاطات الدولة.[3]

ورغم تباين الآراء في (اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس بشأن النظام الذي يستمد لاحقا)*إقترح البعض نظاما برلمانيا يعتمد التعددية الحزبية ورأى غيرهم أن النظام الأمثل هو النظام الاشتراكي[4] ،وفي ديباجة الدستور 1963 جرى توصيف الحزب الواحد ودوره الأول البارز في إعداد ومراقبة سياسة الأمة والتأكيد على أن جبهة التحرير الوطني هي التي تعبئ وتقود الجماهير وتهذبها لتحقيق الإشتراكية تعكس مطامح الجماهير بالاتصال الدائم بها تعد وتحدد سياسة الأمة كما تراقب تنفيذها وقد نصت المادة 23 من هذا الدستور على الأحادية بعبارة واضحة تقول:"جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر"[5]

---

[1]–ناجي عبد النور،النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية،مرجع سابق،ص99.

[2]–عيسى جرادي،الأحزاب السياسية في الجزائر،الجزائر:دار قرطبة، ط1 ،2007 ،ص 14.

3–المرجع نفسه،ص14

*النصوص الموضوعية بين قوسين والخاصة ب(مؤتمر الصومام 20أوت 1956 برنامج الطرابلس) مستخلصة من النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954–1962. منشورات الوزارة الإعلام والثقافة الجزائر 1979.

[4]– سعيد بوشعير النظام السياسي الجزائري– الجزائر دار الهدي للطباعة والنشر 1993. ص 180.

[5]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، دستور 1963 الجزائر جبهة التحرير الوطني ص 107

فالدولة تحتمي سياسيا بالحزب والحزب يمتد سياسيا داخل الدولة ويستوعبها، فالوظائف السياسية للدولة تسند لأعضاء من قيادة الحزب وقيادة الحزب هي التي توجه السياسة العامة للبلاد[1].

وبتراكم النصوص الدستورية وعلى مدى ثلاثة عقود استقر في اعتقاد الناس أن الحزب السياسي الحاكم هو الدولة والدولة هي الحزب. وبحكم القانون كانت الإدانة تطال كل من يتطاول على سلطة الحزب أو يحاول زعزعة نفوذه أو أن يطعن في تصرفات أشخاصه، فالمادة (94) والمادة (95) من دستور 1976 أكدت كذلك على الحزب الواحد في البلاد وأن النظام السياسي في الجزائر قائم على الحزب الواحد بحيث لم يتسن اختراق هاتين المادتين من الدستور[2].

إلا أنه بعد الثمانينات شهد المناخ السياسي نوعا من الإنتعاش وبدأت بعض التيارات تظهر للوجود وتزامنت مع انتهاج سياسة اقتصادية من أهم معالمها إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية الإشتراكية وظهور شعارات جديدة من بينها من أجل حياة أفضل،وعرف البترول انتكاسة كبيرة مما كان له أثرا سلبيا على الاقتصاد الوطني وعلى الحياة المعيشية للمواطن، حيث مست الإضرابات مختلف الأنشطة الاقتصاد الوطني،وفي 19 سبتمبر1988 بمناسبة الإعلان من افتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستورالإتحاد بين الجزائر وليبيا ألقى رئيس الجمهورية خطابا أمام مكاتب التنسيق الولائية،وجه فيه إنتقادات كبيرة للجهاز الحكومي ولأداء أجهزة الحزب في معالجتها للصعوبات والأوضاع المزرية التي يعرفها الشعب وللتسيب واللامبالاة التي أصبح يتصف بها إطارات الدولة وأفراد المجتمع بصفة عامة،والدعوة لانتهاج سياسة التقشف لمواجهة أخطار الأزمة التي تعرفها الدولة نتيجة انخفاض أسعار البترول،هذا الخطاب حسب رأي الكثير من المحللين كان له وقع سيء على نفوس المواطنين مما زاد حركة الإحتجاج أدت في النهاية إلى أحداث 05 أكتوبر1988[3] وما ترتب عنها فيما بعد سواء من الناحية الإقتصادية أو السياسية من تغييرات دستورية أدت إلى بلورة مشهد سياسي لم تشهده البلاد من بداية الاستقلال إلى غاية دستور 1989.

وكتقييم ونقد لفترة الأحادية الحزبية يمكن القول أن تجربة النظام الأحادي لم تحقق أي مكاسب حاسمة وان بدت في مراحل سابقة أكثر إغراءا بفضل شعاراتها، فنسبة السلبيات الكبيرة تحجب كل النتائج التي يمكن أن يقال عنها أنها إيجابية فمن جانب الحريات العامة فقد انتهكت الأحادية حقوق الآخرين في أن يكون لهم وجود سياسي مستقل ومتميز، وطغيان الفكر الواحد واعتزمت الذي قضى على روح الفلسفة الاختلاف ومحاولة صبغ المجتمع صبغة واحدة في التوجه والإيديولوجية والفكر.

---

[1] الطاهر بن خرف الله ،النخبة الحاكمة في الجزائر(1962-1989)،ج1،الأسس الإيديولوجية للنخبة الحاكمة،ط1،الجزائر:دار هومه،2007،ص204.

[2] عيسى جرادي،مرجع سابق،ص20.

[3] أحمد سويقات،مرجع سابق،ص5.

ومع أن الجزائر (جمهورية، ديمقراطية شعبية) منذ الإستقلال إلا أن هذه المواصفات ظلت حبيسة عنوان، طالما حجب واقعا مناقضا لها وشكل واجهة لأحادية قمعية.

لقد سعى منظرو الأحادية إلى الترويج لديمقراطية لم تكن في أي يوم مدخلا لسلوك عملي ومجسدة في الممارسة لكل فئات المجتمع بمختلف بنياتهم فقد أنتجت مراكز النفوذ، التي انتشرت عبر رقع السلطة الحاكمة واستأثرت بصناعة القرار .... وتشكلت في أحشاء النظام (سلطات موازية) لها سلوكاتها وأهدافها وتقاطعاتها الخاصة التي تدافع عنها ... وانعكس هذا الوضع على توجيهات الدولة الجزائرية من خلال التحكم في فرض خيارات معينة[1].

ففي ظل الحزب الواحد تخلل في خطاب السلطة مجموعة من الشعارات الفارغة فمن الثورة إلى الاشتراكية و"من الشعب إلى الشعب" و"من أجل غد أفضل"إلى غيرها من الشعارات التي كانت تعبئ بها السلطة الجماهير لتأييدها.

لقد شغلت الشعارات حيزا معتبرا في لغة الحزب والدولة ووجد من يدعوا إلى ضخ المزيد منها لفائدة الشعب كان يسمع عكس ما يرى وعكست في أوجها العجز عن بلوغ أي نتيجة تذكر سوى بث المزيد من الإحباط كما بررت الأحادية شرعيتها بخطاب قديم ... فتراجع الفعل لفائدة الشعارات وسادت الطموحات بدل الإنجازات التي لم تشاهد في الواقع.

إن أسوأ ما يمكن أن تبرر به الأحادية وجودها واستمرارها هو تزييف الواقع وإنكار الحقائق، كما ساهمت الصحافة الأحادية في تكريس هذا الإنحطاط وتبرير أخطاء النظام وسياساته العامة وقمع المعارضة والمنشقين عن الحزب وتهمشيهم قدر الإمكان من منظومة الحكم السائدة آنذاك[2]

إذا كانت الأحادية نظاما يقصى به جميع الخصوم والإستئثار بالسلطة...وممارستها في حدودها القصوى دون أن تترك لنفسها مجالا للتصحيح والمراجعة هذا ما أدى إلى إنقسام المجتمع إلى شطرين: أنصار الحزب ومن انخرط في إيديولوجية وقسم آخر تحفظ على ممارسات الحزب وعارض إنحرافاته وانتقده في سياساته.

وبذلك لا يمكن تقييم مرحلة الأحادية إلا بالنظر إلى الإنجازات التي حققت في فترتها، ونقارنها بالخسائر التي شهدتها تلك المرحلة،فنجد أن الخسائر أضعاف المكاسب والإنجازات وهذا نتيجة نظام سياسي حكم البلاد خارج إرادة جزء كبير من أبنائه وبعيدا عن طموحاتهم.

---

[1] عيسى جرادي، مرجع سابق، ص 22.
[2] مرجع نفسه، ص 24.

المطلب الثـــاني: التعددية الحزبية في الجزائر 1989-2012:

قبل الحديث عن التعددية الحزبية في الساحة السياسية الجزائرية وقبل الخوض في ظروف نشأتها لابد أن نقدم تعريفا إجرائيا لمفهوم التعددية غربية.

1- مفهوم التعددية الحزبية:

يعد النظام تعدد الأحزاب أحد الخصائص المميزة للديمقراطيات الغربية، ويمكن لهذا النوع من الأنظمةأن يأخذ أشكالا متعددة، غير أنه يتعلق دائما بعدد مهم من الأحزاب لا تقل عن اثنين، ويقوم هذا التعدد على أساس الإعتراف بحرية تكوين الأحزاب السياسية،وبإمكانية تعدد الأحزاب الذي يعد انتصارا للديمقراطية نظرا لدور الأحزاب في تعميق الممارسة السياسية وتوسيع نطاقها وإتاحة الفرصة للمعارضة، والرأي الآخر،والتعددية الحزبية ليست مجرد وجود الأحزاب دون أن تمتنع بحقوقها في ممارسة النشاط السياسي الحقيقي يمكنها من تداول السلطة سلميا مع الأحزاب الأخرى[1].

ويؤكد "هورلو" على أن التعددية الحزبية قد سبقت الأحادية مؤسسا رأيه على الأصول الإجتماعية للنظم التعددية[2]، فإن هذا الرأي لا يمكن الجزم به وتعميمه على كافة الدول والأنظمة.بحيث يشير الدكتور أسامة غزالي حرب إلى أن هناك أسباب قوية تجعل من غير الملائم معالجة الظاهرة الحزبية في البلدان المختلفة من خلال استخدام نفس المناهج والتصنيفات الشائعة في دراسة الأحزاب السياسية والمستقاة أساسا من الخبرة والتجربة الأوروبية والأمريكية[3].

ويرى الدكتور سعد الدين إبراهيم أن مفهوم التعددية السياسية كما هو شائع في أديبات العلوم السياسية يشير إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي والتعددية السياسية بهذا المعنى هي إقرار واعتراف بوجود التنوع الإجتماعي وبأن هذا التنوع لا بد أن يترتب على خلاف في المصالح والإهتمامات والأولويات وتكون التعددية هنا إطار مقنن للتعامل مع هذا الخلاف أو الإختلاف بحيث لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع واستمرار وبقاء الدولة[4].

كما تعرف على أنها:" ترتيبات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة الحكومية والمشاركة فيها وينطوي" هذا التعريف على أربعة مبادئ أساسية:الإقرار بحق التنظيم السياسي،أي الإعتراف بحق القوى السياسية والإجتماعية في تنظيم نفسها في شكل أحزاب،والتعدد المتكافئ للأحزاب والحماية

---

[1] سليمان صالح الغويل ،الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة،ليبيا: منشورات قاريونس، 2003، ص 124.

[2] علي الدين هلال، المجتمع المدني والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قوى جديد، الأردن :مؤسسة عبد الحميد توسان ،1999، ص 33.

[3] أسامة غزالي حرب،الأحزاب السياسية في العالم الثالث،مرجع سابق،ص143.

[4] سعد الدين ابراهيم ،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي،القاهرة:دار قباء،2000،ص86.

الدستورية أي الحماية المؤسساتية والقانونية لهذه التنظيمات السياسية،ثم التناوب السلمي على السلطة عن طريق الشرعية الإنتخابية[1].

وأما القيم التي جاءت بها الديمقراطية الغربية أصبحت اليوم محط أنظار الدول العربية الآخذة في التحول ولو شكليا نحو الديمقراطية.

غير أن مشكلة الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بالتعددية الحزبية أثار كثيرا من الجدل في الساحة السياسية بالعالم العربي خصوصا بعض التيارات الإسلامية التي لها مواقف معارضة من فكرة الديمقراطية، وبهذا الشكل يمكننا التمييز بين موقفين أحدهما[2] يقبل بالتعددية والأخر برفضها ويحتج عليها ولكل اتجاه مبرراته إلا أنه لا يزال الجدال قائما بين الرافضين للتعددية وبين دعاة المشاركة السياسية والقبول بالتعددية الحزبية،حول الشرعية الوسيلة الديمقراطية لإقامة نظام حكم من المنظور الإسلامي وهذا الذي برر مواقف المؤيدين للتعددية السياسية مثل يوسف القرضاوي وفهمي هويدي[3] لكن حتى المؤيدين لفكرة الممارسة الديمقراطية يقبلونها بتحفظ فالديمقراطية هي وسيلة للوصول إلى الحكم ثم القضاء عليها أي استعمال الديمقراطية للقضاء عليها.

إن قيام التعددية في شكل تجمعات حزبية أساسية في التصور الغربي الديمقراطية ضد الاستبداد هي من جهة أخرى نتيجة طبيعية للمبادئ الحرية والمساواة على اعتبار أنه من حق المحكومين المشتركين في رأي ومذهب أو مصلحة أن يتكتلوا في تنظيم واحد للوصول إلى الحكم وللضغط عليه وليس من حقهم أن يحرموا غيرهم من ذلك .

وأن الديمقراطية الغربية لا تقبل مبدأ الحزب الواحد وتعتبر ذلك ممارسة دكتاتورية فهذا التعدد ليس شرا لابد منه، بل هو خير مطلوب يمنع التسلط وإيجاد توازن بين الحاكم والمحكوم، وتبقى الأحزاب حلقة رئيسية بين المجتمع والسلطة،لأنها تتولى تنظيم الرأي العام، لبلورة إرادته على نحو يمكن معه بسهولة التعرف على اتجاهه من خلال الإنتخاب أو الإستفتاء أو مداولات البرلمان أما عن النظم الحزبية في الوطن العربي فيبدوا أن الحياة الحزبية الطبيعية المستقرة على النحو الذي تعرفه الديمقراطية الغربية غير موجود بغض النظر عما تقتضي به النصوص الدستورية أحيانا ودون إستبعاد ظاهرة الحزب الواحد فإن الأقطار العربية لا تخرج عن ثلاثة صور[4].

1- بلاد يسمح فيها تكوين الأحزاب نظريا يقودها حزب واحد عمليا.

1-علي الدين هلال وأخرون ،الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1983،ص 339.

2-رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية في الجزائر ،الجزائر: دار قرطبة، 2007 ،ص 4.

3-فهمي هويدي ،الإسلام والديمقراطية، ط1،الفاهرة: مركز الأهرام، 1993 ،ص 166.

4-رابح كمال لعروسي، مرجع سابق ص 5.

2- بلاد تأخذ بفكرة الحزب الواحد، وهي في حالة تفكك وإنهيار مثل ليبيا.

3- بلاد ترفض الأحزاب جملة وتفصيلا مثل دول منظمة التعاون الخليجي.

ويمكن إضافة الدول التي شهدت حراكا سياسيا متطورا،أو ما يسمى بدول الربيع العربي كما تسميها وسائل الإعلام،فإنها تشهد بداية تجارب ديمقراطية وهي في مراحلها الأولى مازالت لم تظهر نتائجها بسبب حداثة نشأتها.

2-الإصلاحات السياسية والدستورية المؤسسة للتعددية الحزبية والإنتخابات التي جرت في ظلها:

لقد أشرنا في الفصل الأول إلى تعريف معنى الإصلاح السياسي، غير أننا سنضيف تعريفا آخر قد يتناسب مع الإصلاحات التي يقوم بها النظام السياسي في الآونة الأخيرة ،خاصة و أن الإصلاح السياسي مرتبط إرتباطا وثيقا مع مفهوم التنمية السياسية، فلا يمكن إجراء تنمية سياسية إلا في ظل وجود إصلاح سياسي، فكلا المفهومين يتداخلان مع بعضهما البعض، فالإصلاح السياسي يجسد عملية التنمية السياسية إذ يمكن القول أن الإصلاح السياسي هو مرحلة أو مؤشر من المؤشرات العملية التنموية التي يسعى النظام إلى تحقيقها .

ويمكن تعريف الإصلاح السياسي بأنه:" عملية تغيير بنية المؤسسات السياسية و وظائفها وأساليب عملها وأهدافها بواسطة الآليات القانونية وغير القانونية من داخل النظام السياسي، بهدف مواكبة التحولات وتجاوز الصعوبات باستمرار[1] "

والإصلاح اتيمكن أن تكون إيجابيةأو سلبية أو نتيجة لضغوطات داخلية و خارجية أو هما معا،برد الفعل،أي بعد حدوث الأزمات،ونادرا ما تكون بمبادرة النظام بواسطة القرارات الوقائية الإستباقية [2].

-بدأت الإصلاحات السياسية والدستورية في المرحلة الأولى من حكم الشاذلي بن جديد في عام 1988 وتمثلت في[3] :

- دعم موقف رئيس الجمهورية في مواجهة المعارضين للإصلاح، وذلك بعد أن منحته المادة 5 من دستور1976 بعد التعديل،سلطة الرجوع إلى الشعب، الأمر الذي يجعله في مأمن من الضغوط التي يحتمل أن يتعرض.
- إقتسام السلطة بين الرئيس والحكومة والبرلمان لتأكيد التوجه الإصلاحي الرافض لاحتكار السلطة،وهو ما يعني تنظيما جديدا للسلطة التنفيذية ،محوره مسؤوليتها أمام البرلمان.
- إلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.

-فصل الدولة عن الحزب، و هو ما منح لرئيس الجمهورية القيام بالإصلاحات التي وعد بها ومن بينها دستور 1989 .

---

(1) مصطفى كامل السيد،صلاح سالم زرنوقة،الإصلاح السياسي في الوطن العربي،القاهرة مركز دراسات وبحوث الدول النامية،جامعة القاهرة،2006،ص535.

(2) مرزود حسين مستقبل التعددية الحزبية و التداول على السلطة في الجزائر مجلة دراسات إستراتيجية ع14 الجزائر مركز البصيرة للبحوث و الاستثمارات و الخدمات التعليمة مارس 2011،ص18.

(3)هناء عبيد وآخرون،التحول الديمقراطي في المغرب العربي،القاهرة:مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004،ص138.

-لقد كان لأحداث 05 أكتوبر 1988 نتائج كبيرة على الساحة السياسية الجزائرية وأهمها صدور دستور 1989.

2-1- دستـــور فـيفـري 1989:

يعد عـــامل الإهتزاز في العلاقة التي ظلت تربط الدولة بالمجتمع والعنصر الحاسم الذي أفضى إلى الانقلاب التام على المبادئ الدستوريـــة التي حكمت هذه العلاقـــة منذ الاستقلال[1]،وصوت الشعب الجزائري على هذا الدستور بنسبة 92%،وقد أرسى هذا الدستور عددا من مبادئ الفكر الديمقراطي، و أبرزها قانون الجمعيات السياسية الذي أنهى إحتكار حـــزب جبهة التحرير الوطني للسلطة وسمح بحرية إنشاء الجمعيات السياسية[2].

-شكلت [المادة:39]من دستور 1989 قاعدة عامة في إقرارحق المواطن في الإجتماع مع من يريد من الأفراد، وكذلك الحق في تكوين وإنشاء الجمعيات ذات الأغراض المختلفة[3] .

و لتكريس هذا الحق وتنظيمه، نصت [المادة:02]من القانون رقم:89/11 الصادر في:

05 جويلية 1989[4]،والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي على أن هذه الجمعيات تهدف إلى جمع المواطنين حول برامج تشارك به في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وتسعى كل جمعية على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، كما أنلكل جزائري الحق في الانخراط في أي من هذه التجمعات باستثناء أعضاء المجلس الدستوري و القضاء وأعضاء الجيش الشعبي الوطني و موظفوا مصالح الأمن،و لم يشترط القانون المنظم للجمعيات السياسية على من يرغب في تأسيس جمعية سياسية سوى الإلتزام باحترام الدستور والسيادة الوطنية والديمقراطية وحماية النظام الجمهوري،عدا هذا فقد يكفي أن يجتمع 15 شخصا يتمتعون بالجنسية الجزائرية والحقوق المدنية ويؤسسوا جمعية ذات طابع سياسي [5]،و بناءا على دستور1989 ظهرت إلى الوجود العديد من الجمعيات ذات الطابع السياسي، ورغم كثرتها توزعت على ثلاثة تيارات رئيسية، عكست التوجهات الإيديولوجية

---

[1]–صالح زياني، زقاع عادل:(مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر، المشكلات و الأفاق)، مجلة دراسات إستراتيجية، ع14 (الجزائر، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمة، مارس 2011).ص99.

[2]–علي الصاوي(محرر)، النخبة السياسية في العالم العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996.ص101.

[3]–عبد الله زوبيري، دور النخبة السياسية و المجتمع المدني في التنمية(مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، جامعة محمد خيضر، بسكرة. 2005).

[4]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89–11، المؤرخ في 02 ذي الحجة 1409.الموافق ل 05 جويلية 1989،تتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية رقم 27 تاريخ 05–07–89.

[5]– المرجع نفسه.

الأساسية داخل المجتمع الجزائري هي التيار الإسلامي والتيار الوطني والتيار اللائكي الديمقراطي[1].

يرى بعض فقهاء القانون الدستوري أن استخدام دستور 1989 لمصطلح الجمعية السياسية ليس من قبيل الصدفة،وإنما كان المقصود منه هو ترك الباب مفتوحا أمام التشكيلات السياسية حتى تبقىتحت راية جبهة التحرير الوطني[2].

و يرى كذلك بعض الأساتذة أن إستعمال مصطلح الجمعية بدلا من مصطلح الحزب يرمي إلى ثلاثة أمور :

-تطبيق مجال ونفوذ التعددية، لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة.

-إستبعاد انتعاش أو قيام أحزابمعينة.

-إفتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة على خوض معركة المنافسة السياسية.

-كما يمكن أن نستخلص مدلول الجمعية السياسية ،مما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم 89/11 المذكور سابقا ،حيث(تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطارأحكام المادة (40) من الدستور جميع المواطنين الجزائريين حول برنامج سياسي إبتغاء تحقيق هدف لايدر ربحا، وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية).

هذا النص يرمي إلى إبراز خصائص الجمعية السياسية،أي ما يمكن ان يمثل محور نشاطها الذي تتميز به عن باقي الجمعيات فهي[3] :

_قائمة على برنامج سياسي ،بمعنى أنها تحمل تصورا شاملا لما يجب فعله حال وصولها إلى السلطة والبرنامج السياسي يشمل إلى جانب البعد السياسي المحض أبعادا أسياسية أخرى،إقتصادية وإجتماعية وثقافية، فيما يميز أي حزب عن غيره هو برنامجه .

-لا يستهدف تحقيق عائد مادي من وراء نشاطها ،أي أنها غير معنية بممارسة أي نشاط ربحي، فالحزب السياسي ليس مؤسسة تجارية وموارده تتأتى أساسا من إشتراكات أعضائه أو مما يحصل عليه بموجب المساعدات التي توفرها الدولة للجمعيات السياسية .

_تسعى المشاركة في الحياة السياسية من خلال الطموح الذي يحركها ،وهو بلوغ السلطة بما يمكنها من إنجاز برنامجها السياسي أوتتحول هذه المشاركة إلى معارضة في حالة فشل الحزب الوصول إلى السلطة .

---

[1]-محمد بوضياف،الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، الجزائر: المجد للنشر والتوزيع 2010،ص5.

[2]- Omar ben dourou :(La nouvelle constitution Algérienne du 28 Février 1989)Revue droit publique et de la science polique en France,1989 ,p1315

[3]-عيسى جرادي، مرجع سابق،ص31.

-الوسائل التي توظفها الجمعيات السياسية في تحقيق أهدافها يجب أن تكون مشروعة أي قائمة على إحترام المبادئ الديمقراطية والحريات الأساسية،فالحزب السياسي مطالب بإحترام التعددية واجتناب استخدام العنف .

-لقد تكلفت المادة الثانية من هذا القانون بإبرازأهم خصائص الجمعية السياسية وصفاتها،انطلاقا من ثلاثة مدلولات [1]:

-مدلول وظيفي: وهو ما تكفلت بإظهاره المادة الثالثة من القانون التي حددت الأهداف المشتركة للجمعيات .

-مدلول تنظيمي: ويشير إليه إئتلاف مواطنين جزائريين في إطار مهيكل ومحدد قانونيا .

-مدلول أيديولوجي: ويعكسه محتوى البرنامج السياسي للحزب ومجموع المبادئ التي يعتنقها ويدعو إليها.

وبموجب هذا الدستور أنشأت عدة أحزاب سياسية، حيث تم إنشاء حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD في 11 فيفري 1989، والجبهة الإسلامية للإنقاذ 21FIS فيفري 1989 وفي 30 ديسمبر 1989 تم الاعتراف بخمسة تشكيلات سياسية جديدة وهي الحزب الإجتماعي الديمقراطي، حزب الطليعة الاشتراكية،الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية و الحزب الوطني للتضامن والتنمية[2].

وفي هذا السياق جرت أول انتخابات تعددية في 1990تمثلت في الإنتخابات البلدية ،إلا أن مفاجأة نجاح جبهة الإسلامية للإنقاذ وحصولها على أغلبية المجالس البلدية والولائية على مستوى الجزائر، حيث حصلت على ما يعادل 55.42%،في حين حصلت جبهة التحرير الوطني على ما يعادل 31.64 %،وفي العام التالي سمحت السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان إذ حاولت السلطة من خلال هذه الإنتخابات أن تحقق الفوز لجبهة التحرير الوطني من خلال سن قانون انتخابي في مارس 1991 يفتت الدوائر الإنتخابية بشكل يدعم المصالح الإنتخابية لحزب جبهة التحرير الوطني ،وقد احتجت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ودعت إلى إضراب عام وتمكنت السلطة من إفشاله[3]

<u>أثر قانون الإنتخابات على التمثيل الحزبي :</u>

-لتمكين الأحزاب الجديدة من المشاركة السياسية صدر قانون الإنتخابات بموجب القانون 13/89 المؤرخ في 7 أوت 1989 ،الذي تبنى طريقة الإقتراع النسبي مع أفضلية الأغلبية،إذ نصت المادة

---

[1]- مرجع نفسه،ص31.

[2]-أحمد سويقات، مرجع سابق،ص 124

[3]- هناء عبيد وآخرون، التحول الديمقراطي في الوطن العربي،مرجع سابق،ص140.

62 قبل تعديلها على : " إذا تحصلت القائمة على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها فأنها تحوز على جميع المقاعد،أما في حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها،فإن القائمة الحائزة على الأغلبية البسطة (50+1) ويحسب الكسر لهذه القائمة كمقعد كامل، ويرى بعض الأساتذة أن سن هذا القانون في مثل هذا الوقت يتزامن مع انتهاء عهدة المجالس الشعبية المحلية في 12 ديسمبر 1989، وأن أغلب الأحزاب الناشئة لم تعقد مؤتمراتها[1].

وكان الإعتقاد السائد عند النواب أن جبهة التحرير تفوز بجميع المقاعد أوأغلبها نظرا لما تتمتع به من هيكلة وتنظيم على المستوى الوطني .

إلى جانب ذلك طالبت معظم الأحزاب بتأجيل الإنتخابات مما أدى برئيس الجمهورية إلى التدخل و تم تأجيلها لتصويت النواب على ذلك يوم 1989/12/15[2]

كما طالبت بتعديل قانون الإنتخابات مما أدى بالحكومة إلى تقديم مشروع لتعديل بعض مواد قانون الإنتخابات المتعلقة بطريقة توزيع المقاعد على القوائم ،وتمت الموافقة على المشروع، وصدر القانون المعدل بموجب القانون06/90 المؤرخ في 1990/03/27 ونصت المادة 62 على مايلي :

-تتحصل القائمة التي فازت بالأغلبية المطلقة على الأصوات المعبر عنها على عدد من المقاعد يتناسب والنسبة المئوية المحصل عليها المجبرة إلى العدد الصحيح الأعلى.

- وفي حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها تفوز القائمة التي تحوز على أعلى نسبة مايلي :

50% من المقاعد المجبر إلى العدد الصحيح الأعلى في حالة ما إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها في الدائرة فرديا.

50% زائد واحد من عدد المقاعد في حالة ما إذا كانعدد المقاعد المطلوب شغلها زوجيا.

نلاحظ من هذا التعديل أن البرلمان المشكل من جبهة التحرير الوطني أبقى على القاعدة التي تقضي تمكين القائمة الحاصلة على أغلبية الأصوات من الحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد ،واضعا في الحسبان بأنه الأقوى والمهيكل عبر جميع الولايات[3] .

---

[1]- أحمد سويقات مرجع سابق،ص125.

[2]- سعيد بولشعير، النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق،ص 318.

[3]-نفس المرجع،ص 319.

وبعد هذا التعديل جرت أول انتخابات تعددية وكما قلنا سابقا فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية وحصلت على نحو 3ملايين صوت من مجموع 7.8 مليون صوت أي60% في حين تحصلت جبهة التحرير الوطني على 31.64 من مجموع الأصوات، كما أن نسبة الإمتناع كانت مرتفعة إذ قدرت ب 05 ملايين نسمة وتمكنت11 تشكيلة سياسية من المشاركة في هذه الإنتخابات المحلية من بين 25 تشكيلة معتمدة آنذاك [1] .

وفي الإنتخابات التشريعية يوم 26 ديسمبر1991 فازت جبهة الإنقاذالإسلامي في الدور الأول ب 180 مقعد وجبهة القوى الاشتراكية ب25،وجبهة التحرير ب15 مقعد،و الأحرار ب 03 مقاعد وبقي 199 مقعد في الدور الثاني[2] .

-وبلغ عدد الأحزاب المشاركة تسع وأربعون (49) حزبا من مجموع (60) حزبا سياسيا إضافة إلى المترشحين الأحرار وبلغ عددهم 7512 مرشحا ومنهم 4691 في إطارالأحزاب والباقي مرشحون أحرار ينافسون جميعا على 430 مقعد [3] .

جدول رقم 04:نتائج الإنتخابات التشريعية لسنة 1991 [4]

الأحزاب	عدد المقاعد	النسبة المؤوية	عدد الأصوات	النسبة المؤوية
الجبهة الإسلامية	188	%43.62	3260222	24.53%
جبهة القوى الاشتراكية	25	5.81%	51661	3.85%
جبهة التحرير الوطني	16	3.72%	1612947	12.17%

وفي خضم التحضير للدور الثاني فاجأ رئيس الجمهورية الجميع بتقديم استقالته بتاريخ 11جانفي 1992 وأثبت المجلس الدستوري الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية والتصريح لاقترانها بشغور البرلمانعن طريق الحل مما تسبب في أزمة دستورية وبذلك تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة وإنشاء مجلس استشاري بدلا من البرلمانفي 4 فيفري 1992 .

-وقام وزير الداخلية برفع دعوى أمام الغرفة الإدارية للمطالبة بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي أصدرت في النهاية قرار بالحل في:4 مارس 1992 وعلى إثر ذلك صدرت عدة مراسيم لحل المجالس الشعبية والولائية التابعة لجبهة الإنقاذ الإسلامي[5]

---

[1]- أحمد سويقات،مرجع سابق،ص 125.

[2]- مرجع نفسه، نفس ص125.

[3]- voir: le quotidien el watan:n°379,du (28/12/1991)

[4] - ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري،مرجع سابق،ص 182.

[5]- مرجع نفسه،أحمد سويقات،ص 26.

ورغم أهمية فحوى أول دستور تعددي في الجزائر غير أنه لم يكن من منطلق إيمان النظام السياسي الحاكم بقيم ومزايا المشاركة السياسية وتفعيل التنمية السياسية وفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني بقدر ما عكس هروبا من أزمة صراع على مستوى التيارات والتوجهات ومصالح المختلفة الممثلة ضمن العلبة السوداء أي صانع القرارات في النظام سياسي ويمكن الاستدلال على صحة هذا الطرح بغياب الإرادة السياسية الحقيقية لمواصلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر إلىنهايتها وهو الغياب الذي تأكد من خلال عدم اعتماد ما يمكن أننطلق عليه تسمية "العقد الوطني أو "الاتفاق الوطني " الذي يحمي تجربة التعددية والإنفتاح في الجزائر وعليه سرعان ما تم علق النظام السياسي من جديد.

2-2-دستور نوفمبر 1996:

-قام رئيس الأمين زروال بتعديل دستوري عام 1996،وقد هدف دستور 1996 إلىإصلاحالإختلالات بدستور 1989 واستكمال البناء المؤسساتي للدولة على أسس انتخابات حرة وديمقراطية، وفي نفس السياق صادق المجلس الوطني الإنتقالي على قانوني الأحزاب سياسية والإنتخابات في فبراير 1997.[1]

-تضمن دستور 1996 في المادة 42[2] بصفة صريحة عبارة إنشاءالأحزاب السياسية بدلا من جمعيات سياسية إذ نص في المادة 42 :"حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به مضمون،ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامة واستقلال البلاد و سيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة ".

-لقد ترجمت المادة (42) من الدستور 1996 في شكل قانون عضوي خاص بالأحزاب السياسية صدر في 06 مارس 1997 ولا يحمل هذا القانون أية اختلافات عريضة يمكن أن تبتعد به في الجوهر عن قانون الجمعيات السياسية الذي صدر عام 1989 .

-فباستثناء المادة(3) لا نكاد نلحظ فرقا يذكر بين نصوص المادة المتقابلة في القانونين. لقد تضمنت المادة الثالثة قائمة حصرية بالواجبات المبدئية التي يجب أن تمتثل لها هذه الأحزاب .

حيث يجب على كل حزب سياسي أن يمتثل في ممارسة جميع أنشطته للمبادئ والأهداف التالية[3] :

---

[1]- قدوري بن الخضر المقراني،رؤية الأحزاب الجزائرية للخروج من الأزمة قضايا دولية السنة الثامنة العدد 374،مارس 1997.ص 15.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة العدل دستور 28 نوفمبر 1996 الجزائر:الديوان الوطني للأشغال التربوية.

[3]-عيسى جرادي،الأحزاب السياسية،في الجزائر،مرجع سابق،ص42.

- عدم إستعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية وإذا كانت الأحزاب الإسلامية والأحزاب ذات الصبغة الأمازيغية هي المعني الأول بهذه المادة وهو ما حدث فعلا مع أكبر حزبين إسلاميين ينشطان في الساحة الساسية فأصبحت "حركة المجتمع الإسلامي تسمى "حركة مجتمع السلم" و"حركة النهضة الإسلامية تسمى "حركة النهضة" أماالأحزاب الصغيرة فقد أثبتت عجزها عن المطابقة وحلت تلقائيا[1].

-إحترام وتجسيد مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954 .

-نبذ العنف والإكراه كوسيلة للتغيير والعمل السياسي أو للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها و التنديد به إحترام الحريات الفردية والجماعية وإحترام حقوق الإنسان.

-توطيد الوحدة الوطنية والحفاظ على السيادة الوطنية وأمن الوطن .

-التمسك بالديمقراطية في إطارإحترام القيم الوطنية

-تبني التعددية السياسية مع إحترام الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة .

-إحترام التداول على السلطة عن طريق الإختيار الحر للشعب الجزائري .

–وتجسيدا لهذه المبادئ صدر أمر 07/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات والأمر 09/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية حيث تضمن الباب الأول منه كل الحدود التي لا يمكن لأي حزب سياسي تجاوزها و إلا غدا خارج القانون وتضمن الباب الثاني أحكاما تتعلق بالتأسيس .حيث أصبح تأسيس الحزب يمر بمرحلتين خلافا لما نص عليه قانون 11/89 الذي كان يتضمن مرحلة واحدة أي مرحلة الإعلام المسبق لتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي،وهاتان المرحلتان هما : مرحلة التصريح بتأسيس الحزب السياسي ومرحلة طلب اعتماد الحزب حيث تشترط عدة شروط في كل مرحلة من مراحل تأسيس الحزب تجنبا لإنزلاقات التي قد تحدث جراء استغلال بعض الهفوات[2].

– ويرى بعض الباحثين أن هذا التشديد يشكل تراجعا بالنسبة لحرية تكوين الأحزاب السياسية سواء فيما يتعلق بتقوية صلاحيات وزير الداخلية أثناء مرحلة طلب التصريح أو مرحلة طلب الإعتماد

---

[1]– نفس المرجع،ص43.

[2]–أحمد سويقات،مرجع سابق، ص 126.

أوعلى مستوى الرقابة القضائية إضافة إلى طول الإجراءات وتعقيدها التي اتسم بها قانون الأحزاب المؤرخ في 06 مارس 1997 [1].

ومن بين الأحكام التي جاء بها القانون هو ما تضمنته المادة 18 إذ تنص الفقرة :لا يصح انعقاد المؤتمر التأسيسي إلا إذا كانيمثل 25 ولاية على الأقل ويجب أنيجمع المؤتمر بين 400 و 500 مؤتمرا ينتخبهم 2500 منخرط على الأقل يقيمون في 25 ولاية على الأقل على أن لا يقل عدد المؤتمرين عن 16 مؤتمرا لكل ولاية و100 منخرط في كل ولاية ولايجوز أن يعقد هذا المؤتمرخارج التراب الوطني مهما كانت الظروف،كما تثبت صحة شروط انعقاد المؤتمر التأسيسي المنصوص عليه في المادة 12 من هذا القانون ويلغى هذا المؤتمر إذا لم يعقد في آجاله المحددة[2].

أما رأي المجلس الدستوري في قانون الأحزاب جاء كالتالي [*] :

-شرط الجنسية الأصليةأو المكتسبة منذ 10 سنوات على الأقل الوارد في الفقرة الأولى من المادة 13 وكذا شرط الإقامة بالتراب الوطني الوارد في الفترة الأخيرة من نفس المادة بالنسبة للعضو المؤسس للحزب السياسي من الأمر موضوع الإخطار غير المطابقين للدستور

-الشرط الوارد في البند (10) من المادة 14 والمتعلق بتضمن ملف تأسيس الحزب السياسي شهادة تثبت عدم تورط أبوي العضو المؤسس للحزب السياسي إذا كانمن مواليد ما بعد يوليو سنة 1942 في أعمال ضد الثورة التحريرية، من الأمر موضوع الإخطار غير مطابق للدستور .

-ثانيا:تعتبر هذه الأحكام غير المطابقة للدستور قابلة للفصل عن باقي أحكام الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

-ثالثا تعتبر الأحكام الأخرى للأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية مطابقة للدستوروبالتالي اعتبر المجلس الدستوري هذه المواد عبارة عن قيود فرضها هذا القانون في حق إنشاء الأحزاب السياسية وهي معارضة للدستور الذي يقر إنشاء وتأسيس الأحزاب السياسية

-إلى جانب قانون الأحزاب صدر قانون الإنتخابات 07/97 المؤرخ في 1997/07/02 والمتمم لقانون الإنتخابات 1989 حيث عدل طريقة نمط الإنتخابات إذ نصت المادة 78[3] من قانون

---

[1]- بوبكر إدريس نظام الأحزاب السياسية طبقا للأمر 09/97 مؤرخ 1997/03/06 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية من الحرية والتنفي> مجلة إدارة مركز التوثيق والبحوث الإدارية المدرسة الوطنية للإدارة العدد 1،1988.ص 65.

*أنظر الملحق رقم 02من كتاب الأحزاب السياسية في الجزائر،لعيسى جرادي،مرجع سابق.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر رقم 97-02 المتضمن قانون العضوي المنظم للأحزاب السياسية الجريدة الرسمية رقم 97/89، 31 ديسمبر 1997.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر رقم 97-07 المتضمن قانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات الجريدة الرسمية رقم 97/12، 1997/03/06.

الإنتخاب أن تتحصل كل قائمة على عدد المقاعد بقدر عدد المرات التي حصلت عليها على المعامل الإنتخابي،وترتب الأصوات الباقية التي حصلت عليها القوائم الأخرى حسب أهمية عدد الأصوات التي حصل عليها كل منها،وتوزع باقي المقاعد على حسب هذا الترتيب،وبالإعتماد على هذا النمط في الإنتخابات تمكنت الأحزاب السياسية الأكثر تمثيلا بالتواجد ضمن المجالس المنتخبة وهنا حقق حزب التجمع الوطني الديمقراطي (المفاجأة) رغم حداثة نشأته فوزا كبيرا على باقي الأحزاب الأخرى

الجدول رقم 05 يبين نتائج انتخابات 05 جوان1997 .

الحزب السياسي أو القوائم الحرة	عدد الأصوات المتحصل عليها	نسبة عدد الأصوات المعبر عنها بالمقارنة مع عدد الأصوات على المستوى الوطني	عدد المقاعد المتحصل عليها	نسبة التمثيل المجلس الشعبي الولائي
التجمع الوطني الديمقراطي	3533434	%33.66	155	40.79%
حركة مجتمع السلم	1553154	14.80%	69	18.95%
جبهة التحرير الوطني	915446	8.72%	34	8.95%
جبهة القوى الاشتراكية	527848	5.03%	19	5.00%
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	442271	4.21%	19	5.00%
الاحرار	459233	4.38%	11	2.89%
حزب العمال	194493	1.85%	4	1.05%
الحزب الجمهوري التقدمي	65371	0.62%	3	0.79%
الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات	51090	0.46%	1	0.26%
حزب الإجتماعي الحر	36374	0.35%	1	0.26%
المجموع	9275999	88.37%	380	100%

المصدر الجريدة الوطنية (بتصرف)

أما على المستوى المحلي جرت الإنتخابات المحلية في23 أكتوبر1997 التي يوضحها الجدول التالي:الجدول رقم 06

الحزب السياسي	نسبة المقاعد المتحصل عليها في المجلس الشعبي البلدي	نسبة المقاعد المتحصل عليها في المجلس الشعبي الولائي
حزب التجمع الوطني الديمقراطي	% 55.18	52.44%
جبهة التحرير الوطني	%21.82	19.84%
حركة مجتمع السلم	%6.62	13.83%
جبهة القوى الاشتراكية	%4.91	2.92%

ثم تأتي بعد ذلك حركة النهضة ويليها التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى غير ذلك من الأحزاب التي حصلت على نسب ضئيلة جدا.

-أما في الإنتخابات التشريعية لسنة 2002 والتي تمت كذلك في إطار قانون إنتخابي معدل بحيث يضمن حياد الإدارة ويزيد من فعالية الرقابة السياسية وبدأت الحملة الإنتخابية في ظروف استثنائية مرت بها البلاد نتيجة أحداث منطقة القبائل وفي ظل مقاطعة حزبين لهذه الإنتخابات وهما FFS و RCD وما ميز هذه الإنتخابات هو انخفاض نسبة المشاركة التي يمكن تفسيرها بعوامل ثقافية واجتماعية مرتبطة أساسا بالمستوى الثقافي للجزائريين و ثقافتهم السياسية المحدودة، يضاف إلى ذلك فشل النظام الحزبي السائد بكل توجهاته بما فيه الأحزاب الوطنية والإسلامية في استمالة الناخبين لخطابهم السياسي إذ بقيت حملات التعبئة الإنتخابية حبيسة القاعات والمهرجانات المغلقة زيادة على ذلك عجز جهاز الدولة عن تعبئة الناخبين للمشاركة في هذه العملية [1].

أفرزت هذه الإنتخابات فوزا ساحقا "لجبهة التحرير الوطني 199 مقعد من أصل 389 مقعد في المجلس الشعبي الوطني .

أما "التجمع الوطني الديمقراطي " فقد تراجعت حصته إلى 64 مقعد وبالتالي يبقى التيار الوطني محتلا المرتبة الأولى في التمثيل البرلماني.

وتحصلت "حركة الإصلاح الوطني" على43 مقعد واحتلت المرتبة الثالثة وبالتالي احتلت مكان"حركة مجتمع السلم" التي تراجعت بدورها إلى 38 مقعد بعدما مسيطرة على 69 مقعد وحزب العمال ب 21 مقعد والأحرار على 29 مقعد.

-وترتب عن هذه القوانين قانون الانتخاب و قانون الأحزاب المذكورين آنفا إنتخابات تشريعية لسنة 2007 وكذلك إنتخابات محلية التي أسفرت عن فوز التيار الوطني بأغلبية المقاعد على مستوى

[1]- ناجي عبد النور، مرجع سابق،ص 185.

الوطني والمحلي وذلك بحصول جبهة التحرير الوطني على أغلبية المقاعد وكذلك حركة مجتمع السلم أي أحزاب التحالف الرئاسي بمجموع 249 مقعد وكذلك بروز ظاهرة المترشحين الأحرار ب 33 مقعد رغم ما تعرضت إليه قوائم الأحرار من تعقيدات إدارية وتحرشات حزبية وتمثيل عدد كبير من الأحزاب_ واحد وعشرون حزب، مما جعل المجلس الشعبي الوطني يتكون من فسيفساء [1] وبالتالي لا تستطيع القيام بدورها التشريعي والرقابي بصفة فعلية .

الجدول رقم 07:نتائج الإنتخابات التشريعية لسنة 2007 :

الحزب	عدد الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	1315686	%22.98	136
حزب التجمع الوطني الديمقراطي	591310	%10.33	61
حركة مجتمع السلم	552104	%09.64	52
المترشحون الاحرار	562986	%09.83	26
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	192490	%3.36	19
الجبهة الوطنية الجزائرية	239563	%4.18	13
الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	114767	%2.0	7
حركة النهضة	194067	%3.39	5
التحالف الوطني الجمهوري	126444	%2.21	4
حركة الوفاق الوطني	122501	%2.14	4
حركة التجديد الجزائري	103328	%1.80	4
حركة الإصلاح الوطني	144880	%2.53	3
حركة الانفتاح	143936	%2.51	3
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	112321	%1.96	3
عهد 54	129300	%2.26	2
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	119353	%2.08	2
الحركة الوطنية للأمل	99179	%1.73	2
التجمع الوطني الجمهوري	84348	%1.47	2
التجمع الجزائري	10079	%1.75	1
الجبهة الوطنية الديمقراطية	78865	%1.38	1
الحركة الديمقراطية الإجتماعية	51219	%0.89	1
الحزب الجمهوري التقدمي	81046	%1.42	0
حزب العمال الاشتراكي	42735	%0.75	0
المجموع	**5726087**	**%100**	**389**

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية

[1]– انظر عبد الناصر جابي وتحليلاته:الإنتخابات،عبد الناصر جابي الإنتخابات التشريعية الجزائرية،انتخابات :استقرار أم ركود، نشر في 2007/08/08.

وكتقييم للنتائج المتمخضة والإنجازات السياسية التي تحققت جراء المبادئ التعددية التي أتى بها دستور 1996 أنه سمح بظهور الكثير من الأحزاب السياسية على الساحة السياسية والقيام بانتخابات تعددية على المستوى الوطني والمحلي غير أنهذا الدستور كرس الآليات السلطوية لدستور الأحادية لسنة 1976وعلى رأسها ما يطلق عليه فقهاء القانون الدستوري النظام الرئاسي الصلب وهو النظام الذي يجمع كل السلطات في يد الجهاز التنفيذي ليصل الأمر حتى النسبة القانونية لتنظيم المؤسسات على مستوى المحلي أي المجالس الشعبية البلدية و والولائية أين يتمتع الوالي المعين من قبل رئيس الجمهورية بصلاحيات تنفيذية واسعة على حساب المجالس المنتخبة[1] .
فقد سعى محررو هذه الوثيقة إلى تحقيق استمرار قوي للسلطة التنفيذية مما يعزز قوة السلطة والنظام القائم[(2)] .

ويمكن الاستدلال على هذا الطرح من خلال بقية العديد من المؤشرات وعلى رأسها قانوني الأحزابوالإنتخابات لسنة 1997. وهي القوانين التي شلت الحركة السياسية في الجزائر إلى غاية مجيء قانون الأحزابوالإنتخابات الجديدة لسنة 2012. فالقانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات لسنة 1997 والذي يؤكد على أننظام الإنتخاب ينبغي أنيعتمد على قائمة المعلقة أدىإلى بروز وضع معين يجعل الترتيب في القوائم الإنتخابية حكرا على مجموعة من أعضاء المكاتب الولائية للأحزاب مع إقصاء واضح للمواطنين خاصة في ظل ظهور الفساد السياسي من محسوبية ورشوة فيما يتعلق بعملية إختيار المترشحين وترتيباتهم في القوائم إذ عادة ما يتم حسم نتيجة الإنتخاب قبل التصويت من خلال إقصاء العديد من المناضلين ويعكس هذا الوضع بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه سلبيات التمثيل النسبي المعتمد في الجزائر .

*أما التعديل الدستوري الذي حدث في نوفمبر 2008 لم يتم عرضه للاستفتاء الشعبي وإنما أقره البرلمانبغرفتيه ولم يضف هذا التعديل أي تغيرات في المواد المتعلقة بالأحزاب السياسية وإنما ركز على مسائل مرتبطة بالمؤسسات التنفيذية خاصة المؤسسة الرئاسية وما يتعلق برئيس الجمهورية فيما يخص تجديد العهدات الرئاسية.فإنهذا التعديل الدستوري شمل تعديل 11 مادة من الدستور السابق وأضاف مادة جديدة تتعلق بدعم الحقوق السياسية للمرأة بما يوسع مشاركتها في المجالس المحلية المنتخبة.

---

[1]– علي الدين هلال وثيقين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2000 ص 98

2 –صالح زياني و زقاع عادل، مسار الإصلاحات الدستورية واثرها على الممارسة السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص 103 .

يمكن القول أن مبررات التعديل الدستوري الأخير لا تبدو منطقية ومتماسكة لا سيما إذا نظرنا إليها من منطق منطلقات التعديل والديناميات التي يمكن أن يفتحها مستقبلا فيما يخص بناء ممارسة سياسية جادة فالممارسة السياسية الهزيلة حاليا تستدعي توسيع دائرة الحوار الوطني بين مختلف مكونات الحياة السياسية والدفع بالجزائر في اتجاه كسب التأييد حول التغيرات العميقة التي يجب أنتمس بنية السلطة و واقع النظام السياسي في هذا البلد.[1]

ويبدو أنهذا الحوار ضروري في ضوء العزوف السياسي الذي تشهده الساحة السياسية فقد وصل هذا العزوف حدا ينذر بالخطر مع الإنتخابات التشريعية لسنة 2007 وحتى الإنتخابات الأخيرة لشهر ماي 2012 إذ لم ترتفع نسبة المشاركة بقوة بالرغم من العملية التعبوية للحملة الإنتخابية التي قامت بها السلطة.

2-3-الإصلاحات السياسية لسنة 2012:

وتمثلت هذه الإصلاحاتالأخيرة في مجموعة من المراسيم[2] الرئاسية تضمنت بعض التعديلات في قانون الأحزاب وقانون الإنتخاب .

وفيما يخص القانون المتعلق بالإنتخاب فقد أدخلت عليه بعض التعديلات مثل رفع عدد نواب المجلس الشعبي الوطني وزيادة التمثيل النسوي للمرأة باشتراط تمثيل حصة نسائية في كل قائمة فهناك بعض المضامين تحسب لصالح هذه الإصلاحات بمثل التأكيد على صلاحيات اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات و استقلاليتها عن الإدارة و وزارة الداخلية وهي مكونة من قضاة يعنيهم رئيس الجمهورية وتملك صلاحيات البث في النزاعات حيادية ومهنية [3].

غير أن هذا القانون الذي جاء لتكريس حياة سياسية أكثرانفتاحا نتيجة التغيرات السياسية التي شهدتها معظم البلدانالعربية كانت له بعض النقائص التي تحسب لصالح السلطة منها نفس المادة 80 من قانون الإنتخاب الذي اشترط نسبة الأغلبية المطلقة للحصول على رئاسة المجلس الشعبي البلدي أدىإلى الإنسداد في الكثير من البلديات بعد الإنتخابات المحلية لشهر نوفمبر 2012 وما خلفته هذه المادة من المشاكل بين أعضاء الأحزاب المنتخبة في المجالس المحلية حتى الفتوى التي أصدرتها مصالح وزارة الداخلية لحل هذا المشكل ليست من صلاحياتها بل هي من صلاحيات جهات أكثر

---

[1] انظر في هذا الصدد إلى كتاب:سعاد بن سرية مركز رئيس الجمهورية تعديل2008 الجزائر دار بلقيص2010 ص95.

[2] – صالح زياني وعادل زقاع، مرجع سابق، ص 104 .

[3] –.قانون الأحزاب –قانون عضوي رقم 12-04-مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012 .
– قانون الانتخاب : قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012.
–انظر إلى الملاحق للاطلاع على مواد هذين القانونين .

تخصصا وهذا فيما يتعلق بسياسة التحالفات التي اقترحها وزارة داخلية للخروج من هذا المأزق وبالتالي يعتبر هذا التدخل خرقا لقانون الانتخاب الجديد .

هذا يجعلنا نطرح التساؤل التالي:لماذا لم تستطع السلطة سن قانون انتخاب واضح وخال من شوائب تأويلات واجتهادات تعطي الحق للجميع وتنتزعه من الجميع في آنواحد خارج دائرة يريد الإبقاء على الوضع القائم في سلم ترتيب الكيانات الحزبية .

-أما فيما يخص الأحزاب السياسية فقد عرقلت الإدارة ممثلة في وزارة الداخلية لسنوات طويلة إعتماد أحزاب جديدة بعدة حجج أو من دون تقديم أي حجة واضحة، وكان الإنطباع السائد أن هناك تواطوء بين الأحزاب القديمة والإدارة لمنع ظهور أحزاب جديدة وإحتكار الساحة السياسية الحزبية لصالح الوضع القائم[1].

فقد فتح قانون الأحزاب رقم12-04.المجال لتأسيس أحزب سياسية ورفع بعض القيود القانونية،فعلى سبيل المثال،جاء في المادة 24 من هذا القانون فيما يخص المؤتمر التأسيسي للحزببأنه يجب أنيكون ممثلا بأكثر من(3/1) عدد الولايات على الأقل موزعة عبر التراب الوطني أي ستة عشر(16) ولاية بعدما كان قانون الأحزاب الذي كان معمولا به من قبل يفرض 25 ولاية فما أكثر .

كما أن باقي مواد هذا القانون لم تفرض قيودا أو شروطا تعجيزية لتأسيس حزب سياسي ما أدى إلى ظهور أكثر من(57)حزب سياسي قبل الإنتخابات المحلية لشهر نوفمبر2012 وشارك في هذه الإنتخابات(52) حزب من أصل(57) حزبا [2]،أي زيادة أكثر من25 حزبا في أقل من سنة على الساحة السياسية الجزائرية.

تعطي الحق للجميع وتنتزعه من الجميع في أنواحد خارج دائرة يريد الإبقاء على الوضع القائم في سلم ترتيب الكيانات الحزبية .

فغالبية هذه الأحزاب اعتمدت منذ صدور قانون الأحزاب الجديد في 12 جانفي 2012 لكن هذا التكاثر العددي لم يقابله أي ثراء سياسي أوإسهام قوي في النقاش الديمقراطي لكون أغلب هذه الأحزاب جاء أما نتاج انشقاق سياسي داخل الأحزاب أو رسكلة سياسية لشخصيات مارست العمل السياسي في وقت سابق.

وانقسم اعتماد الأحزاب الجديدة في العام 2012 إلى موجتين :

---

[1]- عبد القادرعبد العالي،(الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الإنتخابات التشريعية في الجزائر)،الدوحة :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012 ،ص 2 .

- عبد القادر عبد العالي مرجع سابق ص 2 .

[2]-انظر تصريح وزيرالداخلية لجريدة الشروق اليومي العدد 3847 بتاريخ 27 نوفمبر 2012 الموافق ل 17 محرم 1434 ص 7 .

-الأولى : ضمت 24 حزبا سياسيا تم اعتمادها قبيل الإنتخابات التشريعية أبرزها "جبهة العدالة والتنمية" بقيادة عبد الله جاب الله وحزب "الفجر الجديد" الذي يقوده الأمين العام السابق للأرندي الطاهر بن بعيش و "الحركة الشعبية الجزائرية بقيادة عمارة بن يونس المنشق عن حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" وحزب "إتحاد القوى الديمقراطية والإجتماعية بقيادة الوزير السابق نور الدين بحبوح و "جبهة التغيير "للمنشقين عن "حركة مجتمع السلم بقيادة عبد المجيد مناصرة وحزب " الحرية والعدالة" بقيادة محمد السعيد و"حركة الوطنيين الأحرار" بقيادة عبد العزيز غرمول و حزب "الجبهة الوطنية للحريات" لمنشقين عن "الجبهة الوطنية الجزائرية" بقيادة محمد زروقي و "الحزب الوطني الجزائري" بقيادة يوسف حمدي وحزب "الشباب الديمقراطي لسليم خلفة وحزب "جبهة الجزائر الجديدة" بقيادة أحمد بن عبد السلام .إضافة إلى "حزب النور و"حزب العدل والبيان"

الثانية: عرفت الساحة السياسية بعد الإنتخابات التشريعية موجة ثانية من الأحزاب السياسية الجديدة التي دخلت المعترك السياسي كان أبرزها حزب "تجمع أمل الجزائر" بقيادة الوزير والقيادي في "حركة مجتمع السلم" عمار غول و "حزب أنصار الجزائر"الذي يقوده أحد المؤسسيين التاريخيين "لحركة حماس" سعيد مرسي وحزب " الاتحاد للتجمع الوطني" بقيادة حميدي الهواري وكذلك حزب " جبهة الحكم الراشد" إضافة إلى أربعة أحزاب أخرى ما رفع مجموع الأحزاب المعتمدة في البلاد إلى 57 حزبا سياسيا .

إذن بموجب قانون الأحزاب الجديدة لسنة 2012 غرقت الساحة السياسية بعدد كبير من الأحزاب السياسية لم تؤثر على الفعل السياسي في الجزائر بالإيجاب خاصة أنثلث 3/1 الأحزاب الجديدة انبثقت عن لجانمساندة كانت تدعم وتنشط الحملات الإنتخابية للرئيس بوتقليقة منذ 1999.

فيما يمثل الثلثان3/2الباقي ناتج عن انشقاقات في أحزاب سياسية تقودها شخصيات خرجت من بوتقة حزبها الأصلية بسبب خلافات حول دعم رئيس الجمهورية أو حول قضايا خلافية داخلية فيما تمثل باقي الأحزاب الجديدة تجربة أولى لقيادات شابة لا تملك الكثير من الخبرة في العمل السياسي[1].

[1]-انظر جريدة الخبر، العدد: 6939، السبت 29 ديسمبر 2012 ،الموافق ل 15 صفر 1434 .

الجدول رقم 08:الأحزاب المعتمدة بموجب قانون الأحزاب لسنة 2012

الحزب	تاريخ الإعتماد	الحزب	تاريخ الإعتماد
الحرية والعدالة	2012/02/26	جيل جديد	2012/03/21
الجبهة الوطنية للعدالة الإجتماعية	2012/02/26	الحزب الوطني الحر	2012/03/21
جبهة المستقبل	2012/02/26	حزب العدل والبيان	2012/03/21
جبهة الجزائر الجديدة	2012/02/26	جبهة الحكم الراشد	2012/03/21
جبهة العدالة والتنمية	2012/02/26	حزب النور الجزائري	2012/03/21
حزب الكرامة	2012/02/26	جيل جديد	2012/03/18
الجبهة الوطنية للحريات	2012/02/26	جبهة النضال الوطني	2012/10/01
الحركة الشعبية الجزائرية	2012/02/26	الإتحاد للتجمع الوطني	2012/10/01
حزب الفجر الجديد	2012/02/26	جبهة الشباب الديمقراطي للمواطنة	2012/10/01
إتحاد القوى الديمقراطية والإجتماعية	2012/02/28	تجمع أمل الجزائر	2012/10/01
جبهة التغيير	2012/02/28	الجبهة الوطنية للأصالة والحريات	2012/10/04
حركة المواطنين الأحرار	2012/03/18	الوسيط السياسي	2012/10/04
حــزب الشباب	2012/03/18	حزب الوحدة الوطنية والتنمية	2012/10/04
الحزب الوطني الجزائري	2012/03/21	حزب الخط الأصيل	2012/10/04
حزب الشباب الديمقراطي	2012/03/21	الإتحاد الوطني من أجل التنمية	2012/10/04
حكة الوطنيين الأحرار	2012/03/21		

المصدر:الجريدة الرسمية العدد 18،13، 58 .بتصرف.

المرجعيات الأيديولوجية للأحزاب الجديدة :

-تستند الأحزاب الجديدة المعتمدة مؤخرا ،في بناءها الإطار السياسي إلى مرجعيات متعددة، فنجد بعض التشكيلات السياسية تصنف نفسها في خانة الديمقراطيين،والأخرى تستند إلى الإيديولوجية الوطنية " التيار الوطني" أو تلك ذات الصبغة الإسلامية،أي إلى الأيديولوجية الإسلاموية ولكن عددها أقل،وتكاد تنحصر في حزب واحد و هو حزب " جبهة العدالة والتنمية " لعبد الله جاب الله .

-فإن اختلف توجه كل حزب،من هذه الأحزاب التي تحصلت مؤخرا على الإعتماد، ورؤيتها حول الطريقة المثلى لبناء المجتمع وتيسير مؤسسات الدولة،إلا أن أغلبيتها جعلت من بيان أول نوفمبر 1954 المنطلق لإعداد برامجها السياسية والمنهل لصياغة خطوطها العريضة.

-ففي تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية:أوضح مراد بوشهراني الأمين الوطني المكلف بالتنظيم في "الحركة الشعبية الجزائرية":أن هذا الحزب ديمقراطي جمهوري ليبرالي يعتبر بيان نوفمبر القاعدة المؤسسة لجزائر حرة ديمقراطية والقيمة الضامنة لتحقيق ذلك [1].

ويقوم هذا الحزب الذي ينادي بفصل الدين عن السياسة على المبادئ الجمهورية والديمقراطية."الجمهورية" لأن الأمر يتعلق ببناء إطار اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي يسمح بالفكر الحر وممارسة المواطنة والديمقراطية،لأنها النموذج السياسي الأمثل في الحكم والأكثرإنصافا في التداول على ممارسة السلطة .حسب تصريحات هذا المسؤول كما أدرج رئيس "الجبهة الوطنية للعدالة الإجتماعية" خالد بونجمة حزبه ضمن التيارات الديمقراطية مضيفا أنه: يتبنى أفكارأول نوفمبر ويقوم على رسالة الشهداء، التي يتعين على الجميع خاصة فئة الشباب المحافظة عليها وتجسيدها على أرض الواقع .

أما رئيس "حزب الكرامة" السيد: محمد بن حمو محمد فيؤكد أن مرجعية الحزب تستمد من عمق الجزائر كبلد إسلامي ديمقراطي " فيما يعتبر برنامجه ذو توجه وسطي " يتركز على الشباب كطاقة بشرية وثروة حية والصحراء لمصدر مختلف للثروات.

و يذهب رئيس "جبهة المستقبل" السيد بلعيد عبد العزيز بقوله :" نحن حزب وطني يستند في برنامجه ومبادئه إلى بيان أول نوفمبر، الذي يعد مشروع مجتمع كامل مبني على مبادئ وقيم الأمة والشعب الجزائريين .

ويرتكز برنامج هذا الحزب، كما يوضح رئيسه على بناء الإنسان الجزائري والاعتناء بالطاقات الشبانية،إضافةإلى توفير أرضية سياسية – نظيفة- تحدها مجموعة من القيم والأخلاقيات .

---

[1]- الأحزاب السياسية الجديدة :

35906:www.aps.dz/spip-php- article

وفي ذات الإطار يقول رئيس "جبهة الجزائر الجديدة"،احمد بن عبد السلام أن حزبه ديمقراطي جمهوري يستند إلى المرجعية الجزائرية،بجميع أبعادها ويتطلع لبناء دولة جزائرية قوية على جميع الأصعدة .

كما أضاف أن الجبهة :" التي تشكل نموذجا جديدا بين الأحزاب تسعى في المقام الأول إلى الارتقاء بالمواطن الجزائري، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مع تكريس الإستقرار والأمن " إضافة إلى جعل الجزائر تتبوأ مكانة دولية لتصبح رقما فاعلا في الساحة الدولية .

وفي رده على السؤال حول ما إذا كانت هناك نقاط إلتقاء مع حركة الإصلاح الوطني [1]، التي كان وإلى وقت قريب، ينتمي إليها، ذكر السيد بن عبد السلام أن هناك تطابقات معها : " فلا يمكن للمرء أن يأخذ منحى تغيري ب180 درجة" كما قال غير أنالحزب الجديد: عرف إضفاء " البعد الأمازيغي الديمقراطي الجمهوري المدني، من خلال التركيز على خصوصية الجزائرية وإبرازها والإنطلاق منها مع التفتح على الثقافات الأخرى .

أما القيادي بجبهة العدالة والتنمية" السياسية لخضر بن خلاف فيصف تشكيلة السياسية،بأنها : حزب سياسي إصلاحي شامل ذو مرجعية إسلامية "مشيرا إلى أن الجبهة مفتوحة أمام أبناء الشعب الجزائري ،الذين " يؤمنون بالتغير السلمي والرسمي و العلني "

–وبدورها لا تنفصل "جبهة العدالة والتنمية" في تأسيسها عن البعد التاريخي،حيث يؤكد السيد بن خلاف أنها تأسست : "لبناء دولة أول نوفمبر التي كرسها البيان لجمهورية جزائرية ديمقراطية ذات سيادة،في إطار المبادئ الإسلامية ".

–ويفضل رئيس –"حزب الحرية والعدالة" محند السعيد أو بلعيد عدم تصنيفه ضمن أي تيار فهو يرفض– كما قال– أن يوضع في زاوية التصنيفات الإعلامية المستوردة" .

ويقول في هذا الشأن أنتأسيس حزب الحرية والعدالة، جاء بناءا على دراسة التجربة السياسية التي حازتها الجزائر على مدار خمسين سنة ويؤكد على أن المراحل التي مرت بها الجزائر، بينت أنكل الأحزاب سواء خلال فترة الأحاديةأو التعددية السياسية، تتحرك بعقلية إقصائية " مما أفرز خلاصة مفادها :" أن الجزائر لا يمكن أن يحكمها تيار سياسي واحد بل لابد من توافق وطني ".

–من خلال عرضنا لتصريحات رؤساء وقيادات لعينة من الأحزاب الجديدة المعتمدة مؤخرا، فيما يخص مرجعيات وبرامج أحزابهم السياسية،أنهم يتفقون على مرجعية واحدة سواء التيار الديمقراطي أو الوطني أوالإسلامي وهي بيان أول نوفمبر 1954 واعتباره الأرضية المشكلة لبرنامج وتوجه أي حزب سياسي سواء الأحزاب التي تصنف نفسها على أنها من المعارضة أوالتي تحسب على النظام السياسي الحاكم أي الموالية للسلطة هذا ما يجعلنا نفسر على أن هذه الأحزاب ماهي إلا

[1]– الأحزاب السياسية الجديدة : www.aps.dz/spip ? Article =35609

امتداد وتوسع للأحزاب القائمة سالفا أي التي ظهرت منذ إقرار التعددية فهي لم تأت بشيء جديد لامن حيث نوعية البرامج ولا من حيث الأداء وكذلك الاعتماد الكلي تقريبا على بيان أول نوفمبر 1954 في برامجها وإرضاءا وضمانا للسلطة السياسية الحاكمة حتى لا تصنفها في دائرة الخيانة إنصح التعبير رغم تبني بعضها المعارضة وشدة لهجتها في معارضة السلطة لحزب جبهة العدالة والتنمية.

ويعلق الأستاذ عبد العالي على هذا القانون بقوله : أن وزارة الداخلية احتفظت بحق البث في اعتماد الأحزاب السياسية وهي وزارة تابعة لحكومة شكلتها أحزاب الإئتلاف الحكومي وتابعة لحساسيات حزبية معينة مما لا يصلح معه أن تكون صاحبة الحق في تقييد حرية تشكيل الأحزاب لأنها ليست طرفا محايدا، كما أن قانون الأحزاب الجديد يحتاج للمزيد من التعديلات لصالح تحسين المنافسة الحزبية وتوسيع دور الأحزاب. كما أن هناك فرقا بين التعددية الحزبية الشكلية والتعددية الفعلية، فازدياد عدد الأحزاب ليس مشكلة وليس حلا في الوقت نفسه لأن المؤسسات التمثيلية هي أجهزة الفرز الحقيقية لمدى الإنتشار الفعلي لهذه الأحزاب في المجتمع كما أن فتح المجال أمام أكثر من عشرين حزبا في لحظة قريبة هو أداة من أدوات الهندسة السياسية لتشتيت أصوات المعارضة الحزبية.كما أن هذه الأحزاب الجديدة لا تمتلك من الناحية الفعلية القدرات التنظيمية ولا المالية ولا القاعدة الجماهيرية لتؤسس نفسها انتخابيا [1]

وهذا ما حدث فعليا في الإنتخابات المحلية الأخيرة،حيث لم تجد بعض هذه الأحزاب من يمثلها في القوائم للترشح،كما اشتكى الكثير من رؤسائها من مشكل الدعم المالي وهذا ما لاحظته وسمعته في خطاباتهم السياسية أثناء الحملات الإنتخابية .

[1]– عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق ، ص3

وفي ظل هذه الإصلاحات جرت انتخابات تشريعية في ماي 2012 وانتخابات محلية في نوفمبر 2012.

- الجدول رقم 09:نتائج الإنتخابات التشريعية لسنة 2012 :

الحزب / القائمة	النتائج الأولية		النتائج بعد الطعون	
	عدد الأصوات	عدد المقاعد	المقاعد المسترجعة	عدد المقاعد النهائي
جبهة التحرير الوطني	1324363	221	13-	208
التجمع الوطني الديمقراطي	524057	70	2-	68
تكتل الجزائر الخضراء	475049	47	2+	49
جبهة القوى الاشتراكية	188275	21	6+	27
قوائم الأحرار	671190	19	1-	18
حزب العمال	283585	17	7+	24
الجبهة الوطنية الجزائرية	198544	09	00	09
جبهة العدالة والتنمية	232676	07	1+	08
الحركة الشعبية الجزائرية	165600	06	1+	7
حزب الفجر الجديد	132492	05	00	05
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	114372	04	00	04
جبهة التغير	173981	04	00	04
حزب عهد 54	120201	03	00	03
حزب التحالف الوطني الجمهوري	109331	03	00	03
الجبهة الوطنية للعدالة الإجتماعية	140223	03	00	03
إتحاد القوي الديمقراطية والإجتماعية	114481	03	00	03
التجمع الجزائري	117549	02	00	02
التجمع الوطني الجمهوري	114651	02	00	02
الحركة الوطنية للأمل	119253	02	00	02
جبهة المستقبل	174708	02	00	02
حزب الكرامة	129427	02	00	02
حركة المواطنين الأحرار	115631	02	1-	01
حزب الشباب	102663	02	00	02
حزبالنور الجزائري	148934	02	00	02
حزب التجديد الجزائري	111218	01	00	01
الجبهة الوطنية الديمقراطية	101643	01	00	01
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	107833	01	00	01
حركة الانفتاح	116384	01	00	01

المصدر : إعلانات وبيانات المجلس الدستوري الخاصة بالنتائج الأولية والنهائية .

2-3-1-تفسير نتائج الإنتخابات:

1- نسبة المقاطعة أو العزوف :

أول ما نلاحظه هو نسبة الإمتناع العالية وهذا راجع إلى[1]أن:

معظم الناخبين في الدول العربية لديهم القليل من الثقة بأن الإدلاء بأصواتهم في الإنتخابات لا يكون له تأثير يذكر .

- الأخذ بعين الاعتبار تاريخ الإنتخابات .
- حالة الضعف المحيطة بالبرلمانات .
- وهناك تفسيرات أخرى ذكرها الأستاذ منير مباركية[2] في صدد دراسته لنتائج هذه الإنتخابات :

التفسير الأول: عجز السلطات الجزائرية عن إعادة بعث الثقة في المواطن الجزائري بالعملية الإنتخابية كأسلوب للتغير السلمي وتلك الثقة تفقد نتيجة للممارسات غير الديمقراطية التي شهدتها الإستحقاقات الإنتخابية السابقة والتي أعرفت السلطات الجزائرية بما شابها من تجاوزات وما فيها من غياب للنزاهة وقد قدمت السلطات في المقابل مجموعة من الضمانات لنزاهة الإنتخابات الأخيرة –وفي هذا التفسير شقان يمكن التعليق عليهما:

فيما يتعلق باستعادة الثقة بنية السلطات الجزائرية في الإحتكام إلى إنتخابات نزيهة،انقسم المواطنون الجزائريون إلى قسمين : فئة رأت ضرورة إعطاء فرصة أخرى لاختبار جدية الرئيس في السلطة والإحتكام إلى قرار الشعب السيد عبر صناديق الإقتراع، وفئة أخرى قررت مواصلة المقاطعة" المبدئية للنظام السياسي وآلياته" وللأسف لا توجد دراسات إحصائية ولا عمليات سبر للآراء موسعة يمكن أن تمدنا بأرقام دقيقة لتلك الفئات يتسنى الاحتكام إليها في تفسير نسبة الإمتناع .

أما عن الإيمان بالعملية الإنتخابية كأسلوب للتغيير السلمي فإن غالبية الشعب الجزائري الذي عانى الويلات في سنوات الإرهاب يفضل الحلول السلمية بشكل عام، بغض النظر عما إذا كانت عن طريق الإنتخاب أو بواسطة أي أساليب أخرى بعيدة عن الفوضى والتخريب .

---

[1]– مايكل ماير،"الإنتخابات في العالم العربي من موجهة نظر اروبية :مركز القدس للدراسات السياسية ورقة قدمت في مؤتمر الإنتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي خطوة إلى الأمام أي خطوة إلى الوراء نظمه مركز القدس للدراسات السياسية 26 جانفي 2008 .

2– منير مباركية ،" الإنتخابات التشريعية في الجزائر (10 مأي 2012) : قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات الدوحة :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات 2012 ص 13 .

-التفسير الثاني : رداءة البرامج والشخصيات الحزبية التي قدمت للناخب الجزائري،وهي حقيقة ماثلة للعيان،وقد تسببت في فتور الحملة الإنتخابية وغياب الجمهور عن التجمعات الأحزاب ومرشحيهم وإنتهت بعزوف كبير عن التصويت .

-فالبرامج الإنتخابية كانت متشابهة تماما بل ولا تختلف كلها عن برنامج رئيس الجمهورية،هذا أن لم تقل أنه لم تكن هناك برامج ملموسة بقدر ما كانت هناك حملة من أجل الحث على التصويت بأسلوب قد لا يقنع المتحدث به أحيانا كما أننسبة كبيرة من الناخبين الجزائريين،لا تولي أدنى اهتمام للبرامج الحزبية، لذلك لا يكون لتلك البرامج وزن كبير في التأثير على توجهات الناخب الجزائري كما أن هذا الخير لا يثق بالمترشحين في الإنتخابات،سواء كانوا من قوائم مستقلة أو من قوائم مرشحة من جهة الأحزاب،ويعد انعدام الثقة في ذلك من أقوى،العوامل المؤثرة في سلوكه الانتخابي،كما أن السلوك السياسي لبعض المترشحين خاصة فيما يتعلق بقضايا الفساد ساهم في حد كبير إلى مقاطعة العملية الإنتخابية .

-إذن دور الأحزاب الجزائرية في عملية التنمية السياسية بالجزائر،يبقى ناقصا فنسبة العزوف السياسي لدى الجزائريين تبين غياب دور الأحزاب في تفعيل مشاركة سياسية قوية في المجتمع.

2-الفوز الكاسح لجبهة التحرير الوطني :

كان هذا الفوز مفاجئا لجميع القوى السياسية في الجزائر،وكذا لدى أفراد المجتمع الجزائري إذا لم يتوقع أن تحصد جبهة التحرير الوطني هذه الأغلبية الساحقة من المقاعد،خاصة وأن التكهنات السياسية كانت تنتظر فوز أحزاب التيار الإسلامي نظرا لما حققته من انتصارات في الدول المجاورة تونس والمغرب، وكذلك مصر .

- وما يفسر هذا الفوز هو الأسباب التالية :

(1)- أن أغلبية نسبة المشاركين في الإنتخابات هم أعضاء المجتمع المدني من منظمات أبناء الشهداء والمجاهدين وضحايا الإرهاب خاصة وأننسبة المقاطعة كانت كبيرة وغيرها من المنظمات ذات الحس الوطني،وكلها مجندة من طرف الأحزاب الوطنية "حزب جبهة التحرير الوطني" وحزب "التجمع الوطني الديمقراطي" ما يجعلها تصوت على هذين الحزبين خاصة حزب "جبهة التحرير الوطني" فهو الذي يحافظ على امتيازات ومصالح هذه المنظمات .

(2)- أصوات الجيش الوطني والأسلاك الأمنية الأخرى : فهي تشكل أدوات السلطة الحاكمة و هذه السلطة مجسدة في الكثير من مؤسساتها في حزب "جبهة التحرير الوطني" وبالتالي يصوت هؤلاء الأفراد على السلطة التي يندرجون تحتها و يؤيدونها .

(3)- فيما يخص فرص نسبة 05% للحصول على مقعد في البرلمان أزاح الكثير من الأحزاب للفوز بمقاعد أكثر وهذا افتقدت إليه خاصة الأحزاب الجديدة التي تفتقد إلى قاعدة جماهرية واسعة .

(4)- كما شككت بعض الأحزاب في نزاهة الإنتخابات التشريعية واتهام السلطة بالتزوير لصالح حزب "جبهة التحرير الوطني " وهذا ما أكدت أحزاب المعارضة لويزة حنون رئيسة حزب العمال وزعيم حزب "جبهة العدالة والتنمية" عبد الله جاب الله و رئيس "حركة الوطنين الأحرار" عبد العزيز غرمول .

3)- تراجع نتائج التيار الإسلامي :

وهذا راجع إلى فقدان الثقة في الكثير من مسؤولي أحزاب هذا التيار خاصة و فيما يتعلق بزعيم "حركة مجتمع السلم" بانخراطه في التحالف الرئاسي و ما كشف عنه من ممارسات لا تختلف عن ممارسات من كان ينتقدهم ويعارضهم قبل انضمامه للسلطة مما يعتبره الكثير أنه نفاق سياسي، ما جعل الجماهير تتخلى عن هذا الحزب .

-وكذلك تراجع نسبة فوز الإسلامين ناتج عن الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر في التسعينات وهناك من يرجع سبب هذه الأزمة إلى الإسلامين .نتيجة سياسة العنف التي مارستها بعض الأحزاب و التنظيمات المحسوبة على التيار الإسلامي بالجزائر جبهة الإنقاد الإسلامي والجزأرة .

-وفي الأخير يمكن القول أن هذه الإنتخابات جاءت في ظل ظروف دولية ومحلية جد صعبة خاصة فيما يتعلق بالظروف الإقليمية و ماشهدته بعض الأنظمة السياسية من إنهيار تام نتيجة انعدام الحريات الأساسية وما تسببت فيه هذه الأنظمة من تخلف لشعوبها في جميع الميادين لهذا علقت الكثير من الرهانات على الإنتخابات التشريعية الأخيرةغير أنها لم تحقق الآمال المرجوة من المجتمع الجزائري نتيجة غياب الشفافية والنزاهة التي طالت هذه الإنتخابات

كما أنالمواطن الجزائري أصبح لا يبالي ولا يكترث للسياسية وهذا ما وضحته نسبة العزوف الانتخابي الكبير فأصبحت المطالب الإجتماعية والإقتصادية أكثر إلحاحا من أي مطالب أخرى(مشكل السكن،البطالة،ظروف المعيشة:الغلاء،قلة الخدمات...)

2-3-2- الإنتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 :

تعتبر هذه الإنتخابات ثاني انتخابات تجرى في ظل التعديل الذي شهده قانون الأحزاب وقانون الانتخاب لسنة 2012.

فقد جاءت هذه الإنتخابات على عكس الإنتخابات المحلية السابقة،وذلك بمشاركة عدد كبير من الأحزاب السياسية خاصة الأحزاب حديثة الاعتماد فالبرغم من حداثة نشأتها ولم تمض فترة زمنية من الحصول على إعتماداتها من وزارة الداخلية،إلاأن أغلبها استطاع التكيف وأن يهيكل قواعده للدخول في السياق الانتخابي للمحليات،وهذا ما توضحه نسبة الأحزاب المشاركة في هذه الإنتخابات وهو دخول 52 حزبا من أصل 57 حزبا .

-غير أن هذه الأحزاب ليس جميعها ممثلا بقوائم سواء تعلق الأمر بالترشح للمجالس الولائية أو بعضوية المجالس البلدية فهوة التمثيل متباينة بين الأحزاب عدا حزبي "جبهة التحرير الوطني " و "التجمع الوطني الديمقراطي" الموجودين ما بين 1400-1500بلدية هناك 6 أحزابأخرى فقط قدمت قوائم بين 200 و 300 بلدية فقط وعدا ذلك فإنحضورها كانقليلا جدا [1]

-وأحصت وزارة الداخلية 8.383 قائمة لأحزاب سياسية و 197 لقائمة الأحرار ضمن المنافسة للمجالس الشعبية البلدية،بينما تنافست 607 قائمة تابعة للأحزاب و 09 قوائم للأحرار بالنسبة للمجالس الولائية[2] .الأمر الذي جعلها لا تحصل على نسبة فوز كبيرة في هذه الأحزاب مقارنة لحزبي السلطة (FLNوRND)،خاصة وأنشرط أل (7%) الذي أسقط الكثير غير أنالعدد الكبير كانله أثر ايجابي في تنشيط الحملة الإنتخابية ورفع درجة التنافس. كما تم إستحداث لجنة للإشراف القضائي على الإنتخابات عهد إليها ضمان مصداقيتها بالتصدي للتجاوزات ورفع تقاريرها إلى رئيس الجمهورية .

-أما فيما يتعلق بنسبة المشاركة فإنها لم تختلف كثيرا من المحليات السابقة إذ بلغت نسبة المشاركة في الإنتخابات المحلية 44.27% بالمائة بالنسبة للمجالس البلدية و 42.84%بالمائة بالنسبة للمجالس الولائية، كما شهدت ولاية تندوف وأدرار أعلى نسبة مشاركة والمقدرة ب 72.82 بالمائة بالنسبة لولايةأدرار و70.22% بالنسبة لولاية تندوف .كما صرح وزير الداخلية أنهناك ولايات فاقت نسبة 60% إلى جانب (12) ولاية بلغت بها النسبة 50% بالمائة ،والولايات الباقية تفوق

---

[1]- تصريح وزير الداخلية لجريدة الشروق اليومي العدد 3847 . 2012/11/27 الموافق ل7 محرم 1434 ص 7

[2]-سمير بلعمري،700 مليار ومليون مؤطر من أجل نسبة مشاركة لا تتجاوز 45% في جريدة الشروق اليومي،العدد.3849.الخميس 29 نوفمبر 2012،الموافق ل15 محرم 1434،ص5.

نسبة 40% بالمائة ما عدا ولاية العاصمة التي سجلت 26.75[1] بالمائة باعتبارها اضعف نسبة مسجلة في ولايات الوطن .

-ومقارنة مع الإنتخابات المحلية لسنة 2007 التي كان عدد الأحزاب المشاركة فيها أقل بكثير من الأحزاب المشاركة في المحليات الخيرة إلاأن نسبة المشاركة في الإنتخابات المحلية ليوم 29 نوفمبر 2012 لم تختلف عن تلك التي جرت في نفس الشهر من عام 2007،حيث أنها جاءت متشابهة ومتقاربة إلى حد بعيد،وحسب ما جاء في الأرقام المقدمة من قبل وزارة الداخلية فقد بلغت نسبة المشاركة في المجالس المنتخبة البلدية ب 44.27 بالمائة فيما بلغت سنة2007 - 44.09 بالمائة وأما نتائج المجالس المنتخبة الولائية فقد بلغت في انتخابات 29 نوفمبر 2012 ب 42.84 بالمائة في حين قدرت في عام 2007 ب 43.47[2] **بالمائة** الأمر الذي يؤكد وجود استقرار في نسب المشاركة ما بين هذين الإنتخابات المحلية .

-فبعد ما كان العزوف الإنتخابي مركزا بشكل أساسي على الإنتخابات التشريعية بسبب الصورة السلبية التي ألصقها النواب بأنفسهم جراء التنصل من مسؤولياتهم وتنكرهم لمن إن تخبوهم وعدم الإقتراب من انشغالات المواطنين كذلك بالنسبة لرؤوساء البلديات الذي أفقدت ممارساتهم في السنوات الأخيرة أي ثقة مع المواطنين خاصة بعد نقل الصحف والجرائد اليومية لفضائح هؤلاء المنتخبين بسبب الفساد الذي أصبحت تشهده أغلب البلديات فيما يخص الصفقات العمومية أو من خلال سوء توزيع أموال الشبكة الإجتماعية*.

فالمتتبع للشأن الإنتخابي يكون يلاحظ أن نسبة المشاركة في المحليات عرفت منحنى تنازليا منذ انتخابات 1991 التي سجلت نسبة فاقت 62 بالمائة لكنها سرعانما تهاوت إلى 43 بالمائة في انتخابات 2002 لتلامس في محليات 2007 حدود 44 بالمائة، لتتدنى بدرجة أقل في محليات 2012، فالبرغم من كثرة الأحزاب المشاركة إلاأننسبة المشاركة لم تشهد أي ارتفاع أو تطور ملموس،هذا ما يوضح أن دورالأحزاب مازال غائبا في عملية التعبئة السياسية للمجتمع و قدرتها على حشد المواطنين في الحملات الإنتخابية،أي ضعف دورها التنموي فيما يخص تفعيل المشاركة السياسية لدى المواطنين،فكثرة الأحزاب على مشهد السياسي لم تعكس أي تطور فيما يخص الثقافة السياسية لدى أفراد المجتمع،وهذا يعتبر أزمة من الأزمات التي تعاني منها الأول التي تشهد تخلفا

---

[1]- انظر جريدة صدى وهرانالعدد : 20195 يوم 01 ديسمبر 2012 الموافق ل 17 محرم 1434 هـ ص 3

2- انظر جريدة الجمهورية العدد 4878 يوم : 01 ديسمبر 2012 الموافق ل 17 محرم 1434 ص 5 .

*على سبيل المثال:توزيع محلات الرئيس،توزيع السكنات الإجتماعية وكذا المحسوبية في توزيع السكن الريفي،توزيع قفة رمضان،.....وغيرها من القضايا التي جلبت سخط المواطنين على منتخبيهم.

–سياسيا فإذا كانت المشاركة في التصويت في الإنتخابات هي أدنى صور ومؤشرات المشاركة **السياسية،ونرى عزوفا بنسبة أكبر من حيث التصويت في الإنتخابات فكيف نفسر ضعف نسب المشاركة في المؤشرات الأكثرأهمية للمشاركة السياسية .وقد حاول النظام تبرير نسبة المشاركة الضئيلة في هذه الإنتخابات إلى عامل الطقس تارة وإلى ضعف قدرة الأحزاب في التجنيد تارة أخرى لإيجاد تبرير لنسب المشاركة المخيبة،هذا مايعد مؤشرا يوضحأنالسلطة لا تريد إعطاء قراءة صحيحة لرسالة عزوف المواطنين،ويمكن إرجاع النسبة المتدنية للمشاركة إلى شعور المواطن بما يسمى بالاغتراب السياسي أي شعوره بان تصويته لا يؤثر في تغيير السياسة المنتهجة، فهو يشعر بالتهميش السياسي و فقدان أي دور يمكن أن يؤثر به في المجتمع رغم وجود قنوات سياسية يمكن من خلالها أن يمارس السياسة،غير أنه مقتنع على أنها سوى أدوات (الانتخابات) أو منظمات(الأحزاب) شكلية لا تعبر عن حقيقة فعلية تجسد مشاركة سياسية حقيقية لها نتائج إيجابية ملموسة على أرض الواقع.**

الجدول رقم 10 نتائج الإنتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 فيما يخص المجالس البلدية:

الحزب	عدد م.ج. بالأغلبية	عدد النساء	النسبة	المقاعد المحصلة	النسبة	عدد الأصوات
جبهة التحرير الوطني	159	1105	%28.89	7191	26.30%	2232114
التجمع الوطني الديمقراطي	132	854	24.06%	5988	21.22%	1800926
الحركة الشعبية الجزائرية	12	256	6.00%	1493	6.18%	524861
جبهة القوى الاشتراكية	11	164	3.83%	954	3.50%	296991
الجبهة الوطنية الجزائرية	9	156	3.70%	920	4.09%	346835
الاحرار	17	146	3.74%	863	3.26%	276383
حزب العمال	3	190	3.32%	826	4.50%	382279
حركة مجتمع السلم	5	150	2.88%	718	3.21%	272448
جبهة المستقبل	6	120	2.72%	678	3.02%	255969
الفجر الجديد	6	110	2.39%	594	2.69%	228422
تكتل الجزائر الخضراء	5	106	2.22%	552	2.69%	228008
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	13	70	2.11%	526	1.71%	145209
حزب الحرية والعدالة		63	1.37%	341	1.66%	141244
حزب الكرامة	1	46	1.07%	267	1.20%	101455
التحالف الوطني الجمهوري	1	43	0.90%	225	1.09%	92847
التجمع الوطني الجمهوري		43	0.89%	221	1.01%	86096
عهد 54	1	40	0.88%	218	0.92%	77733
الجبهة الوطنية للحريات	2	33	0.83%	206	1.01%	85870
حركة الوفاق الوطني		40	0.80%	198	0.95%	80370
الجبهة الوطنية للعدالة الإجتماعية	2	29	0.72%	179	0.76%	64642
حزب الشباب		35	0.71%	176	0.81%	68800
اتحاد القوى الديمقراطية		35	0.64%	159	0.74%	62405
حركة الانفتاح		26	0.62%	155	0.74%	63094
حزب التجديد الجزائري	2	28	0.53%	132	0.72%	60783
جبهة الجزائر الجديدة		24	0.52%	130	0.70%	59331
الجيل الجديد		28	0.49%	122	0.66%	56330
حزب النور الجزائري		17	0.34%	85	0.37%	31152
حركة الوطنيين الاحرار	1	10	0.24%	60	0.33%	28274
الحزب الوطني الجزائري		11	0.21%	53	0.30%	25789
الجبهة الوطنية الديمقراطية		12	0.20%	51	0.31%	26206

الجدول رقم 11:نتائج الإنتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 للمجالس الولائية :المجالس الولائية بالأرقام

الحزب	عدد المجالس بالأغلبية	عدد النساء	النسبة	المقاعد المحصلة	النسبة	عدد الأصوات
جبهة التحرير الوطني	2	207	34.18	685	22.54%	1785822
التجمع الوطني الديمقراطي		148	24.30%	487	15.80%	1252023
الحركة الشعبية الجزائرية		28	5.14%	403	6.33%	501720
جبهة القوى الاشتراكية		28	4.54%	91	4.99%	395559
حركة مجتمع السلم		22	3.79%	76	3.59%	284624
الاحرار		21	3.79%	76	2.11%	167240
حزب العمال		23	3.59%	72	5.77%	457198
الجبهة الوطنية الجزائرية		16	3.19%	64	4.88%	386877
تكتل الجزائر الخضراء		16	2.69%	54	3.40%	269609
جبهة المستقبل		12	1.90%	38	3.81%	301653
الفجر الجديد		10	1.65%	33	2.25%	178547
التحالف الوطني الجمهوري		9	1.55%	31	1.64%	130275
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية		8	1.25%	25	1.90%	150459
الجبهة الوطنية للحريات		6	1.05%	21	1.83%	144785
حزب الحرية والعدالة		5	1.05%	21	1.72%	136480
عهد 54		4	0.80%	16	0.95%	75098
حزب النور الجزائري		3	0.50%	10	0.62%	49159
اتحاد القوى الديمقراطية والإجتماعية		2	0.40%	8	1.23%	97179
الحركة من أجل الشبيبة والديمقراطية		3	0.40%	8	0.63%	49793
تحالف حمس- الإصلاح		2	0.40%	8	0.28%	22133
حركة الوفاق الوطني		2	0.35%	7	0.73%	57465
حزب التجديد الوطني		2	0.35%	7	0.63%	49542
حركة الوطنيين الاحرار		2	0.35%	7	0.36%	28324
حزب الكرامة		2	0.30%	6	1.02%	80919
الحزب الوطني الجزائري		2	0.30%	6	0.65%	51697
الجبهة الديمقراطية الحرة		2	0.30%	6	0.29%	22888
جبهة الحكم الراشد		2	0.30%	6	0.19%	14903
الجبهة الوطنية للاحرار من أجل المصالحة		2	0.30%	6	0.17%	13823
حزب الشباب		1	0.25%	5	0.89%	70344
الجبهة الوطنية الديمقراطية		1	0.25%	5	0.42%	33276
حزب الصوت الأصيل		1	0.25%	5	0.18%	14421
التحمع الوطني الجمهوري		1	0.20%	4	0.87%	68831
حزب التضامن والتنمية		1	0.20%	4	0.45%	35760
حزب الوحدة والتنمية		1	0.14%	3	0.08%	6532

المصدر : وزارة الداخلية والجماعات المحلية .

-فمن خلال عرضنا للجدولين الأ خيرين يتضح لنا أن حزبي الإدارة "حزب جبهة التحرير الوطني" و "التجمع الوطني الديمقراطي" قد حصداأغلبية المقاعد المحلية .

-إذ بلغ عدد الناخبين في هذه الإنتخابات حسب إعلان وزير الداخلية "دحو ولد قابلية" 9.186 مليون صوت من مجموع أكثر من 21 مليون ناخب فيما بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 8.486 مليون صوت بعد إلغاء أكثر من مليون صوت،فعدد الأوراق الملغاة بلغ مستويات قياسية سواء في الإنتخابات البلدية أو الولائية، ما يحيل إلى أن عددا كبيرا من الذين صوتوا لم يكن لهم أي خيار من بين جميع القوائم المرشحة وغير مقتنعين بقوائم ال52 حزبا المتنافسة،حيث بلغ عدد الأوراق الملغاة في الإنتخابات البلدية مليونا و700 ألف و691 صوت في حين بلغت في انتخابات المجالس الولائية و 1494263 [1]صوتا، كما يبين فارق المشاركة بين البلديات والولايات أن الناخبين لايثقون في المجالس الولائية،حيث صوت كثيرون على قوائم البلديات ولم يشاركوا في انتخاب أعضاء المجالس الولائية .

-فالنتائج المقدمة في الجدولين السابقين توضح اكتساح الأحزاب السياسية التقليدية لهذه الإنتخابات، وحافظت على هيمنتها على المجالس الشعبية المحلية،رغم تراجع نتائج هذه الأحزاب مقارنة بانتخابات سابقة،فقد احتفظت جبهة التحرير الوطني على الصدارة في الترتيب و " التجمع الوطني الديمقراطي" على المرتبة الثانية من خلال الفوز بأغلب المقاعد،رغم وجود نشاط حثيث للتصحيحيات في الحزبين بينما فقدت الجبهة الوطنية صفة المرتبة الثالثة لصالح الحزب الجديد " الحركة الشعبية الجزائرية" بقيادة عمارة بن يونس التي عززت نتائجها في التشريعات الأخيرة .

كما تراجع حزب العمال بصفة ملحوظة و استطاع كل من حزبي "جبهة القوى الاشتراكية" و "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" أن يحقق نتائج ملحوظة وإيجابية بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى رغم الظروف الخاصة بهما (مرحلة انتقالية وانقسامات داخلية).

-وتكريس أيضا تراجع الأحزاب الإسلامية في هذه الإنتخابات،وهو تراجع يعزى أساسإلى تقليص حضورها في المحليات إلى الحد الأدنى ومشاكلها الداخلية، حيث جاء تكتل الإسلاميين في مرتبة متأخرة (حل سابعا) في عدد المجالس البلدية التي تسير بشكل مطلق بحصول أحزابه الثلاثة (حركة مجتمع السلم والإصلاح والنهضة) على الأغلبية المطلقة في 10 بلديات فقط ونفس الأمر بالنسبة لنتائج هذا التيار على مستوى المجالس الولائية حيث لم يحصل التكتل على أي أغلبية

وكذلك تقلص عدد قوائم مرشحيه، وبترشحها مجتمعة في 712 مجلسا بلديا فقط بعد عشرين سنة من التواجد السياسي و النشاط الحزبي و المشاركة في السلطة، ويرجع أعضاء هذا التيار تراجع حركتهم في الساحة نتيجة مناورات السلطة لحسم غمار الرئاسيات، غير أن هذه الأحزاب رجعت

---

[1]- جريدة الخبر، اليومي العدد : 6911 يوم 01 ديسمبر 2012 الموافق ل 17 محرم 1434 ، ص3 .

إلى حجمها الحقيقي، فمثلا : حركة مجتمع السلم هي أكبر وأقدم حزب إسلامي ترشحت في 323 مجلس بلدي و 43 مجلس ولائي[1] رغم نشاطها السياسي الكبير منذ التعددية كما أن ضعف التيار الإسلامي يرجع إلى التشتت في صفوفه،حيث قبل التكتل الأخضر ترشح مناضليه في قوائم مستقلة أو في تحالفات مع أحزاب أخرى وفق خيارات القيادات المحلية،وتولد عن حركة مجتمع السلم "جبهة التغيير" لعبد المجيد مناصرة و "تجمع أمل الجزائر" لعمار غول وخرج تيار آخر بقيادة مصطفى بلمهدي يحاول مسايرة التيار العالمي للإخوان المسلمين،هذا التشتت للتيار الإسلامي وانقسام وعائه الانتخابي إلى جانب خطابه المفاجئ من مؤيد للسلطة إلى مناوئ ومنتقد لها بشدة، فهي اليوم تعيش مرحلة انتقالية لمعاودة حساباتها واستراتيجياتها خاصة مع النتائج الإيجابية والمرتفعة التي حققها التيار الإسلامي في كل من تونس ومصر والمغرب وليبيا.

ومقابل تراجع الإسلاميين تشير النتائج إلى تصاعد تمثيل التيار العلماني عبر الحركة الشعبية،الجزائرية حيث حل خامسا في ترتيب الأحزاب التي حققت أغلبية مطلقة وثالثا في ترتيب الأحزاب التي فازت بأغلبية نسبية في البلديات أيضا وثالثا أيضا في عدد المقاعد في المجالس الولائية بحصوله على 103 مقعد .

كما حقق كل من حزبي "المستقبل" و" الفجر الجديد " تقدما آخر في هذه الإنتخابات أما بقية الأحزاب الأخرى فتبقى نتائجها جد هزيلة وهذا راجع إلى عدم تغلل معظمها في المجتمع لحداثة نشأتهاأوافتقاد مسيريها ورؤسائها إلى الخبرة السياسية .

وكرست هذه النتائج جزئيا النتائج المحققة في التشريعيات الماضية ولم تجد القوى حديثة التأسيس نفسها في النظام الانتخابي الجديد الذي فرضته جبهة التحرير الوطني مدعومة بالتجمع الوطني الديمقراطي من خلال شرط الحصول على نسبة تساوي على الأقل (7%) بالمائة لدخول المجالس المنتخبة.

وتوحي النتائج المعلنة عدم حدوث تغيير كبير في الخريطة الحزبية عدا استمرار تراجع الإسلاميين في الساحة السياسية،رغم العمل الجماعي الذي يطبع ممارستهم السياسية في الفترة الأخيرة منذ خروج حركة مجتمع السلم من التحالف الرئاسي .

–وتبين النتائج أيضا تصاعد حظوظ الأحرار حيث حققوا المرتبة الثالثة في عدد البلديات التي تسير بأغلبية مطلقة والمرتبة السادسة في ترتيب البلديات،التي حققوا فيها الأغلبية النسبية،والمرتبة السادسة أيضا في عدد المقاعد المحصل عليها في المجالس الولائية ،وقد شهد تقدم الأحرار في ولاية تيزي وزو مثلا حيث حصدوا 136 مقعدا ويعني ذلك أنشعور الناخبين بعدم

---

[1] مصطفى صالحي،الإنتخابات المحلية تعري حقيقة تمثيل الإسلاميين،في جريدة الشروق اليومي الجزائرية،ع 3349،الخميس 29 نوفمبر 2012،الموافق ل 15 محرم 1434،ص 5.

الوثوق في الظاهرة الحزبية بشكل عام في تزايد مستمر،والتصويت لصالح القوائم الحرة يعتبر تصويت عقابي ضد الأحزاب .

والتغيير المنتظر سيكون على مستوى الأحزاب نفسها من خلال هزات جديدة حيث سيدفع تراجع نتائج بعض الأحزاب مناضليها إلى القيام بهزات لقيادات أحزابها من خلال تصحيحيات أو تغييرات على مستوى قياديها أو في المؤتمرات المقبلة لها وخصوصا للأحزاب الإسلامية أما بخصوص التجمع الوطني الديمقراطي فلم تشفع النتائج الجيدة التي حققها الحزب الأمين العام "احمد أو يحي" فقد ازدادت حدة معارضيه و انضمام الكثير من قيادات الحزب وإطاراته من وزراء ومؤسسين إلى تيار التصحيحية والتقويمية للإطاحة به . وهذا ما سنعالجه في مبحث مستقل فيما يخص حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

كما شهدت هذه الإنتخابات مقاطعة حزب "جبهة العدالة والتنمية" بقيادة عبد الله جاب الله لهذه الإنتخابات بسبب اتهامه للسلطة بتزوير الإنتخابات التشريعية ل 2012 وعدم الدخول في انتخابات محلية قد حسمت نتائجها قبل حدوثها ومقاطعة هذا الحزب للانتخابات رسالة منه إلى النظام على أنه حزب معارض لا يقبل الدخول في أي إنتخابات يشرف عليها هذا النظام ومؤسساته . ونفس الشيء بالنسبة لجبهة التغيير " لعبد المجيد مناصرة" .

أما فيما يخص قانون الإنتخابات الجديد الذي خلقت فيه المادة 80 منه أزمة بالنسبة للمجالس المحلية، والتي تنص على أن رئيس المجلس البلدي أو الولائي يجب أن يكون من حزب الأغلبية المطلقة في المقاعد غير أنه تسبب في الكثير من الإنسدادات في المجالس المحلية خاصة وأننسبة 35%بالمائة أدت بالمجالس المحلية إلى انسداد وسحب الثقة في بعض الحالات .

ويتم إختياررؤساء المجالس البلدية عن طريق الأعضاء المشكلين لها أي بانتخاب رئيس البلدية للعهدة الإنتخابية في غضون الأيام (15) الموالية لإعلان نتائج الإنتخابات ويتم إختياره من القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة للمقاعد حسب ما نص عليه القانون العضوي المنظم للانتخابات .

غير أنه في حالة حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد فإن القوائم الحائزة على 35 بالمائة على الأقل من المقاعد تستطيع في هذه الحالة تقديم مرشحيها وفي حالة عدم حصول أية قائمة على نسبة 35 بالمائة على الأقل من المقاعد يمكن لجميع القوائم تقديم مرشح حسب مقتضيات المادة 80 من القانون العضوي المنظم للانتخابات [1] .

---

[1]– انظر إلى : المادة 80 من القانون العضوي المنظم للانتخابات رقم 12 – 01 – مؤرخ في 18 صفر الموافق ل 12 يناير 2012 .(الملحق رقم4)

ويكون انتخاب رئيس البلدية سريا ويفوز بهذا المنصب المترشح الذي تحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات بين المترشحين الحائزين على المرتبة الأولى والثانية يجري دور ثان خلال 48 ساعة الموالية يعلن الفائز المترشح المحصل على أغلبية الأصوات وفي حالة تساوي الأصوات المحصل عليها يعلن فائزا المترشح الأصغر .

إن أثر المادة 80 من قانون الإنتخابات وما ترسب عليه من انسدادات في المجالس الإنتخابية بعد الإعلان عن نتائج جعل بعض الأحزاب السياسية تضطر إلى عقد تحالفات للخروج من هذا الانسداد غير أن سياسة التحالفات لم تخضع لأي حساسية إيديولوجية في تشكيل أي حلف حزبي فقد صرح المكلف بالإعلام في حزب جبهة التحرير الوطني قاسة بن عيسى بجريدة الشروق "أنه لايوجد طابع أيديولوجي مرتبط بالتحالفات التي برمها الحلف على المستوى المحلي, موضحا"نعتمد على ما يخدم التسيير العام و مصلحة المواطنين والمهم أن لا يحصل انسداد في البلدية, والاتجاه هو تنفيذ برنامج التنمية" [1]

ويؤكد المتحدث باسم التجمع الوطني الديمقراطي أنالتحالفات مباحة والمعنيين على مستوى القواعد لديهم إمكانية التحالف دون تعليمة "موضحا نحن في مرحلة كل واحد يسبق المصلحة الحزبية وإذا اقتضى أين تكون خدمة للمواطن فالمجال مفتوح أين تتحقق مصلحة الحزب ومصلحة من اختار ممثليه في تحالفات تسهل التسيير المحلي "

وعلى عكس الأحزاب التي ترى أن العملية الإنتخابية تمت في أجواء ديمقراطية نظرا للنتائج ،لتي تخدمها ترى أحزاب التيار الإسلامي أن المجال مفتوح للتحالفات بشرط عدم تجاهل مجريات الإقتراع، حيث صرح المكلف بالإعلام في "حركة مجتمع السلم" الناطقة باسم تكتل الجزائر الخضراء قائلا : " اتهمنا العملية الإنتخابية وفي البداية لا نقوم بالتطبيع مع عملية سياسية مطعون فيها وأن التحالفات تخضع للتقدير المحلي ولا يهم اللون الإيديولوجي وتهمنا مصلحة المواطنين واستقرار البلديات وأن التحالفات لا يمكن عقدها مع من عرفوا في العهدة السابقة بالفساد أو تورطوا فيه وتخلوا عن مهمة التسيير المحلي والمسبوقين قضائيا " كما صرح أنكل القوائم التي لم توفق في حكم البلدية أو حال دون فوزها تجاوزات ستتحول إلى لجان بلدية للمساءلة والمحاسبة ومراقبة الشأن العام لأداء المجلس البلدي "[2]

لذا يمكن تفسير أنسياسية التحالفات لا تعكس إلا التوجه البرغماتي للأحزاب السياسية الجزائرية، فهي مستعدة للتخلي عن أيديولوجيتها في سبيل الوصول إلى السلطة، سواء على مستوى الوطني أو

---

[1]–بلقاسم عجاج ،" حرب التحالفات " تشتغل في 1184 مجلس بلدي، في جريدة الشرف اليومي الجزائرية ،العدد: 3851 . السبت 01 ديسمبر 2012 الموافق ل 17 محرم 1434 ص 7 .

[2]–نفس المرجع .

المحلي هذا ما يفسر أنهذه الأحزاب ليست مقتنعة قناعة فعلية ببرامجها السياسية خاصة وأن هذه البرامج منطلقة من خلفية إيديولوجية مختلفة عن باقي برامج الأحزاب المشكلة للمجالس المحلية وكيف يمكن مثلا تحقيق برنامج حزب ذو مرجعية دينية إذا تحالف مع حزب ذو توجه لائكي أوعلماني إذ من المستحيل أن يقبل أي فريق بتغليب تنفيذ برنامجه لحساب برنامج الحزب المختلف معه أيديولوجيا لذا فإن المادة 80 من قانون الإنتخابات أظهرت الكثير من السلبيات والصعوبات التي أفرزتها حين تطبيقيها على أرض الواقع وكشفت الغطاء الحقيقي لممارسات الأحزاب الفاعلة في المشهد السياسي الجزائري ويصل كل متتبع في تحليلاته للنتائج التي أفرزتها هذه الإنتخابات أن البرغماتية والمصلحية هي التي تطبع وتميز أداء الأحزاب السياسية الجزائرية وإن كان على حساب إيديولوجياتها ومرتكزاتها الفكرية .

أهم التجاوزات والإنتقادات في الإنتخابات المحلية ل 29 نوفمبر 2012 :

قدم هذه التجاوزات والإنتقادات لجنة مراقبة الإنتخابات، وتتعلق أغلب هذه التجاوزات بتصويت عناصر الأسلاك النظامية ،غير أن وزارة الداخلية ردت على اتهامات اللجنة أن التصويت جرى في ظل ظروف قانونية وأن عناصر الأسلاك النظامية يعتبرون على أنهم مواطنون وحق الانتخاب مكفول لهم كباقي المواطنين.

و تجاوز آخر وهو غياب أوراق التصويت لبعض الأحزاب السياسية، والضغط على الناخبين وأعمال عنف ضدأعضاء لجان المراقبة[1].

كما كشف رئيس اللجنة الوطنية للإشراف على الإنتخابات المحلية "سليمانبودي" عن تلقي اللجنة ل 218 إخطارا[2]، بتجاوزات طيلة عمليات الإقتراع، وقال بودي أنه تم قبول 122 إخطار عن تجاوزات من مجموع 218 إخطار تلقها اللجنة، بينما تم رفض 72إخطارا، لأنها غير مؤسسة ،وأضاف أن19 إخطار تم تبليغها للنيابة لكونها تحمل وصفا جزائيا ، وتتمثل هذه الإخطارات التي تلقها اللجنة: تتعلق بتشميع الصناديق ب 18 حالة وعدم تعليق قرارات توزيع الناخبين على مكاتب التصويت ب:19 وقيام الحملة خارج الآجال القانونية ب :12، وعدم نشر قائمة أعضاء مكاتب

[1]– ف. جمال، لجنة مراقبة الإنتخابات تعلن تسجيل تجاوزات كبيرة ،جريدة الخبر اليومي، العدد :6910 ، الجمعة 30 نوفمبر2012 الموافق ل 16 محرم 1434 ص 3 .

2 – انظر جريدة صدى وهران، العدد: 2195. يوم السبت07 محرم 1434 ،الموافق ل 01 ديسمبر2012 ص3.

التصويت ب 13 ، كما تلقت اللجنة إخطارات تتعلق بعدم تسليم وتعليق قائمة المنتخبين ب 12 إخطار وانعدام ونقص أوراق التصويت ب 10 إخطارات،وإجراءالدعاية الإنتخابية خارج الآجال ب 7.

وحسب رئيس اللجنة للإشراف على الإنتخابات المحلية،فإن الإقتراع تم بكل شفافية وأنعدد المخالفات له تأثير قليل .

غير أنه بعد أكثر من شهرين من صدور نتائج الإنتخابات خرجت اللجنة الوطنية بآخر تقرير حول نتائج هذه الإنتخابات[1]،وخلصت إلى أن المال تحكم في شكل كبير في نتائج العملية الإنتخابية ،دعت القضاء في فتح تحقيق في التلاعب في الترشيحات واستعمال المال.وأوردت الهيئة أن الإستحقاق الإنتخابي الأخير غير نزيه وغير شفاف وأن هذه النتائج مزورة وفاقدة للمصداقية ،وطالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها إلى رئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية بمراجعة قانون الإنتخابات ومراجعة تنظيم العملية الإنتخابية وضمت هذه التوصيات وضع هيئة موحدة لمراقبة الإنتخابات وإعطائها كل الصلاحيات،وإلغاء لجنة الإشراف القضائي وحتى لجنة المراقبة المتكونة من الأحزاب،وتنصيب اللجنة المكلفة بالمراقبة في وقت مبكر ومنحها وسائل العمل والاستقلالية المادية.وكذلك إلزام العاملين في الأسلاك النظامية بالتصويت بالوكالة في بلديتهم الأصلية ومنح الأحزاب السياسية دعما ماليا للقيام بالحملات الإنتخابية.

-وما نستخلصه حسب تقارير هذه اللجنة المستحدثة بموجب القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات الجديد،أن الإنتخابات لم تجر بشفافية ونزاهة هذا بوجود بعض التجاوزات التي أثرت بالسلب على العملية الإنتخابية .

[1] ف.جمال،لجنة صديقي تصف محليات 29 نوفمبر بالمزورة،جريدة الخبر اليومي،العدد 6976،الثلاثاء 05فيفري 2013 الموافق ل:24 ربيع الأول 1434،ص 03.

خلاصة :

- ومما يمكن أن نستخلصه من هذه الإنتخابات أنها لم تأت بالشيء الجديد وجاءت كسابقاتها
- لا من حيث أداء الأحزاب في الحملات الإنتخابية ولا من حيث نسبة المشاركة ولا من حيث النتائج .
- وأما من حيث تغطية الحملة الإنتخابية فقد كانت هذه الحملة الأكثر ضعفا و ركودا من الإنتخابات السابقة على حسب الكثير من المتتبعين وعلى حسب ما نقلته وسائل الإعلام سواء العمومية أو الخاصة،أي غياب عملية التجنيد السياسي من طرف الأحزاب بشكل فعال باستثناءبعضالأحزاب الجديدة التي استطاعت أنتشكل قوائم انتخابية والبحث عن مرشحين في مدة زمنية قصيرة، رغم حداثة اعتمادها قبيل الإنتخابات المحلية، وكذلك غياب الموطنين عن التجمعات التي أقامها رؤساءالأحزاب، وخلو القاعات المخصصة لذلك ،وكثيرا مانجد أنبعض الأحزاب تدفع للمواطنين المال لملئ فراغ القاعات حتى تصنع لنفسها دعاية إعلامية ودائما يبقى حضور الأحزاب مناسباتي،فلماذا لا تقام هذه التجمعات والملتقيات خارج أيام الحملة الإنتخابية بتكثيف الندوات والملتقيات لتعبئة الجماهير سياسيا خارج المواعيد الإنتخابية ونشر ثقافة سياسية مرتبطة فقط بالأحداث والمناسبات السياسية التي تشرف عليها السلطة .
- أما فيما يخص نسبة المشاركة السياسية كما أشرنا سابقا تبقى هذه النسبة جد متدنية بالرغم من المجهودات التي قامت بها السلطة لرفع نسبة المشاركة،وبالرغم من كثرةالأحزاب المشاركة في هذه الإنتخابات إذ أن ارتفاع عدد الأحزاب المتنافسة في هذه الإنتخابات سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع عدد المصوتين غيرأنهذا لم يحصل مما يعكس أن هذه الأحزاب تفتقد إلى قواعد شعبية وجماهرية، فهي لم تستطع انتعبئ حتى قواعد الجماهيرية، فكيف بها تعمل على تحقيق مشروع مجتمع وتغيير النظام بالنسبة للتي تدعي المعارضة .
- أما بخصوص نتائج الإنتخابات فقد كرست هذه الإنتخابات نفس النتائج تقريبا للانتخابات السابقة، وهو فوز حزبي السلطة واحتلالهما الصدارة في الترتيب، غير أن الإستثناء الوحيد هو صعود حزب سياسي جديد وتمكنه من منافسة الحزبين التقليديين هو حزب " الحركة الشعبية الجزائرية" حديث النشأة –قبيل الإنتخابات التشريعية الذي حقق المفاجأة، نتيجة انتقاء قيادته لمرشحين أكفاء في القوائم الإنتخابية والذين أثبتوا جدارتهم في السابق وهؤلاء من المنشقين عن

الأحزاب الأخرى* وكذلك الإعتماد على المال في الحملة الإنتخابية خاصة وأن هذا الحزب لا يعاني من مشاكل مادية ويضم الكثير من رجال الأعمال والمال** .

-ويعتبر هذا الحزب من المؤيدين للسلطة والمنخرطين في برنامج رئيس الجمهورية، وهذا ماوضحه الأمين العام للحركة الشعبية الجزائرية في الكثير من خطاباته وأنه يساند رئيس الجمهورية في الترشح لعهدة رئاسية أخرى.

-إذن تبقى أحزابالسلطة في مقدمة الترتيب في نتائج الإنتخابات، و لم يشهد أي تقدم كبير لقوى المعارضة سوى بعض التقدم الطفيف لجبهة القوى الاشتراكية في بعض المناطق .

-ومما يلاحظ أيضا في نتائج هذه الإنتخابات تراجع مكانة الأحزاب ذات التوجه الإسلامي وهذا راجع إلى الأسباب التي ذكرناها سابقا رغم تقدم مثيلاتها في الدول المجاورة والدول العربية التي شهدت حراكا سياسيا غير نسبيا أنظمة الحكم فيها.

- لذا تبقى الإنتخابات في الجزائر كظاهرة سياسية لا تحدث أي تغيير فعلي وملموس على الساحة السياسية فهي تفقد دورها فمن خلال المنظور الوظيفي واعتبارها بنية من بنيات النظام السياسي له دور و وظيفة ، تبقى وظيفتها تكريس واستمرار النظام السائد وعدم إحداث أي تغير تكون نتائجه ملموسة في بقية الأنظمةالأخرى المشكلة للنظام السياسي من أنظمة إجتماعية ثقافية وإقتصادية .

---

*مثلا في ولأية عين تموشنت . رشح رئيس المجلس الشعبي الولائي السيد معروف ذو مستوى تعليمي وتكوين سياسي، وقد انشق عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي .

** مما ساهم في الانخراط العديد من الأفراد خاصة من الطبقة الفقيرة والوسطى والتصويت لصالحه للحصول على امتيازات اجتماعية .

المبحث الثاني:تصنيف الأحزاب السياسية الجزائرية:

– تعتبر الأحزاب السياسية بالإضافة إلى كونها تعبيرا عن الإختلافات الأيديولوجية داخل المجتمع حصيلة للضرورة التاريخية ونتيجة التطورات الإجتماعية والسياسية لذات المجتمع [1] ومن ثم فإن لكل تجربة مجتمعية أصنافا من الأحزاب تميزها وسنحاول الكشف عن مختلف الأصناف التي شكلت المنظومة الحزبية لفترة ما بعد إلغاء نتائج الإنتخابات التشريعية في بداية التسعينيات و سنهتم فقط بالأحزاب ذات الشهرة على مستوى السياسي إذ لا يسعنا ذكر كل الأحزاب في مبحث واحد .كما أنه يستحيل التنبؤ بدور أي حزب سياسي دون دراسة أسباب ظهوره والتعرف على نشأته وطبيعته بالإضافة إلى تناول طبيعة الحزب وإيديولوجيته .[2]

– كما أن هناك تصنيفات للأحزاب السياسية الجزائرية:

التصنيف الأول : والذي يعتمد على مقياس القرب والبعد عن الإدارة الحكومية وهذا التقسيم ذهب إليه الأستاذ : محمد بوضياف في كتابه الأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في الجزائر وبناءا على هذا التصنيف اقترح ثلاثة أصناف من الأحزاب شكلت الخارطة السياسية للجزائر وهي

أ–أحزاب السلطة : وحصرها في حزبي جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي

ب–أحزاب موالية للسلطة: ذكر "حركة مجتمع السلم" و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" ولكن كان مواليا للسلطة في مرحلة الأزمة "العشرية السوداء"

ج– الأحزاب المعارضة للسلطة: وتجسدها " جبهة القوى الاشتراكية " وحزب العمال" و "حركة النهضة" ونضيف "جبهة العدالة والتنمية".

–وهناك من يصنفها تصنيف آخر – ومنهم هواري عدي مثلا[3]إلى :

–1 أحزاب النظام : أو السلطة (الإدارة) وتمثل في جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الوطني الديمقراطي .

–2 الأحزاب الإسلامية : حركة حماس حركة النهضة حركة الإصلاح الوطني و حركة مجتمع السلم .

–3– الأحزاب غير الإسلامية : وتضم جبهة القوى الإشتراكية التجمع من أجل الثقافة

---

[1] محمد بوضياف،الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر،مرجع سابق،ص25.

[2]– نورالدين زمام، القوى السياسية والتنمية :دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر : ديواناالمطبوعات إلى معية 2007 ص 224

[3]Addi L'haouari les partis politique en Algérie revue des mondes musulmans et de méditerranée sommaire n 2. 111. 112 France, 2006.

و الديمقراطية وحزب العمال .

–وهناك من يقسمها على أساس إيديولوجي، و كل حزب من الأحزاب يمثل تيار سياسي يندرج ضمن لوائه،أي أن الأيديولوجية هي الموجهة لسياسة الحزب وهي التي تحكم توجهه وممارسته ويبنى على أساسها برامجه.

و سنعتمد في بحثنا هذا على التصنيف الأيديولوجي لتصنيف الأحزاب السياسية الجزائرية،لاعتبار أن الأيديولوجية آلية من الآليات التي يتم من خلالها تجسيد التنمية السياسية فهي تعتبر الإطار الفكري الذي يمكن من خلالها تجسيد هذه العملية [1] .

- ويمكن تقسيمها على حسب المعيار الأيديولوجي إلى ثلاثة أصناف وهي : [2]

(1)– أحزاب التيار الوطني : الموفقة بين ماهو غربي وتراثي .

(2)– أحزاب التيار العلماني: القابلة لكل ماهوحداثي.

(3)– أحزاب التيار الإسلامي : الرافضة لكل ما هو غربي تقريبا.

المطلب الأول: أحزاب ذات التوجه الوطني :وهي التي تدعي انفرادها بالوطنية وجل برامجها معتمدة على بيان أول نوفمبر وميثاق طرابلس المؤسس للدولة الوطنية الجزائرية أيأنالبعد والحس الوطني والمصلحة الوطنية هما الموجهان لسياسات هذه الأحزاب قبل أي بعد أخر حتى أنها لم تفصل الأمر حول قضية الدين والسياسة والعلماني والديني فهي ليست واضحة في سياستها، ويمكن القول أنها ممزوجة في بعض الأحيان بالصبغة الدينية وفي أحيان أخرى بما هو علماني، فلا يمكن التمييز في خطاباتها السياسية إنكانت علمانية واضحة أم أنها تمزج الدين بالسياسة ،ويمكن ملاحظة ذلك من خلال خطاباتها السياسية التي يستعملها مسيري الدولة الذين ينتمون لهذه الأحزاب خاصة في تبرير بعض السياسات المنتهجة من طرف الحكومات التي يجسدونها فكثيرا ما يستعملون النصوص الدينية والخطاب الديني لإقناع المواطنين بهذه السياسة مثلا : تبرير قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية، فقد استعملت فيه الكثير من مفردات اللغة الدينية بالرغم من إدعاء أحزاب هذا التيار بالعلمانية ووجوب فصل الدين عن الدولة،إذن فقضية الفصل بين ماهو ديني وما هو سياسي والمزج بينهما ليست واضحة في هذا التيار .

–وأبرز ما يمثل هذا التيار على المشهد السياسي من الأحزاب السياسية هو حزب "جبهة التحرير الوطني" و "التجمع الوطني الديمقراطي" و "الجبهة الوطنية الجزائرية" و "حزب المستقبل" و "الفجر

---

[1]– أنظر عبد الحليم الزيات،مرجع سابق،ص07.

[2]– سعد الدين ابراهيم، " مستقبل الحركات الإسلامية في الوطن العربي " مجلة العربي : العدد337 . 1990 . 22ص .

الجديد" – المنشقين عن هذين الحزبين غير أننا سنتحدث في هذا المبحث عن "جبهة التحرير الوطني كمجسد للتيار الوطني أما حزب " التجمع الوطني "فسنفرد له فصلا خاصا نبرز فيه دوره في تفعيل التنمية السياسية بوهران.

1-حزب جبهة التحرير الوطني:يعتبر أقدم الأحزاب ،كما مثلت جبهة التحرير الوطني ولفترة طويلة قاعدة الحكم في الجزائر ، وحسب أحد مؤسسي الجبهة السيد "محمد بوضياف" ويتفق معه السيد "بن بله" في أن جبهة التحرير الوطني كانت منذ اندلاع الثورة حتى مؤتمر الصومام 1956 كيانا أو جسما موحدا لكنها بعد المؤتمر أصبحت ائتلافا أو جبهة بأتم معنى الكلمة فقدماء حركة الانتصار و الاتحاد الديمقراطي والعلماء دخلوا أجهزتها القيادية دون أنيتنازلوا عن ذاتيتهم فابتدءا من 1956 تكونت الجبهة الحالية من هذا المزيج المعقد[1]. كما أن مؤتمر الصومام أدان مختلف التشكيلات السياسية وأعلن إفلاسها وفشلها رغم احتضان الجبهة لإطاراتها و مسؤوليها الرئيسيين وإعطائهم مناصب قيادية في أعلى مستويات الحزب .

- ويعلق محمد بجاوي على هذه الخاصية في حزب جبهة التحرير الوطني قائلا: " هو حركة ذات خصائص متفردة قوية،تجعل من الصعب اعتبارها كحلف مقدس بين الأحزاب أو كحزب واحد " مما جعلها توصف "بالحزب الأمة " لطابعها الوطني الفريد [2] .كما اندمج هذا الحزب بالدولة في عهد الأحادية حتى أنه لا يمكن التمييز بين الدولة والحزب أو ما أصبح ما يسمى باسم " الدولة الحزب " هو الذي بقي مميزا لتنظيم السلطة الجزائرية بعد الاستقلال .
- كما تجدر الإشارة إلى التوجه الأيديولوجي الذي طبع جبهة التحرير جراء تفضيل الجوانب التقنية و المتعلقة بتوسيع دائرة الثورة على الجوانب السياسية أو الأيديولوجية المرتبطة بالمجتمع ودولة ما بعد الاستقلال ويقول سليمان الشيخ أن الجبهة في 1962 كانت قوة متعددة الرؤوس[3] .وهناك من يرى أن"جبهة التحرير الوطني" وأجهزتها ما هي سوى مؤسسات بصلاحيات ضعيفة ورمزية لأن السلطة الفعلية كانت متعددة ويجسدها جيش التحرير الوطني كهيئة سلطوية فعلية سياسية وعسكرية وإقتصادية [4].

1-رابح كمال العروسي،مرجع سابق،ص30.

2- Mohamed bedjaoui la revolution algérienne et le droit ED. AIDJ. Bruxelle 1961.p85.

3-Chiekh Slimane l'Algérie en Armes ou le temps des certitudes .alger .OPU .1981.p98.

[4]مصطفى الأشرف،الجزائر الأمة والمجتمع،ترجمة: حنفي بن عيسى،الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1983،ص ص،387،386.

- غير أن" جبهة التحرير الوطني" في ظل الأحادية كانت تحوي كل التيارات [1] .

أ-التيار الوطني المعتدل : والذي كان يملك السلطة نظريا لكنه لم يمارسها عمليا واكتفى باعلان الشعارات وتبني ما يتخذ من قرارات والتجنيد لتطبيقها .

ب-التيار النخبوي الليبرالي : هو الذي كان في موقع التنفيذ وتحكم في تطبيق القرارات السياسية التي عد الكثير منها لكنه لم يعلن عن طبيعته بل ساير فسير واستمر.

ج -التيار الديني : هو التيار الذي همش منذ الاستقلال وبقي محصورا في وزارة الشؤون الدينية والمساجد وقد نشطت إلى جانبه حركة دينية بصورة مستترة في الأوساط الجامعية و بعض المدن د

– التيار الشيوعي : إختار هذا التيار السرية كما كان الكثير من إطاراته ينشطون في أجهزة الحكم و ظهر تأثيره بصفة جلية في "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" ومنظمة " الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية" و "الحركة الطلابية للتطوع"

-وقد كلفت جبهة التحرير بالدفاع عن خيارات السلطة وتعبئة الجماهير لإنجاح مشاريع الثورة ،وقد استمدت سلطتها وهيبتها من شخصية العقيد (هواري بومدين) لكنها فقدت الكثير من مصداقيتها في ظل حكم (شاذلي بن جديد) حتى أن مقراتها و ممتلكاتها كانت هدفا لما انتفض الشعب الجزائري في أحداث 05 اكتوبر 1988 بما تمثله من رمزية لفترة فاشلة[2].

-وبعد السماح بالتعددية الحزبية وإقرارها دستوريا سنة 1989 حاولت السلطة الحاكمة دعم جبهة التحرير الوطني لتبقى المهيمنة والمسيطرة على الساحة السياسية لكن العجز والتفكك الذي لازم الجبهة حال دون المحافظة على مكانتها في فترة الأحادية[3] من الصمود فقد حصلت جبهة التحرير الوطني على حوالي 16 مقعدا في أول انتخابات تشريعية تعددية سنة 1991 مقابل 188 التي تحصلت عليها جبهة الإنقاذ وذلك في ظل تحيز الإدارة الواضح خلال تقسيم الدوائر الإنتخابية الذي كانمن المفترض أن يخدم جبهة التحرير في هذه الأجواء المتأزمة حاولت قيادة الجبهة بزعامة (عبد الحميد مهري) إعادة الاعتبار للحزب من خلال تحميل مسؤولية فشل الحزب للسلطة وتبني خطابا سياسيا معارضا لها كما رفض إلغاء انتخابات 26 ديسمبر 1991 واتهم قيادة الجيش بالانقلاب على إدارة الشعب ووصفه بأقبح النعوت[4]. لتأتي مرحلة الخروج من السلطة هذا الخروج

1-رابح كمال العروسي،مرجع سابق ص35.

[2]– منعم العماروسلمان الرباشي" الأزمة الجزائرية والتعددية المكلفة " بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1999، ص 48 .

[3] احمد مهابة " مأزقالجزائريين من العنف والحوار " ،السياسة الدولية ،العدد: 107 ،جانفي 1992 ،ص 92 .

4 محمد بوضياف،مرجع سابق،ص60.

الذي أحاطت به الشبهات وضع الحزب ولأول مرة في موقع مكشوف بغير إسناد يقيه من هجمة الذين يستهدفون تصفيته .

حال الحزب خارج السلطة لم يكن أفضل منه داخلها ..." والذين بذلوا المستحيل لفك الارتباط بينه وبين السلطة كانوا على يينة من أهدافهم إزاءه كما كانوا على بنية من الخطوات اللاحقة فمتاعب الحزب والإحراج المستمر الذي تعرض له ومحاولات التصفية كانت في مجموعها حلقة اختبار قاسية كان مفروضا على القيادة الجديدة أن تتعامل معها بحد أدنى من الخسائر" [1] .

وتمثلت هذه الإجراءات التي من شأنها أن تضيق على الحزب وتسعى إلى تفكيكه في تجريده من مقراته والمطالبة بإعادة الجبهة إلى المتحف و تشجيع الانشقاق عن الجبهة وتكالب التيار الإستئصالي بشكل مكشوف وتحميلها تبعات الفشل المسجل في المسار الديمقراطي للجزائر،بالإضافةإلىالمضايقةالإعلامية حيث جردت الجبهة من جريدتي الشعب والمجاهد اليوميتين وعلقت يومية " الحوار" التي أنشاها الحزب في ظل التعددية [2] و هذا الإجراء يبدو غير ديمقراطي وغير قانوني وغير دستوري والمقصود به هو الخط السياسي لجبهة التحرير الوطني .

- كما شارك حزب جبهة التحرير الوطني في لقاء روما الذي دعت إليه جمعية سانت "ايجيديو" الكاثوليكية في 21-22 نوفمبر 1994 وضم إلى جانب جبهة التحرير القوى المعارضة لمسار السلطة والمتمثل في الحل الامني للأزمة الجزائرية وتعتبر مشاركة الحزب في اللقاء سابقة لم يعهدها النظام السياسي الجزائري واعتبرتها السلطة تمردا على القيادة الفعلية للبلاد، فمارست عليه ضغوطا كبيرة وضيقت عليه و وصفته بالعمالة و الخيانة و شرعت في التخطيط للإنقلاب على المكتب السياسي (بقيادة مهري) والعودة بالجبهة إلى أحضان الإدارة هذه المرة بقيادة (بوعلام بن حمودة) [3]
- غير أنه في ثاني انتخابات تشريعية ومحلية في ظل التعددية استطاع الحزب أن يحصد مقاعد لا يستهان بها سواء في المجلس الشعبي الوطني أو المجالس المحلية حيث فاز في الإنتخابات التشريعية سنة 1997 ب 34 مقعد واحتل المرتبة الثالثة بعد كل من حزب التجمع الوطني الذي صنع الحدث الأكبر في هذه التشريعيات و بعد حركة مجتمع السلم التي ظهرت كقوة إسلامية استطاعت أن تحقق لنفسها نجاحا في الوسط السياسي و تحصد المرتبة الثانية في البرلمان كما تحصلت جبهة التحرير الوطني على المرتبة الثانية في الإنتخابات المحلية لسنة

---

[1]- عيسى جرادي، مرجع سابق، ص 104.

[2]- المرجع نفسه ص 104 ص 105 .

[3]- رياض الصيداوي " عودة الوعي ام عودة الروحإلى الجسد:جبهة التحرير اولطني في استحقاقات مرحلة جزائرية مقبلة " بتاريخ 22/ 03/ 2005 على الموقع www.ahewar.org ص2 .

1997 فحصلت على نسبة 21.82 بالمائة من مقاعد المجالس البلدية 19.84 بالمئة بالنسبة للمجالس الولائية .

- وفي مؤتمر الجبهة المنعقد في فيفري 1998 أبعد العديد من المعارضين للسلطة أمثال : مهري حمروشوالإبراهيمي.

وأبقى على الوجوه المحافظة. محمد صالح يحياوي، رابح بيطاط، الشريف مساعديه[1].و سرعان ما عاد الحزب إلى السلطة، خاصة بعد وصول السيد عبدالعزيز بوتفليقة إلى رئاسة الجمهورية، وذلك بعد انتخابات 2002، حيث أصبحت الجبهة تمثل القوة الأولى في المجلس الشعبي الوطني، غير أنه غداة الإنتخابات الرئاسية لسنة 2003 عرف الحزب صراعا بين طرفين، ولا سيما بعد إقالة علي بن فليس من رئاسة الحكومة وهو الأمين العام للجبهة، أدى هذا الخلاف إلى تجميد أنشطة الجبهة، وكذا الأرصدة المالية للحزب...

لتتحول قيادة الحزب إلى "عبد العزيز بلخادم " واستطاع الحزب أن ينظم صفوفه وقواعده، ويحصد المرتبة الأولى في تشريعيات 2007- بحصوله على 136 مقعد في البرلمان، لتعود المشاكل إلى الحزب مرة أخرى وذلك في محاولة بعض المعارضين في الحزب من وزراء ومناضلين سحب الثقة والإحاطة بالأمين العام عبد العزيز بلخادم،إذ استطاع أنصار التقويمية في الحزب أو التصحيحية كما تسمي نفسها بالإطاحة بالأمين العام، ورغم الهزات وعدم الإستقرار التي يشهدها الحزب استطاع أن يحقق نصرا ساحقا في الإنتخابات التشريعية الأخيرة، وحصد أغلبية مقاعد البرلمان ب 208 مقاعد.

فهذه النتيجة لم يتوقعها أي متتبع للوضع السياسي في الجزائر، غير أن الأحزاب المنهزمة في هذه الإنتخابات استنكرت هذه النتيجة، وشككت في مصداقية الإنتخابات، وأكدت على أنها مزورة، وما هي إلا تجسيدا وتأكيدا لعودة سياسة الحزب الواحد، ورغم التعددية الشكلية التي تشهدها البلاد. أما في الإنتخابات المحلية لسنة 2012، فقد احتل هذا الحزب المرتبة الأولى كما أوضحنا في تحليل نتائج هذه الإنتخابات، ليبقى هذا الحزب هو المسيطر على الوضع السياسي في البلاد والمسيطرة على المؤسسات السياسية المنتخبة.

[1]: رابح كمال لعروسي، مرجع سابق، ص 59.

الحزب وقضية الهوية الوطنية:

أبرز المؤتمر السابع لجبهة التحرير الوطني المنطلقات الفكرية والسياسية للحزب وذلك من خلال إبراز تصورات الجبهة للهوية والإنتماء الحضاري للجزائر[1]

أن الهوية الوطنية تشكلت بصفة تدريجية عبر قرون طويلة وهي متعددة الأبعاد، منسجمة المضمون يتألف منها كيان فريد للأمة إسلامي- عربي- أمازيغي. وهذا الكيان هو ذات واحدة انصهرت فيها كل الأبعاد وتداخلت فيما بينها، بحيث يستحيل فصل بعضها عن بعض، أما فيما يخص الإسلام هو عقيدة في الحياة، ونظام متكامل الحلقات، ومرجع أخلاقي للسلوكيات والتصرفات، وتعتبر الثقافة العربية الإسلامية إطارا حضاريا تساهم فيه بعبقريتها المتميزة.أما البعد الأمازيغي فهو شقيق البعد العربي والإسلامي، ورافد هام من روافد الشخصية الوطنية. وهو جزء يعبر عن الإنتماء للوطن الواحد لذا لا ينبغي حجبه ولا المبالغة في إبرازه كعنصر للتفرقة والتمايز.

-كما أن المجتمع الجزائري لم يشهد في تاريخه الإسلامي صراعا لغويا على الإطلاق، واحتفاظ مناطق من الوطن باستعمال لغتها الأصلية في حياتها اليومية، لا يقلل من انتمائها إلى الحضارة الإسلامية وانصهارها في الوطنية ذات **الأبعاد الثلاثة:** الإسلام والعروبة والأمازيغية.

فالثقافة العربية الإسلامية، وأداتها اللغة العربية تراث مشترك بين الجزائريين منهما اللغة العربية المحلية المتداولة بينهم، ورصيد وطني يتعين على الجميع حمايته وعليه فاللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للشعب الجزائري ودولته.

إن تدريس اللغة الأمازيغية بلهجاتها المختلفة في المؤسسات التعليمية، مكتوبة بالحرف العربي، في المناطق المتداولة فيها، بعيدا عن اصطناع الخصوصيات يمكن أن يثري الثقافة الوطنية بروافد من التراث الشعبي.

الدولة الجزائرية تقوم على أساس المبادئ الإسلامية، طبقا لما هو وارد في بيان الفاتح من نوفمبر وتعمل على النهوض المستمر بالمجتمع الجزائري بما يتماشى مع مبادئ عقيدته الإسلامية ويحقق له الإزدهار في إطار قيم أصالته الحضارية العربية – الإسلامية.[2]

وقد تكرس موقف الجبهة من المسألة اللغوية بوضوح من خلال تأكيده أمينها العام على عدم جدوى (تناول مسألة الأمازيغية منفصلة عن قضية اللغة العربية التي تعتبر في الدستور لغة وطنية رسمية و لكنها لا تطبق.وكذلك عن حيز ووظائف اللغة الأجنبية.

---

[1]: عيسى جرادي، مرجع سابق، ص ص 107-108.

[2]:النص منشور في المجاهد الأسبوعي، العدد 1849، 12 جانفي 1996.

والطرح السليم لهذه الإشكالية تقتضي (حوار جديا ومعمقا بالنظر إلى الواقع اللغوي وبالنظر أيضا إلى مكانة اللغة الأجنبية من ناحية الحجم الذي تأخذه هذه اللغة لتطوير البلاد وما هو مطروح بحكم المطامح الثقافية واللغوية والتي ليس لها صلة مصلحة الشعب"[1].

إن الإهتمام بمسألة الهوية لحزب التحرير الوطني، مسألة في غاية الأهمية، وذلك لاعتبار أن أول أزمة يعاني منها النظام السياسي هي أزمة الهوية، وتعتبر أكبر مؤشر من مؤشرات التخلف السياسي، لذا فدور الحزب التنموي بالدرجة الأولى هو القضاء على أزمة الهوية التي حاولت معالجتها التنمية السياسية، وبالعناصر المذكورة سالفا يتضح لنا أن حزب جبهة التحرير الوطني، عالج مشكل الهوية بذكاء وبدون إقصاء أي طرف أو فئة أو أقلية أو إهمال خصائصها، خاصة وأن هذا الحزب كان على عاتقه بناء الدولة الوطنية، لذا استطاع أن يصيغ هوية وطنية، بالرغم من الانتقادات التي تعرضت لها هذه الصياغة، غير أنه استطاع نسبيا أن يدمج الشعب الجزائري في هوية أغلبية فئات المجتمع الجزائري باعتمادها على النموذج اليعقوبي في شكل الدولة الوطنية الحديثة.

هذا بالإضافة إلى الكثير من الأحزاب ذات البعد الوطني التي تنشط في الساحة السياسية، مثل الجبهة الوطنية الجزائرية، بزعامة " موسى التواتي" فهي تقدم نفسها على أنها تجسيد للتيار الوطني بالجزائر وقد استطاع هذا الحزب أن يحقق شهرة إعلامية، وينصب مكاتب ولائية في جميع ولايات الدولة، حتى أن نتائج الحزب لم تكن هزيلة بالمقارنة بالأحزاب الوطنية الصغيرة فقد احتل المرتبة السادسة من حيث الترتيب في الإنتخابات التشريعية لسنة 2007 ب 13 مقعدا.

لتتراجع إلى المرتبة السابعة في الإنتخابات التشريعية لسنة 2012 ب 09 مقاعد.

واحتلت المرتبة الخامسة في الإنتخابات المحلية فيما يخص المجالس البلدية بنسبة 4.09%،والمرتبة الثامنة فيما يخص المجالس الولائية بنسبة 4.88% وتبقى هذه النتائج جد ضعيفة إذا ما قارنها بنتائج حزب جبهة التحرير الوطني، والنسبة المتدنية لهذا الحزب تدل على عدم مقدرته في التغلغل داخل المجتمع وعدم اكتسابه قواعد جماهيرية.

ويمكن أن نذكر الكثير من الأحزاب المعتمدة مؤخرا والتي تصنف نفسها في خانة الوطنية نجد جزب الفجر الجديد "للطاهر بن بعيش " المنشق عن التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب "المستقبل" المنشق عن جبهة التحرير الوطني، والحزب الوطني الجزائري، إلى غيرها من الأحزاب النشطة في الساحة السياسية.

---

[1]: انظر الخبر، 18 مارس 1995

المطلب الثاني: أحزاب التيار اللائكي (العلماني):

وهي الأحزاب التي تتبنى الطرح العلماني وتؤكد عليه، فهي تسعى لإقامة نموذج سياسي قائم على اللائكية ، وإبعاد الدين عن السياسة، ولا وجود لمبرر يقحم الدين في الدولة، وتمنع استخدام الدين للوصول إلى السلطة أو الارتكاز عليه كشرعية تثبت وتعمل على استمرار أنظمة الحكم خاصة منها الفاشية والدكتاتورية .

إن المنطلق الفكري الذي تقوم عليه هذه الأحزاب في وجوب فصل الدين عن الدولة ليس مرده عداء إلى الدين، وإنما عدم استخدام الدين سواء للوصول إلى السلطة أو لتبرير البقاء فيها أو لتفسير سياسات معينة تكون ضد مصلحة الشعب، خاصة وأن متغير الدين يلعب دورا مهما في بلورة الثقافة السياسية لدى المجتمعات المسلمة وهو قبل كل شيء يمثل عاطفة موجهة لسلوكيات المجتمعات، لذا تتهم التيارات العلمانية التيارات الدينية باستخدام هذه العاطفة لمصالحها الشخصية ليس إلا وتشكل هذا التيارات من جماعات المثقفين والسياسيين وأعضاء الأحزاب التي تمثل الإنتلجيسيا الحديثة.

1-الحزب الشيوعي الجزائري: كان يمثل التيار اللائكي في الساحة السياسية الجزائرية، وبصورة واضحة الحزب الشيوعي الجزائري، الذي له امتداد، مع بداية بزوغ الحركة الوطنية حيث استقل عن الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1936، وانضم إلى الثورة التحريرية سنة 1955، تضمن البيان المنشور في جريدة الحرية في 09 جانفي 1955 والذي ورد فيه " أن الجزائريين من المسلمين وأوربيين، يريدون أن يعيشوا في سلام وفي وئام وفي بلد هو تراث مشترك لهم جميعا."[1] وكثيرا من الكتابات تتجاهل دور الحزب الشيوعي في الثورة الجزائرية بل وتتنكر لهذا الدور. وترميه بالخيانة، غير أن التاريخ يثبت عكس ذلك، فالإختلاف في الإيديولوجية والتوجه لا يعني إنكارإنجازات الخصم والمنافس وهذا ما كرسته الكتابات التاريخية المؤدلجة، وبعد الإستقلال احتفظ الحزب الشيوعي الجزائري بكيانه الخاص، رغم الخطر المسلط عليه، ودخل السرية بعد انقلاب جوان 1965، ليعرف ابتداءا من 1966 باسم (حزب الطليعة الاشتراكية) إلى أن كسب الاعتماد رسميا مع إقرار التعددية في الجزائر، فقد أيد هذا الحزب المسعى الديمقراطي الذي انتهجه النظام، فهي يسمح للتيارات السياسية بأن تعبر عن نفسها وتساهم في بلورة المشروع الثقافي و تعمق محتواه بما يتماشى وواقع الجماهير وتطلعاتها.[2] وكذلك استحالة الفصل بين الديمقراطية والتعددية لأنها عنصران متكاملان.

---

[1]: عيسى جرادي، مرجع سابق، ص 69.

[2] المساء، 29 مارس 1989.

ثم حل بعدها الحزب،حزب الطليعة الإشتراكية (مؤتمر 1990 أبقى على الحزب،ليتحول فيما بعد الى حركة التحدي ويؤسس فيما بعد الكثير من مناضليه "الحركة الديمقراطية الإجتماعية" التي يعتبرها الكثير امتدادا لحزب الطليعة الاشتراكية والحزب الشيوعي،والتي ظهرت نتيجة انشقاق آخر.

الحزب ومسألة الهوية الوطنية:

الدين:

إن الإقرار الظاهر بدور الإسلام في بلورة ماضي الجزائر يخفي مواقف متزمة للغاية، فالشيوعيون ينكرون تحكيم الشريعة، فالشيوعية تمثل امتداد ديالكتيكيا للإسلام في روحها،[1] حيث أنه: (" ما دام الدين لله والوطن للجميع فأنه ليس من حقنا أن نوطن الدين لأغراض سياسية ولن يستقيم عود الحداثة والديمقراطية إلا بالقطيعة مع الأصولية والتقاليد البالية للنزعة العربية الإسلامية."

اللغة:

بالنسبة إلى الحزب الشيوعي تطرح، الإشكالية الأمازيغية كجزء من الحركة التاريخية لكفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله ولاسترجاع تراثه وهويته ووجوده، فبالنسبة للحزب الشيوعي أن الأمازيغية هي القاعدة التاريخية لشخصيتنا الوطنية، كما أن الطابع الأمازيغي لا يتعارض ولا يعارض إطلاقا الإنتماء الحضاري للعرب والمسلمين بل هو مدخله التاريخي، واللغة الفرنسية هي مكسب وغنيمة حزب لا يمكن إهمالها، فتعدد اللغات وتنوعها يثري الثقافة الوطنية، وفي نظرة الشيوعيين للموقع الحضاري للدولة الجزائرية، يجب أن يكون موقعا مركزيا وتكريس الموقع المركزي للغة العربية وإعطائها قيمتها.

أما الموقع الذي احتلته اللغة الفرنسية الخاص، للأسباب التاريخية المعروفة فلا بد من إعادة النظر فيه من عدة زوايا:

- لأنه لا يمكن إقصاء هذه اللغة بجرة قلم لأن هذه اللغة لا تزال تلعب دورا هاما في التعليم والإرادة فلا يمكن إنكار دورها، والعلاقة مع اللغة الفرنسية في مستويين: مستوى لغوي ثقافي موضوعي، ومستوى سياسي.

- فلم يُغلب التيار الشيوعي أي مكون على الآخر، فالدين للجميع ولا يمكن احتكار طائفة له، واللغة سواءا العربية والأمازيغية هي لغة وطنية كما أن اللغة الفرنسية لا يمكن إقصاؤها فهي جزء مشكل لهوية جماعة من أفراد المجتمع الجزائري، وإذا قمنا بإقصائها، فإننا نتجاهل هوية فئة من المجتمع، لذا حاولت أن تصييغ هوية يمكن أن تشكل وتستقطب كل الجزائريين في ظل دولة حداثية

-

[1]: عن عيسى جرادي، مرجع سابق، مقابلة مع عبد الحميد بن رزين "19 نوفمبر 1994".

2-جبهة القوى الاشتراكية:

تأسست في 1963/09/29 وارتبطت نشأة هذا الحزب بملابسات الصراع السياسي الذي نشب مباشرة بعد إعلان الاستقلال، حيث قاد مؤسسها " حسين آيت أحمد" تمردا بجبال القبائل، بعد استقالته من المجلس الوطني، عقب تولي بن بلة رئاسة الدولة.[1]

فآيت أحمد الذي كان عضوا في الجمعية الوطنية التأسيسية انسحب إلى المعارضة بدعوى: – عدم تمكنه من التعبير الحر في الجمعية التأسيسية و فشل تأسيس[2]، حياة سياسية تقوم على التعددية ومنع هذه الجمعية من صياغة دستور للبلاد وهي

- بذلك كانت جبهة القوى الاشتراكية، الحزب أكثر شراسة في معارضة السلطة آنذاك ويمكن اعتبارها المعارضة الأقدم، وبعد فرار زعيمها إلى الخارج واصلت نشاطها الى غاية رجوع زعيمها إلى أرض الوطن سنة 1990.[3]

- وتعرض الحزب بعد اعتماده رسميا من السلطة، إلى انقسامات في صفوفه أدت إلى انسحاب العديد من الوجوه السياسية القيادية منه، ليعيد تنظيم نفسه في مؤتمره المنعقد في مارس 1991 بانتخاب مجلس وطني ومكتب تنفيذي.

- بعد نتائج الدور الأول من تشريعيات 1991، دعت جبهة القوى الاشتراكية كل القوى المعارضة للمشروع الإسلامي إلى التكتل في قطب ديمقراطي واحد، لمواجهة زحف الجبهة الإسلامية للإنقاذ على مؤسسات الدولة لكنها في المقابل رفضت قرار النخبة العسكرية بإلغاء الإنتخابات واعتبرته انقلابا بأعلى الإدارة الشعبية، ودعت إلى مسيرة مليونية نددت فيها ب:"**الدولة البوليسية والدولة الأصولية**"[4]

- ورغم محاولة الحزب الوصول إلى قاعدة انتخابية خارج منطقة القبائل، بقيت تلازمه صفة الجهوية، التي تأكدت بمشاركته في المواعيد الإنتخابية، حيث حصل على أغلبية المجالس البلدية والولائية في منطقتي تيزي وزو وبجاية في محليات 1997، كما شكل المرتبة الثانية بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات 1991 الملغاة.

- شاركت جبهة القوى الاشتراكية في اجتماع (روما) الذي جمع المعارضة من أجل التباحث لإيجاد حل سلمي للأزمة الجزائرية، كما دعت الجبهة الجيش من الخروج النهائي من الساحة السياسية، وترسيم اللغة الأمازيغية وإقامة الحريات وإقامة العدالة الإجتماعية في ظل الاشتراكية،

---

[1]: كمال لعروسي، مرجع سابق، ص 115.

[2]: حوار أجرته جريدة النصر مع حسين آيت أحمد جانفي 1990.

[3]:اسماعيل قيرة وآخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوجدة العربية 2002، ص 159.

[4]: محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 65.

ففي نظر الجبهة لا تعارض بين الاشتراكية وإقتصاء السوق لأن هذا الأخير لا يتعارض مع أشكال العدالة الإجتماعية ومع أشكال التنظيم الاقتصادي التي تجنب المجتمع الانتقال من الاشتراكية المتوحشة إلى الليبيرالية المتوحشة[1].

- وبعد مقاطعة الحزب للانتخابات لفترة طويلة قرر الدخول في سباق الإنتخابات التي جرت في ظل الإصلاحات السياسية التي قادها رئيس الجمهورية، فقد استطاع أن يحقق نتيجة لا بأس بها في تشريعيات 2012. 27 مقعدا في البرلمان واحتل بذلك المرتبة الرابعة بعد كل من حزبي السلطة وتكتل الجزائر الخضراء. وحققت أيضا المرتبة الرابعة في المحليات نوفمبر 2012 بعد كل من حزبي السلطة والحركة الشعبية الجزائرية.

بحصدها 954 بالنسبة لمقاعد المجالس البلدية (3.50%) و (91) مقعد بالنسبة للمجالس الولائية (4.99%) وتعد هذه النتيجة تطورا في مسار الحزب خاصة بعدما كانت انتصاراته محصورة تقريبا في منطقة القبائل وبذلك استطاع أن يتجاوز عتبة الجهوية نسبيا.

وفي نهاية شهر ديسمبر من سنة 2012، يعلن رئيس جبهة القوى الاشتراكية استقالته من زعامة الحزب وتسليم السلطة لأحد المناضلين المخلصين.

الهوية:

الدين: دعت الجبهة إلى عدم استعمال الدين لأهداف سياسية من قبل أي حزب، كما ترى بأن مواد الدستور غير ملائمة، بما فيها المادة الثانية على أن الإسلام دين الدولة[2]

- هذا التحفظ يفسره التساؤل عن الدولة الجزائرية (هل هي دولة فئة معينة أو دولة جماعة، أو حزب معين أم هي دولة الشعب الجزائري ككل).

- كما أن الجبهة تعارض أي تنظيم سياسي قائم على أسس دينية، فلا يجوز استخدام الدين من أي فئة وجماعة في المجتمع، فالدين هو ملك للجميع، وصورة الإسلام في أفق مجتمع لائكي خلفية ل(حضارة وروح ورحمة وأخوة وتعاون وتسامح ومحبة، ولا يمكن أن يتجاوز ذلك.

اللغة: تدافع الجبهة عن الأمازيغية وتسعى لإعادة الاعتبار من خلال التعددية الثقافية واللغوية.

فالأمازيغية هي البعد الحضاري العميق للجزائر، وهي عصب هذا المجتمع فهي ثقافة ولغة مثل العربية، كما أنه لا يمكن تحقيق مجتمع منسجم ومستقر ومتسم بالتعايش إلا بقبول الأمازيغية كلغة رسمية.

ويرى زعيم الجبهة ان هناك مشكل ثقافة لا يمكن التقليل من شأنه، وهو نابع من فرض خيارات لم تكن في يوم من الأيام موضوع نقاش[1].

---

[1]: عيسى جرادي، مرجع سابق ص 116.

[2]: انظر عيسى جرادي، ص 116، مقابلة مع سعيد خليل (أمين عام بالنيابة) جريدة الخبر، 26 ديسمبر 1994.

واللغة العربية هي مكسب وغنى للجزائر، وهي قادرة على تقديم الكثير، ولكن لا ينبغي للبعض أن يتخذها ورقة تجارية وهي بهذه العبارة مكسب مثل اللغة الفرنسية.

فجبهة القوى الاشتراكية واضحة في توجهاتها فهي علمانية الطرح، حاولت صياغة هوية جزائرية تضم كل الجزائريين لكن يتغلب البعد الأمازيغي، لهذا لم يستطع أن يخترق أعماق المجتمع الجزائري، فهيتنادي بالجهوية وذلك بطريقة غير مباشرة في خطاباتها، غير أن أبجديات الجبهة لم تحاول تعريف هذه الجهوية، ولم تحدد حيزها، خاصة عندما تقترن بميول عرقية، وتؤججها الدعوة إلى اثنينة لغوية وثقافية لا يوجد ما يبررها أو يفسرها.

3-التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:

تأسس في شهر فيفري 1989 ويعتبر أول حزب يعلن عنه بعد أحداث أكتوبر 1988، غير أنه اعتمد في التاريخ المذكور أعلاه، كما أنه أعطى بعدا سياسيا للقضية الأمازيغية، رئيسه الحالي "محسن بلعباس" بعدما كان في قبضة " سعيد سعدي" الذي أعلن عن تنحيه من هذا المنصب، ليؤكد على ديمقراطية الحزب، غير أنها جاءت بعد أكثر من عقدين من الزمن.

فالحزب عبارة عن إطار سياسي لكل المؤمنين بالثقافة الجزائرية، وبالمكونات المشكلة لهوية الشعب الجزائري: الإسلام والعروبة والأمازيغية والعصرنة.[2]والتجمع ليس إلا تطورا للمطلب الأمازيغي وتأطيره كإشكالية في الثقافة الوطنية ،ضمن برنامج سياسي متكامل، كما أن النزعة البربرية هي الغالبة على الحزب ذات ارتباط وثيق بالغريب، بالإضافة إلى تمجيدها للغة الفرنسية، وإعلانالإنتماء إلى الحضارة المتوسطية.

إن ما يميز التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية مواقفه المضادة للإرهاب، وتأييده للسلطة في ذلك، وحاول من خلال ذلك الاستثمار في الوضع للوصول إلى أكبر قدر ممكن من التأثير في القرار الوطني، كما استفاد زعيمه من حقيبتين وزاريتين نتيجة تحالفه مع السلطة فيما يخص نهجه الاستئصالي، وانسحب من الحكومة أثناء أحداث القبائل في 2001، خوفا من خسارته لقواعده الشعبية في هذه المنطقة[3].

- غير أن مطالب هذا الحزب خاصة الثقافية والسياسية، صنفته في خانة التطرف والمغالاة والجهوية لدى البعض ان واستطاع أن ينافس القوى الاشتراكية في منطقة القبائل ويتحدث باسمها.[4]

---

[1]:مرجع نفسه ص 16.

[2]: عيسى جرادي، مرجع سابق، ص 134.

[3]: حسن وعلي " قصة الأرسيدي، سعدي والديمقراطية" الجزائر نيوز بتاريخ 07/02/10 على الموقع http//www.algeriemédia.org

[4]:charef(A)l'algeriie le grand dérapage, France :ed,de laube, 1994, p 12.

- قام بمقاطعة الإنتخابات التشريعية لسنة 2012، وشارك في الإنتخابات المحلية من نفس السنة، غير أنه حقق نتائج هزيلة، إذا ما قمنا بمقارنتها بالإنتخابات السابقة التي شارك فيها، إذ تحصل على المرتبة (12) فيما يخص المجالس البلدية نسبة1.17% وأما بالنسبة إلى المجالس الولائية فقد تحصل على المرتبة(13) بنسبة 1.90% وهذا ما يدل على فقدانه بقواعد شعبية تمثله في جميع الولايات.

الهوية :

1- <u>الدين:</u> تشكل اللائكية مبدأ راسخ في سياسة التجمع، وهي تعني لديه، فصل السياسة عن الدين، وفي المؤشر الرابع للحزب، وردت التوصيات التالية:

اللائكية ما هي إلا حرية الإعتقاد والثقافة بعيدا عن التعصب والأنانية، وهي لا تقف عند حد المجتمع المدني وفقط. بل يجبأن تتعداه إلى المدرسة لتكون طابعها المتميز لان التربية الدينية هي ايديولوجيا، أدخلتها السلطة لصالحها ولتخدير الأطفال، وفي المؤتمر نفسه، أكد الأمين العام للحزب في تدخله أنه (" لم تعرف قط دولة أو أمة نجحت في حياتها، بدمج الدين في شؤون السياسة، هذا التعصب للائكية جعل أطرافا عديدة تتهم الكثير من قيادة الحزب بتهمة الإلحاد، التي ألحقت أضرارا سياسية خطيرة بالتجمع، وفي نفيهم عن أنفسهم هذه التهمة، صرح آيت العربي، قيادي سابق في الحزب قوله:" نحن مسلمون ونحس بذلك، حزبنا ينادي بفصل الدين عن الدولة، ومن شان هذا الفصل ان يزيد في خدمة الإسلام أكثر مما هو عليه"[1].

- إن اللائكية – بمفهوم وطرح- التجمع ليست ذات صبغة سياسية محضة، بل تمتد إلى الأسرة والمدرسة، والمظاهر الإجتماعية.

2- <u>اللغة:</u> ويترجم التجمع مطلبه الثقافي بوجوب إعادة النظر في مركب الهوية الوطنية، حيث يصر على إدراج الأمازيغية، ضمن هذا المركب، بوصفها تعبيرا عن الأصول التاريخية والثقافية للشعب الجزائري.... وهذا يقتضي العمل من أجل جعل الثقافة الأمازيغية جزءا لا تجزأ من الهوية الوطنية، هذا التراث الذي يبدوا مزيجا لا يكشف عن أي لون واضح فالطابع البربري، والطابع الإفريقي والعروبة والإسلام والعصرنة، هي عناصر شخصية الجزائر، التي تندرج في حوض حضارة البحر المتوسط الذي هو مستقبلها الطبيعي، إن هذا المزيج هو حصيلة آلاف السنين من التاريخ الأمازيغي[2].

---

[1]:الشعب، 19 مارس 1989.

[2]:من نص التوجيه العام للحزب

وتكتسب الأمازيغية " موقعا متميزا في الخطاب الإيديولوجي والسياسي للتجمع حيث نص التوجيه العام للحزب على أن الثقافة الجزائرية، غنية بتعددها، ولا بد من انعكاس هذا التعدد في المؤسسات بداية من التعليم إلى وسائل الإعلام.

-كما أن اللغة الفرنسية موقعها باعتبارها (لغة اتصال وعلم وتكنولوجيا) والتجمع يختلف مع الذين يقولون بأن هذه اللغة ليس لها مكان في الظروف الراهنة وحتى في المستقبل القريب، ويختصر التجمع فهمه لعناصر وتركيبة الهوية الوطنية ضمن البيان الذي نشره في 16 جانفي 1990 حيث يؤكد أن " الهوية الجزائرية العربية الأمازيغية: لغتان وطنيتان – المسألة الأمازيغية انشغال وطني وديمقراطي"[1]

ذكرنا هذه الأحزاب الثلاثة على سبيل المثال، لا الحصر فالساحة السياسية الجزائرية، تنشط فيها الكثير من الأحزاب ذات البعد والتوجه اللائكي ولا يمكن حصرها في ثلاثة أحزاب ويمكن ذكر:

حزب العمال: وهو حزب لائكي علماني، يقوم على المبادئ الاشتراكية تتزعمه السيدة (لويزة حنون) المتأثرة بالفلسفة التروتسكية، والتي اشتهرت من خلال تدخلاتها الفكرية وانتقاداتها الشديدة الحدة للوضعية الإقتصادية والإجتماعية، وقد بلورت خطابا سياسيا يعارض كل ما من شأنه تعزيز ودعم سياسات الإصلاح من منظور ليبرالي[2]، ومن جملة مطالبها، وجوب استمرار الدولة في دعم القطاع العمومي والتكفل بالمطالب الإجتماعية للمواطنين من صحة وتعليم وسكن. وكما ان قواعد الحزب منتشرة في الأوساط المهمشة وفي المناطق الحضرية.

وحصل في الإنتخابات التشريعية على 04 مقاعد، كما أنه لم يتحصل على أية مقعد في تشريعيات 2007، غير أنه استطاع أن يحصل على 24 مقعد في انتخابات 2012 التشريعية، وعلى المرتبة السابعة في انتخابات المجالس الولائية لسنة 2012 بنسبة 5.77% وبالنسبة للمجالس البلدية حقق نسبة 4.50%.

كما يوجد حزب "التحالف الوطني الجمهوري" ذو الطرح اللائكي بقيادة " رضا مالك" و "الحركة الشعبية الجزائرية" بقيادة عمارة بن يونس.

---

[1]: عيسى جرادي، مرجع سابق ص 138.

[2]:محمد بوضياف مرجع سابق، ص 66.

المطلب الثالث: أحزاب التيار الإسلامي:

-التيار الإسلامي بالجزائر لم يكن ظاهرة جديدة وإنما هيكل وبلور نفسه في أحزاب سياسية، بعد إقرار التعددية، كما ارتكزت على الجانب الإيديولوجي والفكري للأزمة، وإعطاء الأهمية القصوى للمنظومة التربوية والثقافية بكل أبعادها.[1]ولا يكون ذلك إلا في إطار الشريعة الإسلامية.

ولعل أبرز حزب إسلامي كان له تأثير على الساحة السياسية الجزائرية وبل صنع الكثير من الأحداث التي شكلت تاريخ الجزائر في التسعينات، هو حزب" الجبهة الإسلامية للإنقاذ" الذي كان يعتبر أكبر حزب إسلامي، حقق فوزا معتبرا في أول انتخابات تجري في ظل التعددية في جوان 1990، و استطاع تحقيق هذا النصر، بسبب تمكنه من ركوب الحركة الإجتماعية الشعبية مباشرة، وبعد الاعتراف مباشرة بالحزب قانونيا، مانحا إياه خصائص وصفات لم تكن تملكها في الأصل مثل السلفية التي غطت مطالبها وطابعها القيمي المعادي للمرأة وبعض مظاهر التقدم والعصرنة المرتبطة بالمرأة، مع العلم أن التيار الجذري الذي ركب هذه الحركة الإجتماعية الشعبية وهي في قمة عنفوانها وقوتها لم يقم بأي جهد لإصلاحها، مكتفيا بركوبها واستغلال قوة دفعها الكبيرة هذه هي التي تفسر نتائج الإنتخابات الباهرة التي حققتها جبهة الإنقاذ الإسلامي[2] كما استطاع ان يحصل على 188 مقعد في الدور الأول من الإنتخابات التشريعية، ما أكد فوزه بالضرورة في الدور الثاني، مما جعل السلطات تلغي نتائج هذه الإنتخابات، ثم تقوم بعدها بحل هذا الحزب، ما تسبب في أزمة سياسية وأمنية في البلاد، ولازالت تعاني الجزائر من نتائجها إلى حد الآن.[3]

- ولعل من أهم الأحزاب البارزة في الساحة السياسية، المتمثلة للتيار الإسلامي نذكر:

1-حركة مجتمع السلم: ظهرت على الساحة السياسية ومنذ تأسيسها باسم " حركة المجتمع الإسلامي"، واعتمدت في 1989/09/10، ويسعى هذا الحزب إلى إقامة الدولة الإسلامية، بالاعتماد على المعايير المرحلية والموضوعية والواقعية في مناهج عمله.[4]

---

[1]: عبد العالي رزاقي، الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات وحقائق، الجزائر ج1 المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990، ص 110.

[2]:ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية، والحركات الإجتماعية، الجزائر، الجزائرمنشورات الشهاب 2008، ص 68.

[3]: للمزيد من التوسع انظر الكتاب:

- محمد تاملايت، الجزائر من فوق البركان، الجزائر،☹ د،م،ن) 1999.
- عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية: أحداث ومواقف، الجزائر: دار الهدى، 2001.

[4]:رابح كمال لعروسي، مرجع سابق، ص 54.

–واضطرت إلى تغيير اسمها، بموجب دستور 1996، الذي يحضر استعمال أحد مكونات الهوية الوطنية، وبالأخص الدين، واعتماده كشعار سياسي سواء من حيث اسم الحزب أو الممارسة، فغيرت اسم الحزب إلى " حركة مجتمع السلم".

شاركت حركة مجتمع السلم في جميع الإنتخابات التي جرت في ظل التعددية حصدت 71 مقعد في المجلس الشعبي الوطني، وعلى 21.82% بالنسبة للمجالس البلدية، و 19.84% بالنسبة للمجالس الولائية. أما في الإنتخابات التشريعية لسنة 2012، فقد تحصلت على 52 مقعد واحتلت المرتبة الثانية.

غير أنها شهدت تراجعا كبيرا من حيث النتائج المحصل عليها في الإنتخابات التشريعية لسنة 2012 ب: 49 مقعد، رغم دخولها في تحالف مع حزبي النهضة والإصلاح الإسلاميين، وتراجعت النتيجة أكثر في الإنتخابات المحلية الأخيرة، إذ تحصلت على المرتبة الثامنة، بنسبة 3.21% بالنسبة للمجالس البلدية، و 3.59% بالنسبة للمجالس الولائية.

كما أن حركة مجتمع السلم تقدم نفسها على أنها البديل لجبهة الإنقاذ الإسلامي، فهي التيار المعتدل في الحركة الإسلامية بالجزائر.[1]

أصبحت "حركة مجتمع السلم" حليفا للسلطة، بدخولها في التحالف مع حزبي " جبهة التحرير الوطني" و " التجمع الوطني الديمقراطي". واشتركت في الحكومة بعدة حقائب وزارية هذا التحالف مع السلطة، أدى إلى ظهور انقسامات داخل الحزب ومعارضة بعض قياديه السياسة المنتهجة للحزب، ليتطور هذا الصراع، ويعلن القيادي عبد المجيد مناصرة "انشقاقه عن الحزب وتأسيس حزب "جبهة التغيير" بعدما رفضت السلطة منحه اعتماد الحزب باسم " جبهة التغيير الوطني".

غير أنه قبل الإنتخابات التشريعية لسنة 2012 يعلن رئيس " حركة مجتمع السلم" انسحابه من التحالف الرئاسي، والإنضمام إلى صف المعارضة، خاصة بعد فوز الإسلاميين في كل من مصر وتونس والمغرب، طمعا منه في الفوز، والانتشار بمؤسسات الحكم المنتخبة، كما أمر الوزراء بالانسحاب من الحكومة ومقاطعتها غير أن بعض الوزراء رفضوا المقاطعة، واستقالوا من الحزب وشكلوا حزبا جديدا، بقيادة المنشق " عمار غول" وزير الأشغال العمومية، تحت اسم "تجمع أمل الجزائر" تاج، الذي حصل على الإعتماد في شهر أكتوبر 2012 غير أنه لم يشارك في الاستحقاقات الإنتخابية.

---

[1]: mahiou ahmed, remarque sur l'evolution du système politique algerien (congres international des etudiants africain, sous la direction scientifique d'AR(aspagne), du 12au 15 janvier 2004), p15.DA), barcelone (aspagne), du 12au 15 janvier 2004), p15.

- **الهوية:**

الدين: ترى الحركة، ان إقامة النظام الإسلامي واجب شرعي، والقول ان الإسلام دين عبادة فقط، يستلزم نسخ آيات وإلغاء سور، وموضوعات من القران الكريم تناول قضايا الحكم بفلسفة لم يدرسها العلمانيون، فالإسلام دين دولة وعقيدة وشريعة، ومحاولة الفصل بين العمل السياسي والإسلام أو العمل السياسي والقران، ترتبت عن فكر كنسي، حال دون جعل الإسلام أداة تغيير للأوضاع الفاسدة.[1]

كما أن الحركة حاولت التوفيق بين الشورى والديمقراطية، فلا يمكن تحقيق تنمية دون ديمقراطية، ولا ديمقراطية بدون شرعية ولا شرعية بدون الإرادة الشعبية. كما ان الشورى مبدأ إسلامي وأصل من الأصول الكبرى، الذي يتأسس عليها نظامه السياسي، فأنها يجب ان تكون مقوم النظام السياسي.

اللغة: هناك ارتباط وثيق بين اللغة والإسلام، وخدمة اللغة العربية هي خدمة للإسلام، فاللغة العربية هي وعاء الإسلام.

أما بالنسبة للأمازيغية " فلا معارضة لدعوة إعادة الاعتبار لها، إذا كان لعودتها القدرة على ايصال أفكارهم بعيدا عن المناورات والزيادات، أما التحفظ عليها فهي إذا كانت هذه اللغة بالحرف اللاتيني وبالطعن في تاريخ الأمة، فهذا ما لا تقبله الحركة.

أما اللغة الفرنسية فهي كاللغات الأجنبية لا يجب إعطائها قيمة أكثر من حجمها أما الحركة فهي مع سياسة التعريب، وضد كل ما هو فرنكفوني.

وبهذا تحاول الحركة التمكين للمشروع الإسلامي، في إطار احترام موازين القوى واحترام قواعد اللعبة السياسية في الجزائر، وقد ركزت كل جهودها في الدفاع عن الثوابت الوطنية، الإسلام واللغة العربية والأمازيغية.[2]

غير ان أدائها السياسي فتارة في صف الموالاة للسلطة وفي فترات في صف المعارضة، جعلها تفقد الكثير من مصداقيتها في أواسط المجتمع.

حركة النهضة: اعتمدت رسميا في ديسمبر 1990، ولكن كان لها وجود قبل (16) سنة من تاريخ اعتمادها، فهي جماعة كانت تمارس المعارضة السياسية للنظام، وفق منهج شامل ومتكامل، فهي تتبنى نهج الإخوان المسلمين من حيث الإيديولوجية والفكر، شاركت في اجتماع روما، ودعت إلى المصالحة الوطنية والحوار.[3]

---

[1]:عن عيسى جرادي، مرجع سابق ، ص 129.

- جريدة الشعب، 27 مارس 1989: حوار مع الشيخ محفوظ نحناح.

[2]: حركة مجتمع السلم، القانون الأساسي و النظام الداخلي: منشورات الحركة 2003، ص ص 5.6.

[3]: محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 66.

-تعرضت الحركة إلى عدة هزات،، إذ بادر قيادي الحزب بحركة تصحيحية ضد رئيس الحزب، واضطر إلى الانسحاب من الحزب، وهي الان بقيادة حملاوي عكوشي، منيت حركة النهضة بالهزيمة في الإنتخابات التشريعية لسنة 2002، غير أنها حققت تقدما في تشريعيات 2007، بإحرازها 5 مقاعد في البرلمان، ثم تشكل تكتلا سمي بالتكتل الأخضر مع كل من حركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح الوطني، وتحتل في إطار هذا التحالف المرتبة الثالثة، ولكن بمقاعد أقل. إذ لولا التحالف لكانت في مؤخرة الترتيب.

الهوية: عرفت حركة النهضة نفسها بأنها: " جمعية إسلامية تغييرية شاملة تسعى لإيجاد، المجتمع الإسلامي الجامع بين الأصالة والمعاصرة والتجديد، وهي تستمد مبادئها وبرامجها من المصادر الأصلية للتشريع الإسلامي، كما تستفيد من الموروث الحضاري والثقافي للإسلام، ولمختلف التجارب الإنسانية الناجحة وشعارها(مجتمع أصيل، دولة قوية، حضارة رائدة(أما بالنسبة للغة العربية فهي من أولويات الحركة شأنها شان الأحزاب الإسلامية الأخرى فيما تحصى هذه اللغة.

-ان موقع حركة النهضة و تأسيس وجودها وسيرها على المرجعية الإسلامية، و سعيها الحثيث في نقد الذات و بناء صف حزبي متجانس، و يرتبط المستقبل السياسي لحركة النهضة بجملة متغيرات و ثوابت، قد يكون أهمها مدى قدرتها على التغلب على النقائص التي صاحبت ظهورها و حدت من فعاليتها، و خاصة ضيق انتشارها الجغرافي، و نظر إليها البعض على أنها حزب نخبوي لا يميل إلى الاستيعاب الجماهيري.

2-حركة الإصلاح الوطني:-أسسها "جاب الله عبد الله" بعد إقصائه من حزب النهضة، و أوضح أن حقيقة الخلاف،و جوهر الصراع على أنه قديم بين إدارة البناء المؤسساتي الفعلي و إدارة البناء الإماراتي المركزي الذي لا حقيقة للمؤسسات فيه داخل النهضة.[1]

و في الأخير تعرض رئيسها إلى الإقصاء و الخروج من الحزب، لتصحيح في قيادة "فاتح الربيعي" كما أنها لم تستطع كسب رهانات الإنتخابات التشريعية رغم دخولها في ظل "تكتل الجزائر الخضراء"

-إن إنشاء حركة الإصلاح الوطني، لم يأت بجديد في إطار العمل الجزئي الإسلامي، فالبحث عن اختلافات جوهرية، بين مبادئ و برامج الأحزاب الإسلامية لا يعود بطائل، و إن اتسعت مصطلحات و ديباجات البعض إلى الحديث عن المشاركة للمطالبة و المغالبة في حدود ما تسمح به الاستنتاجات من خلال قراءة برامج و بيانات هذه الأحزاب.

كما أنه لا يمكن حصر التيار الإسلامي،في الأحزاب التي ذكرناها، فهناك حزب "جبهة العدالة و التنمية" الذي أسسه كذلك السيد عبد الله جاب،و يشارك في خط المعارضة.

كما أن الجزائر شهدت عدة أحزاب تمثل التيار الإسلامي منها حزب الأمة بزعامة بن يوسف بن خدة، و حزب التجمع العربي الإسلامي، حزب الله الجزائري و كذا الجزائر مسلمة غير ان كل هذه الأحزاب لا اثر له على المشهد السياسي الجزائري و اغلبها قد حل.

-كان هذا عرضا لأمم الأحزاب السياسية التي تمثل التيارات السياسية الثلاث "الوطني، الإسلامي، العلماني" غير أنه إذا أمعنا في خطابات مجمل هذه الأحزاب، نجد أنها تتبنى في خطاباتها "الوطنية" بمعنى أنها كلها تدعي أنها أحزاب وطنية، و هدفها خدمة الوطن و أن تسميه أحزاب السلطة، بالأحزاب الوطنية و أنها تجسيد لها، يعتبر إجحافا في حقها، و احتكار هذا المبدء لها وحدها و إقصاء كل الأحزاب التي لا تجري في فلكها من الوطنية، و هذا ما يعبر عن صورة واضحة من الدكتاتورية حتى فيما يتعلق بالأسماء، فقد حرمت، حركة"عبد المجيد مناصرة" من كلمة "وطني" في تسمية حزبها، و اضطرت إلى تسمية حزبها "جبهة التغيير" بدل "جبهة التغيير الوطني" التي كانت تطالب بتسميتها بها، إذن فإذا حاولنا أن نصنف الأحزاب الجزائرية من حيث الإيديولوجية، لا يمكننا ان نصنفها تصنيفا موضوعيا حقيقيا و هذا من خلال ممارستها و خطاباتها التي تتنافر و تتعارض مع المبادئ و الأسس التي أنشأت لأجلها هذه الأحزاب، مما يجعل التصنيف من حيث الإيديولوجية يكتنفه بعض الغموض و اللبس، إذ يتعذر عمليا التمييز بين ما هو وطني و ما هو إسلامي .... فالفاصل سياسي أكثر منه إيديولوجي و ثقافي.

المبحث الثالث: الدور التنموي للأحـــزاب السياسية بالجـــزائر

المطلب الأول: واقع التنمية السياسية بالجزائر1962-1989.

واقع التنمية السياسية قبل 1989:

عرفت الجزائر عملية التنمية السياسية، منذ بداية الإستقلال و بداية تشكيل و بناء الدولة الوطنية، لكن لم يكن هذا المصطلح شائعا بشكل كبير في الأوساط المعرفية لعلم الإجتماع السياسي و مدارس العلوم السياسية، خاصة و أن أدبيات هذا المفهوم بدأت في الظهور مع الستينات و السبعينات،غير أنها لم يكن لها استعمال في الخطابات السياسية الرسمية أو حتى في الكتابات السياسية الجزائرية، التي أرخت للتاريخ السياسي في تلك الفترة.*

-حيث سعت السلطة الحاكمة إلى بناء دولة وطنية، معتمدة و مستندة في ذ لك إلى شرعية ثورية و تاريخية تبرر حكمها، هذه الشرعية التي كانت مقبولة إلى حد ما لدى الجزائريين، استطاع النظام السياسي الجزائري في بداية نشوؤه أن يثبت لوجوده شرعية تمكنه من ممارسة السلطة على المجتمع، و هذا ما يسمى في أدبيات التنمية السياسية بالقضاء على أزمة الشرعية.

-غير أن هذه الشرعية بدأت تنهار و تتآكل و لم تعد مقبولة لدى الجماهير، خاصة و ن مشروعية الانجاز للنظام السياسي الجزائري كانت جد ضعيفة ، و ممارسة النظام التي كانت تعتبرها المعارضة على أنها فاسدة، أصبحت تهدد شرعية هذا النظام و وجوده.

و تشبث النظام دائما لتبرير وجوده في السلطة بالشرعية الثورية أصبحت لا تبرر وجوده و لا سياساته الفاشلة، مما أدى إلى بروز أزمة شرعية و بالتالي ظهور أزمة من أزمات التخلف السياسي.

-أما فيما يخص أزمة التوزيع و التي اعتبرت من أهم الأزمات التي تحاول التنمية السياسية القضاء عليها، حاول النظام السياسي أن يتبنى نظاما اجتماعيا و اقتصاديا أكثر

عدالة، و ذلك يتبنى النظام الإشتراكي و الذي يضمن التوزيع العادل للثروات لكافة جماعات المجتمع، فهو يقوم على أساس حماية مصلحة الجماعة و لا على أساس مصلحة الفرد، فالملكية الجماعية هي الضامن لتحقيق العدالة الإجتماعية، أما فيما يخص توزيع الأدوار و القيم في المجتمع، هو الذي خلق أزمة، فكل القيم كانت محصورة في الأشخاص الذين يمثلون حزب جبهة التحرير الوطني و قيادات الجيش الشعبي الوطني، أما الأدوار، أي القيام بمختلف الأدوار مثلا ممارسة الحكم و تسيير سياسات البلاد، و تسيير المؤسسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية، فتقريبا كلها كانت محصورة إن لم تقل كليا، فقط للمنضوين و المنخرطين و المؤيدين للحزب الواحد و الحاكم. أما المعارضة و إن كانت خفية فلا مكان لها في مؤسسات الحكم و

* أنظر كتاب عبد الله شريط،،الفكر السياسي والمجهود الإيديولوجي بالجزائر،مرجع سابق.

التسيير، و هذا ما خلق أزمة توزيع خاصة بعد فشل السياسة القائمة على النظام الاشتراكي و ما ترتب عليها من مساوئ و مشاكل اجتماعية هددت الأمن و الإستقرار لفترات طويلة في الجزائر.

–أما فيما يخص أزمة التغلغل، فقد سعى النظام السياسي الجزائري أن تكون قوانينه و سياساته نافذة في جميع إقليم الدولة، و استطاع تحقيق ذلك نسبيا، إلا في بعض المناطق التي تتميز بوجود جماعات اجتماعية منغلقة تقريبا على ثقافتها مثل الأمازيغ و منطقة وادي ميزاب، حيث نجد أن الأعراف السائدة في هذه المنطقة في فترة سابقة في بداية الاستقلال، كانت هي التي تقدم و يعمل بها على حساب القوانين التي تسنها الدولة في تنظيم الشؤون العامة فإن سكان هذه المناطق يقدمون أعرافهم الخاصة و تقاليدهم على قوانين الدولة، غير أن أزمة التغلغل لم تكن بحجم الأزمات الأخرى التي يعاني منها النظام السياسي الجزائري.

–أما فيما يخص أزمة المشاركة السياسية، و هي أهم الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي الجزائري و منذ الاستقلال، فقد شهدت الجزائر أزمة مشاركة سياسية منذ هذه الفترة، إذ أننا لا نجد سوى المستويات الدنيا للمشاركة السياسية، و هي الانخراط و النضال في صفوف الحزب الواحد، و شيوع ما يسمى بمشاركة التأييد و التعبئة، فالتعبئة تقوم بها أجهزة و مؤسسات النظام لحشد تأييد الجماهير لسياسات النخبة الحاكمة، أما المعارضة السياسية فكانت محضورة و لا وجود لأي تشريع قانوني يسمح بقيام تنظيمات سياسية أو أحزاب معارضة. و بالتالي فإن قنوات المشاركة السياسية تقريبا قبل إقرار دستور 1989، كانت تقريبا معدومة و إن وجدت في محصورة في إطار الحزب الواحد.

– هذا ما جعل الجزائر منذ سنة 1989 تشهد عدة أحداث كانت دافعا رئيسيا لإجبار النظام السياسي على إجراء سلسلة من التحولات الديمقراطية، التي صاحبتها العديد من التغيرات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية، فرضت عليها إجراء عدة تجارب تنموية للقضاء على المشاكل التي تعاني منها.

–إن الإصلاحات السياسية و الدستورية التي ذكرناها في المبحث السابق و التي تعتبر بمثابة تحولا ديمقراطيا، يشكل هذا التحول محاولة النظام السياسي للقيام بتنمية سياسية في إطار تنمية شاملة، فالتنمية السياسية تعتبر شرطا أساسيا و ضروريا لتحقيق التنمية الشاملة و في جميع القطاعات، خاصة في المجال الاقتصادي، إذ تعتبر جل نظريات التنمية السياسية هذا "البعد" –الاقتصادي– محور العملية الإنمائية و جوهرها، بل و من بين أهم مؤشراتها،

الذي من خلاله يمكن قياس مدى تقدم مجتمع ما أو تأخره، و بالنظر إلى المؤشرات التي تستخدمها نظريات التنمية، نجد أنها تنصب على توفير الإشباع الكامل لكل حاجات الإنسان.[1]

-إذا تلك الإصلاحات المشار إليها، كانت في مثابة عملية تنموية سياسية، يسعى النظام السياسي الجزائري و إن كان شكليا القضاء على أزمات التخلف السياسي، التي تعاني منه الجزائر.

واقع التنمية السياسية بالجزائر بعد 1989:

-1-<u>مؤشر التكامل و الاندماج القومي في ظل البناء المؤسساتي:</u>

-في البداية يجب الإشارة إلى البناء السياسي و المجتمعي في الجزائر، إذ يشكل المجتمع الجزائري متعددة إلى حد كبير، يمكن حصرها في الأمازيغ سواء في الشمال-تيزي وزو و بجاية-أو في الجنوب "بني ميزاب" في غرداية و طوائف من من إثنيات لكنها ليست الطوارق بأقصى الجنوب و العرب، تشكل مجموعات أثنية، يمكن ان تهدد التماسك و البناء الكلي للمجتمع في إطار الدولة الواحدة، إذا لم يتم استيعابهم من رف النظام السياسي، و أهم إطار يمكن ان يستوعب النظام في هذه الجماعات المختلفة هو البناء المؤسساتي الفوقي.

-لذا تصطدم عمليات التحديث بوجود-بناءات-تقليدية راسخة وسط هذه الجماعات،إذ تشكل عقبة أمام تبني أساليب جديدة[2]، فالمجتمع التقليدي يستند إلى الأسرة و يستمد مقوماته من قيم تقليدية كالقرابة و الإنتماءات الخاصة، بينما تدور الشرعية في الدولة المتقدمة حول الدولة[3]، فضلا على ان مظاهر التمدن و التعليم و التصنيع و إتساع وسائل الاتصال الجماهيري، و غيرها من المظاهر المرتبطة بالتحديث السياسي، قد أدت إلى -و إذا نظرنا إلى واقع طبيعة هذه البنى في الجزائر

---

(1)-محمد خاتمي،الديمقراطية و حاكمية الأمة،(ت:سرمد الطائي)،ط1،دمشق،2003،ص102.

(2)-هشام عبد الكريم،مداخلة،قراءةبسيولوجيةحول التمية بالجزائر،التنمية السياسية بالجزائر بين المضامين النظرية للمفهوم و متطلبات التطبيق،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،بتاريخ2010/01/19،ص2.

(3)-نصر محمد عارف،مرجع سابق،ص2

سنلاحظ اللاإستقرار و اللاتجانس الشديد، بدلا من تحقيق الإستقرار و التجانس[1].وإذا نظرنا إلى واقع وطبيعة هذه البنى في الجزائر سنلاحظ أنها ليست تقليدية تماما كما أنها بالقطع ليست حديثة تماما ، و إنما تنتمي إلى ما يسمى بالمجتمعات الانتقالية، و هي مجتمعات تسود فيها درجة معينة من اللاتكامل.

-إن إشكالية عدم التجانس داخل المجتمع الجزائري، و وجود تكوينات اجتماعية متجاورة تفتقد إلى التجانس الإجتماعي،إن المطلوب بناء منظومة سياسية تستند إلى وحدة اجتماعية موضوعية، تعكس بدورها حالة من الإعتماد المتبادل اجتماعيا و اقتصاديا، توفر الشروط الموضوعية للتنمية السياسية و الإقتصادية و الثقافية[2]، و هذا يرتبط بدوره [1]بالتجانس الثقافي و مجموعة من الشروط الموضوعية على رأس عملية التنمية الإقتصادية الشاملة، و أيضا مجموعة من الشروط الذاتية في مقدمتها وجود قيادات طليعية ذات مثل سياسية تتجاوز الإنتماءات المحلية[3].

-كما أن الجزائر تعاني من غياب مؤسسات سياسية حديثة، و فعلية، بالرغم من وجود مؤسسات لكنها شكلية و صورية، تفتقد لأداء أدوارها و وظائفها المنوطة بها، هذه المؤسسات قادرة على استيعاب القوى الإجتماعية الحديثة و تلبية متطلباتها، فالسيمة التقليدية تظهر على مستوى المؤسسات السياسية و هياكل الدولة، التي يميزها تمرس النخب المختلفة، ما أدى إلى إشعال حروب داخلية داخل هذه المؤسسات، فالنخب المتصارعة، تستعمل مؤسسات الدولة في صراعاتها، بل و تحاول أن تؤلب قوى خارج النظام ضد الجزء الأخر من السلطة المتصارعة معه، و من أقدم هذه الصراعات هي الصراعات المرتبطة باللغة و الثقافة[4]،

و كذلك الإستعانة بالنماذج المؤسسية الغربية، و كان من نتيجة ذلك تأسيس نماذج سياسية بعيدة عن أي بنية، اجتماعية و ثقافية متكافئة، مما أدى إلى تشويه النماذج المؤسسية الغربية التي لم يتم تكييفها مع البنى الإجتماعية و الإقتصادية الملائمة للمجتمع الجزائري، مما تسبب في فقدانها لمدلولها السياسي، و عدم قدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الفاعلية و الإستقرار.

كما أن غياب المؤسسات السياسية التي تؤدي الوظائف السياسية طبقا لقواعد متوقعة فيالدول الحديثة، يجعل المجتمع غير قادر على تنظيم نفسه، إذ دون مؤسسات سياسية حديثة وقوية، يفتقد المجتمع الوسائل الملائمة لتحديد مصالحه المشتركة و تحقيقها، كما يفقد القدرةعلى خلق مصالح

---

(1)-مرجع نفسه،ص82.

(2)-هشام عبد الكريم،مرجع سابق،ص3.

(3)-نصر محمد عارف،مرجع سابق،ص83.

(4)-ناصر جابي،الجزائر،الدولة و النخب،مرجع ص155.

عامة لأبنائه[1]، و هذا ما يجعل التنمية السياسية في غاية الصعوبة،
لهذا جاء تأكيد "هنتغتون" على ضرورة إيجاد المؤسسات السياسية، التي تعمل على إرساء لاستقرار و النظام العام و بناء المؤسسات السياسية الكفيلة بتحقيق الإستقرار في البلدان الجديدة، و بناءا على تصوره هذا، عرف هنتغتون التنمية السياسية بوصفها: "تعني تطور الأنظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الإجتماعية و المشاركة السياسية ذلك أن التنمية السياسية في جوهرها تتضمن إقامة مجموعة من المؤسسات العامة، التي تشكل البنية التحتية الضرورية للدولة و التعبير المنضبط عن الحياة السياسية في إطارها.[2]

–بالنسبة للجزائر يجب ان تتضمن التنمية السياسية إضفاء الطابع المؤسساتي الفعلي على السلطة و تأسيس السلطة، أي ان يصبح لها شخصية اعتبارية و حركة ذاتية تنظمها القواعد و القوانين و الضوابط التي يحددها المجتمع، بغض النظر على الأشخاص الذين يمرون بها أو يمارسون مهامها، و مستوى تأسيس السلطة ليس واحد، كما أنه ليس أمرا ناجزا، بل هو يتحدد كما يرى هنتغتون بقابلية التكيف و التعقيد و الاستقلالية و التماسك في منظماته و إجراءاته، و كلما ازدادت قابلية التكيف في منظمة ما ازداد طابعها المؤسسي[3].

و أما فيما يخص التكوينات الإجتماعية المتجانسة المشكلة للمجتمع الجزائري، فقد فشل إلى حد ما، النظام السياسي في دمجها مع البعض بدرجة كبيرة، و يمكن القضاء على هذا المشكل، ببوتقة الصهر، كما يعبر عنها عبد الحليم الزيات في كتابة التنمية السياسية، أي صهر هذه الخلافات و التجانس عن طريق تقوية مثلا أواصر المصاهرة بين العائلات المكونة لجماعة اجتماعية ما مع عائلة من الجماعة التي تختلف معها إثنيا، أو عن طريق بناء مؤسسات ذات ولاء قومي وطني فوقي و ذات أهداف وطنية موحدة تنصهر فيها هذه الجماعات و الأقليات، ما قد يسهل من عملية الاندماج القومي، و إن كانت الجزائر بنت عدة مؤسسات للقضاء على هذا المشكل مثل تأدية الخدمة الوطنية تحت ظل مؤسسة عسكرية، بجمع كافة أفراد المجتمع القادمين من مناطق و جهات و جماعات مختلفة في ثكنة واحدة مثلا، غير أن هذه السياسات لم تحقق النتائج المرجوة من هذه السياسة، إذ لازال الطابع الإثني و الجهوي يحكم علاقات المجتمع ببعضه البعض و علاقة

---

[1]هيثم سطايحي،"التنمية السياسية في المجتمعات النامية–مشكلاتها و أفاقها"، مجلة جامعة دمشق،العدد الثاني،1997، ص10.

[2]هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص4.

[3]المرجع نفسه، ص5.

المجتمع كذلك بالسلطة، مما يوضح إستمرار أزمة التكامل القومي و السياسي بالجزائر، و لكن بحدة أقل إذا ما قارناها بالدول ذات الإثنيات و الأقليات المتعددة و المختلفة اختلافا جوهريا، فإنهاتعاني من أزمة تكامل قومي و سياسي فعلي يهدد وجودها و استمرارها، مثل بعض الدول الإفريقية كدولةمالي و إفريقيا،إذ أصبحت هذهالإثنيات تلعب دورا كبيرا في تفتيت الدولة الوطنية كما حدث في السودان بانقسام الجنوب و تشكيل كيان سياسي مستقل و كذلك بالنسبة لشمال مالي، بانفصال حركة الأزواد و بعض التنظيمات عن السلطة المركزية.

2-مؤشر الشرعية:

-اعتمد النظام السياسي الجزائري على شرعية ثورية تاريخية كما أشرنا في الصفحات الأخيرة، و أثناء استبدالها بالشرعية الديمقراطية و ظهر ما يعرف بالعنف السياسي بين النظام السياسي و قوى المعارضة، و تم استبعاد الخيارات السلمية، و أثناء عملية الانغماس في اختبار القوة بين لأطراف، تطلب ذلك إلى تدخل العسكر، و الاعتماد عليه بشكل مقصور من أجل الحفاظ على النظام القائم و استمراره في أداء وظائفه و لكن تحت ظلال النخبة العسكرية، و بذلك ساهمت النخبة العسكرية في عملية التنمية السياسية، خاصة مع حكم "الأمين زروال" الذي أعطى المؤسسة العسكرية دور أشبه بدور الشريك في الرئاسة[1]، و بذلك تستمر شرعية الحفاظ على الأمن و وجود الدولة، و بالرغم من الفراغ المؤسساتي الذي شهدته الجزائر قبل وصول زروال-و بعد استقالة زروال- على خلفية صراع النفوذ بينه و بين الجيش، استمر تأثير المؤسسة العسكرية من جديد حيث دعمت في الإنتخابات الرئاسية التي جرت سنة 1999 المرشح عبد العزيز بوتفليقة، و قد شدد بوتفليقة خلال الإنتخابات على خصوصية وضع المؤسسة العسكرية في الجزائر، في نفس الوقت الذي أعلن فيه بعض رموز و قيادات المؤسسة العسكرية التزامها بالدفاع عن النظام، و عدم التدخل بالاستيلاء على السلطة في ظل التفاهم بين المؤسسة العسكرية و النظام[2]، رغم استفزازات رئيس الجمهورية للجيش متمثلة في إقالة جماعية لكبار ضباط الجيش، و إحالتهم إلى التقاعد، منهم قائد الأركان محمد العماري، ما يومئ بتغليب سلطة السياسي و المدني على العسكري، كما أكد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في كثير من خطاباته السياسية على انتهاء ما يسمى بالشرعية الثورية و الإحتكام و الارتكاز على الشرعية الدستورية، لأي سلطة تريد أن تحكم الجزائريين.

---

(1)-أحمد منسي(محررا)،التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،مرجع سابق،ص166.

(2)-مرجع نفسه،ص77.

غير أننا لا نشاهد و لا نلاحظ ذلك، فلا وجود لمؤسسة شرعية في النظام السياسي الجزائري، فالشرعية الدستورية أو الشرعية الإنتخابية، لا وجود لها، فالمؤسسة النيابية الوطنية "البرلمان بغرفتيه" محشوة بأعضاء يفتقدون لأدنى شروط الشرعية، و ذلك لتشكيك الكثير من المراقبين في نزاهة الإنتخابات و شفافيتها التي وصل عن طريقها هؤلاء النواب،بنسبة المقاطعة الكبيرة من طرف الناخبين لأية انتخابات، وذلك لفقدانهم الثقة في أي طرف سياسي يسعى للوصول إلى الحكم، أو هو كائن فيه، قد رشح نفسه للانتخابات شكليا، و هو مصمم للبقاء في السلطة، حتى و لو رفضته شرعية انتخابية، هذا ما يجعل المواطن الجزائري يفقد ثقته في النظام.

–و أما فيما يخص الشرعية الدستورية، فإن الدستور الجزائري من أكثر دساتير العالم تغييرا، فلم يمر عقد من الزمن إلا و طرء تغيير لهذا الدستور، كل سلطة حاكمة تسعى إلى تغييره وفق شروطها و مقاسها و مصالحها، فمن دستور 1989 إلى دستور 1996، إلى تعديل دستوري سنة 2008،فقد شرعيته، إذ عرض على البرلمان و وافق عليه، خاصة و أن الإمتيازات التي منحتها مؤسسة الرئاسة لنواب البرلمان تزامنت مع تاريخ التصويت للتعديل الدستوري، ما يعتبر بمثابة رشوة سياسية، جلبت سخط الكثير من الحقوقيين و الإعلاميين الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني، و سخط الناشطين السياسيين، و أحزاب المعارضة، رغم أن الدستور يجب أن يخضع لاستفتاء شعبي لأنه يمس الحياة اليومية في حياة المواطن و نظرا لأهميتة في تنظيم الحياة السياسية، فهو ليس كأي قانون ، فبه يتحد نظام الحكم و العلاقة بين السلطة الحاكمة و المحكومين، ثم لتأتي في الأخير تعديلات على الدستور، مرتبقة في عام 2013، إذ لم تمض 03 ثلاث سنوات على تعديل قبله كل هذا يدل على أنه تعد على الشرعية الدستورية في البلاد، التي يؤكد عليها دائما الخطاب السياسي الرسمي في النظام السياسي الجزائري.

–فمن الشرعية الثورية إلى الشرعية الديمقراطية التي يتشدق بها النظام، لازال المواطن الجزائري فاقدا الثقة في النظام السياسي، فالمجتمع بكافة مكوناته سواء المجتمع المدني أو المجتمع السياسي– فيما يخص المعارضة–لازالت تشكك في شرعية النظام الحالي، و أنه يفتقد إلى شرعية واضحة تؤهله لممارسة السلطة عليه.

–إذن فالنظام السياسي الجزائري يعاني من أزمة شرعية حقيقية تجعله يوسم على أنه يعاني تخلفا سياسيا، لا يمكن الخروج منه، إلا بإيجاد شرعية، تحتكم إليها و تقبلها كافة مكونات المجتمع .

3- مؤشر المشاركة السياسية:

تمثلت أزمة المشاركة السياسة في الجزائر من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية بشكل فعال و ديناميكي.

-يظهر إهتمام النظام السياسي بالمشاركة السياسية من خلال وضع صيغ دستورية و قانونية[1]، و إصلاحات سياسية تمس قوانين تنظيم الجمعيات و الأحزاب السياسية و النظم الإنتخابية، كلها مرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية و حقوق الإنسان.

- كانت التعديلات الدستورية و الإصلاحات السياسية، التي أشرناااليها في المبحث الثاني من هذا الفصل، العمود الفقري لأسس تفعيل و ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية بالجزائر، فكل تلك الإصلاحات و القوانين العضوية تعتبر إجراءات قانونية و شكلية لتفعيل عملية التحديث السياسي و القضاء على أزمة المشاركة السياسية و محاولة النظام دمقرطة الحياة السياسية، مما يساهم في تفعيل التنمية السياسية.

-غير أن المجتمع لازال يعاني من أزمة المشاركة السياسية،حتى و إن هيأت المنظومة القانونية و الدستورية الفضاء لذلك، و هذا ما يظهر جليا من خلال الإنتخابات التي تقام، إذ تتميز بنسب من المقاطعة و العزوف، و شيوع ما يسمى بظاهرة المجتمع غير مسيس.

وتتمثل أهم مظاهر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر بـــ: [2]

1)-غياب التطابق بين المبادئ الإيديولوجية و المواقف و البرامج و النصوص القانونية مع الممارسات السياسية الملموسة التي صاحبها تفشي الفساد الإداري و السياسي.

2)-مشاركة شكلية موسمية غير فعالة، من قبل القوى السياسية، حيث لا تظهر الأحزاب إلا أثناء الحملة الإنتخابية، بهدف تأدية أدوار معينة أو الحصول على الريع الإنتخابي.

3)-المشاركة السياسية، اتخذت شكل التعبئة، بغرض خلق مساندة دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية، نابعة من اهتمام بما يجري في المجتمع السياسي.

4)-الحفاظ على الوضع القائم سواء في المؤسسات غير الرسمية كالأحزاب و الجمعيات و غياب التداول على السلطة، في حياتها الداخلية أو في المؤسسات الرسمية، بقاء نفس الأشخاص و السياسية، إلا في الآونة الأخيرة، من خلال ما شهدته بعض الأحزاب في تغيير قيادتها، مثل: تنحي

---

(1)-ناجي عبد النور،النظام السياسي الجزائري.....، مرجع سابق،ص159.

(2)-صخر المحمد،بحث بعنوان:"أزمة المشاركة في البلدان النامية،الجزائر نموذجا،جامعة دمشق،كلية العلوم السياسية،2011، ص17

زعيم "جبهة القوى الاشتراكية" و "التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية" و أخيرا استقالة الأمين العام لحزب "التجمع الوطني الديمقراطية" بعد ظهور معارضة شديدة له من طرف بعض كوادر و قياد الحزب.

6)-عزوف الشباب عن الإنضمام للأحزاب السياسية، حيث يلاحظ سيطرة الشيوخ على المناصب القيادية، و بالتالي الغياب الشديد للحيوية لتحريك العمل السياسي.

-العزوف الانتخابي، وذلك من خلال نسب المشاركة الضئيلة التي سجلت في الإنتخابات التي أجريت منذ 1997، و ضعف المشاركة في أوجه النشاط الإجتماعي الأخرى و في المجالات غير السياسية للحياة الإجتماعية، ذلك أن مثل هذه المشاركة تؤثر في اتجاهات الأفراد، نحو النظام السياسي و العملية السياسية.

-غير أن الإصلاحات السياسية التي جرت مؤخرا لازالت لم تظهر نتائجها، وذلك لبداية و حداثة صدورها، بالرغم من حصول "انتخابات تشريعية و أخرى-محلية-التي أظهرت الدراسات المتعلقة نسبة عزوف سياسي رافقها ، غير أنه لازال هناك أمال موجودة من هذه الإصلاحات، فقد تساهم في القضاء على أزمة المشاركة السياسية، إذا أراد النظام حتما إرساء مبادئ الديمقراطية في الجزائر، خاصة و أن العامل الخارجي و الأجنبي، ازداد دوره و قويت لهجته من حيث دفع الأنظمة العربية إلى التوجه نحو الديمقراطية، و لو من باب الدبلوماسية الخشنة، أي إمكانية توجيه الحملات و الضربات العسكرية، لإطاحة الأنظمة السياسية بحجة الديمقراطية و حقوق الإنسان، لذا بادر النظام السياسي الجزائري، باتخاذ هذه الإجراءات التي تعتبر بمثابة إصلاحات، قد تكون بالدرجة الأولى إرضاء للقوى الأجنبية قبل القوى الداخلية (المجتمع بمختلف مكوناته).

-إذن فالمشكلة الحقيقية بالنسبة للجزائر، تكمن في ضرورة توافر مجموعة من الشروط المتوازنة، لتحقيق تنمية سياسية متكاملة، الأمر الذي يتطلب جهدا متميزا أو قيادة استثنائية قادرة على سد الثغرات البنائية في مختلف المؤسسات و أجهزتها.[1]

[1] هشام عبد الكريم،مرجع سابق،ص05.

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية الجزائرية في عملية التنمية السياسية:

-ذكرت الكثير من الكتابات، خاصة منها العربية، المهتمة بالتنمية السياسية، أن قضايا التنمية السياسية، تحاول معالجة أزمات التخلف السياسي الذي تشهده الدول المتخلفة و دول العالم الثالث، و أهم هذه الأزمات كما أشرنا إليها سابقا، هي: أزمة الهوية، و أزمة المواطنة، و أزمة المشاركة السياسية، و أزمة التكامل و الاندماج و أزمة الشرعية بالإضافة إلى أزمة التغلغل.[1]

-و كثير من الدارسين للأحزاب السياسية من يرجع سبب نشوئها هو القضاء على هذه الأزمات، أي أن دور الأحزاب السياسية هو دور تنموي، تعمل من خلاله للقضاء على أزمات التخلف السياسي، غير أن هذه الأزمات التي تحاول التنمية السياسية القضاء عليها، قد يتضمن القضاء على أزمة معينة إلى القضاء على أزمة أخرى مرتبطة بوجود الأولى مثل القضاء على أزمة الهوية يسهل في معالجة مشكلة التكامل القومي و السياسي، و كذلك القضاء على أزمة المشاركة السياسية يتضمن القضاء على أزمة المواطنة.

-كما أن علاقة الحزب السياسي بالمجتمع هي التي يتم في إطارها القيام بالوظائف، لذا لا يستطيع الحزب السياسي القيام بأدواره و وظائفه إلا باتصاله بالمجتمع بمختلف تشكيلاته، فعلاقةالحزب بالمجتمع و طبيعة هذه العلاقة هي التي تحدد مدى فاعلية الأحزاب السياسية في القضاء على أزمات التخلف السياسي ،فإذا كانت العلاقة مبنية على أسس مؤسسية و هناك علاقات اتصال و تأثير متبادل بين الأحزاب السياسية و المجتمع،في هذه الحالة

-يمكن الحديث عن تنمية سياسية لهذه الأحزاب، أما إذا كانت هذه العلاقة، علاقة محدودة أي مرتبطة فقط بمواعيد سياسية مثلا، أو معدومة في كثير من الأحيان، هنا يفقد الحزب السياسي دوره، و يصبح دون فاعلية، خاصة الأحزاب ذات الصيغة الجماهيرية أما أحزاب الأطر، أو ما يسمى في بعض الأدبيات بأحزاب النخبة، مثلا التي تتكون من مناضلين و منخرطين يحسبون على الطبقة المثقفة أو من المفكرين أو الأكاديميين حتى هذا النوع من الأحزاب، لا يستطيع التأثير في السياسات العامة أو معارضة السلطة إذا كان في صف المعارضة، إلا إذا كانت له روافد و صلات تتغلغل في عمق المجتمع.

-و بهذا يمكن القول أنه لا يمكن فهم الأدوار و الوظائف التنموية للأحزاب السياسية، إلا إذا حددنا علاقة الحزب السياسي بالمجتمع.

01)-علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع:

إذا تناولنا المجتمع بوصفه تركيبة شاملة-أي بمجموع مكوناته و عناصره البشرية و الثقافية، فإننا في هذه الحالة تتعامل معه كمجتمع واسع. أي مجتمع بلا استثناءات أو تجزئة.

و الأحزاب السياسية في خلفيتها الإجتماعية، هي أصلا نتائج وضع و ثقافة يوجدهما و يعبر عنهما هذا المجتمع، فالحزب السياسي هو في النهاية منتوج إجتماعي.

لتحقيق تصور أفضل لطبيعة العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين الطرفين، تتوفر عدة زوايا يمكن أن تستكشف من خلالها حجم و قوة هذه العلاقة: [1]

أولا:إلى أي أحد يمكنأن تعكس "التركيبة البشرية" لهذه الأحزاب البناء الإجتماعي و الثقافي للمجتمع؟

في شهر نوفمبر 2012 أحصت وزارة الداخلية 57 سبعة و خمسون حزبا، و أخرى لازالت تنتظر الاعتماد[2]، غير أن هذا العدد الكبير للأحزاب لا يعكس تنوعا مماثلا في التركيبة الثقافية و تحديدا الفكرية للمجتمع الجزائري.

و عبر عن ذلك الأستاذ عبد القادر عبد العالي حين اعتبر العلاقة بين الأحزاب و المجتمع "علاقة محدودة، و أصبحت تبنى على أسس مصلحية و انتخابية، من خلال ممارسة القبلية و الجهوية و الزبائنية في الإنتخابات، و نتيجة لذلك فقد المجتمع خصوصا في أواسط المدن عالية الكثافة الأمل من الأحزاب السياسية و التعبير عن طريق صناديق الاقتراع، من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الإنتخابية في المدن"[3]

و بذلك تكون الأحزاب السياسية قد فقدت وظيفتها و دورها- أي وظيفة تجميع المصالح- على حسب المنظور الوظيفي، و إيصالها إلى صانع القرار أما ما يسمى بأصحاب العلبة السوداء في اقتراب "دايفيد استوك" أي عملية إيصال مطالب الشعب إلى السلطة الحاكمة، و هذا يعتبر أهم وظيفة يقوم بها الحزب السياسي.

و من هنا سيعبر المجتمع عن ذاته، من خلال نموذج المجتمع الذي يمكن ان تجسده عملية إعادة

---

(1)-عيسى جرادي، مرجع سابق، ص65.

(2)-انظر تصريحات وزير الداخلية لجريدة الشروق اليومي، العدد 3847.

(3)-عبد القادر عبد العالي،الأحزاب السياسية و التنمية السياسية في الجزائر،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية السياسية:واقع و تحديات16-17ديسمبر2008،قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، ص4

تكييف حضارية عميقة، أو من خلال منظمات المجتمع المدني، أو أي قنوات أخرى يمكن أن يتواصل فيها المجتمع مع السلطة.

ثانيا:-كيف يؤثر الوعي السياسي-الانتخابي- الذي يعكسه حسن الاختيار بين البرامج في العلاقة بين الأحزاب و المجتمع؟

فالبرامج الحزبية التي تعتمد عليها الأحزاب السياسية الجزائرية و تناضل لأجلها هي تقريبا متشابهة، و تعتمد في الغالبية على نفس المبادئ، و هذا ما أوضحناه فيما يخص برامج الأحزاب المعتمدة مؤخرا بعد الإصلاحات السياسية الأخيرة، حيث أننا بينا أنها تشترك في مبدأ واضح، مثلا، كلها تجتمع حول مبادئ أول نوفمبر 1954، حتى وإن كان هذا المبدأ هو عبارة عن قدر محتوم أو نص مقدس يسعى الكل للاحتكاك به و التشدق بمبادئه، ليس قناعة بما جاء به هذا البيان، و إنما تزلفا و إرضاءا للنظام، أو كصك ضمان أو فرض طاعة للسلطة الحاكمة ليس إلا، هذا ما يظهر و يفهم لقارئ هذه البرامج، إذا فلماذا كثرة الأحزاب السياسية رغم التشابه الكبير بين برامجها، فإذا أخذنا مثلا الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم ان عدد سكانها يفوق سكان الجزائر بعشرات الأضعاف، و لا يوجدهذا الكم الهائل من الأحزاب السياسية كما يوجد في الجزائر، و أن الأحزاب الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر ارتباطا بالمجتمع، كما هي في كثير من الأحيان تحمل حقيقة مطالب فئات كبيرة من المجتمع غير أنها لم تسلم من الكثير من الانتقادات.[1]

كما ان هذه البرامج غير واضحة و أصبحت النقاشات حول البرامج تفتقد سواء لدى الأحزاب السياسية أو لدى الرأي العام، و ذلك لعدة أسباب، و ذلك لافتقادها لرؤية واضحة حول التنمية بمختلف أبعادها، و تفتقر إلى وضوح للرؤية حول الخروج من الأزمة السياسية و الأمنية و حول مواجهة المشاكل الإجتماعية و كذا الإقتصادية، هذا ما أدى إلى تراجع حماس المواطنين في الانخراط الحزبي، و افتقاد الأحزاب إلى قواعد نضالية قوية، فهي في غالبيتها تسعى لتطبيق برنامج-رئيس الجمهورية[2] فهي دائما في خطاباتها تتشدق و تصفق لبرنامج رئيس الجمهورية، حتى أنها لم تراقب نفسها، أنه لم تقم بأي ندوات سياسية و توعوية، توصل فيها للمواطن، فحوى برنامج الرئيس، الذي تتبناه في خطاباتها و تنسى برامجها المكتوبة.

أما بالنسبة للمجتمع فإنه عندما تترسخ ميدانيا نتائج تجربة التعددية، و تتكشف معالم الممارسات الحزبية يتسنى للناخب ان يختار بين البرامج عن دراية و اقتناع، فالاندفاع الذي ميز ابتداء موقف الناخب سيتطور تدريجيا إلى حالة وعي سياسي.

---

[1] جيرالد بومبر،مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية:عواطف وصالح،ترجمة محمد نجار،الأردن،عمان:دار النشر للنشر والتوزيع،1999،ص 141.

[2] عبد القادر عبد العالي، الأحزاب السياسية.....، مرجع سابق، ص4.

-كما أن الإحصائيات لازالت تشير إلى ارتفاع نسبة الأمية أكثر من 19%بالمائة[1]، فإن هذا الرقم لا يعني بالضرورة وجود أمية سياسية بالحجم نفسه، فمسألة الوعي السياسي الانتخابي مرتبطة أصلا، بعوامل مركبة منها:-الفعل الميداني للأحزاب، درجة رسوخ العمل السياسي التعددي، فمثلا، فمثلا في أول انتخابات تعددية، كان تصويت الأغلبية لفائدة "جبهة الإنقاذ الإسلامي" المنحلة، ماعتبر إجراءا عقابيا سلطه الشعب على جبهة التحرير الوطني بوصفها الحزب المسؤول عن التردي الذي لحق الجزائر..... غير أن هذا التفسير الذي يلغي دور المبادئ و البرامج في توجيه الناخب كان سيفقد معناه، لو لم يتم وقف المسار الانتخابي في ديسمبر 1991....[2] فالناخب سيؤسس خياره على المطابقة بين ما يقال و ما يفعل في الواقع.... و لن يتسنى للعروض الوهمية -كما يرى البعض- أن تستدرجه باستمرار.

-إن التأثير في الرأي العام يتجاوز حدود الأحزاب السياسية، و الوعي بالواقع كساحة حضور و مكاشفة سياسية مشتركة بين مجمل فعاليات المجتمع،أساس الاختيار.... و إذا تسنى لأي حزب سياسي ان يكذب على الناخب مرة فليس بإمكانه الكذب عليه مرة أخرى .

ثالثا:-كيف تعاطى المجتمع مع الأحزاب السياسية البعيدة عن ثقافته و قيمه و تنشئته الإجتماعية سواء التقليدية أم الحديثة؟.

-لقد مكنتالتعددية من نشؤ أحزاب ذات أقلية.... مبتورة اجتماعيا و ثقافيا، لا تحمل مشروعا في مجمله أو أغلبه لا ينسجم مع قطاع واسع و كبير في المجتمع، خاصة فيما يخص القيم أو كما يسميها البعض ثوابت المجتمع.

-في الحقيقة أن هناك بعض الكتاب من يجزم ان الأحزاب اللائكية منبوذة، و لم توفق في تحقيق أي انتشار بعيدا عن دوائرها الضيقة....و أضحت هذه الأحزاب مجرد مواقع مضادة لطموحات الشعب[3].

-غير أن هذا الحكم نابع من خلفية ذاتية و إيديولوجية موجهة، حقيقة في بداية مسار التعددية،إذ لم تستطع الأحزاب ذات التوجه العلماني و اللائكي الواضح من أن تحصل على مقاعد نيابية سواء في البرلمان أو على المستوى المحلي، و كل الأصوات تقريبا كانت لصالح الأحزاب ذات التوجه الديني أو الوطني، غير ان نتائج الإنتخابات الأخيرة، غيرت الكثير في أطراف المعادلة الإنتخابية إذ تراجعت مكانة الأحزاب التي تحسب على التيار الديني لصالح أحزاب واضحة في توجهاتها العلمانية،و هذا ما أكدته نتائج الإنتخابات المحلية لسنة 2012،وذلك بحصول حزب

---

(1)-عبد القادر عبد العالي، الأحزاب السياسية.....، مرجع سابق، ص4.

(2)-جريدة الخبر، 2013/01/09، العدد 6949.

(3)-عيسى الجرادي، مرجع سابق، ص67

"الحركة الشعبية الجزائرية" على المرتبة الثالثة، و هذا راجع إلى تغير الثقافة السياسية في المجتمع، إذ الولاء السياسي لم يعد يحدده المعيار الإيديولوجي أو الفكري بدرجة أكبر، إنما معيار البرامج و تأثير الخطاب السياسي الذي يلامس الواقع و يبتعد عن المثالية و الخيال.

و في الأخير يمكن القول ان المجتمع هو خلفية الأحزاب و هو الذي يتحكم في مصيرها... فالمجتمع يظل هو القالب الذي تصب فيه الأحزاب مادتها، و سيكون من الصعب التفاؤل بمستقبل أحزاب تعجز عن تبني طموحات المجتمع.

فاختزال المجتمع سياسيا و ممارسة البتر لأغراض حزبية، يقضي دون شك، إلى شل فاعلية الحزب... و قد يحمله ذلك إلى حد التنكر لما يرفع من شعارات و ما يتبنى من مبادئ، كما ان الأحزاب التي تعكس في خطابها مفهوم الأقلية، تبدوا غير منسجمة و لا مستجيبة لواقع و مقتضيات المجتمع العريض، بحسر مواقعها حين تعجز عن تكييف نفسها بما يسير لها الاندماج في المجتمع.

2)-الأحزاب السياسية و أزمة الهوية:

-من الواضح أن لكل حزب سياسي -مشروع دولة و مشروع مجتمع- يسعى إلى تحقيقه و تجسيده بوصوله إلى السلطة، إذن فإن المطلوب من الأحزاب السياسية الجزائرية ان تحمل في طيات مشاريعها و برامجها بتأسيس هوية تجسد المجتمع الجزائري في كله، لا في بعض أجزائه، أي تشكيل هوية جزائرية حقيقية و ليس افتراضية.

-"فالهوية الوطنية مرتبطة بنسق معرفي يمكن ان يضم السمات العامة للشخصية، و الاتجاهات السياسية و الإجتماعية و الذاكرة الجماعية، و لان الهوية الوطنية تتحدد داخل المجتمع، فهي ترتبط في نهاية الأمر بنظرة مشتركة للعالم، يتقاسم فيها أفراد المجتمع نفس النسق المعرفي، و هنا يتدخل مفهوم الثقافة بمعناه العام، أي التفسير الشامل للطبيعة.."[1].

- الهوية الوطنية:<<هي إنتاج التاريخ المشترك الذي يمتد لعدة قرون إلى الوراء، كما أنهاإنتاج ثقافة عالمة قامت بصقل أشكال الإدراك و التمثلات الإجتماعية>>.[2]

-تبقى الهوية الوطنية كغيرها من الهويات مصطلحا مطاطيا، بحيث تتدخل في تحديده العديد من العوامل الذاتية فالفرد عادة ما يجد نفسه في وضعية تفرض عليه الاختيار بين نمطين أو أكثر من الهوية:-مثال ذلك الجيل الثاني من المهاجرين، الذي يقع بشكل دائم تحت ضغط الإنتماء إلى هويتين هوية للوطن الأصلية و هوية الوطن المستضيف، و من هنا قد يطور هذا الجيل إستراتيجية تتبنى إحدى الهويتين، أو إستراتيجية تؤدي إلى ظهور سيرورة اجتماعية جديدة للتماهي ، تستمد مصادرها من النمطين المقترحين[3]، غير أن هذا ليس موضوع بحثنا ، إذ يجب الإشارة إلى ان أزمة الهوية ليست مقصورة فقط بين ما هو عربي و أمازيغي أو إسلامي و انما هي مرتبطة حتى بأنساق ثقافية بين مجتمعين مختلفين، تسبب في ظهور هذه المشكلة فئة معينة من المهاجرين الذين يعتبرون جزء من المجتمع.لقد أشرنا في السابق في المبحث الذي يخص تصنيفات الأحزاب السياسية الجزائرية على أساس المعيار الإيديولوجي، لأن الإيديولوجية هي التي تحكم صياغة هوية معينة،و كل تيار سياسي، يحاول ان يصوغ -هوية يريد ان يلصقها و يفرضها على

---

(1)ki-zerbo joseph,"culture et deveoppement" confernces publique n°8,Geneve,l'institut national d'etudes sociales le :02/11/1976,p9.

(2)-schnapper Dominique,"existe-il une identité française", l'identité : l'individu, le groupe, la société. Auxerre(FR) :Ed, science humaine,1988,p279

(3)-انظر كتابات عبد المالك صياد.

a-La double absence, des illusion de l'émigré aux souffrances de l'imigré. Paris ; Senil, 438p-coll-« liber »

b-Histoire et recherche identitaire suivi de entretient avec Hassan Arfaoui, Bouchen, 2002, 113p.

c-L'immigration ou les paradoxes de l'altérité-1-l'éllusion du provisoire, Paris, Edition raisons d'agir, 2006 ;218p.

المجتمع بحجة أنها نابعة من واقع تاريخي و سوسيولوجي للفرد الجزائري، و كل تيار يدافع عن طرحه حول الهوية، بل إن امتداد هذا الصراع يصل إلى مرحلة بداية تشكل الحركة الوطنية الجزائرية، هذا الصراع الذي منشأه الاختلاف مثلا في معايير الحداثة كالعمل السياسي، بحيث توزعت نخب المجموعة الأصلية بين استقلاليين و اندماجيين من جهة، و بين أصاليين و حداثيين من جهة ثانية و بين اشتراكيين أو شيوعيين ليبراليين من جهة ثالثة و كذلك يمكن القول بين دينيين و علمانيين من جهة رابعة، و ظهر هذا بشكل أكثر وضوحا بعد الإستقلال و مرحلة بداية بناء الدولة الوطنية.

-هذا الصراع كذلك ترجم في صيغ أخرى مما زاد في تعميق أزمة الهوية، فإن أزمة الهوية في الجزائر ليست نابعة فق من اختلاف إثني، قد يعتبر بسيط كما قلنا إذا قارناها بمجتمعات أخرى أكثر تنوعا و اختلافا من الناحية الإثنية – بل امتدت أسباب الصراع حول الهوية إلى طبيعة التكوين للنخب المثقفة، أو ما يسمى بالانتيجلسيا- مما خلق ما يسميه الباحث السيوسياسي "ناصر جابي" بالقطاعية و التي يعتبرها كنموذج للحالة الاستعمارية، بدأت بوادرها السياسية في الظهور داخل الحركة الوطنية نفسها، "فتكونت أحزاب و جمعيات كرست في جانب كبير منها هذه الانقسامية التي تميز النخبة المتعلمة، فكان مثقف جمعية العلماء المعرب الديني أو شبه الديني، مقابل المثقف الليبرالي أو الشيوعي أو حتى الوطني"[1]

-هذه القطاعية التي أعد إنتاجها بقوة بعد الاستقلال بدأت علامتها الأولى داخل أجهزة الحكومة المؤقت و حتى جيش التحرير، صراع بين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وبين المكونين في الكليات العربية-من خلال تخصيص المتعلمين بالعربية مثلا في مناصب إيديولوجية-دينية- و منحهم المناصب الدبلوماسية في الدول العربية و الإسلامية.

-لقد حاولت الأحزاب السياسية الجزائرية ان تصوغ كما قلنا هوية للمجتمع الجزائري، هذه الهوية المنبثقة من الأساس الإيديولوجي الذي يقوم عليه الحزب ، فمثلا الأحزاب ذات البعد العلماني، حاولت ان تكيف مبادئها مع قيم أصول ثقافة المجتمع الجزائري، و حاولت ان تصل لهذه الهوية بمحاولة إثبات أن العلمانية لا تتناقض مع الدين[2]، و إنما هي وإذ طبقت فإنها تستخدم الدين، أي إيجاد هوية يمكن أن ينسجم في ظلالها جميع مكونات المجتمع، و إنما الدين هو مكون من هذه المكونات الأخرى،وليس أساس هذه الهوية،فلا مجال لتغليب الدين على المكونات الأخرى، لأنه سينتج هوية لا تعترف بخصوصية الكثير من قطاعات في المجتمع.

---

(1)-ناصر جابي، الجزائر: الدولة و النخب.....، مرجع سابق، ص ص13-23.

(2)-انظر المبحث الخاص، بالأحزاب ذات التوجه العلماني.

–أما أحزاب التيار الإسلامي، الذي يعارض بشكل معلن –و خاصة في بداية ظهوره– مشروع المجتمع المقترح من قبل النظام الحاكم، لقد أسس الإسلام السياسي نسقا معرفيا مستقلا عن النسق المعرفي الموجود أصلا في المجتمع الجزائري، و هو نسق معرفي مستمد إما من مصر بالنسبة للإخوان المسلمين، أو من السعودية بالنسبة للأحزاب ذات التوحد السلفي الوهابي–جبهة الإنقاذ الإسلامية– أكثر من هذا ربط ولاءه من مستوى الوطن إلى مستوى الأمة الإسلامية فالإخواني مثلا–حركة النهضة أو الإصلاح الوطني على سبيل المثال–يتماهى مع السوري أو المصري الذي ينتمي إلى نفس التيار ، و يسبقه على الجزائري الذي لا ينتمي إلى تياره، أو كما قال علي الكنز<<حيث يشعر الجزائريون اليوم أنهم أقرب إلى الباكستانيين و الأفغانيين بالمقارنة مع غيرهم من الجزائريين بالنسبة لإدراكهم إلى الأشياء>>[1]

فالولاء موجه نحو الأمة الإسلامية ككل، أما من الناحية المكونة السلوكية فنجد أن هذا التيار قد أسس أنماطا سلوكية خاصة به من حيث العادات و ممارسة الطقوس، التي أصبحت مختلفة و أحيانا متناقضة على ما هو مألوف.

–أما الناحية اللغوية، و عندما يتعلق الأمر بمجتمع تتفاعل فيه عدة لغات و لهجات (العربية: العامية و الفصحى، الأمازيغية: القبائلية، الشاوية، الترقية، الميزابية و الفرنسية–لأنها تحتفظ بوضع خاص بين كل اللغات الجزائرية– فهذا يعني اننا بالإضافة إلى الثقافة الرسمية نحن أمام عدة ثقافات و عدة نظرات و تصورات للعالم، لقد صنع المشروع السياسي للدولة الجزائرية من هذا التعدد وهم ثراء و قوة الأمة–وكذا الكثير من الأحزاب ذات البعد الوطني، في حين ظلت هذه الثقافات تطالب علنا أو سرا لنفسها بالتفرد و الاستقلالية، و أكد هذا التفرد ظهور أحزاب سياسية و ان كانت لا تظهر ذلك علنا في برامجها غير ان ممارستها تتثبت ذلك كحزب–"التجمع من أجل الثقافية و الديمقراطية"– فإن قاعدته النضالية تقريبا هي من الأمازيغ، أي ان هذه الأحزاب كانت ترفض دائما هذه الوحدة أو على الأقل الرسمي لها.

–تشترك هذه الأحزاب ذات المرجعيات الفكرية و الإيديولوجية المختلفة في نقطة واحدة:– هي أنها تنشئ الأفراد المنتمين إليها على رفض أفراد الثقافات الأخرى، حتى عاد النموذج الفرنسي أقرب من الجزائري العربي بالنسبة للبعض و النموذج الفرنسي أقرب من الجزائري الأمازيغي بالنسبة للبعض الأخر، فهل يمكن الحديث عن هوية وطنية في ظل هذا التنافر الثقافي المسكوت عنه و الذي يمارس نشاطه ببطء–حتى ان بعض الأحزاب السياسية

(1)-Kenz Ali, au fil de la crise :5 études surl Algérie et le monde arabe, alger :bon chêne ENAL,1993 ,P110.

الجزائرية تزيد من تعقيد أزمة الهوية في الجزائر لا في إيجاد حل للخروج منها.

-ففي بداية مرحلة التعددية الحزبية كانت عبارة عن بداية جنون سياسي، إن صح التعبير، بحيث ظنت كل الأحزاب السياسية أنها تحمل مشروع مجتمع، فإن هذه الأحزاب كانت مكونة من العديد من الحساسيات، كما بينته الإنشقاقات التي حصلت داخل العديد منها فيما بعد، لقد استغلت هذه الأحزاب غضب الناس الذي كان نتاجا عن أسباب مادية، و راحت تعرض عليه في ظلالثوابت التي حددها الدستور الجديد مشاريع تستمد مشروعيتها من مرجعيات ثقافية مختلفة: من التاريخ الإسلامي، و من التاريخ العربي، و من التاريخ الأمازيغي و من التاريخ الإنساني، كل شئ ما عاد الواقع الجزائري.

أما عن المجتمع، فلم يتعب فكره كثيرا ، فإنجر وراء المشروع الأقرب من النسق المعرفي الذي تمت تنشئته رسميا أو غير رسميا عليه-و كان هذا في بداية التسعينات مع-التيار الإسلامي حتى و ان كان هذا المشروع لا يملك أي فرصة للنجاح على أرض الواقع، اندفعت غالبية المجتمع وراء هذا التيار، لأنه كان يعرض صورا من الماضي و يصورها لهم على أنها الخير كله.

-لقد كانت الهوية الوطنية الجزائرية، أهم حلبات الصراع بين المشاريع النشطة في الجزائر مع البداية التعددية، غير أنها بدأت تخفت تدريجيا و هذا ما يظهر جليا-من خلال الخطابات السياسية للأحزاب السياسية-خلال الحملات الإنتخابية الأخيرة فأخذت تركز على قضايا الفساد و الاقتصاد أكثر من قضايا الهوية و الثقافة.

-بينما كانت في البداية تؤخر المسائل الإقتصادية و التنموية إلى حين فصل مسألة الهوية، حيث ان المشاريع كانت تقدم خطابات رنانة حول تصورها للهوية، و تقابلها بخطابات ساذجة و أحيانا فارغة لتصوراتها الإقتصادية، و كأن الشعب الجزائري سيخرج من الأزمة بمجرد العودة إلى الإسلام أو إلى اللغة العربية أو اللغة الأمازيغية و هي الأبعاد الثلاثة و الوحيدة،

أما الديمقراطيون-أو العلمانيون- و انطلاقا من كونهم يشكلون في الغالب و ليس المجموع من أحزاب جهوية، فكانوا يركزون على مبادئ الديمقراطية، و على ضرورة ترقية الثقافة الأمازيغية، أمام هؤلاء و هؤلاء تعتبر الأحزاب الوطنية بمثابة الميزان الذي يحاول أن يوفق بين التيارين- العلماني و الديني-فيما يخص مطلب الهوية، باقتراحهم مشروعا لا يقصي أحدا ، لكنه لا يقبله أحد، إما بسبب الماضي السياسي السلبي للكثير من رموز هذا الاتجاه، أو بسبب التوفيق المستحيل الذي أرادوا القيام به بين عناصر الهوية الوطنية.[1]

(1)الأستاذ طيبي عمارة، ،محاضرة بعنوان هوية الأزمة أم أزمة الهوية"،جامعة معسكر،بدون تاريخ"، ص04.

هذا الصراع حول المشاريع الهوايتية، تحول إلى صراع مسلح بين الإسلاميين و الدولة كممثل للوطنيين في البداية، ثم بين الأمازيغيين والدولة في موجة عنف و عصيان مدني اللذان شهدتها منطقة القبائل من 2001-2005".

-لهذا كانت مشاريع الهوية لبعض الأحزاب السياسية الجزائرية سببا من أسباب الأزمة الأمنية، لان طرح الأحزاب السياسية لمشاريع مسألة الهوية ليست نابعة في غالبها ان لم تقل كلها من دراسة واعية و متأنية-اجتماعية انثروبولوجية، تاريخية، ثقافية-للمجتمع الجزائري، فجل الأحزاب السياسية الناشطة في الساحة السياسية الجزائرية، لا تعطي أدنى إهتمام لهذه الدراسات التي على أساسها تبنى مشاريع فيما يخص الهوية، تكون محل إجماع بين كافة مكونات المجتمع الجزائري، فإن هذه المشاريع تبقى دائما منطلقة على أساس إيديولوجي و ذاتي ضيق للأشخاص المؤسسين لهذه الأحزاب، مما زاد من تأزيم مسألة الهوية في الجزائر لا القضاء عليها.

3)_الأحزاب السياسية الجزائرية و أزمة المشاركة السياسية:

-إن أزمة المشاركة السياسية هي من أخطر الأزمات التي تحاول التنمية السياسية القضاء عليها، لأن القضاء على هذه الأزمة يترتب عليه القضاء على باقي الأزمات، و إذا استطاعت الأحزاب السياسية معالجة هذه الأزمة و القضاء عليها فهي بالضرورة ستتمكن من القضاء على باقي الأزمات، لذا فإن أزمة المشاركة السياسية ليست أقل أهمية من أزمة الهوية.

-حيث ان الصراع الدامي الذي شهدته الدولة الجزائرية، كان نتيجة انعدام مشاركة سياسية فعالة و ايجابية، ولعل ذلك ما يوضح التراكم و التداخل و التشابك بين أزمة المشاركة من جهة، و أزمة الشرعية (و كذا أزمة تنظيم السلطة) و أزمة الإستقرار السياسي من جهة أخرى.[1]

-فالأحزاب السياسية الجزائرية منذ اعتماد التعددية أوكلت لها مهمة إقحام المجتمع في السياسة، و إضفاء الصيغة السياسية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بعدما كان يميز نوع المشاركة السياسية السائدة، في ظل الحزب الواحد-مشاركة التعبئة و مشاركة التأييد-أخذت تظهر مع الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد التعددية، أنواع أخرى من المشاركة السياسية، و هي المعارضة المنظمة و العلنية، بعدما كانت تعمل الكثير من التيارات و المحسوبة على النخبة في غالب الأحيان بالقيام بمهمة المعارضة، أخذت الأحزاب على عاتقها تنظيم هذه المعارضة و تعبئة الجماهير لصالح برامجها، و تنظيم المعارضة في شكل يقره الدستور، ما جعل الكثير من أفراد المجتمع يركبون و يخوضونغمار الحياة السياسية، سواء عن طريق انجراف عافي وراء البرامج

(1)-أحمد وهبان، التخلف السياسي....، مرجع سابق، ص53.

و الأفكار التي تنادي بها الأحزاب–مثلا حزب جبهة الإنقاذ الإسلامي–الذي كانت له قدرة تغيرية كبيرة في تجنيد الجماهير، و ركوب الحركات الإجتماعية بسبب سهولة و عدم تعقيد خطابه السياسي و تماشيه مع عواطف المجتمع في الكثير من قطاعاته.[1]

و حتى الأحزاب ذات النزعة الجهوية مثل حزب "التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية" استطاع ان يعبئ في قواعده الكثير من الجماهير في المناطق التي ينشط فيها–القبائل.

–غير ان باقي الأحزاب كان دورها أقل في عملية التعبئة، و يظهر هذا من خلال النتائج الضعيفة التي حققتها في الإنتخابات التي شاركت فيها.

–أما مع بروز الأزمة الأمنية، و حدوث انفلات أمني في الكبير و بالتالي غياب الإستقرار السياسي، بسبب صراع السلطة مع التيار الديني الأصولي، الذي استطاع ان يحقق الانتصار في مجال الديمقراطية النيابية، بسيطرته على النسبة الأكبر من المجالس المنتخبة المحلية، و فوزه بالدور الأول من الإنتخابات التشريعية، أدى إلى تعطيل المسار الانتخابي، ثم في الأخير حل حزب جبهة الانقاذ الإسلامي ما دفع هذه الجبهة إلى التمرد، و إعلان العصيان المدني، ما أدى إلى أزمة أمنية كبيرة لم دول الشمال الإفريقي منذ استقلالها، هذا العنف السياسي الذي ترتب عنه حدوث عقدة لدى المجتمع الجزائري من السياسة، و كان سببا في نفوره منها، أعاد أزمة المشاركة السياسية من جديد، و كرس ثانية الأجواء التي صنعها نظام الحزب الواحد في الحياة السياسية، أدى إلى تخوف أفراد المجتمع من الانخراط في أي تجمع يحسب على أنه في المعارضة، خاصة الوسائل القمعية التي استعملها طرف النزاع في مواجهة بعضهما البعض، خلق عقدة خوف للجزائريين–فالجزائري يخاف ان ينضم إلى التيار العلماني–في إطار منظم–أي الانضمام إلى الأخر ذات التوجه اللائكي رغم اقتناعه بمبادئ حزب ما، غير أنه يخاف من بطش التيار الأصولي خاصة في أوج الأزمة في التسعينيات، كما يخاف يتوجس من يريد الانخراط في العمل الإسلامي السياسي في أي حزب سياسي، لكنه يتخوف من أجهزة أمن الدولة.

–إذن كان العنف السياسي الذي شهدته البلاد دور كبير في تعميق أزمة المشاركة السياسية، و كانت نتائجه حتى الآن سببا في العزوف عن الحياة السياسية.

–فبالرغم من انتهاء الأزمة الأمنية في الجزائر، و تبني النظام السياسي إصلاحات سياسية، و ظهور أحزاب سياسية <<57>> حزبا سياسيا، لازال الإقبال الجماهيري ضعيفا على السياسة أو الانخراط فيها، فالأحزاب السياسية الجزائرية تعاني في غالبيتها من ضعف الإقبال الجماهيري،

---

(1)–ناصر جابي، الجزائر:الدولة و النخب: دراسات في النخب....،مرجع سابق،

ومن عزوف المواطن إلى الانتساب إليها، نتيجة إلى الأسباب سالفة الذكر، و إلى طبيعة برامج هذه الأحزاب التي لم تعالج المسائل المهمة للمواطنين، و لا تؤثر على مجريات الأمور، و بعضها يعود إلى إعتماد هذه الأحزاب على النفوذ الجهوي مثلا و أسباب أخرى تعود إلى النظرة السلبية من قبل المواطنين، نتيجة الموروث التاريخي السيئ للعمل الحزبي–جبهة التحرير الوطني–في ظل الحزب الواحد، و جبهة الإنقاذ الإسلامي، في ظل التعددية.

–أما من ناحية التجنيد السياسي:–الذي يعتبر صورة من صور و آلية من آليات تفعيل المشاركة السياسية، و خاصة و أن وظيفة التجنيد السياسي من الوظائف المهمة للأحزاب السياسية، و تعد الأحزاب السياسية مدارس تلقى مبادئ ممارسة السلطة، فهي تقوم بإعداد القادة السياسيين من خلال الممارسة و التدريب، و من خلال برامج تثقيفية موجهة تعقد في مقراتها، و من خلال ممارسة فعلية للقيادة التي تتم خلال تنقل العضو في المراكز القيادية المختلفة داخل الحزب، و في الأنظمة الديمقراطية أيضا غالبا ما تقدم الأحزاب السياسية للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية، بل ان هذه الأحزاب السياسية، تتولى إسناد المراكز التي تنجح في الوصول إليها، كاختيار رئيس الوزراء و الوزراء و غيرهم من القادة السياسيين.[1]

–أما بالنسبة للحالة الجزائرية فإن الأحزاب السياسية تلعب دورا في التجنيد السياسي داخلها فقط، و ذلك عن طريق اختيار مكاتب ولائية للأحزاب، و اختيار الفروع و الهيئات الإدارية، و اختيار ممثلي هذه الأحزاب في الترشح للمجالس البلدية و النيابية.

حيث ان هذا الدور ظل يشو به الكثير من السلبيات، فعند بداية تشكيل و تأسيس الأحزاب السياسية و اختيار الأعضاء للانتساب إلى هذه الأحزاب، نلاحظ ان هناك إحجام المواطنين عن الدخول في هذه الأحزاب، و هذا ما لاحظناه عندما سعت الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد قانون الأحزاب لسنة 2012 في عقد مؤتمراتها، إذ القانون يحدد عدد المؤتمرين ما بين"400–500" عضو فلا تجد الأحزاب من المواطنين الذين يحضرون الملتقى، فتسعى الأطراف المؤسسة لهذه الأحزاب، إلى استعمال طرق غير قانونية أو غير أخلاقية لملئ قاعات المؤتمرات، و ذلك بدفع المال للأفراد للحضور إلى مؤتمراتهم، و هذا ما يظهر درجة الرداءة السياسية لأداء الأحزاب السياسية الجزائرية الجديدة.

إحجام المواطنين عن الدخول والإنخراط في الحالة السياسية عائد إما نتيجة الخوف من الملاحقة الأمنية وإما لغياب القناعة بهذه الأحزاب ليس في سبيل نضال سياسي ناتج عن ثقافة سياسية عالمة،

---

1)–أحمد عقله الحسامي ،الأحزاب السياسية الاردنية ودورها في عملية التنمية السياسية،مذكرة ماجيستير،قسم العلوم السياسية،كلية الآداب،الأردن:جامعة الشرق الأوسط،2010،ص113.

و إنما ينتسبون إليها طمعا في الحصول على مكاسب و وظيفة مادية، أو اعتبار الحزب السياسي وسيلة للارتقاء في السلم الإجتماعي.

-كما ان وظيفة التجنيد للأحزاب السياسية تبقى ضعيفة، فلحد الآن لم تبرز من هذه الأحزاب قيادات و كوادر سواء تولت المسؤولية في الأجهزة التنفيذية، أو في المجالس النيابية أو التشريعية، استطاعت جلب الجماهير، أو تحقيق تنمية تستحق جلب إهتمام المواطن للسياسة، خاصة و ان البلاد تزيد في درجة التخلف و تراجع المستوى المعيشي للكثير من أفراده.

-أما فيما يخص الترشيح في القوائم، فهي الكارثة الكبرى*-التي تميز الأحزاب السياسية الجزائرية، إلا ما قل و ندر ما نجد حزبا سياسيا يعتمد على معايير انتقائية إيجابية في إعداد المرشحين-متعلقة بمستوى الخبرة السياسية و المستوى التعليمي و النزاهة و المستوى الأخلاقي- غير ان هذه المعايير تكاد تنعدم في إعداد قوائم الترشح لدى الأحزابسواء الأحزاب الأكثر رسوخا في العمل السياسي أو الأحزاب حديثة النشأة، فالفساد هو الذي يخيم على الممارسة الحزبية، شيوع ما يسمى في بعض أدبيات الدارسين للسيد للسوسيولوجيا السياسية في الجزائر، بشيوع "منطق الشكارة" "لتولي المسؤوليات داخل الحزب أو في تصدر رؤوس القوائم الإنتخابية، سواء في المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة**، أو حتى في المجالس المنتخبة المحلية.

-كما إن استمرار نفس القيادات على رؤوس أحزابها يؤكد غياب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب، فكيف لحزب سياسي لا يمارس الديمقراطية داخل هياكلها ان يمارسه خارج حزبه، و رسوخ و بقاء قيادات الأحزاب في مناصبها أدى إلى ظهور ما يسمى بظاهرة الانشقاقات أو التقويمية و التصحيحية داخل هذه الأحزاب و ليس مرد هذه الانشقاقات إلى أسباب ديمقراطية في الغالب، و إنما صراع من أجل النفوذ و احتلال المواقع داخل الحزب .

-كل هذه الأسباب أدت إلى محدودية دور الأحزاب في التنمية السياسية و بالأخص في المشاركة السياسية ، فالأحزاب السياسية الجزائرية عرفت أزمات داخلية حادة، كالأزمة التي شهدها التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية عام 1991، و كذلك الأزمة التي يعرفها حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" و حزب "جبهة التحرير الوطني".

---

*و هذا ما شاهدته و لاحظته، أثناء انخراطي مع بعض الأحزاب السياسية.

**خاصة في الإنتخابات الأخيرة لشهر جانفي2013، في تجديد مقاعد المجلس، إذا اكشح(RND) أغلبية المقاعد و غياب تام للمرأة في الثلثين المنتخبين لأعضاء مجلس الأمة، فالكثير من المنتخبين هم رجال الأعمال و المال، هذا ما يوضح طريقة وصولهم إلى هذا المجلس

و السبب في ظهور هذه الأزمات داخل الأحزاب، هو ان هذه الأحزاب نشأت من القمة و ليس من القاعدة ، أي أن الشخصيات البارزة، هي التي أعطت الأوامر، و وفرت كل الظروف لتشكيل النواة الأولى لهذه الأحزاب، و ما يؤكد هذا هو أن غالبية الانشقاقات و التي تحدث في الأحزاب السياسية الجزائرية، تكون دائمة نابغة من القمة و ليس من القاعدة، فالقاعدة لا تأثير لها على الحزب بسحب الثقة من الأمين العام فهي تكون إما من وزراء أو قيادات سابقة للحزب أو نواب بارزين.[1]

3_1)-دور الأحزاب في صنع القرار و المشاركة في رسم السياسات العامة:

-أما الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية فيما يخص عملية صنع القرار أو التأثير فيها الذي يعد هدف المشاركة السياسية، فقد تمكنت الأحزاب السياسية من المشاركة في المؤسسات السياسية، بداية من عام 1997، و لاسيما في المجالس المنتخبة كالمجلس الشعبي الوطني، و المجالس الولائية، يندرج في إطار سعي الأحزاب لتمثيل المواطنين، و القيام بدور فعال في تقديم الخدمات و خاصة في ظل تغيير الظروف السياسية و الأمنية و الإقتصادية و الإجتماعية التي وصلت إليها الجزائر.

فالتساؤل الواجب طرحه: ما هو دور الأحزاب في هذه المجالس في مجال تقديم الخدمات، و مدى فعاليتها؟

لقد شهدت الجزائر تحولات و تطورات سياسية، أمنية و اقتصادية و اجتماعية مختلفة بعد تنصيب المجالس المنتخبة، فعلى الصعيد السياسي شهدت الساحة السياسية تطورات كتشكيل عدة حكومات ائتلافية و تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة عام 1999.

فبالنسبة للحكومات، فمباشرة بعد الإنتخابات التشريعية لسنة 1997 تم تشكيل حكومة ائتلافية ثانية بقيادة أحمد أويحيى، و ذلك بداية من 25 جان 1997، و بمشاركة الحزب الجديد(RND) إلى جانب حزب (FLN) و (HMS) إلى غاية 14 ديسمبر 1998، و بعد حكومة أويحيى تم تشكيل حكومة جديدة بقيادة إسماعيل حمداني بعد الإعلان عن تنظيم الإنتخابات الرئاسية المسبقة لعام 1999، و تكليفها بمهمة التحضير للانتخابات الرئاسية[2]واستمر تشكيل الحكومات الإئتلافية

---

(1)-انظر جريدة الخبر اليومي، و الشروق اليومي، للأعداد ، التالية من 6940 إلى غاية 6951 بالنسبة لجريدة الخبر.
-أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي من العدد 3880 إلى 3892.
-كلها في هذه الأعداد، تحدثت عن الانشقاقات التي يشهدها حزبي السلطة "التجمع الوطني الديمقراطي" و "جبهة التحرير الوطني"

(2)-رابح كمال لعروسي، المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص101.

في حكومة عبد العزيز بلخادم ثم بعدها حكومة أويحيى الذي تغير اسم منصبه من رئيس حكومة إلى إسم الوزير الأول بموجب التعديل الدستوري لسنة2008 و بعد الإنتخابات التشريعية لسنة 2012، أجرى رئيس الجمهورية تعديلا حكوميا، لم تجرى فيه تغيرات جوهرية، فقد أبقى على نفس تركيبة الحكومة المشكلة قبل التغيير، إلا في انسحاب بعض الوزراء الذين يحسبون على "حركة مجتمع السلم" إلا عمار غول "وزير الأشغال العمومية" و وزير التجارة "مصطفى بن بادة" على رأس وزراء التجارة، و تعيين بشير مصطفى كاتب دولة مكلف الإحصاء و الإشراف و بعض الوجوه الحزبية الجديدة "كمحمد سعيد" رئيس حزب التنمية و العدالة"، و السيد "عمارة بن يونس" وزير التهيئة العمرانية و البيئة، و أسندت قيادة الحكومة إلى "عبد المالك سلال" الذي يعتبر من التكنوقراط، أما باقي الوزارات في غالبيتها مسنودة إلى قيادات حزبية، أي تقريبا حكومة مشكلة من ائتلاف حزبي، و بالرغم من هذا لم تستطع السلطات الجزائرية ان تبني مؤسسات سياسية قادرة على تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.[1]

و بصفة عامة فإن الوضعية السياسية رغم أنها شهدت مشاركة بعض الأحزاب في المؤسسات السياسية كالحكومة أو البرلمان أو المجالس المحلية، إلا ان دورها لا يتعدى الحضور في المؤسسات بحكم الصعوبات السياسية، و سيطرت السلطة التنفيذية على صناعة القرار، و عدم قدرة الأحزاب على التأثير في القرار السياسي.

–أما بالنسبة للوضعية الأمنية، فقد شهدت إلى التوصل إلى إبرام اتفاقية الهدنة مع الجيش الإسلامي للانقاذ و الاستفتاء على قانون الوئام المدني، و بمشاركة الأحزاب الممثلة في البرلمان، مما ساهم في تحسن الوضع الأمني، و لاسيما بعد مشاركة معظم الأحزاب في التحسين حول الاستفتاء عبر مختلف التجمعات الشعبية في جل الولايات، إلا ان مسألة المصلحة الوطنية لا تزال تطرح نتيجة لاستمرار و تواصل أعمال العنف و بعض الهجمات الإرهابية، و هذا يعني ان دور الأحزاب و السلطة السياسية قد فشلا في انجاح هذا المسعى، أو لم تحقق نتائجه الكاملة قصد تحقيق المصالح الوطنية، و بهذا يبقى دورهما محدود الفعالية في مواجهة أعمال العنف.[2]

---

(1)–كمال لعروسي، مرجع سابق، ص103.

(2)-Ahmed Ben Bitour ; « L'Algérie au troisième Milnor » , Alger, edition mainoor, 1993, p193.

–و كذلك بالنسبة للاحتجاجات التي شهدتها الجزائر من طرف فئات الشبان، أو ما يسمى بأحداث "الزيت و السكر" فلولا القدرة المالية التي تمتع بها الخزينة العمومية، و إسكات الشباب بإعطائه القروض الاستهلاكية لانشاء مشاريع اقتصادية أو خدماتية، لدخلت الجزائر في مرحلة عنف ليس سببها سياسي كما كان في التسعينات بالدرجة الأولى و لكن سببها اقتصادي و مادي بالدرجة الأولى، بغض النظر عن عقلانية هذه السياسية التي انتهجتها الحكومة، فإن خزينة الدولة
قد أفرغت مشاريع وهمية لا تعود لا على صاحب القرض و لا على المجتمع بالفائدة، إلا القليل منها* فقد اشترت السلم الإجتماعي بالوفرة المالية التي كان سببها ارتفاع أسعار البترول.فحكومة هاته الأحزاب من واجبها تقديم خدمات للمواطنين، لكن ليس عن طريق قرارات غير مدروسة و تكتيكية غير نابعة عن رؤية استراتيجية تخرج البلاد من نفق التخلف.

–و حسب التقارير الإقتصادية و الإجتماعيةفأنها تؤكد في مجملها على ان الوضعية العامة للبلاد تغرق في صعوبات اقتصادية و اجتماعية و هو ما يؤثر على الإستقرار السياسي و من بين هذه التقارير مايلي:

تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من عام 1997 الذي خلص إلى ان وضعية البلاد اقتصاديا تتميز بنظام انتقائي تتعايش في ظله مشاكل في ظرفية هيكلية، و عليه يجب وضع سياسة اجتماعية للتخفيف من الآثار الناتجة عن تطبيق سياسة التعديل الهيكلي، كما سجل استمرار تدهور عالم الشغل و القدرة الشرائية، و ظروف معيشة السكان، و استمرار ارتفاع نسبة البطالة بـــ 28 $\%^{0}$ و تسريح العمال الذي بلغ سنة 1997 نسبة 85 $\%^{0}$ من مجموع العمال المسرحين منذ سنة 1994، و تعرضت فئات عريضة من الشعب إلى الفقر، قد يكشف عن علامات مخيفة للتصدع الإجتماعي.[1]

–أما تقرير نفس المصدر للسداسي الثاني من سنة 1999، حول الظروف الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد، فقد خلص إلى ان الاقتصاد الوطني لا يزال يسير بنفس التنظيم رغم تغير الظروف، و رغم ارتفاع أسعار المحروقات و تحسن المؤشرات الإقتصادية التي تم تسجيلها ما بين (1998–1999) إلا ان هذه التحسنات لم يكن لها أي تأثير على الوضعية الإجتماعية من

---

*مثلا: إعطاء قروض إستهلاكية فيما يخص: شراء السيارات، أو لانشاء وكالات لكراء السيارات....–عن كمال لعروسي، مرجع سابق، ص104.(1)–المجلس الوني الاقتصادي و الإجتماعي، لجنة تقييم مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادي و الإجتماعي، السداسي الأول و الثاني، سنة 1997، ص92

جراء استمرار تفاقم ظاهرة البطالة و تراجع سوق العمالة[1]، كما ان الحقائق المنشورة في تقرير ووزير العمل و الحماية الإجتماعية، تؤكد وجود 12 مليون جزائري، لا يتجاوز دخلهم 01 دولار، أي ما يعادل 80 دينار يوميا و3مليون بطال، يضاف إليه أكثر من 250 ألف جامعي لم يجد عملا، و تسجيل 169ألف بيت قصديري، و أكثر من 18 $\%^{0}$ من الجزائريين لا يستفيدون من أي تغطية صحية[2] هذا فيما يخص سنة 2000، أما في الفترة الحالية فقد تضاعفت هذه النسبة و فيما يخص أداء الحكومة في سنة 2012– سواء حكومة أحمد أويحيى أو الحكومة الحالية=> حكومة "عبد المالك سلال"، المشكلة من وزراء يحسبون على مختلف الأحزاب السياسية، فهي ناقصة الأداء، و تبقى "مشروعية الانجاز" جد ضعيفة بالنسبة لهاتين الحكومتين المتتاليتين، فقد أكد "منتدى الاقتصاد العالمي"[3]أن الاقتصاد الجزائري هش و معرض لهزات، كما صنفت الجزائر حسب هذا المنتدى في الرتبة 141 من حيث أداء مؤسسات الدولة و 142 من حيث القطاع المالي، و بالتالي فإن هذه الحكومات لم تستكمل بعد أسس الاقتصاد العصري المتوازن و لا تزال رهينة عائدات المحروقات. يأتي هذا التحذير الجديد من "المنتدى الاقتصادي العالمي" ليتطابق مع التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي"و "البنك العالمي" و التي تفيد بان الجزائر ليست بمنأى عن الاختلالات والهزات باعتمادها بشكل كلي على المحروقات و النفقات العمومية، كما احتلت المرتبة 93 في قطاع الصحة و التعليم كما صنفت في المرتبة الأخيرة في مناخ الأعمال.–كما بين هذا التقرير احتلت المرتبة 129 بمدى ثقة الشعب أو الجمهور بالسياسيين، و الرتبة 140 في ثقل الإجراءات الحكومية مما بين النسبة الكبيرة في انعدام الثقة بين الحكام و المحكومين في الجزائر و هذا ما يعبر عن جفاء بين الشعب و السلطة.

–بين تقرير أخر يتعلق بتحليل وضع السكان في الجزائر و خلص إلى ان 967 بلدية تعاني الفقر و 177 بلدية يعاني سكأنها فقر شديد من مجموع 1541 بلدية عبر التراب الوطني مع افتقار مجمل هذه البلديات إلى الإمكانيات المادية من أجل الاهتمام بسكانها و تقديم خدمات مقبولة لهؤلاء السكان[4]، و من هنا فإن هاته الصعوبات الإقتصادية و الإجتماعيةقد صعبت من مهمة الأحزاب و لاسيما الممثلة بدور فعال في تقديم الخدمات للمواطنين.

---

(1)–المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي،"السداسي الثاني، سنة 1999، ص7.

(2)-DNS, Données statistiques : activité, emploi et chômage au troisième trimestre, 2001 alger, levier 2002.

(3)–التقرير منشور في جريدة الخبر اليومي، العدد6953، ليوم الأحد 13 جانفي2013، الموافقل1ربيع الأول 1434، ص13.

(4)–جريدة الخبر، العدد2874، الصادر 3 ماي 2000، ص02.

-إن هذه المشاكل التي تتخبط فيها الجزائر، جعلت من مهمة الأحزاب السياسية صعبة، ان لم نقل مستحيلة، و القيام بدور فعال من خلال تواجدها بالمجالس المنتخبة ، و لكن رغم هاته المشاكل، فإن أداء هذه الأحزاب و لاسيما من خلال المجلس الشعبي الوطني، تجلى من خلال محاولة هذه التشكيلات القيام بدورها عن طريق القنوات القانونية و السياسية المتاحة لها، كمناقشة برامج الحكومات و قوانين المالية و استجواب الوزراء عبر لجان التحقيق و كذا الأسئلة.

-غير ان هؤلاء النواب في أغلبهم لا يملكون القدرات و الكفاءات التي تمكنهم للقيام بوظائفهم* خاصة فيما يتعلق بالتشريع- بالرغم من أن البرلمان فاقد لهذه الخاصية و التي لأجلها و نجد التشريعات التي تحكم الجزائر صادرة من السلطة التنفيذية، إما من المؤسسة الرئاسية أو رئاسة الوزراء.

- كما يجدر الإشارة إلى ان الأحزاب حاولت التأثير في بعض القوانين، و اقتراح قوانين أخرى أو استجواب أعضاء الحكومة أو تشكيل لجان التحقيق، إلا ان دورها في المؤسسة التشريعية يبقى محدود الفعالية، و يصطدم بقوة السلطة التنفيذية، و لاسيما صلاحيات رئيس الجمهورية الذي بإمكانه حل البرلمان.

-أما عن دور و وظيفة الأحزاب في المجالس المحلية في مجال تقديم الخدمات للمواطنين، يبقى محدود الفعالية لعدة عوامل منها على سبيل المثال ، الحواجز القانونية و الإدارية التي تقف في طريق المنتخبين المحليين، بسبب منح سلطات واسعة للولاة، تصل إلى حد عزل الرؤساء البلديات المنتخبين شعبيا، بالإضافة إلى نظام الدائرة الذي يعتبر حاجز بيوقراطي أمام البلديات، إذ يشترط ضرورة مصادقة رؤساء الدوائر على مداولات مجالس شعبية البلدية قبل تقديمها إلى الولاية، كما أن ميزانية البلدية و النشاط الاقتصادي المحلي يحدد في الولاية[1]، إلى جانب نقص تجربة المنتخبين.

و هو ما يطرح ضعف و نقص التجربة لممثلي الأحزاب في المجالس المنتخبة أحيانا.

-و بصفة عامة فإن دور الأحزاب السياسية في تقديم الخدمات للمواطنين خلال تواجدها في المؤسسات المنتخبة بقي محدود الفعالية، لطبيعة المشاكل المتراكمة من جراء التطورات الحاصلة، أو لعدم التجانس مع السلطات المركزية، و هناك من يرى ان مجالس المنتخبة لا تتمتع بالشرعية الكاملة، خاصة بالطرق الملتوية التي يصل بها هؤلاء النواب إلى هذه المجالس إما بالتزوير أو

---

*-برنامج تلفزيوني لقناة النهار، يوم15نوفمبر2012، حول نسبة المقروئية لدى نواب البرلمان، فكانت إجاباتهم كارثية، فمنهم من لم يقم بمطالعة كتاب في حياته، فكيف يمكنه تسيير الشؤون العامة للمجتمع؟؟؟

(1)-كمال لعروسي، مرجع سابق، ص105.

بالرشاوي كما إن نسبة التصويت الضئيلة خاصة في ظل وجود هيئات ناخبة لا تدلي بأصواتها إما بالعزوف الانتخابي أو المقاطعة مما يجعل المنتخب يصل إلى هذه المجالس عن طريق فئة قليلة من الناخبين لا تمثل إلا نسبة قليلة من مجموع هؤلاء و يضاف إليه الممارسات اللاأخلاقية لكثير من المنتخبين خاصة رؤساء البلديات و هذا من خلال الفضائح التي تنقلها وسائل الإعلام عن هذه الفئة من المنتخبين فيما يخص قضايا الفساد و استغلال المنصب للمصالح الشخصية و انتهاز الفرص لتحقيق مكاسب مادية بطرق غير مشروعة و كثيرا من نقرأ في الصحف اليومية للمتابعات القضائية لرؤساء البلديات، والتوقيفات التي تمس الكثير منهم نتيجة كثرة الشكاوي ضد هؤلاء، و بالتالي فقد المنتخب المحلي دوره، فكثيرا ما ينكر لمبادئ حزبه بمجرد وصوله إلى المنصب الذي كان يسعى للوصول إليه سواء كان إسلاميا أو علمانيا أو وطنيا، و هذا ما جعل أفراد الشعب يفتقدون الثقة في المنتخبين، غير ان هذا لا يعني انعدام منتخبين أكفاء و نزهاء يسعون إلى خدمة منتخبهم غير أنهم قلة قليلة لا يستطيعون تنفيذ برامجهم و أداء أدوارهم نتيجة المحيط السلبي الذي يعملون في ظله.

-لكن رغم ذلك فإن الأحزاب السياسية و لاسيما الممثلة في المجلس الشعبي الوطني، انتهزت فرصة تواجدها من خلال تقديم الإقتراحات و الانتقادات في عدة مجالات ، سواء كان ذلك عبر مناقشة برامج مختلف الحكومات المتعاقبة أو استجواب الحكومة أو طرح الأسئلة و كان كل تيار ممثل عبر مختلف هذه الأدوات المشاركة في البرامج بالاقتراح و الانتقاد إلى جانب تقديم كل طرف برنامجه و عرض أفكاره، بالرغم من محدودية فعالية هذه الأدوات.

-فالرجوع إلى المؤسسة التشريعية و لاسيما خلال الفترة التشريعية الرابعة و من خلال نشاط اللجان، سواء عن طريق الاستماعات أو التدخلات و التعديلات إلى جانب تعديلات النواب نجد ان هناك ما يشبه تقدم في هذا المجال في مجال التعديلات فمثلا تم تقديم خلال العهدة (1997-2002) حوالي 192 تعديل من رف النواب و 2675 تعديل من طرف اللجان المتخصصة ما يدل على إسهام النواب في إثراء المنظومة القانونية، و عند التدقيق نجد ان هذه التعديلات كانت في قطاع المالية و الميزانية.[1]

-لكن عند التمعن في هذه التعديلات نجد أن غالبيتها كانت شكلية و لم تتعد مضمون هذه النصوص، فقد كان المجال مفتوحا لكنه كان محدودا لاسيما بوجود أغلبية برلمانية تساند الحكومة رغم النجاح في بعض المرات تعديل أو تمرير مواد كانت من طرف النواب.

---

(1)-مرجع سابق، ص106.

بالرغم من ذلك يبقى أداء الأحزاب السياسية الجزائرية في تفعيل المشاركة السياسية بالجزائر جد ضعيف، و خير دليل على ذلك هو بقاء استمرار نسبة المشاركة الضعيفة في التصويت في الإنتخابات التشريعية و المحلية لسنة 2012، فبالرغم من اعتماد أكثر من 27 سبعة و عشرون حزبا سياسيا جديدا،فأنها لم تستطع التأثير في الجماهير و لفت انتباه و اهتمام المجتمع لبرامجها ،و هذا ناتج لعدة عوامل قد نرجعها إلى بداية و حداثة نشأة هذه الأحزاب فلم تجد الوقت الكافي للتعبئة الجماهير في الحملات الإنتخابية التي قامت بها، و كذلك لنقص الخبرة السياسية للكثير من مسيريها و قادتها، غير ان حداثة النشأة لا يبرر نسبة هذا العزوف فمثلا حزب جبهة الانقاذ الإسلامية استطاع ان يعبئ الجماهير رغم المدة القصيرة بين اعتماده كحزب و دخوله غمارالإنتخابات المحلية.

كما أن أسباب العزوف و إدخال المواطن في عالم السياسة، يرجع إلى افتقاد قنوات التواصل بين الأحزاب و المجتمع فقليلا أو نادرا ما تجد حزب سياسي له صحف تتحدث باسمه و ان وجدت فأنها لا تصل إلا لمناضلي هذا الحزب. بالإضافة إلى انعدام الصلة بين المؤسسات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية–إلا أحزاب السلطة*– أما باقي الأحزاب تفتقد إلى المؤسسات مجتمع مدني تؤازر برامجها و تؤديها و تسعى إلى ترويج لها، رغم ان القانون لا يسمح بانخراط منظمات المجتمع المدني في النشاطات السياسية ، غير ان الواقع السياسي للكثير من ديمقراطيات العالم أثبت غير ذلك من خلال صلة منظمات المجتمع المدني بالأحزاب السياسية و الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في تعبئة الأفراد لصالح هذه الأحزاب.

–هذا بالإضافة إلى فقدان المجتمع للثقة في الأحزاب السياسية جملة و تفصيلا فهي تعتبر رمزا للفساد السياسي للكثير من الناس و كذلك فقدان الأحزاب السياسية إلى برامج سياسية و اجتماعية و ثقافية تقنع الأفراد بالانخراط فيها.

* مثل منظمة المجاهدين ومنظمة أبناء الشهداء لحزبي الآفالان والأرندي وجمعية الإصلاح والإرشاد حماس التي تعتبر بمثابة تنشئة إجتماعية وسياسية ،يتم عبرها تهيئة وتكوين مناضلين قبل الإنخراط في الحزب،رغم أن نشاطاتها الظاهرية لا تظهر ذلكفهي أداة من أدوات التعبئة لصالح الحزب.

- **خلاصة الفصل الثاني :**

- إن ما يمكن قوله حول التجربة الحزبية في الجزائر والأحزاب التي كانت الفاعل الأساس في هذه التجربة،إذ لم يقتصر فقط على وجود أحزاب سياسية تتسابق فقط في المواعيد الإنتخابية ويكون ظهورها ظرفي مرتبط بالمواعيد الإنتخابية التي تمكنها من الوصول إلى المؤسسات السياسية النيابية، بل يتطلب الأمر ربط العلاقات مع الجهات التي تملك الحل وكذا التقرب من المواطنين والإصغاءإلى انشغالاتهم ومحاولة نقلها وحلها بأي طريقة كانت .
- إن المشاركة السياسية في عهد الأحادية كانت محصورة في عهد الحزب الواحد في الذب لتغطية وتبرير الشرعية التاريخية، التي كانيتركز عليها النظام السياسي آنذاك وأندور الحزب الواحد كانمحددا بما يقره رئيس الجمهورية .
- إن قرار التعددية سنة 1989 ساهم في ظهور مجموعة من الأحزاب مختلفة الاتجاهات، السياسية والأيديولوجية وهاته الأخيرة عملت على وضع برامج سياسية ترتكز عليها للمشاركة في الحياة السياسية أوفي المؤسسات المركزية والمحلية، بغية تمثيل المواطنين والمساهمة في تلبية الاحتياجات و السعي للتأثير في اتخاذ وصناعة القرار السياسي .
- كما إن إنعدم تحقيق المشاركة الفعالة للأحزاب السياسية يرجع أساسا إلى قيام هذه الأحزاب التي لم يكن ظهورها أو تأسيسها نتيجة لمشاورات بل إن نشوؤها يعود إلى الإصلاحات التي باشرها النظام السياسي وهاته الأخيرة بدورها كانت نتيجة للازمة التي وصلت إليها الجزائر وإلى توجهات النظام .
- وفيما يخص البرامج التي ترتكز عليها الأحزاب فهي عبارة عن خطوط عريضة غير مدققة وتتشابه فيما بينها وهي مستوحاة في أغلبها من برامج جبهة التحرير الوطني الذي لا يخلوا من نقائص ولا سيما في الجانب الاقتصادي في المرحلة الراهنة ولم تستطع الأحزاب وضع مشروع مجتمع متكامل.
- أما فيما يخص الإنتخابات التي شهدتها التعددية فقد شهدت منافسة حزبية شرسة في الكثير من الحملات الإنتخابية، ما يعبر عن صورة من صور الديمقراطية غير أنهذه المنافسة تبقى شكلية وصورية خاصة في ظل الشكوك التيتنتاب نزاهة الإنتخابات، والنتائج المحسومة مسبقا وعدد المقاعد المخصصة لكل حزب قبل إجراءالإنتخابات وهذا ما عرفته الكثير من الإنتخابات التي ذكرناها إلا في حالات نادرة فإن السلطات الحاكمة تسمح في بعض الحالات بمرور الإنتخابات بشكل نزيه لإبعاد الشكوك وتأكدت عملية تزور الإنتخابات بالتصريحات العلنية لقادة هؤلاء الأحزاب ما يجعلنا نستخلص أن هذه الإنتخابات ماهي الا تمويه وتضليل من السلطة الحاكمة لإثبات أن النظام نتيجة في الاتجاه الديمقراطي ويعمل على تفعيل التنمية السياسية.

- حتى إن المؤسسات السياسية المنتخبة لا تضمن المشاركة ولا تملك سلطة اتخاذ القرار لكونها مرتبطة بالسلطة التنفيذية، وهذا ما يجعل شرعيتها تبقى مطروحة، وحتى في غياب المشاركة داخل الأحزاب السياسية نفسها يفقدها الثقة الشعبية وينقص مصداقيتها ويحد من دورها في المجتمع .

إن ما يلاحظ على الظاهرة الحزبية في الجزائر إفراغها من محتواها ويبدوا أن الانفتاح السياسي لم يفض إلى ترسيخ ونضج العمل الحزبي.

أصبحت الأحزاب السياسية في الجزائر جزء من الوضع الراهن و تثبيته، و التخلص من هذه الوضعية لابد من التأكيد على ان التغيير يأتي عبر المزيد من الديمقراطيات داخل الأحزاب السياسية، و إفساح المجال لمختلف الفئات المشاركة في العملية السياسية، هذا سينعكس على تطور النقاش و البرامج السياسية لمعالجة كافة القضايا و المشكلات العامة بوضوح و إثراء النقاش حولها من جهة فإن هناك دور للنظام السياسي و تحويل طبيعة النظام السياسي المنغلقة إلى نظام سياسي متفتح و قابل للاستجابة للتغيرات الداخلية و الخارجية، مما سيعمل على تغيير بيئة الأحزاب السياسية للعمل السياسي[1].

-كما أن تقهقر الأحزاب السياسية نراجعها في أداء أدوارها التنموية راجع إلى:

-ضعف الأحزاب و غياب التداول داخلها و على رأس الحزب، و منذ ظهور التعددية إلى اليوم لم يسلم أي حزب من ظهور جناح إصلاحي ذي صلة بدمقراطة الحزب و نبذ الزعامة و التداول على السلطة.

-تمويل و موارد الأحزاب محدودة بحكم ان قانون حددها في إعانات الدولة و اشتراكات الأعضاء و الانشطة غير التجارية و التبرعات و الهيئات، و خاصة ان أغلب أعضاء و مناضلي الأحزاب من ذوي الدخول الضعيفة و في ظل غياب الصحافة الحزبية[1].

-ضعف حجم الأحزاب، و انتشارها على المستوى الوطني، أثر على عدم قدرتها فتعبئة الجماهير و عدم استطاعتها مواجهة العزوف كون نشاطها يتسم بالموسمية و التقطع و إهمالها الشأن المحلي،و التعددية الحزبية أصبحت نتيجة انقسامات و ليست طبيعة من المجتمع كمؤشر على القوة.

---

(1)-عبد القادر عبد العالي، التنمية السياسية.....، مرجع سابق، ص7.

–دور الأحزاب داخل البرلمان محدود و ضعيف أمام الحكومة، دون القدرة على اقتراح و تعديل العديد من القوانين ليقتصر على التسجيل فقط .

–فإنه من الصعب التحدث عن دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية بالجزائر، و الحكم عليها بالفشل أو النجاح، كما أن القول بان التعددية الحزبية في الجزائر ليست المعيار الذي يمكن اعتماده لقياس درجة التحول الديمقراطي أو حجم المشاركة السياسية في بلد عانى الأمرين في مرحلة الحكم الفردي أو الانفتاح السياسي بنسب متباينة غير أنه لا يمكن إغفاله في هذه التجربة هو تلك المؤشرات التي برزت في بدايتها و التي أثبتت إمكانية صنع وجود ديمقراطي، ذلك ان الديمقراطية هي التي يتم في ظلالها القيام بأي عملية تنموية سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، تجلت فهذه التجربة الديمقراطية التي كانت الأحزاب السياسية هي الفاعل الأساسي فيها من خلال تجربة البرلمان التعددي الأول في مسار الجزائر، و لعل من أهم هذه المؤشرات هو ذلك التنوع للتشكيلات السياسية الأمر الذي أعطى الإنتماء الفكري و السياسي بعدا لم يكن موجود في مرحلة الولاء الجماعي للحزب الواحد، خاصة في محاولة هذه الأحزاب إيجاد صياغة جديدة للهوية الوطنية لا يمكن إقصاء أي طرف فيها للمجتمع الجزائري غير أنها زادت من تعقيد هذه الأزمة ، كما ان التعايش و التجانس الذي عرفه البرلمان بين مختلف الأحزاب الممثلة في البرلمان و التي كانت في السابق لا تتلاقى و لا تتفاهم حيث حققت هذه التجربة فرصة للالتقاء بين النخبة و المثقفين من كل الاتجاهات مما ساهم في معالجة و التخفيف من حدة أزمة الإستقرارو التكامل السياسي الذي تسعى التنمية السياسية إلى تحقيقه.

–كما ساهمت الأحزاب السياسية بتواجدها في المجلس التشريعي و لو بالقدر غير الكافي في تقديم مواقفها و الدفاع عن أفكارها من خلال استعمال مختلف الأدوات البرلمانية قصد الكشف و التوصل إلى الحقيقة و ان كانت في الغالب تبقى محدودة.

–كما أن مشاركة الأحزاب السياسية في المؤسسات السياسية كانت محدودة الفعالية، حيث لم تستطع التأثير في القرار، و لا في تقديم الخدمات إلى جانب هيمنة حزب واحد وحيد موجود بأغلبية برلمانية، الأمر الذي أدى إلى تقزيم دورها و دور المؤسسات معا، و بالاصطدام بالمؤسسة التنفيذية مرة أخرى.

الفصل الثالث:
دور حزب التجمع الوطني الديمقراطي
في التنمية السياسية المحلية بوهران

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصلين الأولين الدراسة النظرية لمفهوم التنمية السياسية و الأحزاب السياسية بالنسبة للفصل الأول كضرورة ملحة يتطلبها البحث، إذ لا يمكن الخوض في العمل الميداني دون الإشارة إلى المفاهيم النظرية التي يعتمد عليها في البحث على المستوى المحلي، كما أشرنا في الفصل الثاني إلى التجربة الحزبية و ركزنا على فترة التعددية، باعتبارها الإطار الأساسي و المميز الذي يمكن أن تمارس في ظله الديمقراطية باعتبار أن الديمقراطية تتضمن عملية التنمية فهي مرادف لها بل هي تجسيد لهذه الأخيرة. وأشرنا إلى أهم الأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة السياسية الجزائرية و صنفناها على أساس المعيار الإيديولوجي ، و السبب الذي دعانا إلى اختيار المعيار الإيديولوجي في تصنيف الأحزاب السياسية هو الأهمية البالغة للإيديولوجية في عملية التنمية السياسية، باعتبار أن الإيديولوجية من المتغيرات الهامة التي تساعد على انطلاق العمل التنموي، و تؤثر في دفع و تحريك مراحل الأولى للتنمية. كما تلعب في الوقت نفسه دورا حيويا في دعم التغيرات الجديدة، و تحديد الاتجاهات التي يتعين أن يستأنف العمل التنموي مسيرته المستقبلية خلالها، و لذلك فليس من الميسور فهم التخلف دون فهم النسق الإيديولوجي الخاص بالمجتمع، كما أنه من العسير أيضا رسم إستراتيجية معينة للتنمية دون تطوير نسق إيديولوجي ملائم.[1]

و بينا عملية التنمية السياسية في الجزائر و دور الأحزاب السياسية في تفعيل هذه العملية، كما اخترنا أن يكون الفصل الثالث دراسة ميدانية ومحلية بالنسبة لأهم حزب من الأحزاب السياسية الناشطة في الجزائر، باعتباره حزبا يمثل السلطة، و لديه انتشار واسع و مكثف في ولايات الوطن، ووقع الاختيار على ولاية وهران باعتبارها من كبريات الولايات في الجزائر، و الانتشار الواسع لهذا الحزب في هذه المنطقة،و أردنا أن نبين إسهامات هذا الحزب في التنمية السياسية المحلية بوهران، و هل لهذا الحزب دور تنموي سياسي أم أنه يفقد هذا الدور؟ و اعتمدنا في قياس دور الحزب في هذه العملية من خلال اعتماد مؤشرات المشاركة السياسية و الثقافة السياسية و التنشئة السياسية، وإلى مدى إسهام الحزب في تعبئته و قدرته في إشراك المجتمع في الحياة السياسية، و هل له دور فعال في عملية التثقيف السياسي و التنشئة السياسية باعتبارهم المحركات و المؤشرات الأساسية في عملية التنمية السياسية.

[1]– أنظر عبد الحليم الزيات، مرجع سابق،ص14.

المبحث الأول: حزب التجمع الوطني الديمقراطي النشأة و التطور

المطلب الأول: النشأة و التطور

هو حزب سياسي جزائري، تأسس في 24 فيفري 1997، حيث عرفه مؤسسوه، بأنه فضاء سياسي وطني، متفتح، لا يدعي الإحتكار، و لا يسلك الإقصاء، لا يتنكر للانتماء الحضاري للمجتمع الجزائري، و لا يذوب في أوعية الغير، لا ينغلق على نفسه، و لا يعادي الحداثة"[1].

و كان منذ تأسيسه مؤيدا للرئيس السابق زروال، ويعتبر تأسيسه كواجهة سياسية للسلطة الرسمية. و كما يعتبره البعض بأنه بديل السلطة السياسي، لما حادت جبهة التحرير الوطني، عن المسار المرسوم لها، فقد تكفل بإنشاء التجمع عناصر منسجمة من جبهة التحرير الوطني، و هناك من يرجع فكرة إنشاء التجمع الوطني الديمقراطي إلى سعي محمد بوضياف-رئيس المجلس الأعلى للدولة- و تحديدا في 09-جوان 1992، إلى الإعلان عن التجمع الوطني- باعتباره حزبا للسلطة[2].

فهو مشكل من بعض إطارات المنظمات و الاتحادات و النقابات و مكون من الشبيبة و العمال، الفلاحين، المرأة، أصحاب المهن الحرة، المجاهدون، فهو يجمع كل مكونات المجتمع المدني. كما ضم بعض المنظمات النقابية خاصة من "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" بقيادة عبد الحق بن حمودة الذي دافع بضراوة من أجل قيام هذا الحزب . و كان الهدف منه في بداية الأمر هو توفير أرضية سياسية للرئيس السابق اليمين زروال لخوض انتخابات جوان 1997 ، التشريعية التي فاز بها بالأغلبية و بحوالي 155 مقعدا و أصبح بذلك أكبر قوة سياسية في البلاد في تلك الفترة.[3] كما أن اغتيال عبد الحق بن حمودة لم يؤدإلى اختفاء مشروعه الحزبي، على غرار ما لحق بمبادرة محمد بوضياف، بل تحول بعد أشهر من ذلك و في ظل ملابسات عديدة إلى اكبر الأحزاب السياسية في الجزائر ، و هناك من يعتبر أن الحزب هو تجسيد لإرادة الدولة في كونها أساس الأمة و الضامن الوحيد للأمن العام.[4]

وكان أول رئيس للحزب السيد عبد القادر بن صالح و هو عسكري سابق، كرأس المجلس الوطني الاستشاري غير المنتخب ثم رئيس المجلس الشعبي الوطني، و هو الآن رئيس مجلس الأمة، لعهدة ثانية في إطار تجديد أعضاء مجلس الأمة لسنة 2013. كما أنه الآن في الظروف السيئة و الانتقالية

---

[1]- البيان التأسيسي للحزب أنظر الى الموقع الالكتروني
www.RND-DZ.com
http : www.rnd.dz.com/view-histo-fond-ar-php ?news.id6=6.

[2]- عيسى جرادي، مرجع سابق، ص 152.

[3]_ عنصر العياشي ، التحول الديمقراطي في الجزائر، رواق العربي، العدد 17، السنة الخامسة، 80.

[4]- محمد حشماوي ،ترجمة محمد هناد،التمثيل السياسي في الجزائر بين العلاقات الزبونية و النهب (1997-2000)، مجلة نقد، العدد 19 -20، خريف -شتاء، 2004، ص 35.

التي يشهدها الحزب، رئيس التجمع الوطني في الفترة الانتقالية بعد أن وافقت عليه الأطراف المتصارعة في الحزب (أنصار التقويمية و أنصار النائب المستقيل أحمد أويحي) المشكلة للمجلس الوطني[1].

و بالرجوع إلى السنوات الأولى من تأسيس الحزب، حدث ما يشبه فراغ فيما يخص رئاسة الحزب بعد تنحي عبد القادر بن صالح، ليعين في المؤتمر التأسيسي أمينه العام متمثلا في السيد الطاهر بن بعيش" الذي كان أمينا عاما للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، يدعم من باقي هيئات ما يسمى ب " الأسرة الثورية" متمثلة في المنظمة الوطنية للمجاهدين ، منظمة أبناء معطوبي حرب التحرير...- غير أنه تم إقصاؤه غداة الانتخابات الرئاسية المسبقة سنة 1999، بسبب عدم تزكيته لمترشح الرئاسة السيد- عبد العزيز بوتفليقة- لينتخب بعده السيد- أحمد أويحي- أمينا عاما للحزب و هو بمثابة رئيس الحزب، و استمر في رئاسة الحزب إلى غاية بداية شهر جانفي 2013، نتيجة ظهور انشقاقات في الحزب سببها عدم قبول الكثير من إطارات الحزب بقاء أحمد أويحي على رأس الحزب، غير أننا سنتكلم في المطلب الثاني عن القيادة في الحزب و الظروف و الأسباب التي أدت إلى الإطاحة بالأمين العام السابق-أحمد أويحي-.

لقد استطاع حزب "التجمع الوطني الديمقراطي"أن يحقق انتصارا باهرا في أول انتخابات تشريعية و يخوضها، و كذلك بالنسبة للانتخابات المحلية التي تلتها ، فقدحصد "التجمع الوطني الديمقراطي" في هذه الانتخابات أغلبية مقاعد البرلمان 155 مقعد بنسبة 33.69بالمئة و تربع على 80 مقعد في الغرفة الثانية ليصبح في مدة قياسية مسيطرا على الحكومة و البرلمان و أغلب المجالس المحلية و الولائية ، فقد كان الحزب متواجدا في كل الولايات باستثناء ولايتي تيزي وزو و بجاية أين وجد منافسة قوية جدا، من قبل الأحزاب الأمازيغية التي لم تترك له و لغيره من الأحزاب فرصة للفوز- باستثناء "حركة مجتمع السلم" التي استطاعت الفوز بمقعدواحد في ولاية بجاية "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي يسجل نتائج تفوق المعدل الوطني (40 بالمئة) في 23 ولاية من التراب الوطني تأتي على رأسها ولايات مثل الجلفة التي استطاعت فيها قائمة الحزب التي قادها السيد شريف الرحماني الوزير المحافظ للعاصمة سابقا للحصول على (06 من 08 مقاعد)المخصصة للولاية تنس النسبة سجلها الحزب في تندوف التي قاد قائمتها أحد الشخصيات السياسية و الاجتماعية المعروفة "قاسم كبير" نائب رئيس المجلس الوطني –عضو المجلس الدستوري- و ابن أحد الزوايا الكبرى في المنطقة [2]، و تيسمسيلت ثلاثة من أربعة مقاعد هي القائمة التي قادها ابن المنطقة وزير التجارة "بختي لعايب"، كذلك نسب عالية أخرى سجلتها قوائم الحزب في ولاية أم البواقي التي

---

[1]- عاطف قدادرة، بن صالح يرأس الأرندي، ....جريدة الخبر ليوم الجمعة 18 جانفي 2013، الموافق ل 06 ربيع الأول 1434،العدد رقم 6958، ص 04.

[2]- عبد الناصر جابي، الانتخابات، الدولة و المجتمع، الجزائر:دارالقصبى للنشر والتوزيع، (ب س ط) ، ص ص 253-254.

ترأس قائمتها –بوبكر بن بوزيد– وزير سابق و عضو مجلس الأمة حاليا(4 من 6 مقاعد) و أحمد عطاف وزير الخارجية سابقا في عين الدفلة (5 من 8 مقاعد) و قسنطينة (6 من 10 مقاعد) و باتنة التي ضمت الى قائمتها أكثر من وزير (عمار زعرار–يوسف يوسفي)ب (7من 12 مقعد) هذه الولاية التي أنتجت الكثير من القيادات السياسية و العسكرية قبل و بعد الاستقلال أما بخصوص المحليات تحصل التجمع على 55,19% في المجلس البلدية و 54,52% في المجالس الولائية. [1]

غير أن نتائج هذه الانتخابات كانت محل شكوك، فهناك الكثير من التشكيكات في مصداقية هذه الانتخابات (اللجوء إلى التزوير واسع النطاق) وعدم حياد الإدارة، هذه الاتهامات التي أعدتها اللجنة البرلمانية حول التزوير.[2] و نظرا لطبيعة التشكيلة المكونة للحزب و التي تتميز بكونها بعيدة عن كل قناعة سياسية و إيديولوجية و لا تتوفر على برنامج سياسي واضح خاصة في المرحلة الأولى من تأسيس الحزب، فإن نواب الحزب لم يجدوا أنفسهم ملزمين بمسؤولية التمثيل و لا مطالبين بتقديم حصيلة نشاطهم النيابي.[3] بل كانوا كما عبر عن ذلك رياض الصيداوي: " في خدمة من أوصلوهم إلى التحكم في المجالس المنتخبة و المجموعات المحلية، و قد أفضت هذه السلوكيات و الممارسات إلى عدم احترام الهيئات و المؤسسات التمثيلية، و من عجزها في مواجهة تحديات الأزمة على المستوى المحلي و الدولي".[4]

أما في الانتخابات التشريعية لسنة 2002، فلقد شهد التجمع ترا جعا ملموسا و عودة حزب جبهة التحرير الوطني الى الواجهة و تراجع التجمع الى المرتبة الثانية بفارق كبير في نسبة المقاعد اذا ما قورنت بنتائج انتخابات 1997، فقد حصل على سبعة و أربعون مقعدا أي نسبة 33,69% و هذا راجع إلى أن نتائج الانتخابات في 2002، خضعت الى توازنات سياسية جديدة رسمتها السلطة لصالح جبهة التحرير الوطني، التي أعادتها إلى دور الحيوي و واجهة شكلية للسلطة، بوضع قيادات جديدة للجبهة تتوافق مع سياسات و قرارات صناع القرار الفعليين؟؟؟

و كذلك بالنسبة إلى تشريعيات 2007، فقد حافظ التجمع الوطني الديمقراطي على المرتبة الثانية ب 61 مقعد أي بارتفاع طفيف و نسبة زيادة مقدرة ب 1,83 أما فيما يخص الانتخابات المحلية من نفس السنة ، فقد احتل التجمع المرتبة الثانية بالنسبة للمجالس البلدية بعدد مقاعد قدر ب 3426 مقعدا أي بنسبة 24,50 % و بالنسبة للمجالس الولائية.

---

[1]- وزارة الاتصال- المركز الوطني لوثائق الصحافة و الاعلام، الانتخابات البلدية و الولائية يوم 29 نوفمبر 2007، الجزائر: كريم للطباعة الحديثة، 2007، ص 52.

[2]- رشيد يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2002، ص 80.

[3] - محمد بوضياف، الأحزاب السياسية، مرجع سابق ص 60.

[4]- رياض الصيداوي، "عودة الوعي أم عودة الروح الى الجسد":جبهة التحرير الوطني، مرحلة جزائرية مقبلة"،22-03-2005، ص 5، على الموقع الالكتروني: www.ahewar.org

كذلك احتل المرتبة الثانية بعدد مقاعد قدر ب479 مقعدا بنسبة 21,89%، غير أننا قارنا النسبة المتحصل عليها في المجالس المحلية أعلى منها بالنسبة المتحصل عليها في المجلس الشعبي الوطني.

- و كذلك بالنسبة للانتخابات التشريعية لسنة 2012، احتل التجمع الوطني الديمقراطي المرتبة الثانية بعدد مقاعد قدر ب: 70 مقعدا أي ما يعادل 524057 من الأصوات خاصة و أن الحزب تحصل على هذه النتيجة في ظل هزات داخلية تستهدف زعيمه الذي ظل يشغل منصب–الوزير الأول– منذ فترة طويلة، و المتهم بأن سوء أدائه كان وراء النتائج المتواضعة للحزب[1].

- كما استطاع الأرندي أن يقهر جبهة التحرير الوطني في انتخابات مجلس الأمة ، و يحصل على 24 مقعد مقابل 14 لحزب جبهة التحرير الوطني، و بذلك احتل الصدارة في الترتيب بالنسبة لنتائج انتخابات مجلس الأمة خاصة و أن رئيس هذا المجلس من المحسوبين على التجمع .

- و بقاء الأرندي منذ سنة 2002 في المرتبة الثانية في نتائج الانتخابات دليل على أن السلطة لن تتخلى عن هذا الحزب، في اطار سياسة حفظ التوازنات السياسية، في إطار المجالس النيابية المنتخبة شكليا, و اعتبار التجمع الوطني الديمقراطي الواجهة الثانية للسلطة بعد حزب جبهة التحرير الوطني.

- فالتجمع الوطني الديمقراطي لا يمكن الاكتفاء بتحليله كحزب فقط، فهو أكثر من ذلك فهو متداخل مع الدولة و الادارة و الأجهزة الأمنية المختلفة مما جعله يمتلك قواعد اجتماعية غير متجانسة بالمرة، دون نسيان تأثيرات ضعفه التنظيمي و ولادته القيصرية.[2]

[1] جريدة الخبر، العدد 6941، ص 3,

[2] - جريدة الخبر ، العدد 6941، ص 3.

المطلب الثاني: التنظيم الداخلي للحزب

إن التنظيم الداخلي للحزب، يتطابق في أغلب الأحيان ، مع التنظيم الإداري للدولة، لذلك نجد أن حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" يتكون من ثلاثة مستويات إدارية و سياسية، و اعتمدنا في إيضاح التنظيم الداخلي للحزب، على القانون الأساسي و النظام الداخلي الذي يقوم عليه الحزب.

أولا: التنظيم على المستوى الوطني: أو ما يسمى ب"الهيئات الوطنية للحزب" و تتكون من : المؤتمر و الأمين العام و المجلس الوطني و المكتب الوطني.

- فالتنظيم على المستوى الوطني، يشكل نقطة التقاء كل التنظيمات القاعدية و الولائية للحزب، و هو المستوى الإداري الأعلى الذي تخضع له التنظيمات القاعدية و الولائية و يتألف من:

1- المؤتمر : و يعتبر المؤتمر الهيئة العليا للحزب، و المرجع الأول للقرارات الحاسمة التي تتخذ في الحزب، و يتكون المؤتمر من رئيس ينتخب أثناء فترة انعقاده و كما يتولى تحضير المؤتمر لجنة وطنية يرأسها الأمين العام للحزب.[1]

و تتمثل صلاحيات المؤتمر في المصادقة على القانون الأساسي و للنظام الداخلي و تحديد السياسة العامة للحزب ، و وضع برنامجه السياسي.

2- الأمين العام: فالأمين العام يعتبر المسؤول الأول في الحزب و يمكنه أن يعين مستشارين من بين أعضاء المجلس الوطني، كما يمكنه أن ينصب لجان و أفواج عمل تضم مناضلين من التجمع ، و يحدد لها المستويات و المهام ، و عند تصفحنا للمواد الخاصة بالأمين العام، نجد أن صلاحياته محدودة و ليست مطلقة.[2]لكن الملاحظ من خلال التجربة اليومية، أن الأمور لا تسير كما تحددها القوانين الأساسية و الداخلية و النظام الداخلي للحزب، ففي بداية تأسيس الحزب، بعد استقالة عبد القادر بن صالح من رئاسة الحزب، استولى الأمين العام للحزب –طاهر بعيش- على الحزب نحو الوجهة التي تخدم أهدافه و مصالحه.

و استمر هذا الأخير قيادة الحزب، إلى أن سحبت الثقة منه بمبادرة من رئيس الكتلة البرلمانية للتجمع- محمد معلاوي- و اختيار السيد- أحمد أويحي- أمينا عاما للحزب، فالأمين العام هو الذي يجسد قيادة الحزب و من أهم مهامه: تمثيل التجمع لدى الهيئات الوطنية و الدولية و يرأس اجتماعات المجلس الوطني و المكتب الوطني ويوزع المهام على أعضاء المكتب الوطني، كما يسهر على السير الحسن لهيئات و هياكل التجمع على كل المستويات، فهو بذلك يمثل الهيئة التنفيذية للحزب و ينتخب في كل 05 سنوات. غير أن-أحمد أويحي-أحكم قبضته على الحزب

---

[1]- التجمع الوطني الديمقراطي، الأمانة العامة، القانون الأساسي و النظام الداخلي " الجزائر، بئر مراد رايس: المطبعة الرسمية، 2008، ص 53.، و أنظر المواد، من 35 إلى 41.

[2]- أنظر المواد: 45،43،42، من القانون الأساسي، ص 28.

و أصبح يوصف بالدكتاتوري عند خصومه. خاصة بحكم منصبه في السلطة، مما زاد في صلابته و انفراده في تسيير شؤون الحزب، ما أدى إلى ظهور معارضة شرسة له، كانت في البداية محصورة في مناضلين من المكتب الوطني للحزب بقيادة "نورية حفصي" و "طيب زيتوني" لتتوسع دائرة المعارضة إلى القيادات و الوزراء البارزين للحزب مثل يحي قيدوم- الذي تزعم المبادرة، و كاتب الدولة المكلف بالاتصال -مصطفى ملاح- ووزير المجاهدين شريف عباس- ووزير الشؤون الدينية-عبد الله غلام الله-[1] و انضمام الجنرال"بتشين" و تأييده لهذه المعارضة، و يوصف على أنه هو من دبر للانقلاب على الأمين العام و اتسع نطاق المعارضة ليشمل -أبو بكر بن بوزيد- الوزير السابق و أمين المنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين -خالفة مبارك- و جنوحات و مالكي[2]، فرغم الوساطات التي أجريت بين أويحي و المنشقين عن الأرندي، غير أنها فشلت في اقناع الخصوم، و كثفت لجنة انقاذ التجمع من عقد عدة اجتماعات و لقاءات جهوية و وطنية، كانت بدايتها بوهران، حيث أكد -طيب زيتوني- أن الأمين العام تنكر لهوية الحزب و خطابه و برنامجه ، و أعاب على الأمين العام مساندته لرئيس الجمهورية فيما يخص تجديد العهدات و تعيين المنسقين الولائيين، و كل مسؤولي المكاتب عوض انتخابهم من طرف القاعدة، و في تجمع أخر كذلك بوهران صعد المعارضون لأويحي اللهجة و اتهموه بتحويله للتمجمع إلى "شركة ذات مسؤولية محدودة" كما طالب المشاركون في اللقاء بإنشاء مكاتب ولائية و بلدية موازية للمكاتب الرسمية للحزب، ما خلق نوعا من عدم التفاهم بين صفوف التقويميين باعتبار أن هذه الخطوة تهدد مستقبل الحزب، و إعطاء الأولوية في تكثيف الجهود برفع عدد الممضيين في القائمة المطالبة بتنحي أويحي.[3]و كذلك تلاه لقاء جهوي أخر بباتنة و كان أخر لقاء يعقد قبل استقالة أحمد أويحي.*

كما بررت "حركة تقويم وحماية التجمع الوطني الديمقراطي" معارضتها لأحمد أويحي في نداء لها لمناضليها عبر الصحف الوطنية.[4] موقع من طرف المنسق العام لهذه الحركة -يحي قيدوم- حيث جاء فيه أنه بسبب الأمين العام الحالي تراجعت مكانة الحزب السياسية، و بسبب سوء تسييره للشؤون العامة للدولة أدى إلى إعطاء صورة نمطية مشوهة للحزب.

فبالرغم من النجاح الذي حققه الحزب في الانتخابات المحلية لسنة 2012، غير أنها لم تشفع لأويحي في ممارسة مهامه كأمين عام للحزب و بكثرة الضغوط و انضمام الكثير من إطارات

[1]- أنظر جريدة الشروق اليومي، العدد 3865، يوم السبت 1(ديسمبر 2012، ص 4.
[2]-جريدة الشروق اليومي، العدد3880، الاحد 30سبتمبر2012، ص6.
[3]-جريدة الشروق اليومي، العدد 3883، 02 جانفي 2013، ص3.
[4]- الخبر، العدد 6933.
* حضور شخصي للقاء لجنة انقاذ التجمع، بوهران، فندق الموحدين، السبت 22 ديسمبر 2012.

و قيادات الحزب من نواب ووزراء سابقين و حاليين، اضطر–أويحي– إلى إعلان استقالته يوم 03 جانفي2013*، حيث فاجأ الرأي العام و المتتبعين للشأن السياسي في الجزائر بهذه الاستقالة خاصة أنه لم يكن متوقعا أن يستسلم بسهولة لمناوئيه و معارضيه.[1]

و مما سبق يبدو أن قيادات "التجمع الوطني الديمقراطي" يسودها الخلاف و نوع من اللااستقرار ، بسبب الصراعات فيما بينهم حول بعض القضايا الوطنية الحساسة، و أخرى بسببها مصالح شخصية لا تمت بأي صلة بمصلحة الحزب أو الدولة.

2- المجلس الوطني: هو ثاني أكبر هيئة وطنية للتجمع، يجتمع المجلس الوطني، في دوراته العادية ، طبقا للمادة (56) من القانون الأساسي، كما يمكن للمجلس الوطني استحداث لجان متخصصة تتشكل من خمسة عشر إلى عشرين عضوا ، تحدد مهام و مدة أشغال هذه اللجان بقرار من الأمين العام للحزب، يمكن لهذه اللجان الاستعانة بخبراء و متخصصين[2]. فالمجلس الوطني هو الهيئة العليا و القيادية للتجمع، و لهذا للمجلس صلاحيات جد واسعة أهمها مناقشة ميزانية التجمع و متابعة نشاط المنتخبين للحزب و تحديد سياسة التجمع، و تحديد الأهداف الرئيسية للنشاط الحزبي للتجمع كما له حق و صلاحية المصادقة على القانون للحزب.

3- المكتب الوطني: هو الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني، و هو مسؤول أمام هذا المجلس، و يتشكل من أعضاء المكتب الوطني، من منتخبين ينتخبهم المجلس الوطني بناءا على اقتراح الأمين العام، و يتم الانتخاب برفع الأيدي و بالأغلبية البسيطة لأعضاء المجلس الوطني، غير أن أعضاء المكتب الوطني يخضعون في الواقع إلى تعيين مباشر من الأمين العام، فهو الذي يعين، أما انتخاب هؤلاء الأعضاء ما هو إلا شكلي، اذ يقوم أعضاء المجلس الوطني بتزكية أعضاء المكتب الوطني و ليس انتخابهم كما هو منصوص عليه في القانون الأساسي للحزب، و هذا ما جلب السخط للأمين العام من طرف الكثير من مناضلي الحزب بخرقه للكثير من مواد القانون الأساسي للحزب.

- كما أن المادة (51) تخول للأمين العام في تحديد عدد أقسام المكتب الوطني و كذا مهام و أدوار كل قسم.[3]

---

* جاء في النداء أن السيد أحمد أويحي :"منذ اعتلائه قيادة الحزب، كان و لا يزال على النقيض تماما من الطابع الجمهوري و الوطني و الديمقراطي، فجعل من الاقصاء و التهميش سلوكا و من المساومة و الفساد منهجا و من اقمع الرأي المخالف أسلوبا، و من النقيض من ذلك فقد شجع الرداءة و غيب الحوار في تسيير الحزب، فلم يعد الحزب قوة اقتراح لغياب الكفاءة المنتجة للعطاء الفكري و لم يعد طاقة تجنيد لغياب الخطاب المنسجم و الصادق و الطرح المتزن و البناء، و لهذه الأسباب و غيرها، اختفى البعد الوطني و تقلص دور التجمع الوطني الديمقراطي فأصبح يكتفي بدور محتشم... و تحقيق مأرب شخصية... و الحزب لا يشكل قناعة لأويحي...و أقر بفشله...و كذلك على مستوى الجهاز التنفيذي الذي كشف قصوره و تقصيره في ايجاد الحلول للاشكاليات الاقتصادية و الاجتماعية و الوطنية..."بتصرف.

[1]- أنظر جريدة الخبر ، العدد 6944، الجمعة، 04 جانفي 2013، ص 03.
جريدة الوطن، العدد 195، الجمعة 04 جانفي 2013، ص 5.

[2]- أنظر المواد:46-47-48، من القانون الأساسي ، المرجع السابق، ص 55.

[3]- مرجع نفسه، ص 34.

- و يعمل المكتب الوطني على تطبيق قرارات و توصيات المجلس الوطني و إعداد النظام الداخلي للتجمع و إعداد برنامج النشاط الدوري للتجمع، و كما يقوم بدراسته للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية و الإقليمية و الدولية و إبداءالرأي فيها، كما يعمل على حضور التجمع الدائم في الساحة السياسية و الإعلامية و الوطنية ، و في النشاط السياسي الإقليمي و الدولي.و يقوم كذلك بتنشيط الهيئات القاعدية المحلية للتجمع، و تأمين الرقابة عليها.

ثانيا: التنظيم القاعدي: الهيئات المحلية للحزب:

-التنظيمات الحزبية القاعدية هي أصغر التنظيمات الحزبية، و التي يتكون منها الهيكل العام للحزب، ، و التي يتوزع عليها أعضاؤها... و لها قيادة خاصة بها و كيان متكامل.[1]

-و تشمل الهيئات المحلية" لحزب التجمع الوطني الديمقراطي" الهيئات التالية: الخلية و الجمعية العامة للبلدية و المجلس البلدي و المكتب البلدي و مكتب التنسيق للدائرة أو المقاطعة الإدارية أما بالنسبة للولاية فهناك المجلس الولائي و المكتب الولائي و الأمين الولائي.

1- الخلية: هي التنظيم القاعدي للتجمع، و هي مرتبطة وظيفيا و نظاميا بالمكتب البلدي للحزب، و هي تنشط في التجمعات السكنية و الأحياء و القرى، كما تعتبر الخلية الأداة المناسبة و الناجحة لنشر مبادئ و أهداف التجمع في أوساط المجتمع، و تجتمع مدة كل خمسة عشر يوما، بدعوة من أمينها أو بطلب من الأمين المكتب البلدي للتجمع، كما تضم الخلية البلدية خلية نسوية، و له نشاطات محورية داخل هذه الهيئة.[2]

1- الجمعية العامة للبلدية: تتشكل الجمعية العامة للبلدية من جميع المناضلين المهيكلين على المستوى البلدية و تجتمع مرة في ثلاثة سنوات، لانتخاب المجلس البلدي، فالجمعية العامة له وظيفة تعبئة القاعدة النضالية في كل انتخابات.

2- المجلس البلدي: المجلس البلدي هو الهيئة القيادية للبلدية للتجمع، ينتخب من طرف الجمعية العامة للمناضلين على مستوى البلدية لمدة ثلاثة سنوات، و يتشكل من خمسين إلى مائة عضو، و من بين مهامه المصادقة على برنامج العمل السنوي للمكتب البلدي و تقييم أداءه. كما يقوم بنشطات تكوينية للمناضلين و المناضلات و يعمل على نشر مواقف الحزب.

[1]- شمران حمادي، الأحزاب السياسية و النظم الحزبية، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1975، ص 66.
[2]- القانون الأساسي، المرجع السابق، ص ص 56-58.

3- المكتب البلدي: المكتب البلدي هو الهيئة التنفيذية للتجمع على المستوى البلدي، كما يمكن للمكتب البلدي إنشاء لجان خاصة لانجاز مهام معينة و محددة ، و يتولى رئاسة و تسيير أعمال هذه اللجان و له مهام واسعة.[1]

4- مكتب التنسيق للدائرة أو المقاطعة و الإدارية: هو تنظيم لدعم الأمين الولائي قصد متابعة و تطبيق قرار المكتب الولائي، و يتكون مكتب الولائي من أمناء المكاتب البلدية للمقاطعة المعينة، يضطلع بأمانة مكتب التنسيق أمين المكتب البلدي حيث يوجد مقر مكتب التنسيق .

5- المجلس الولائي: المجلس الولائي هو الهيئة القيادية المسيرة على المستوى الولائي، كما تؤخذ القرارات و التوصيات في المجلس الولائي بالأغلبية المطلقة، لأعضاء المجلس و من مهامه إبداء الرأي في القضايا المحلية المتعلقة بنشاط التجمع و المصادقة على البرنامج السنوي للمكتب الولائي.

6- المكتب الولائي: هو الهيئة التنفيذية على مستوى الولاية، يتشكل على الأقل من خمسة أعضاء من بينهم امرأة، منتخبين من طرف المجلس الولائي و من بين أعضائه لمدة 04 سنوات ، و يجتمع المكتب الولائي مرة كل 15 يوما، كما يمكن للمكتب الولائي انشاء افواج عمل خاصة لانجاز مهام معينة ومحددة يرأسها أعضاء من المكتب الولائي، كما يضطلع هذا المكتب بعدة مهام أهمها، إعداد برنامج النشاط السنوي المحلي على ضوء عبر برنامج العمل للتجمع و تنشيط دور مناضلي الولاية و منتخبي التجمع على المستويين المحلي و الوطني.[2]

7- الأمين الولائي: يعين الأمين الولائي من طرف الأمين العام بالتشاور مع المجلس الولائي و بعد مداولة مع المكتب الوطني، و هو المسؤول عن منتخبي التجمع على مستوى المجالس الشعبية البلدية و المجلس الشعبي الولائي، و كذا عن نشاط برلماني الحزب على المستوى المحلي، كما له كذلك مهام متعددة أهمها متابعة الأنشطة القاعدية للمكاتب البلدية و تقديم الدعم لهم في أداء مسؤوليتهم الأمين الولائي الحالي للتجمع الوطني الديمقراطي بوهران السيد-قادة بن عطية-.

- غير أننا نجد أن المكاتب الولائية أو المكاتب البلدية يشرف عليها قدماء المجاهدين أو المناضلين القدماء، أو أبناء الشهداء أو بعض الإطارات، في وضع يسمح لهم بالسيطرة على مجريات المناقشة، و توجيهها نحو أهدافهم، و القرارات التي تخدم مصالحهم على حساب المناضلين الأقل كفاءة و مهارة، و بالتالي حسم القرارات لصالح هذه النخبة من الإطارات و الموظفين و الإداريين.

---

[1]- مرجع نفسه، ص 61.

[2] - المرجع نفسه، ص ص 63-65.

***العلاقة بين هيئات الحزب:**

تتميز التنظيمات المكونة للحزب بضعفها في الترابط فيما بينها نظرا لحداثة هذا الحزب، فقد أعطيت الأولوية بوضع الهياكل و الأطر التنظيمية للحزب دون العناية بالربط فيما بينها و تسهيل الاتصالات بين قمة الحزب و قياداته و بين قاعدته، و لعل الاضطرابات التي عرفتها المجالس الولائية التابعة للتجمع، توضح و تدل على أن المناضلين في هذه الولايات، غير راضين عن الطرق و الأساليب غير المتطابقة التي ينص عليه القانون الأساسي و النظام الداخلي للحزب، فالمسائل الحاسمة في الحزب كثيرا ما يتم الفصل فيها دون الأخذ بعين الاعتباربآراء و أفكار و تطلعات التنظيمات القاعدية و الولائية.

– أما عن الاتصال المتمثل في جميع القنوات التي تجمع بين مختلف هياكل الحزب في مستويين مختلفين من التدرج التربوي، و يعني أنه يوجد نوعين من الاتصال، اتصال عمودي و هو ذلك الاتصال الذي يتم بين المستوى الأعلى و المستوى الأدنى منه، كأن يتصل المكتب التنفيذي الوطني مع المكتب الولائي، أما الاتصال الأفقي، يعني اتصال جهازين من نفس المستوى، كأن تتصل خلية بخلية أخرى، كما أنه يوجد نوع ثالث للاتصال و هو الاتصال الأفقي غير المباشر، الذي يتم بين أجهزة و هياكل الحزب في نفس المستوى، و لكن تحت إشراف و مراقبة الهياكل العليا للحزب، فمثلا كأن يجتمع أمناء مختلف خلايا الحزب بإشراف المكتب التنفيذي البلدي.[1]

أما فيما يتعلق بالتجمع الوطني الديمقراطي، فانه يعتمد على نظام الاتصال العمودي، يجد تفسيره في رغبة قيادة الحزب بتحقيق التجانس و الاستقرار بين مختلف أجهزة الحزب، من خلال منع أو تجنب الاتصال الأفقي بين أجهزة الحزب خاصة على المستوى المحلي و الولائي، و هذا النوع من الاتصال الذي انتقده وزير التجارة السابق و القيادي في الحزب،[2] و اعتبره من مساوئ–أويحي– فالاتصال الأفقي يسمح للتنظيمات من نفس المستوى الالتقاء، و من المحتمل، أن تنشأ فيما بينها خلافات و نزاعات جهوية أو مصلحية...و التي قد تؤثر على وحدة و تماسك الحزب، و كلما كانت القاعدة الاجتماعية للحزب أوسع كلما زاد خطر الاتصال الأفقي.

–الديمقراطية داخل الحزب:

يحاول التجمع الوطني الديمقراطي إضفاء طابع المركزية الديمقراطية داخل هياكله، حيث يسمح للتنظيمات المحلية و الولائية بالتسابق بينها،وبمناقشة بعض القضايا المطروحة على الساحة السياسية الوطنية، و كذلك المسائل الهامة في الحزب ، ثم يتم بعدها اتخاذ القرارات من طرف المركز، غير أن الواقع يؤكد أن هناك نوع من المركزية الأطوقراطية، فكثيرا ما تتخذ القرارات من طرف الأمين العام السابق الطاهر بن بعيش و المتمثل في تأجيل انتخابات الكتلة البرلمانية

[1]- كمال لعروسي، مرجع سابق، ص ص 75.74.
[2]- تجمع للتصحيحية ، بوهران، 22ديسمبر 2012.

للتجمع في المجلس الوطني الشعبي، الأمر الذي خلق استياءا كبيرا وسط النواب، و اعتبروه تدخلا من طرف المركز، في السير العادي و الديمقراطي للكتلة البرلمانية، حيث صرح أحد النواب :"أن المبررات المقدمة من طرف الطاهر بن بعيش غير مؤسسة، لأن اللائحة التي تكلم عنها الأمين العام...تتعلق بضرورة تغيير المكتب الوطني الحالي للحزب، و لا تخص المجموعة البرلمانية و إذا افترضنا أن التأجيل واجب، فهذا من صلاحيات المجلس الوطني وليس المكتب."[1]

– كما نجد أن المركزية المحلية تقتضي إعطاء الحرية و الاستقلالية النسبية للتنظيمات القاعدية في ادارة شؤونها الخاصة، و يكتفي المركز بإعطاء التوجيهات العامة، غير أن هذا النوع من الديمقراطية تقريبا يكون منعدما في التجمع الوطني الديمقراطي.

–كما أن هناك نوعا من اللامركزية الاجتماعية، و بحسب هذا النوع من اللامركزية، فأعضاء الحزب الذين ينتمون الى فئة اقتصادية أو دينية أو طبقة اجتماعية، يتمتعون بقسط من الاستقلال، بحيث تمنح تنظيماتها الخاصة بعض السلطات التي تمكنها من تنظيم أعضائها و حماية مصالحهم.[2]

فحزب التجمع الوطني الديمقراطي" يعتمد على هذا النوع من اللامركزية، حيث يميل اليه كل من الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث أنه كان كل من عيسى نواصري سابقا– قبل أن يفصل من الحزب– و كذلك عبد القادر مالكي و أخرين هم أعضاء في النقابة(القيادة المركزية) و هم في المقابل قيادة الحزب، و كذلك نجد خلفة مبارك رئيس منظمة أبناء المجاهدين، و هو عضو قيادي في التجمع، و كذلك في السابق الطاهر بن بعيبش–رئيس منظمة أبناء الشهداء، و كل هذه المنظمات ساندت حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

– و فيما يخص العلاقة بين النواب و الأمين العام للحزب فهي تقريبا تتميز بخضوع تام للنواب لقيادة حزبهم، و هذا ما شكل أزمة في هذا الحزب.

– كما أن طبيعة تأسيس هذا الحزب فرضت عليه نوعا من الممارسات التي تتنافى مع الديمقراطية، فقد تأسس من القمة و ليس من القاعدة، كما أنه فقد وحدته و تماسكه، ففي بداية تأسيسه ضم عدة شخصيات قيادية: مثل الطاهر بن بعيبش، مقددا سيفي، خلفة لمبارك، أحمد أويحي، عبد القادر بن صالح، و أحمد بتشين، يمثلون مصالح مختلفة، و رؤى متناقضة، من الصعب جدا جمعهم في رؤية واحدة أو هدف واحد و مشترك، فالخلاف بين مقداد سيفي و الطاهر بن بعيبش أدى إلى بروز تيارين في التجمع، الأول يدعم و يساند مقداد سيفي، الذي أكد على أن يكون التجمع حزبا شعبيا يدافع عن تطلعات قادته و إما عيه مغادرة السياسة.[3] و دعا إلى ضرورة وضع برنامج سياسي جديد للتجمع، يتلائم مع تطلعات الجماهير كما نادى بتحديد قيادة التجمع، و التيار الثاني يمثله –

---

[1]- جريدة الخبر ، العدد 2407، بتاريخ 1998/11/18، ص 3.

[2]- شمران حمادي، مرجع سابق، ص 101.

[3]- جريدة الخبر ، العدد 2386، 1988/11/14،ص 02.

الطاهر بن بعيبش–كان يؤيد إصلاحات الحكومة الاقتصادية فيما يخص الخوصصة، غير أنه طرد من الحزب و أسس حزبا سياسيا جديدا مع الإصلاحات السياسية لسنة 2012، سماه"حزب الفجر الجديد". هذا الخلاف وجد صداه لدى النواب، حيث طلب 120 نائبا في المجلس الشعبي الوطني من أصل 157، بضرورة تجديد قيادة المكتب الوطني التي أصبحت غير متجانسة و لا تساير مستجدات الساحة السياسية[1]، خاصة بعد استقالة كل من مقداد سيفي، خلفة لمبارك، أحمد بتشين، من المكتب الوطني للتجمع.

–و بهذا أصبح نواب التجمع يشكلون "قوة فاعلة" توجه الحزب و تحدد سياسته، نظرا للعدد الهائل للنواب الذي يبلغ 157 عضوا (1998) في المجلس الشعبي الوطني، و كذلك أن للنواب قوة النفوذ السياسي داخل البرلمان، اكسبهم ثقة في النفس و مزيدا من الإصرار في توجيه الخط السياسي للحزب، لكن إصرار و عزم النواب يصطدم برغبة القيادة في فرض سيطرتها عليهم، و الحد من نفوذهم و منافستهم للقادة، الشيء الذي جعل التجمع يعيش أزمات سياسية متتالية[2]، و استمر النزاع في الحزب بين قياديه و نوابه حتى الأيام الأخيرة هذه، و ذلك بسحب الثقة من الأمين العام بحجة "ديكتاتوريته و ابتعاده عن النهج الديمقراطي للحزب، غير أنه في الواقع ليس هذا هو السبب الحقيقي، فتغيير قيادات الحزب لم يأت مطلقا من الهيئات الداخلية للحزب، أو بطلب منها، و انما دائما يكون من القيادات و الإطارات العليا للحزب، و هذا ما حدث مع أويحي– اذ تم ازاحته بسبب ضغوط و معارضة الوزراء و كوادر الحزب لا من القواعد النضالية، اذن فالصراع ليس من أجل قيم الديمقراطية و إنما يخضع لحسابات أخرى مرتبطة أكثر بمصالح القيادات و توجهات النظام السياسي الحاكم و فيما يخص تجديد عهدات الأمين العام لا يحددها القانون الأساسي و لا يشير إليها و هذا يعني فتح المجال لعهدات متتالية ما يتنافى مع القيم الديمقراطية، فالرئيس لا يعاد انتخابه و إنما يخرج من منصبه بالضغوط لا بالشروط القانونية، إذن فالديمقراطية شكلية و لا وجود لها في الحزب بالرغم من أن تسميته تحمل"الديمقراطية"

[1] جريدة الخبر، العدد 2411، 1998/11/23، ص 03.
[2] - كمال لعروسي، المرجع السابق، ص 84.

المطلب الثالث: التوجه الإيديولوجي للحزب:

يعتبر حزب التجمع الوطني الديمقراطي من الأحزاب ذات التوجه الوطني و البعد العلماني(المدني)، فقد تبنى سياسة الاستئصال ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة، فهو حزب ينبذ التطرف الديني يسعى إلى ترسيخ أسس الدولة المدنية بعيدا عن استخدام الدين كوسيلة للوصول إلى السلطة. فهو يقر بدستور الدولة الجزائرية، و يعتبر أن الدين الإسلامي و اللغة العربية، و الأمازيغية من مكونات وأسس الهوية الوطنية، و يعارض استخدام هذه المكونات الثلاثة لأغراض سياسية قصد الوصول الى السلطة.

- جاء في ديباجة القانون الأساسي للحزب:أن" التجمع الوطني الديمقراطي المؤسس على بيان و أهداف أول نوفمبر 1954، على أنه تنظيم سياسي وطني يعبر عن ضمير الأمة، و يستجيب لطموحات المواطنين، و المواطنات الأحرار،متفتح لا يدعي الاحتكار، و لا يسلك الإقصاء، لا يتنكر لانتماء الأمة الحضاري، و لا يذوب في أوعية الغير، غير منغلق على نفسه، يناضل من أجل الحرية و العصرنة، منطلقاته الأساسية و مرجعيته الفكرية هي الرصيد التاريخي للحركة الوطنية للأمة.

–فهو تجمع ديمقراطي يؤمن بالتعددية السياسية، و بالتناوب على السلطة بالطرق السلمية، يدافع عن الحرية و يعمل على استقطاب القوى الحية من الشعب من أجل تحقيق أهداف وطنية."

- تجمع يناضل من أجل التعبير الحر و ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية و حقوق الإنسان و تجسيد مبادئ التضامن الوطني و يعمل من أجل تطوير الجزائر و رقيها...فهو يسعى لتحقيق التطور الاقتصادي المتكامل، المتزن و الشامل بما يكفل تنمية متوازنة تجعل من البعد الاجتماعي عاملا جوهريا في تحقيق السلم الاجتماعي و الاستقرار السياسي.

- تجمع وطني في منطلقاته و أهدافه، ديمقراطي في منهجه و ممارساته، يجمع الأصالة و الحرية و العدالة، يخضع في تنظيمه و في قواعد عمله لأحكام الدستور و قوانين الجمهورية."[1]

و جاء في الفصل الثاني من الباب الأول من قانون التجمع ، فيما يخص المرجعية و المبادئ الأساسية للحزب، أنه مرجعيته و مبادئه الأساسية هي : الرصيد التاريخي للحركة الوطنية ، بيان /أول نوفمبر 1954، مواثيق الثورة التحريرية، أرضية الوفاق الوطني المنعقدة في سبتمبر 1996، الدستور ووحدة الشعب و الوطن و العدالة الاجتماعية ، احترام النظام الجمهوري و الديمقراطي للدولة، احترام التداول على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري، و كذا الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب و اعتماد الأسلوب الحضاري للحوار و التشاور".

---

[1]*- ديباجة القانون الأساسي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، شعار الحزب"أمل، عمل، تضامن".

- من خلال عرضنا لأهم مبادئ هذا الحزب، يفهم على أنه حزب ديمقراطي لا يتنكر لانتمائه الحضاري، فهو يقر أن المجتمع الجزائري ينتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية، بما تحمله من أسس ثقافية تعمل على توجيه سلوكيات المجتمع، غير أن هذا الإقرار لانتمائه الحضاري لا يدعو إلى الانغلاق و الجمود و لا يعمل على استخدامه كأساس موجه في بناء برنامجه السياسي، أو تبعيته للمشرق العربي، فهو حزب كما جاء في الديباجة يسعى إلى العصرنة و التحديث، لكن دون الانصهار في المنظومة الغربية أو التأثر بالتيارات المشرقية(لا يذوب في أوعية الغير)، فهو يوظف أسس و مكونات الهوية الوطنية من أجل تحقيق استقرار اجتماعي و سياسي في ظل مجتمع غير متجانس في بعض ثقافاته ، فهي تعمل على ترقية و استمرار الإسلام في خدمة المصلحة العامة للوطن* و يرفض استخدام هذه المكونات للتفرقة الاجتماعية و السياسية، و يسعى إلى إقامة و تعزيز دولة وطنية لا تتنكر لمقومات شعبها تقوم على الحداثة و العصرنة في مؤسساتها، و ذلك باعتبار بيان أول نوفمبر المرجعية في ذلك.

- كما أنه حزب يدعي الديمقراطية في مبادئه و توجهاته و ممارساته السياسية، و يعمل على تعزيز أسسها، كما أن المتمعن من خلال برامجه الانتخابية لا يفهم التوجه الرئيس للحزب أهو اشتراكي أم رأسمالي فيما يخص الاقتصاد فهو يشجع الاستثمار من جهة و يعمل على تعزيز رأس المال من جهة أخرى.

- أما التوجهات الديمقراطية للحزب فهي تناقض في الواقع مع المبادئ التي جاء بها، و ذلك من خلال انتقاد الكثير من الملاحظين في الطريقة غير الشفافة لوصوله إلى السلطة، فتبقى هذه المبادئ و الأسس التي جاءت في الديباجة مجرد شعارات لا غير، لم تتحقق على أرض الواقع.[1] أما بخصوص المبادئ التي تحكم توجهات الحزب اتجاه السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، فهو يحمل العقيدة و المحددات التي يحملها النظام السياسي الجزائري، باعتبار أن هذا الحزب تجسيد للنظام، فالبرغم من إقصاء "أمينه العام" من رئاسة الحكومة، بقي هذا الحزب وفيا للسلطة، و هذا ما عبر عنه أحمد أويحي في ملتقى جهوي له بولايةمعسكر في إطار الحملة الانتخابية لمحليات توفير 2012،حيث أكد أن حزبه ليس حزبا معارضا و نفى أن يتحول من السلطة إلى المعارضة.أماأهم المبادئ التي يعتمد عليها فقد لخصها أمين المكتب الولائي لوهران السيد قادة بن عطية "في مقابلة معه، في النقاط التالية:

- تأييد القضية الفلسطينية
- عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول.
- سياسة حسن الجوار.
- دعم الشعوب المضطهدة في العالم.

* برنامج التجمع الوطني الديمقراطي، للانتخابات التشريعية، 2012، الفصل الأول.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية السياسية المحلية للتجمع الوطني الديمقراطي بوهران:

المطلب الأول: التعريف بولاية وهران

نبذة مختصرة عن تاريخ وهران:

– تقع ولاية وهران بالجهة الغربية للساحل الجزائري كما عرفت استقرار بشريا منذ القدم، عاش بها الإنسان الحجري منذ عصر ما قبل التاريخ وادي (راس العين)، سكنتها قبائل بربرية أشهرها قبائل (نفزة وبني مزغن) المنحدرة من قبيلة أزدجة.

احتلها الرومان كباقي مدن ومناطق افريقيا الشمالية، واستولوا على مينائها المرسى الكبير" وأسسو مدينة بطيوة فيما لا زالت أثارهم شاهدة على هذه الحقبة حتى الآن واشتهرت وهران بهذا باسم(بروتوس كفالي:ميناء الخيل،أو الميناء الصغير) خلالالعهد الروماني.

– أسسها بحارة أندلسيون سنة 903م في أيام حكم الأمويين بالأندلس وبنتها وعمرتها قبائل مغراوة، بأمر من الخليفة الأموي بالأندلس (محمد بن عبد الرحمن بن عبد الحكم)، والذي أشرف على تخطيطها (حرزبن حفص بن صولات)، كما أن هناك قول آخر، مفاده أن وهران أسسها مغراوة و (محمد بن أبي عون ومحمد بن عبدون) مع جماعة من البحارة الاندلسيين الذين كانوا يتردوون على ميناء المرسى الكبير مع قبائل نغزاوة وبني مزغن في القرن العاشر ميلادي.[1]

–خزينة المدينة عدة مرات في إطار النزاع الذي كان بين الفاطميين والأمويين سنة 1016م، ثم استولى عليها المرابطون سنة 1081م، كما أنها شهدت الصراع بين الموحدين والمرابطين، ثم خضعت لبني عبد الواد (الزيانيين) وكانت من أهم مدنهم، وكانت محل مساومته بين المرينيين والزيانيين من أجل وقف الحرب بشرط حصولهم على مدينة وهران وميناءها، ثم تنقلت المدينة بعدها تحت حكم الحفصيين ثم المرينيين لتعود مرة أخرى للزيانيين، لتسقط في الأخير على يد الإسبان[2]

تعرضت في البداية إلى هجمات البرتغاليين سنة 1415، واستقروا بها لمدة لترجع إلى حكم التونسيين، ثم بسط سيطرته عليها السلطان الغرناطي الذي فر إليها واتخذها عاصمة له، ثم استعاد بنو زيان سيطرتهم عليها، ثم احتلها الإسبان بعد ذلك لمدة سبع (07) سنوات ولكنهم خرجوا منها بمقاومة سكانها، وبعد 20 سنة هاجمها الإسبان عام 1497[3] ، غير أنهم فشلوا في احتلالها وبعد محاولات متعددة استطاعوا السيطرة عليها ومكثوا بها لقرون إلى 1792.

---

[1]- بشير مقيس: وهران دراسة جغرافية ...ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص31.

[2]- يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2002، ص26.

[3]- Kouider Métair, mémoire en images de santa cruzen cédérom édition Association Bel Horizon, Oran, 2005, p40

حاولت القبائل المجاورة لها تحريرها من قبضة الإسبان عدة مرات غير أن هذه المحاولات فشلت، ولكن بعد تحالفهم مع الأتراك، استطاعوا تحريرها بقيادة "الباي" بوشلاغم سنة 1708 بعد حصارها، غير أن الإسبان استرجعوها مجددا سنة 1732، وفي سنة 1792 استطاع الباي "محمد الكبير" انتزعها من الإسبان ولتتحول بعدها إلى عاصمة بايلك الغرب إلى غاية سقوطها تحت يد الفرنسيين سنة 1831، بعد أن سلمها لهم الباي حسن.[1]

وأثناء الإحتلال الفرنسي شهدت المدينة عدة معارك ضد الفرنسيين اثناء قيادة الأمير عبد القادر للمقاومة أشهرها خنق النظام ،الأولى والثانية إستطاع الفرنسيون أن يعطو للمدينة مظهرا أوروبيا متوسطا و ذلك من خلال النمط العمراني الذين إعتمدوا عليه في تشيد هذه المدينة، واصبحت مركزا إداريا ومهما للإستعمار الفرنسي و كانت إدارة الإستعمار تشرف علىإقليم الغرب الجزائري انطلاقا من هذه المدينة

كما كانت لجمعية العلماء المسلمين دور بارزفي وهران بقيادة الشيخ الطيب المهاجي وظهر أبطال من هذه المدينة أثناء الثورة أشهرهم الشهيدان أحمد زبانة و حموبوتليليس الذين خلد التاريخ ذكراهما .

الوضعية الجغرافية :

يسود الولاية المناخ المتوسطي ،أما أهم التضاريس التي تتميز بها ولاية وهران.

– واجهة ساحلية تتشكل من شواطئ صخرية تمتد من جبال أرزيو إلى غاية المرسى الكبير غربا ومن رأس ليبذل إلى رأس كريشتل، كما تتمتع الولاية بشواطئ رملية في السهل المنخفض لبوسفر الأندلس وخليج أرزيو.

– هضبة وهران: والتي تمتد على مساحة واسعة من سفوح جبل المرجاجو إلى غاية ساحل أرزيو.

– الجهة الشرقية: وتتوفر على سهل ملاتة وتلال غابة مولاي اسماعيل، والحدود الكبيرة المشكلة من أراضي منخفضة بمساحة تفوق 30000 هكتار أي سد من مساحة الولاية.

الموارد الطبيعية:

الفلاحة: وتشغل الأراضي الفلاحية مساحة 90271 هكتارا.

الغابات: وتقدر المساحة الغابية بـــ 41260 هكتار.

القدرات الاقتصادية:

– هناك مناطق بالولاية تتميز بالطابع الصناعي البحث وتشمل بلدية وهران، السانية، بير الجير وأرزيو، بطيوة، عين النبية وأخرى ذات طابع فلاحي وتضم بلدية مسرغين بوتليليس وواد تليلات.

السكان بالولاية:

[1]- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص25.

يبلغ عدد سكان الولاية 1382980 نسمة (تقديرات 2007) بمساحة اجمالية تقدر بـــ: 2121 كلم، يتوزعون على ستة وعشرون (26) بلدية أكثرها كثافة هي بلدية وهران وبير الجير، وارتفع هذا العدد سنة 2009 إلى 1584607 نسمة[1]

– أما أهم المنشآت الاقتصادية والقاعدية بولاية وهران فإنها تتوفر على مجمع صناعي كبير للبترول في كل من أرزيو، بطيوة، عين اللبية، تشتمل على شبكة طرقات يبلغ طولها 1439 كلم، 227 كلم من الطرق الوطنية و 630 من الطرق الولائية و291 كلم من الطرق البلدية، كما تتوفر على مطار دولي (مطار أحمد بن بلة) بالسانيا، كما أن مدينة وهران ستشهد نوعا جديدا من وسائل النقل الحضريالمتطور وهو (الطراموي) ما يساهم في عملية تحديث المدينة بالإضافة إلى وجود عدة أقطاب جامعية، (قطب السانيا، قطب اسطو، قطب بلقايد) كما تتوفر على أكثر من 480 مدرسة ابتدائية و139 اكمالية و 53 ثانوية، فيما يخص الصحة فهي تتوفر على (05) مستشفيات أهمها المستشفى الجامعي بـــ(بلاطو)، مستشفى أول نوفمبر الذي شيد مؤخرا، وتتوفر على 35 عيادة متعددة الخدمات و99 قاعة علاج في إطار الصحة الجوارية.

– وبالنسبة للقطاع السياحي: أمكنة وهران تسخر بعدة مناطق ذات جذب سياحي، بدءا من المنظر الاجمالي لمقر بلدية وهران خاصة فيما يخص الأحياء الأوروبية (المسرح الوطني، المتحف) حي سيدي الهواري) بالإضافة إلى الآثار العثمانية قصر الباي ومسجد الباشا والآثار الاسبانية، الكاتدرالية، قلعة مرجاجو، بالإضافة إلى سواحلها الخلابة، التي تعتبر أهم مورد سياحي للولاية.

[1] مقطع وزارة الداخلية www.interview.gov.dz

المطلب الثاني :مؤشر المشاركة السياسية للتجمع الوطني الديمقراطي:

تعتبر المشاركة السياسية أحد ديناميات و غايات التنمية السياسية التي تعكس و تجسد قيمة المساواة في الحقوق و الواجبات و تعمل على إرساء قواعدها و تدعيم أركانها و ترسيخها داخل المجتمع، و تعتبر الأحزاب السياسية من أهم الأدوات و الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز المشاركة السياسية على المستوى المحلي، فهذه الأخيرة، تعكس مدى وعي المجتمع بقضاياه السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و التنموية، و ذلك من خلال تجسيد هذه المشاركة في أحد صورها و أشكالها و هي التمثيل على المستوى المحلي–لمعالجة قضايا المجتمع، و كذلك بنية الانتخابات لدى الهيئة الناخبة، فللحزب السياسي دور تعبوي كبير في تحفيز المواطنين نحو دعم هذا النوع من المشاركة السياسية بل يمكن القول أنه الآلية و الوسيلة الأساسية الذي يمكن من خلالها فهم ذلك، لتأتي بعده مؤسسات المجتمع المدني

غير أنه في هذا المطلب سنركز على البعد السياسي لقضية المشاركة السياسية –في دراستنا الحالية– كما أنه هذا لا يعني أن هناك فصلا بين الجوانب السياسية و الجوانب الاجتماعية لعملية المشاركة السياسية، كما أن أهداف التحليل في هذا البحث تتطلب التركيز على الجوانب السياسية و لكن دون إغفال الجوانب الاجتماعية.

1- مفهوم المشاركة السياسية:

- كما أشرنا في الفصل الأول من هذا البحث في علاقة الأحزاب السياسية بالمشاركة السياسية، و أعطينا بعض التعاريف لهذه العملية، و لكنه لا مانع من الاستئناس بتعاريف أخرى مرتبطة بدراسة المشاركة السياسية على المستوى المحلي، و باعتبار أنها تشغل مكانة بارزة في العمل التنموي عامة و العمل السياسي بوجه خاص، كما تلعب دور محوريا و أساسيا في هذين المجالين أيضا، و هي تكتسب مكانتها و أهميتها في مجال التنمية من طبيعة عملية التنمية ذاتها، و ما تقتضيه من تعبئة و تحريك كافة المجهودات و الإمكانات التنموية من ناحية، و من طبيعة و نوعية التغيرات و المتطلبات التي تنجم عن عملية التعبئة الاجتماعية –و ما تستلزمه– هذه التغيرات و المتطلبات– من جهود و سياسات جديدة و متطورة من ناحية أخرى، و لذلك تتداخل المشاركة مع سائر جوانب عملية التنمية.[1]

فالبرغم مما تلعبه المشاركة السياسية من دور محوري في جهود التنمية، و على الرغم من تأكيد الباحثين و العاملين في هذا المجال على أهميتها و ضرورتها، فلا نزال –كما أشرنا سابقا–

[1]- محمد الزيات، التنمية السياسية، المرجع السابق، ص 84.

هذاالمفهوم غير متفق على مدلولاته العلمية و العملية ، و أثار جدل كبير ، و من ثمة لا يمكن الاتفاق على تعريف واحد حول هذا المفهوم.

–فقد أشرنا في الفصل الأول إلى تعاريف كل من **(صمويل هنتغتون، و جورج دومنجيه، ميرون فينز)** و اهتدينا إلى أنها لم توفق في صياغة تعريف واحد و متفق عليه، و ذكرنا تعريف عبد الحليم الزيات الذي حاول الجمع بين هذه التعاريف و إيجاد تعاريف تجمع مجمل الخصائص التي ذكرها الباحثون الغربيون في تعريف المشاركة السياسية.

غير أننا سنذكر في هذا المبحث أهم دوافع المشاركة السياسية و محدداتها و الآليات التي تعتمد عليها و ثمة الحديث عن أزمة المشاركة السياسية*.

2– دوافع المشاركة السياسية:

تختلف دوافع المشاركة السياسية من فرد لأخر، فقد تكون انطلاقا من مصالحه الشخصية، أو مصالح الفئة أو الجماعة أو الطبقة التي ينتمي إليها ، كما أن البيئة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافة السائدة في المجتمع، و نشاطات التعبئة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي تقوم بها المنظمات السياسية بمختلف أشكالها و منظمات المجتمع المدني، و كذا وسائط الاتصال الجماهيري[1]، و كذا مؤسسات التنشئة الاجتماعية من أسرة، و مدرسة...لها دور كبير في تشكيل الثقافة السياسية للفرد و بالتالي تحديد الدوافع التي أدت به إلى الانخراط في الحياة السياسية ، كما أن الموقف السياسية للفرد تدفعه إلى المشاركة السياسية بوجه من الأوجه، و ممارستها في أحد صورها المختلفة(مظاهرات، إضرابات، مسيرات،الانخراط في حزب سياسي...).

*- أنظر ، في المبحث الخاص بعلاقة الأحزاب السياسية و المشاركة السياسية من الفصل الأول.

[1]- إسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1981 ، ص 213.

3)– ميكانيزمات المشاركة السياسية:

إذا كانت المشاركة السياسية عملية متعددة الأبعاد، فان هناك أساليب عديدة و متنوعة يمكن أن يشارك المرء من خلالها في الحياة السياسية، و قد عبر عنها كل من "ريش" و "ألتون"[1] في شكل هرمي، كما أنها تظهر في نفس الوقت مستويات المشاركة السياسية.

هــرم رقم 01 يوضح مستويات المشاركة السياسية

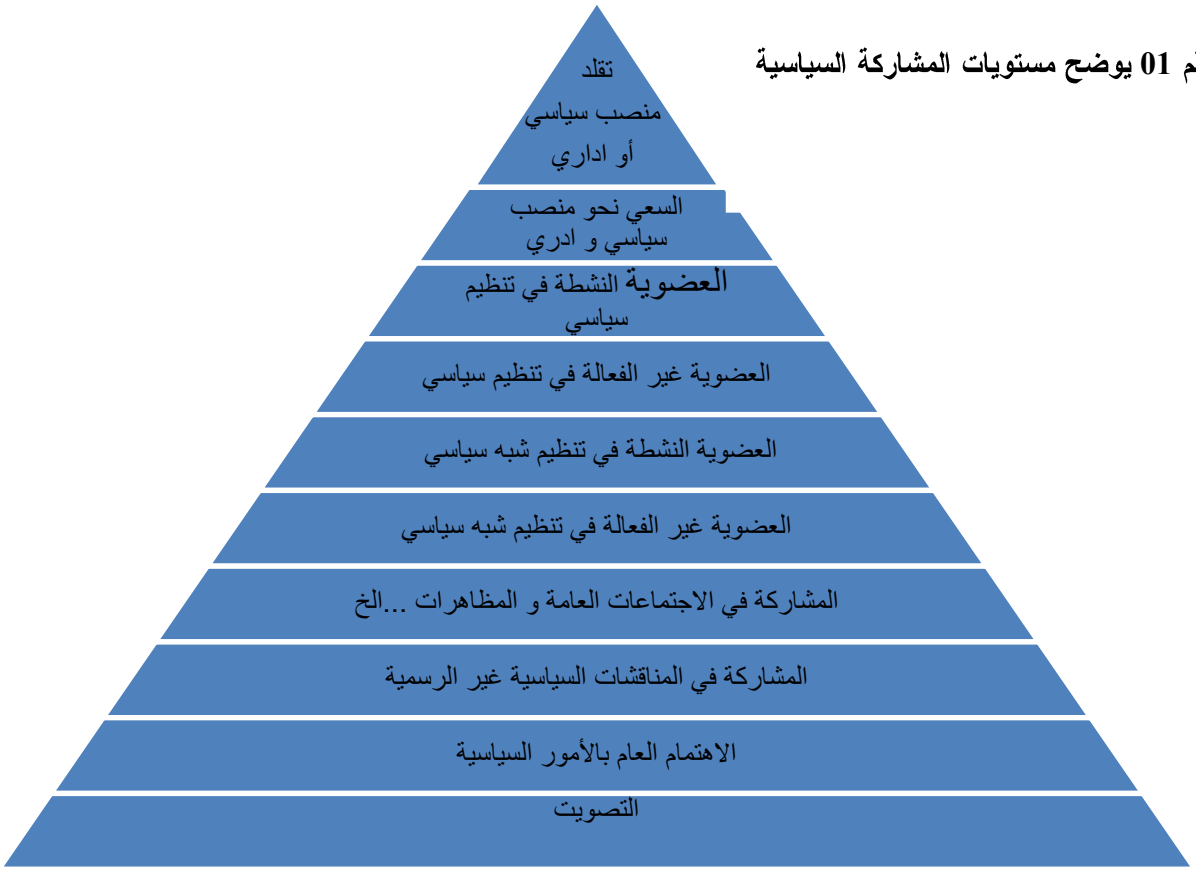

و تأتي في مؤخرة هذا الترتيب هو اللامبالاة، التي انتقدها عبد الحليم الزيات في أنها أسلوب من أساليب المشاركة السياسية، بل اعتبرها هي الأزمة التي تعاني منها التنمية السياسية، كما أن التدرج و الترتيب في هذا الهرم لا يعني استعمال الإلية التي قبلها، فقد ينظم مثلا شخص ما التنظيم السياسي يكون نشطا دون إن يمر على تنظيم شبه سياسي و هو غير نشط.

و إن من أهم الآليات للمشاركة السياسية تتمثل في ثلاثة ميكانيزمات و هي :

1–التصويت و الأنشطة الانتخابية : و هي أكثر الآليات و المستويات شيوعا ، كما أنها تعبر عن الصيغة الدنيا للمشاركة السياسية حسب وليم ستون.

1– الانضمام و الانتماء إلى تنظيم أو جماعة معينة ذات بعد سياسي ، و ذلك بالانخراط مثلا في أحزاب سياسية، أو الانتماء الى جماعات معارضة للنظام بأفكارها و توجهاتها غير أنها ليست مهيكلة في حزب سياسي أو ما شابه به ذلك.

[1]- عبد الحليم الزيات نقلا عن : MRUSH and ph.Althoff, An Introduction to Political Sociologie, Thomas Nelson and Sons LTD, London.1971

1- المبادرات الفردية أو النشاطات الجماعية أما بالنسبة للمبادرات الفردية فتكون مثلا ، بنشر كتابات سياسية مؤيدة لسياسة معينة أو معارضة لها أو نشر مقالات صحفية و تنظيم ندوات علمية أو سياسية تكون بمبادرة فردية، أما الأساليب و النشاطات الجماعية تكون إما مثلا: بالمسيرات المؤيدة أو المظاهرات المنددة و التي تعبر عن المعارضة أوالإضراباتأوأعمال عنف و تخريب كالجماعات الإرهابية.

-فهذا باختصار أهم الصور و أشكال التي يتم من خلالها ممارسة السياسة، غير أننا لا يمكن حصر ها في هذه الآليات و إنما تتعدد بتعدد الأنظمة و المجتمعات.

1-1-أزمة المشاركة السياسية: يعتبر أهم الأزمات التي تحاول التنمية السياسية القضاء عليها، و قد لخصها عبد الحليم الزيات في :

-عدم رغبة النخبة الحاكمة في إشراك أي فئة أو جماعة أو طبقة معها في الحكم أو إفساح الجمال لها في السلطة مما يؤدي إلى غلقها و منعها من الكثير من أشكال الممارسة و المشاركة السياسية، و ذلك بسبب تخوف النخبة الحاكمة على مكانتها و موقعها في السلطة.

-هذا بالإضافةإلى اللامبالاة السياسية و التي يرجع أسبابها الى توقع العواقب الوخيمة للنشاط السياسي و اعتبار أن النشاط السياسي عملا غير مجد و غير مشبع للحاجات المادية للفرد.[1]

-و من بين الأسباب كذلك الزهد في الحياة السياسية و الاغتراب السياسي، وفقدان المعايير الأنومي* ، و بالتالي فطبيعة النظام السياسي و نفسه الإيديولوجي و تكوينه النظامي و قدراته و القوي الاجتماعية يمثلها و يعبر عن مصالحها ، خاصة في الأنظمة السياسية المنغلقة فهي المسؤولة عن كل هذه الأسباب.

*- الأنومي: هو الحالة التي تتسم بالفوضى أو الغياب النسبي للقيم داخل المجتمع أو الجماعة، لهذا المفهوم عدة دلالات، فهو يعبر عن التفكك الشخصي، خاصة في حالة عدم وجود رادع و فقدان التوجيه الرشيد، كما يشير الى طبيعة المعايير المختلفة، و المتناقضة السائدة في المجتمع الواحد و بين الجهود التي يبذلها الفرد للتوافق معها . أو الموقف الاجتماعي الذي تنعدم فيع المعايير تماما.نتيجة تغيرات اجتماعية و ثقافية، تقلب التوقعات السلوكية العادية للفرد، كما يستخدم للاشارة الى تميع القيم و الأهداف و الاحساس بالعزلة، كنتيجة مترتبة على زوال الألفة في المجتمع الحديث... أنظر (محمد علي ، علم الاجتماع التنظيم، مدخل للتراث و المشكلات، و الموضوع و المنهج، دار المعرفة، الاسكندرية، 1983، ص 540.).

[1]W.F.Stone, The Psycologie of Politics, The Free Press, New York, 1974 ,P 186.-

1-2-1: المشاركة السياسية للحزب في الانتخابات المحلية :

قصدت من خلال هذا العنوان ابراز موقع حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الهيئات المحلية المنتخبة(المجلس الشعبي البلدي و الشعبي الولائي) و مشاركته السياسية في هذه المؤسسات السياسية المحلية بوهران، و ذلك من خلال مقارنة النتائج و المقاعد التي تحصل في كل من انتخابات 2007 و 2012 الخاصة بالمحليات ، أي عما اذا كان لهذا الحزب نفوذ و تموقع كبير في هذه الولاية ، و هل هي تعكس كذلك قوة و نفوذ هذا الحزب على المستوى الهيئات النيابية الوطنية(المجلس الشعبي الوطني- مجلس الأمة).لذا سنقوم بعرض النتائج التي تحصل عليها التجمع الوطني الديمقراطي بوهران لسنة2012.

جدول رقم 12:

البلدية	عدد الأصوات	عدد المقاعد الاجمالية	عدد المقاعد المحصل عليها	النسبة%	المرتبة المحصل عليه في م.ش.بلدي
وهران	11102	33	04	12.12	الرابعة من بين 5 أحزاب
قديل	2736	11	04	36.36	الأولى من بين 5 أحزاب
بير الجير	1925	15	02	13.33	الثالثة من بين4 أحزاب
حاسي بونيف	4829	11	04	36.36	الأولى من بين 6أحزاب
السانيا	5325	15	06	40	الاولى من 5 أحزاب
ارزيو	1589	15	02	13.33	الثانية من بين 6أحزاب
بطيوة	751	09	01	11.11	الرابعة من بين 5
مرسى الحجاج	1253	09	03	33.33	الأولى من بين 5أحزاب
عين الترك	1568	11	03	27.27	الأولى من بين 5 أحزاب
العنصر	846	07	02	28.57	الأولى مع FLN من بين 5 أحزاب
واد تليلات	841	09	01	11.11	الرابعة من بين 5 أحزاب
طفراوي	437	07	01	14.29	الثالثة مع FLN من بين 4أحزاب
سيدي الشحمي	788	15	00	00	/ / /
بوفاطيس	648	07	01	14.29	الثانية بالتساوي مع ثلاثة أحزاب من بين 5 أحزاب
المرسى الكبير	1291	09	03	33.33	الأولى مع FLN من ضمن 5أحزاب
بوسفر	1395	09	03	33.33	الأولى مع FLN من ضمن 4أحزاب
الكرمة	350	09	06	66.67	الأولى من بين حزبين

البرية	186	07	01	14.29	الثانية بالتساوي مع ثلاثة أحزاب من بين 5أحزاب
حاسي بن عقبة	801	07	02	28.57	الثانية مع PT من بين 4أحزاب
بن فريحة	647	09	01	11.11	الثانية بالتساوي مع الأولى مع FLN من ضمن 4أحزاب
حاسي مفسوخ	559	07	01	14.29	الثانية بالتساوي مع أربعة أحزاب من بين5أحزاب
سيدي بن يبقى	437	07	01	14.29	الثانية بالتساوي مع أربعة من بين 5أحزاب
مسرغين	868	09	01	14.11	الثانية بالتساوي مع ثلاثة أحزاب من أصل05أحزاب
بوتليليس	293	09	00	00	// // //
عين الكرمة	501	07	01	14.29	الثالثة مع حزب54 من أصل 4أحزاب
عين البية	1191	11	02	18.18	الثالثة مع الأولى مع FLN من ضمن 5أحزاب
المجموع	43157	274	56	20.43	// // //

* المصدر : مديرية الشؤون العامة و التنظيم بوهران،بتصرف.

الجدول رقم 13:أما نتائج الانتخابات في المجلس الولائي فجاءت كالأتي:

الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد	النسبة%
جبهة التحرير الوطني	77416	17	%33.33
التجمع الوطني الديمقراطي	45384	10	%19.61
حزب العمال	35289	08	%15.69
حركة مجتمع السلم	33652	08	%15.69
الجبهة الوطنية الجزائرية	37544	08	%15.69
حركة النهضة	15747	00	%00
حركة الإصلاح	10527	00	%00

فيما يخص عدد المقاعد المحصل عليها في كل من المجالس الشعبية لبلديات وهران الستة والعشرون(26) فقد احتل التجمع الوطني الديمقراطي الرتبة الأولى في الإستحواذ على المقاعد بتسع (09) بلديات.ستة بلديات لوحده وهي بلدية(قديل،حاسي بونيف،مرسى الحجاج،عين الترك،الكرمة والسانيا).

أما البلديات الثلاثة الأخرى التي تساوى فيها مع أحزاب أخرى في المرتبة الأولى هي كل من بلدية العنصر تساوى فيها مع جبهة التحرير الوطني وبلدية المرسى الكبير كذلك مع جبهة التحرير الوطني وبلدية بوسفر مع نفس الحزب .

واحتل المرتبة الثانية في ثماني(08) بلديات،بلدية واحدة تحصل فيها على المرتبة الثانية لوحده وهي بلدية إرزيو بنسبة13.33% من مجموع 06 أحزاب مشكلة للمجلس البلدي،أما بقية البلديات الأخرى التي تساوى فيها مع أحزاب أخرى في المرتبة الثانية هي بلدية بوفاطيس تساوى فيها في عدد المقاعد مع كل من(FLN ,FSS,FNA) وبلدية البرية تساوى فيها مع كل من (HMS,NAHDA ,FLN)وحاسي بن عقبة مع حزب العمال وبلدية بن فريحة مع FLN وبلدية حاسي مفسوخ مع كل من(HMS,FLN,ISLAH) وبلدية سيدي بن يبقى مع كل من

(EN-NASR,PT,HMS)وبلدية مسرغين مع (HMS,FSS).

*أما المرتبة الثالثة في أربعةبلديات.الثالث لوحده في بلدية بير الجير،والبلديات الثلاثة الأخرى هي بلدية طفراوي مع الجبهة الوطنية الجزائرية.وبلدية عين الكرمة مع حزب 54 وبلدية عين البية مع جبهة التحرير الوطني .

أما بلديتي سيدي الشحمي وبوتليليس فلم يتحصل على أي مقعد واحتل المرتبة الرابعة في كل من بلدية وهران،بطيوة وواد تليلات .

وبهذه النسب يكون حزب التجمع الوطني الديمقراطي قد تحصل على المرتبة الثانية في الإستحواذ على مقاعد المجالس الشعبية البلدية لولاية وهران بعدد مقاعد قدر بـ:56 مقعد أي بنسبة

20.43% بعد حزب جبهة التحرير الوطني الذي تحصل على 70 مقعد من مجموع 274.

أما فيما يخص المجلس الشعبي الولائي للولاية فقد تحصل على المرتبة الثانية بعشرة (10)مقاعد من مجموع 51 مقعد بنسبة 19.61%وآلت رئاسة المجلس لجبهة التحرير الوطني.

علما أن نسبة المشاركة في هذه الإنتخابات جاءت ضعيفة بنسبة لم تتجاوز43.96% بالنسبة للمجالس البلدية و 43.26% بالنسبة للمجالس الولائية.

الجدول رقم 14:نـــــــــتائج الإنتخابات المحلية نوفمبر 2012 بــولاية وهران:

البلديات	عدد الأصوات	عدد المقاعد الإجمالية	المقاعد المحصل عليها	نسبة المقاعد المحصل عليها	المرتبة على مستوى المجلس الشعبي البلدي
وهـــــران	6879	43	05	%11.63	المرتبة الثانية بالتساوي مع حزبين من مجموع ستة أحزاب
قديل	2088	19	06	%31.58	المرتبة الثانية من مجموع أربع أحزاب
بير الجير	2115	33	04	%12.12	المرتبة الخامسة من مجموع خمسة أحزاب
حاسي بونيف	753	23	00	00	ستة أحزاب مشكلة (م.ش.ب)
السانيا	6409	23	07	%30.43	الأولى من مجموع ستة أحزاب
ارزيو	640	23	00	%00	أربعة أحزاب مشكلة (م.ش.ب)
بطيوة	1673	15	04	%26.76	المرتبة الثانية مع FLN مع خمسة أحزاب
مرسى الحجاج	2384	15	08	%53.33	(م.ش.ب)الأولى من ثلاثة أحزاب
عين الترك	471	19	02	%10.53	الرابعة بالتساوي مع حزبين من مجموع سبعة 07 أحزاب
وادي تليلات	1095	15	03	%20	الثالثة من بين ثلاثة أحزاب
العنصر	234	15	00	00	الثالثة من بين ثلاثة أحزاب
طفراوي	661	15	02	%13.33	الرابعة مع حزبين من ستة 06 أحزاب
سيدي شحمي	1959	33	04	%12.12	الرابعة بالتساوي مع حزب واحد من بين خمسة أحزاب

بوفاطيس	863	15	03	%20	الثاني مع FFS من بين ستة 06 أحزاب
المرسى الكبير	1557	15	04	%26.67	الثاني من بين 05 خمسة أحزاب
بوسفر	541	15	02	%13.33	الثالثة من بين 06 ستة أحزاب
الكرمة	993	19	03	%15.79	الثالثة مع ثلاثة أحزاب من بين 05 خمسة أحزاب
البرية	147	13	00	%00	/
حاسي بن عقبة	167	15	00	%00	/
بن فريحة	1765	19	05	%26.32	الثالث من بين ثلاثة أحزاب
حاسي مفسوخ	235	15	00	%00	/
سيدي بن يبقى	654	13	03	%23.08	الثاني مع FNA من بين ثلاثة أحزاب
مسرغين	2226	19	07	%36.84	الثاني من بين ثلاثة أحزاب
بوتليليس	483	19	0	%0	/
عين الكرمة	238	13	01	%7.69	الرابع من بين 04 أربعة أحزاب
عين البيه	3104	19	06	%31.58	الأول من بين 06 ستة احزاب.
المحموع	40717	500	80	%16	

المصدر:مديرية الشؤون العامة والتنظيم لولاية وهران بتصرف.

الجـــدول رقم 15:نتـــــائج الإنتخابات للمجلس الشعبي الولائي بوهـــران 2012

الحزب	عدد الأصوات المحصل عليه	عدد المقاعد المحصل عليها	النسبة	عدد النساء
جبهة التحرير الوطني	62218	24	%43.66	08
التجمع الوطني الدموقراطي	35221	14	25.45%	03
حزب العمال	21733	08	14.54%	03
الحركة من أجل الشباب والدموقراطية	20441	08	14.54%	05

*المصدرمديرية الشؤون العامة والتنظيم لولاية وهران.بتصرف.

من خلال عرض النتائج التي حصل عليها حزب التجمع الوطني الديمقراطي نلاحظ أنه تراجع في حصوله على المقاعد في المجالس الشعبية البلدية إذا ما قارناها مع إنتخابات 2007.فبعدما تحصل على المرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد في تسعة 09 بلديات تراجع إلى ثلاثة 03 بلديات وهي السانيا،عين البية بقيادة هامل ميلود،مرسى الحجاج وبالتالي يكون قد فقد أكثر من ثلاثة بلديات كان يرأسها في العهدة الإنتخابية ما بين 2007 و2012.

أما فيما يخص المرتبة الثانية فقد تراجع ببلدية واحدة فمن 08 بلديات إلى سبعة 07 بلديات ،ثلاثة بلديات لوحده وهي:بلدية قديل والمرسى الكبير وبلدية مسرغين وأربعة بلديات بالتساوي مع أحزاب أخرى وهي بلدية وهـــران تساوى فيها الحزب في المقاعد مع حزب العمال وجبهة المستقبل،ومع جبهة التحرير الوطني في بلدية بطيوة،مع جبهة القوى الإشتراكية في بلدية بوفاطيس

وفي بلدية سيدي بن يبقى مع الجبهة الوطنية الجزائرية .

وحافظت على المرتبة الثالثة في أربع بلديات،ثلاثة بلديات لوحدها وهي بلدية واد تليلات وبن فريحة،بوسفر،أما في بلدة الكرمة فقد تساوت في عدد المقاعد مع كل من حزب العمال والجبهة الوطنية الجزائرية.والمرتبة الرابعة في ثلاث بلديات هي عين الكرمة،وفي بلدية سيدي الشحمي تساوت في المقاعد مع الجبهة الوطنية للحريات وفي بلدية عين الترك تساوت مع عهد 54،الحركة الشعبية الجزائرية .والمرتبة الأخيرة في بلدية بير الجير.

ولم تتحصل على أي مقعد في البلديات التالية : حاسي بونيف وارزيو والعنصر والبرية،حاسي بن عقبة،حاسي مفسوخ وبوتليلس مقابل بلدتين في انتخابات2007 وهي بلدية سيدي الشحمي وبوتليلس.

تكشف هذه النتائج أن حزب التجمع الوطني الديمقراطي تراجع في نسبة عدد المقاعد التي تحصل عليها في إنتخابات 2012،ففي إنتخابات2007 تحصل على نسبة 20.43%بينما حازعلى نسبة 16% في 2012أي تراجع بنسبة 04 %،بينما تحصل على المرتبة الثانية في المجلس الشعبي الولائي بعد جبهة التحرير الوطني وارتفعت النسبة بأكثر من06% .

كما حصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على رئاسة المجلس الشعبي الولائي بالرغم من تقدم جبهة التحرير الوطني عليه ب:10 مقاعد لكن قانون الإنتخاب الذي نص على أن الحزب الذي يتحصل على المقاعد بالأغلبية المطلقة هو الذي يرأس المجلس غير أن جبهة التحيري الوطني لم تتحصل على الأغلبية المطلقة فلجأ أعضاء المجلس الشعبي الولائي إلى عقد التحالفات فانعقد تحالف مع كل من التجمع الوطني الديمقراطي وحزب العمال وحزب الحركة من أجل الشباب والديمقراطية ضد جبهة التحرير الوطني ما أدى إلى تفوق وفوز مرشح الأرندي عبد الحق كازي ثاني متصدر القائمة للحزب على رأس المجلس الشعبي الولائي*.

أما نسبة المشاركة في هذه الإنتخابات** فقد بلغت بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية 37.07 % في حين تعدت 36.15%في انتخابات المجالس الشعبية الولائية[1]،وتصدرت بلدية سيدي بن يبقى المقدمة في عدد المنتخبين ب:78.70% في المجالس البلدية و77.09%في إنتخابات المجالس الولائية تلتها بلدية عين الكرمة بنسبة مشاركة في إنتخابات المجالس الشعبية البلدية 76.63% وبنسبة متقاربة في المجلس الشعبي الولائي كما حصلت البلديات الشرقية على غرار بلدية بن فريحة وحاسي مفسوخ وبوفاطيس.ومرسى الحجاج على النسب الأكبروالتي تقل فيها نسبة التحضر والتمدن،كما أن أغلب أصول سكانها من المناطق الصحراوية التي تتميز بنسبة مشاركة انتخابية

*الأعضاء الممثلين للحزب في المجلس الشعبي الولائي هم (عبد الحق كازي ثاني،سويسي جميلة،اسماعين بن صافي،لوهي نبيل وحسين عمر،صالح قدادرة،بن معروف الهواري،عمارة كريمة،بن حبارة بوحوص،مصابيح ميلود،عتو خليدة،عراب جوهر،دالي سعاد)

**علما أن عدد المسجلين بالولاية 1024078،وبلغ عدد المصوتين ب 368178 منها 66196 ورقة ملغاة :مديرية الشؤون العامة والتنظيم وهـــران

(1)جريدة صوت الغرب،العدد 3069،ليوم السبت 17 محرم 1434 الموافق ل01 ديسمبر 2012 ص 04.

مرتفعة.أما البلديات الغربية فتصدرت النسبة الأكثر من المشاركين في الإنتخابات فبلدية العنصر ب:67.73 % في المحالس البلدية والمجلس الولائي ثم في بلدية بوسفر ب 63 % أما المرسى الكبير ب 60% وعين الترك ب 40%،كما جاءت بلدية وهران في مؤخرة الترتيب بنسبة 23.13%بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي و22.11% بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي.وما يفسر تدني نسبة المشاركة في عاصمة الولاية هو ضعف خطابات المترشحين، خاصة التركيز على الجانب الإيديولوجي فيها، وأن المترشحين غير قادرين على إقناع الناخب وعلى تلبية طموحاته ومعالجة ما يعتبره مشاكل يومية. كما أن الأحزاب السياسية لم تعد تلعب دور التأطير السياسي والنضالي ولم تعد تؤدي دورا في بلورة الوعي السياسي للمواطنين، ولا تظهرإلا في المواسم الإنتخابية ّو لا نجد لها أثرا في الواقع خارج هذه الفترة الزمنية، بمعنى أننا أمام مناضلين وأحزاب سياسية على المستوى المحلي لا وجود فعلي لهما إلا بعد إنتهاء الغاية من الدعوة الرسمية للهيئة الإنتخابية،مما يدعم فرضية موسمية أحزاب سياسية على المستوى المحلي وموسمية المناضلين على المستوى نفسه[1]

وحول نزاهة وشفافية وسيرورة الإنتخابات بالولاية, فقد أكدت لجنة مراقبة الإنتخابات أنه لم يتم تسجيل أي تجاوزات عبر مكاتب الإقتراع وأن العملية الإنتخابية تميزت بالشفافية والنزاهة وأنه تم احترام كل القوانين التي تسير الإنتخاب كما أكدت لجنة الإشراف على الإنتخابات أن العملية الإنتخابية لم تشبها أي عراقيل أو مشاكل من شانها أن تشوه العملية الإنتخابية.[2]

---

[1]حسن رمعون وآخرون،جزائر اليوم :مقاربات حول ممارسة المواطنة ،« المواطنة أمام تحديات المحلي المنتخب المحلي والممارسة الإنتخابية » ،وهران:منشوراتCRASC ،2012،ص85 .

(2)نوال بن خليفة أمير، لجنة المراقبة:لا تجاوزات تذكر في جريدة الجمهورية العدد 4814،يوم السبت 17 محرم 1434 الموافق ل 01 ديسمبر 2012،ص5.

الجـــدول رقم 16:نـــسبة المشـــاركـــة بولايـــة وهـــران فـــي الإنتخابات المحـــلية 2012

البلديات	المسجلين	المجلس الشعبي البلدي		المجلس الشعبي الولائي	
		المنتخبين	النسبة المئوية	المنتخبين	النسبة المئوية
وهـــران	500522	115722	%23.13	110684	%22.11
قديل	25248	12566	%49.77	12021	47.61%
بير الجير	75991	27918	36.74%	26452	34.80 %
حاسي بونيف	34865	16064	% 46.07	16109	46.20 %
السانيا	59838	25340	% 42.35	25787	43.09%
إرزيو	44257	21252	%48.02	20550	46.43%
بطيوة	15389	9356	% 60.08	9173	59.61 %
مرسى الحجاج	6399	6261	% 64.95	6196	% 64.28
عين الترك	25410	10036	% 39.50	9968	% 39.23
العنصر	7418	5024	% 67.73	5024	% 67.73
واد تليلات	13030	8176	% 62.75	7790	% 59.79
طفراوي	9086	5595	% 61.58	5483	% 60.35
سيدي الشحمي	53183	23468	% 44.13	23575	% 44.33
بوفاطيس	8136	5363	% 65.92	50183	% 63.70
المرسى الكبير	17015	10330	% 60.71	9933	% 58.38
بوسفر	12044	7360	% 63.35	7521	% 62.45
الكرمة	15922	8115	% 50.97	8115	% 50.97
البرية	4095	2967	% 74.45	2950	% 72.04
حاسي بن عقبة	8995	5804	% 64.52	5729	% 63.69
بن فريحة	14186	9476	% 66.80	9283	% 65.44
حاسي مفسوخ	7877	5071	% 64.38	4969	% 63.08
سيدي بن يبقى	5168	4067	% 78.70	3984	% 77.09
مسرغين	16332	9873	% 60.45	9776	% 59.86

بوتليليس	15380	9495	% 61.94	9312	% 60.74
عين الكرمة	4736	3629	% 76.63	3607	% 76.16
عين البية	20366	11024	% 54.13	11015	% 54.09
المـــجموع	**1024078**	**397672**	**% 37.07**	**370189**	**% 36.15**

المصدر:مديرية الشؤون العامة والتنظيم لولاية وهـــران.بتصرف

<u>برنامج التجمع الوطني الديمقراطي في الإنتخابات المحلية 2012</u>

لم يختلف برنامج حزب التجمع الوطني الديمقراطي عن بقية البرامج الحزبية الأخري للأحزاب للأحزاب المتنافسة في الإنتخابات المحلية فيتكرر في هذه البرامج دائما المبادئ المثالية والسعي لتجسيد الديمقراطية والقضاء على التخلف الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

لذا يرى التجمع الوطني اليمقراطي وجوب استغلال الفرص التي تتيحها انتخابات المجالس المحلية من قبل جميع الناخبين للمشاركة في اختيار ممثليهم فقد أكد الأمين الولائي في لقاء خاص معه[1]

على المعايير الصارمة في انتقاء المرشحين لهذه الإنتخابات ووجود توفر التأهيل العلمي والكفاءة والخبرة التي تؤهل المنتخب لتطبيق برنامج الحزب على المستوى المحلي.

أما أهم النقاط التي ركز عليها الحزب في برنامجه الإنتخابي هي:

الدفع بمسار الإصلاحات السياسيةوتفعيلها ،ودعم خيار سياسات اللامركزية الهادف إلى تمكين الجماعات المحلية التكفل ببرامج إقتصادية وإجتماعية من شأنها أن تجعلها محركاحقيقيا للتنمية والنمو وإعطاء صلاحيات واسعة للمجالس المنتخبة المحلية خاصة المجلس الشعبي الولائي في عقد صفقات المشاريع التنموية والإستثمار والإبتعاد بقدر الإمكان عن السياسية المركزية[2].

وركز في برنامجه الإنتخابي على ضرورة تنويع مداخيل الخزينة ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الإقتصادية لتحقيق الإندماج الفعال للإقتصاد المحلي مع العولمة ودعم النمو وتحديث الإقتصاد الوطني والمحلي من خلال تشجيع الإستثمارات المنتجة الكفيلة بخلق فرص عمل والتقليل من البطالة ،وبالعودة إلى البرنامج السياسي

---

[1]أنظر المقابلة في الملاحق

[2]خطاب الأمين العام للحزب بوهران،في إطار الحملة الإنتخابية لمحليات 2012،يوم السبت 09 نوفمبر 2012.

للحزب يؤكد على تشجيع وتنظيم الحوار والنقاش في وسط الطبقة السياسية مع الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني بهدف تعزيز قيم وقواعد الديمقراطية التساهمية حقيقة في الحكامة المحلية.

ويمكن تلخيص برنامج الحزب في سبعة (07) نقاط وهي:

1-إصلاح وعصرنة الجماعات المحلية وترقية المواطنة وذلك بالمشاركة الفعلية في اختيار المشاريع التنموية وبالتنسيق مع هياكل الإدارة والتنفيذ الصارم لجميع القوانين والأنظمة في ميدان مراقبة الإنجازات وفتح فروع إدارية في التجمعات ذات الكثافة السكانية العالية وتسريع عملية حوسبة كافة بطاقيات البلديات وإزالة العقبات البيروقراطية المتعلقة بإصدار وثائق الحالة المدنية

-ترقية المواطنة وذلك بتعزيز العلاقات السياسية والإجتماعية داخل المجتمع وترسيخ قواعد الديمقراطية ودولة القانون والإصغاء لمشاكل المواطنين من طرف المنتخبين وتنظيم زيارات دورية للأحياء والمدن والقرى واستشارة الجمعيات والمواطنين الأكفاء بمناسبة تحضير برامج التنمية واختيار خطاب البنية التحتية وغيرها من الأنشطة التي تهم المجتمع وذلك بإنشاء المجالس الإستشارية البلدية.

3-الإصلاحات المالية والجبائية لإقامة نظام المالية المحلية ويكون ذلك بتمكين المجالس المحلية المنتخبة من صلاحيات تأسيس أو تعديل الضرائب المحلية ومراجعة طريقة تحصيلها بإعطاء المجالس المحلية صلاحيات فرض إتاوات.[1]

4-التنمية الإقتصادية المحلية،وذلك بتشجيع عملية النمو والتشغيل وتحديد الطرق والوسائل للإستغلال الأحسن للمنشآت العمومية المتواجدة في كل بلدية والإستماع إلى رؤساء المؤسسات لمنحهم المساعدة اللازمة لحسن سير مؤسساتهم وربط الإتصال بالمستثمرين على مستوى غرف التجارة والصناعة والمعارض الدورية.

-الحماية الإجتماعية والتضامن ويكون ذلك بتعزيز الخدمات الإجتماعية والمساعدة في حالة

الإستعجالات الطبية،والمواطنين الذين يفتقدون لأي مأوى وتوفير وتشجيع السكن الإجتماعي،وذلك عن طريق رسكلة الموارد البشرية بالإنطلاق من المحاسب إلى رجل القانون [2].

وتعزيز الرقابة لإحترام مبادئ وقواعد توزيع المساعدات الاجتماعية وتقييم أعمال التضامن التي

---

[1] الإجراءات والقرارات (البرنامج الإنتخابي للحزب،الإنتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 ،ص 06.

[2] مقابلة أجرتها جريدة النصر مع متصدر قائمة RND في المجلس الشعبي الولائي، السيد عبد الحق كازي، ثاني يوم الثلاثاء 13 نوفمبر 2012 .

التي تقوم بها الجمعيات وتشجيع ودعم الجماعات المحلية لفائدة الجمعيات الأكثر فعالية.

6-بالإضافة إلى تفعيل وتنشيط الحياة الثقافية على كل مستويات التجمعات السكانية من مدينة كبيرة إلى بلدية صغيرة وحتى القرية والإسراع في إنجاز المرافق الثقافية والرياضية في جميع البلديات.

7-مكافحة الجريمة وكل ما يخل بالنظام العام.

مما يلاحظ على برنامج التجمع الوطني الديمقراطي أنه لم يأت بالشيء الجديد في برنامجه ،فكل الأحزاب تتجانس وتتشابه برامجها،بالإضافة إلى أن هذه البرامج تبقى غير مفهومة في الكثير من النقاط،سواء من ناحية الأسلوب اللغوي المستعمل في توضيح هذه البرامج أو من ناحية شعور القارئ بالملل والضجر من قراءتها وذلك من خلال حشوها بالتكرار هذا مايجعل المنتخب في كثير من الأحيان لايقبل على قراءتها أو حتى تصفح المطويات التي تحويها .وحتى ولما سلمنا بجدية هذه البرامج فإن غالبية المنتخبين تتنكر لهذه البرامج،إن لم نقل أنهم لا يعرفون حتى ولا يسعون إلى تطبيقها وإنما يتجهون إلى الإهتمام بالمصالح الشخصية والممارسات اللاأخلاقية المكرسة للفساد،هذا ما بينته المقابلات ونتائج الاستبيان التي أجريناها مع الكثير من المواطنين والتي ستوضح لنا مدى ضعف إسهام هذا الحزب في تفعيل المشاركة السياسية وقيامه بعملية التثقيف السياسي بولاية وهـــران،من خلال ملء إستمارات توضح ذلك.

- وفي إطار معرفة مدى إسهام الحزب في تفعيل عملية المشاركة السياسية وباقي مؤشرات التنمية السياسية(الثقافة السياسية والتنشئة السياسية)

قمنا بتمرير استمارات على عينة من المناضلين في الحزب (60 مناضلا)متكونة من إناث وذكور وتمت طريقة ملء هذه الإستمارات عن طريق المقابلة الشخصية،وكذلك أنجزنا استمارة أخرى وجهت إلى المواطنين العاديين بولاية وهـــران (200 مواطن) ومعرفة رأيهم ومواقفهم اتجاه هذا الحزب وأدائه ودوره في عملية المشاركة والتثقيف السياسيين، كما أكدنا على إظهار ومعرفة بعض المتغيرات التي تخص مجتمع البحث من الناحية الاجتماعية والثقافية.

خصائص مجتمع البحث:

فبالنسبة للإستمارات التي وجهت إلى المناضلين في الحزب لم يتم إنتقاء نوعية المناضلين سواءا كانوا منتخبين أم لهم أدوار قيادية وإدارية في تسيير الحزب أم مناضلين عاديين، فتم توجيه الإستمارات بوجه عشوائي بدون انتقاء عينة محددة من المناضلين،وفيما يخص الإستمارات التي وجهت إلى فئة المبحوثين من المواطنين بوهران،في البداية اعتمدت الصفة العشوائية في ملء هذه الإستمارات،بدون تحديد أي فئة من المجتمع سواءا كانوا متعلمين أم أميين،كبارأو صغار،غير أن الإجابات الأولوية في الإستمارات المقدمة في بداية البحث لم تكن بها أي إجابات،وان وجدت فهي غير واضحة،واستغرقت وقتا طويلا ولم أحصل على قدر كبير من الإجابات المقنعة،فاضطررت للتوجه إلى فئة الطلبة الجامعيين المقيمين بولاية وهــران باعتبارهم الفئة الأكثر وعيا و تعلما بالمقارنة مع الفئات الأخرى في المجتمع،وركزت بخاصة على فئة الطلبة المختصين في العلوم السياسية.

*وسبب توزيعي نموذجين من الإستمارة،استمارة خاصة بالمناضلين وأخرى بالمواطنين، تختلف كل واحدة منهما في أسئلتها ، بغية الوصول إلى إجابات موضوعية وبعيدة عن التحيز والذاتية والتي من شأنها أن تعطينا إجابات مقنعة، وبالتالي الحصول على نتائج علمية بعيدة قدر الإمكان عن الذاتية فيما يخص مجتمع البحث.

أمــا بالنسبة لمتغير السن فلم أقم بانتقاء الفئة العمرية بالنسبة للمناضلين في الحزب، وإنما وجهت الإستمارات إلى كافة الفئات العمرية فيما يخص المنخرطين في الحزب. أما الإستمارات الموجهة إلى المواطنين المقيمين بولاية وهران فقمت بالتركيز على فئة الشباب التي تعتبر الفئة الأكثر حيوية ووعيا في المجتمع والأكبر من ناحية بنسبة عدد السكان،كما أن أغلبية الجامعيين المستجوبين هم شباب،كما أننا لم نهمل الفئات العمرية الأخرى ،غير أننا لم نركز عليها .

وفيما يخص الإطار المكاني والزماني: فبالنسبة لمجتمع البحث الخاص (بالمناضلين والمنخرطين في الحزب) اخترت عاصمة الولاية بلدية وهران وبالتحديد مقر المكتب الولائي للحزب، خاصة في فترة الحملة الإنتخابية حيث يتوافد جميع المناضلين والمنخرطين في الحزب من جميع أنحاء الولاية حول المقر،وبالتالي فرصة لتوزيع الإستمارات على المناضلين من أغلبية البلديات المشكلة للولاية .

أما الإستمارات الموزعة على المواطنين العاديين فشملت مدينة وهـــران والبلديات الأكثر كثافة سكانية في الولاية (بير الجير،بطيوة،السانيا،سيدي الشحمي) وبلديات غرب الولاية.

وقد حاولت ترجمة نتائج الإستبيان في شكل الجداول والمخططات التالية:

جدول رقم 17:يوضح متغير الحنس عند مجتمع البحث (فئة المناضلين في الحزب)

	متغير الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
التكرار	40	28	68
النسبة	%58	%42	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

دائرة بيانية تمثل متغير الجنس لدى فئة المناضلين

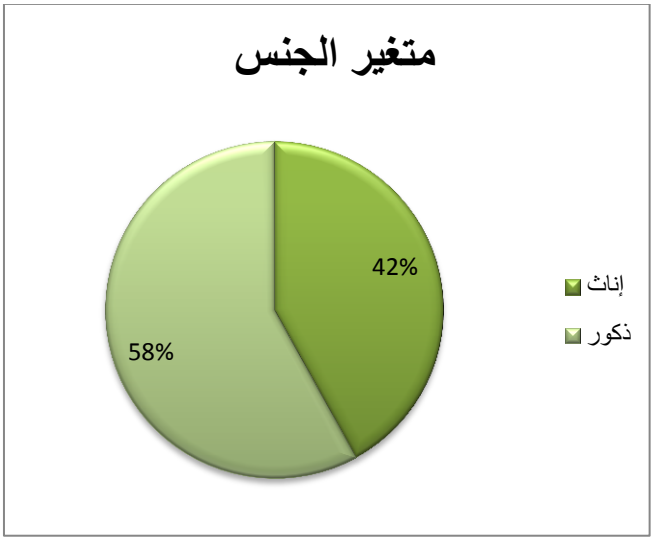

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

نلاحظ أن فئة الذكور أكثر من فئة الإناث بالنسبة للعينة المبحوثة وكان ذلك بطريقة عشوائية،هذا إذا علمنا أن نسبة الذكور المنخرطين في التجمع الوطني الديمقراطي أكبر من نسبة الإناث بالرغم من تواجدهن الكبير والمكثف في الحزب،خاصة وأن هذه الفئة قد أسندت لها أدوارا قيادية بالنسبة للهيئات المحلية للحزب في الولاية وترشيح عدد لا بأس به من العينات في القوائم الإنتخابية تجاوز نسبة 30% في بعض قوائم بلديات الولاية.

جدول رقم 18 :يوضح متغير الجنس عند مجتمع البحث(فئة المواطنين)

	متغير الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
التكرار	90	110	200
النسبة	%45	%55	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

دائرة بيانية تمثل متغير الجنس لدى فئة المواطنين.

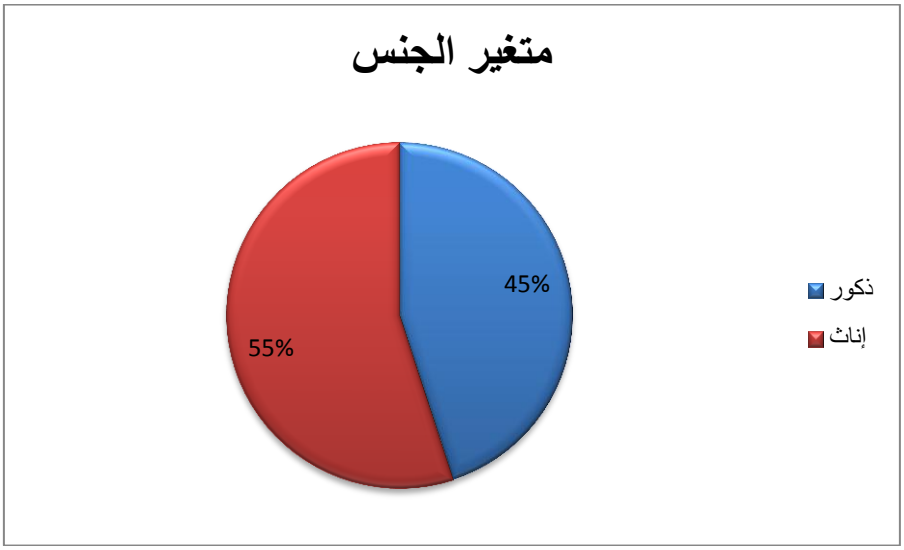

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

نلاحظ أن نسبة فئة الإناث مرتفعة بعض الشيء عن فئة الذكور وتم ذلك بطريقة عشوائية،غير أن فئة الإناث كانت مرتفعة بسبب ارتفاع عدد الجامعيين المبحوثين علما أن نسبة الإناث مرتفعة عن الذكور في الجامعة الجزائرية فيما يخص الشباب الجامعي.

جدول رقم 19:يوضح متغير السن عند مجتمع البحث (فئة المناضلين)

	متغيرالسن							
	30-18		**40-31**		**60-41**		**اكثر من 60 سنة**	
	التكرار	**النسبة**	**التكرار**	**النسبة**	**التكرار**	**النسبة**	**التكرار**	**النسبة**
ذكور	**04**	**66.66%**	**15**	**57.69%**	**25**	**83.33%**	**01**	**16.66%**
إناث	**02**	**33.33%**	**11**	**42.30%**	**05**	**16.66%**	**05**	**83.33%**
المجموع	**06**	**100%**	**26**	**100%**	**30**	**100%**	**06**	**100%**

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح متغير السن لدى فئة المناضلين.

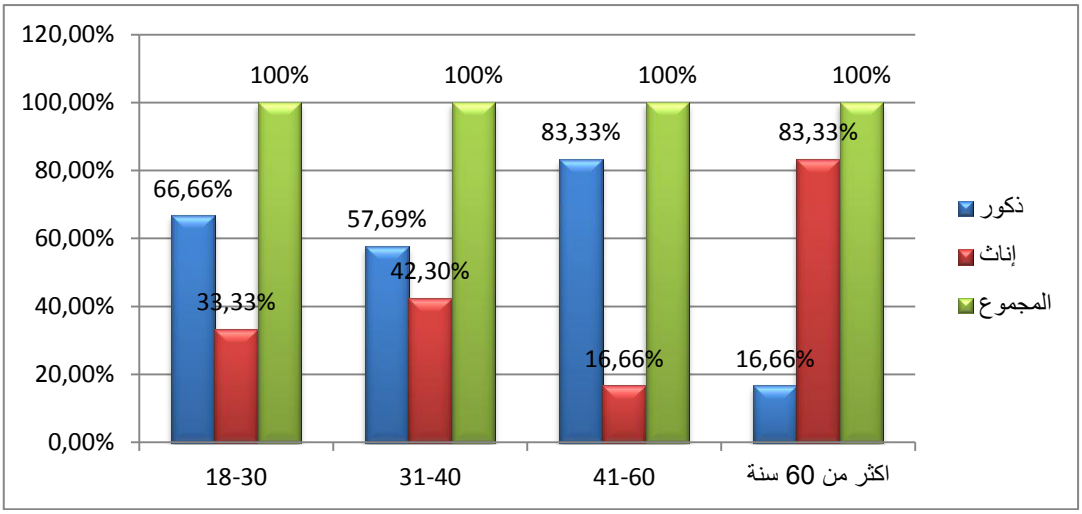

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

نلاحظ أن الفئة العمرية من 41–60 سنة هي الأكثر تواجدا وأن نسبة الذكور فيها أعلى بـــ: 83.33 % ونسبة الإناث بـــ:16.66 % في هذه الفئة العمرية،ثم تليها الفئة العمرية من 31–40 سنة وارتفاع نسبة الذكور فيها كذلك من نسبة الإناث(57.69% ذكور،42.30% ،وتساوت فئة الشباب من(18–30) مع فئة الشيوخ الأكثر من 60 سنة،غير أن نسبة الذكور مرتفعة بالنسبة للشباب(66.66% ذكور،33.33% إناث)والعكس بالنسبة للشيوخ (16.66% ذكور،83.33% إناث)

وبالتالي نستنتج أن الفئة العمرية من 41–60 سنة هي الأكثر حضورا في الحزب.

الجدول رقم20:يوضح متغير السن عند مجتمع البحث(فئة المواطنين)

	متغيرالسن					
	30-18 سنة		31- سنة 40		اكثر من 40 سنة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ذكور	60	66.66%	20	22.22%	10	11.11%
إناث	85	77.27%	16	14.54%	09	8.18%
المجموع	145	72.5%	36	18%	19	9.5%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح متغير السن لدى فئة المواطنين.

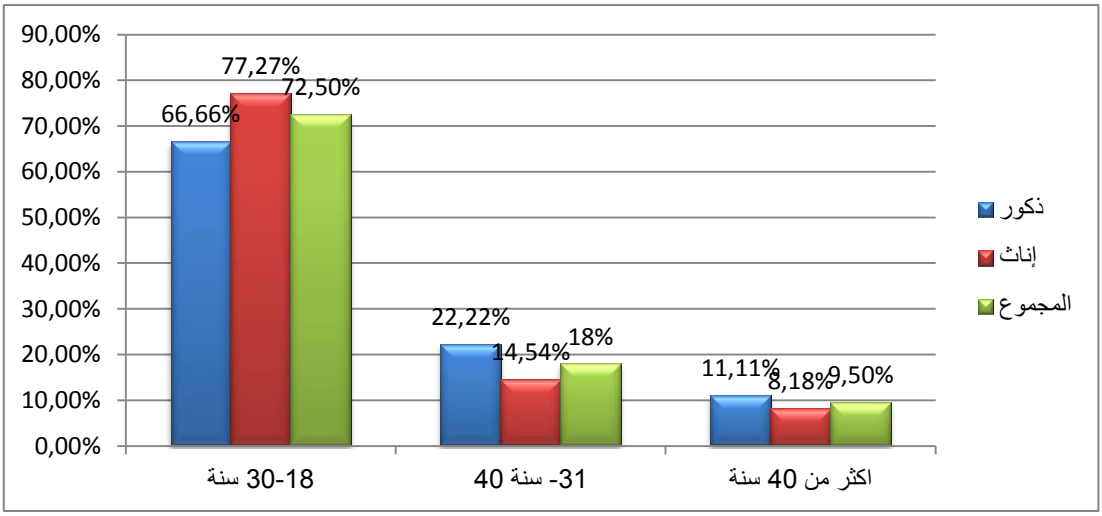

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

*نلاحظ أن الفئة العمرية من 18–30 أي الشباب هي الأكثر إرتفاعا 72.5% وأن نسبة الإناث مرتفعة عن نسبة الذكور ثم تليها الفئة العمرية الثانية من الشباب 31–40 سنة بنسبة 18% وارتفاع نسبة الذكور على الإناث.وأما الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة فهي الأقل بنسبة 9.5 % وقد تقاربت فيها نسبة الذكور مع الإناث،وحصولنا على هذه النتائج بالنسبة لإرتفاع عدد الشباب راجع إلى الأسباب التي ذكرناها سابقا فيما يخص خصائص مجتمع البحث.

جدول رقم 21 يوضح المستوى التعليمي عند مجتمع البحث(فئة المواطنين):

	متغير المستوى التعليمي					
	ذكور		إناث			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أمي	2	%2.22	1	%0.90	3	%1.5
ابتدئي	1	%1.11	4	%3.63	5	%2.5
متوسط	4	%4.44	00	%00	4	%2
ثانوي	7	%7.77	11	%10	18	%9
جامعي	76	%84.44	94	%85.45	170	%85
المجموع	90	%100	110	%100	200	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح متغير المستوى التعليمي لدى فئة المواطنين.

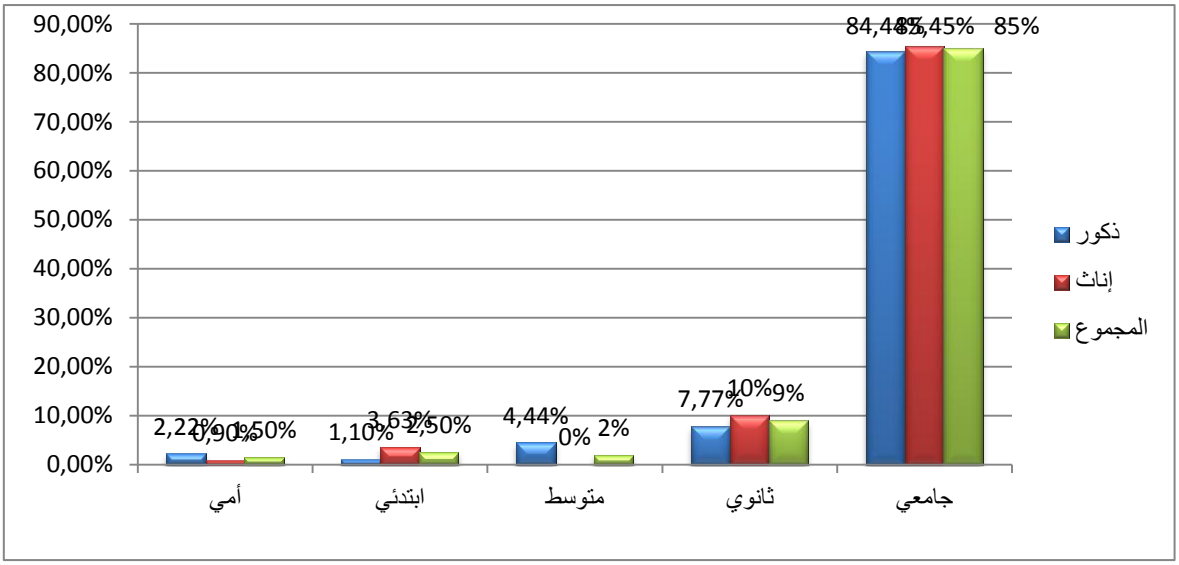

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

نلاحظ أن نسبة الحامعيين هي الأكثر إرتفاعا في الفئة المبحوثة،وشكلت نسبة الجامعيين 84.44% بالنسبة للذكور و85.45% بالنسبة للإناث،تليها نسبة الثانويين ب7.77% بالنسبة للذكور و09% بالنسبة للإناث،ثم المستوى المتوسط والإبتدائي بنسبة لم تتجاوز 04% للذكور و02% بالنسبة للإناث،كما أن نسبة الأميين تقريبا تكاد معدومة.

جدول رقم 22 يوضح المستوى التعليمي عند مجتمع البحث(المناضلين)

	متغير المستوى التعليمي					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أمي	06	%11.32	02	%13.33	08	%11.76
ابتدئي	05	%09.43	03	%20	08	%11.76
متوسط	08	%15.09	02	%13.33	10	%14.70
ثانوي	22	%41.50	06	%40	28	%41.17
جامعي	12	%22.64	02	%13.20	14	%20.58
المجموع	53	%100	15	%100	68	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح المستوى التعليمي لدى فئة المناضلين

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

نلاحظ أن أغلبية المناضلين المستجوبين متحصلين على المستوى الثانوي وتكاد نسبة الذكور تتساوى مع نسبة الإناث 41% لتليها نسبة الجامعيين بنسبة 22% لكل من الفئتين،ثم أصحاب المستوى المتوسط بنسبة تتراوح بين 15% و 14% بين الجنسين ثم نسبة أصحاب المستوى الإبتدائي والتي ترتفع فيه نسبة الإناث 20% مقارنة بنسبة الذكور 9.43% أما نسبة الأمين فهي الأقل بنسبة 11.32% بالنسبة للذكور 13.33% بالنسبة للإناث.إذن نسبة الثانويين هي الأكثر إرتفاعا بين المناضلين لتليها فئة الجامعيين مايوضح أن الفئة المتعلمة هي الأكثر إنخراطا في الحزب والأكثر ميلا نحو المشاركة السياسية.

جـــدول رقـــم 23: يوضح متغير الحالة الإجتماعية للمواطنين بوهران.

	متغير الحالة الاجتماعية					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أعزب	76	%84.44	95	%86.36	170	%85
متزوج	14	%15.55	15	%13.63	30	%15
مطلق	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	90	%100	110	%100	200	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية تمثل متغير الحالة الإجتماعية للمواطنين بوهران.

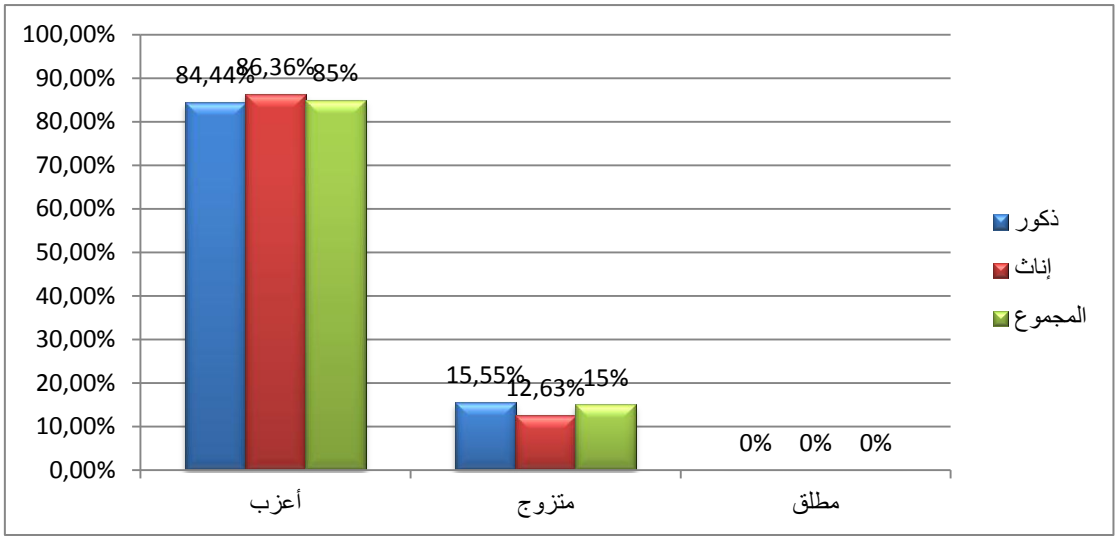

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

يلاحظ أن نسبة العزاب مرتفعة في كل من فئتي الذكور والإناث،وبالتالي إرتفاع نسبة الشباب ،كما أن نسبة المتزوجين من الذكور تقترب من فئة الإناث (15.55 %) ذكور متزوجون ونسبة الإناث تقدر بـــ(13.63 %) وبالتالي فإن نسبة العزاب هي النسبة الأكثر إرتفاعا في المجتمع المبحوث بالنسبة للمواطنين بولاية وهـــران.

جدول رقم 24: يوضح متغير الحالة الإجتماعية للمناضلين بالحزب:

	متغير الحالة الاجتماعية					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أعزب	06	%15	08	%28.57	14	%20.5
متزوج	34	%85	14	%50	48	%70.5
مطلق	00	%00	06	%21.42	06	%8.5
المجموع	40	%100	28	%100	68	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية تمثل متغير الحالة الإجتماعية للمناضلين بالحزب

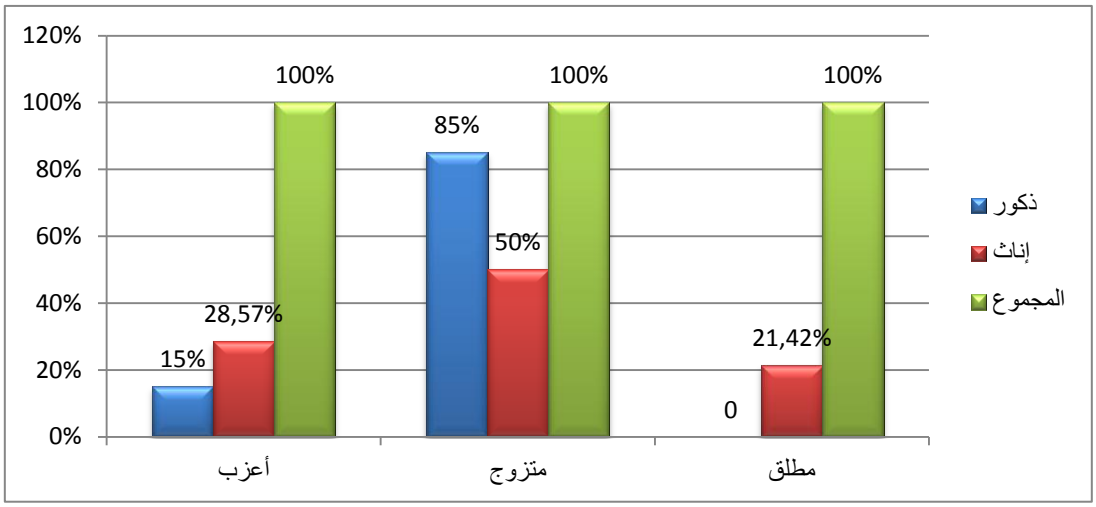

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

-نلاحظ أن فئة المتزوجين هي الأكثر إرتفاعا،كما أن نسبة الذكور هي التي أخذت الحيز الأكبر من هذه الفئة (85 %) و(50%) بالنسبة للإناث ،ونسبة العزاب مرتفعة بالنسبة للإناث بالمقارنة مع نسبة الذكور 15% بالنسبة للإناث ب 28.57 % ،فالعازبات في الحزب أكثر من العزاب.

كما أن نسبة المطلقين في المجتمع المبحوث بالنسبة للذكور منعدمة،أما عند الإناث فهي تمثل نسبة 21.42 % .وبالتالي فإن نسبة العازبات مرتفعة في عينة مجتمع البحث.

جـــدول رقـــم25:يوضح متغير المنحدر الإقليمي للمناضلين بالحزب.

	متغير المنحدر					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
وهران	15	68.18%	07	31.81%	22	100%
معسكر	10	83.33%	02	16.66%	12	100%
تلمسان	06	75%	02	25%	08	100%
مستغانم	10	100%	00	00%	10	100%
منطقة اللقبائل	00	00%	02	100%	02	100%
ولايات اخرى	07	70%	03	30%	10	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح المنحدر الإجتماعي للمناضلين بالحزب.

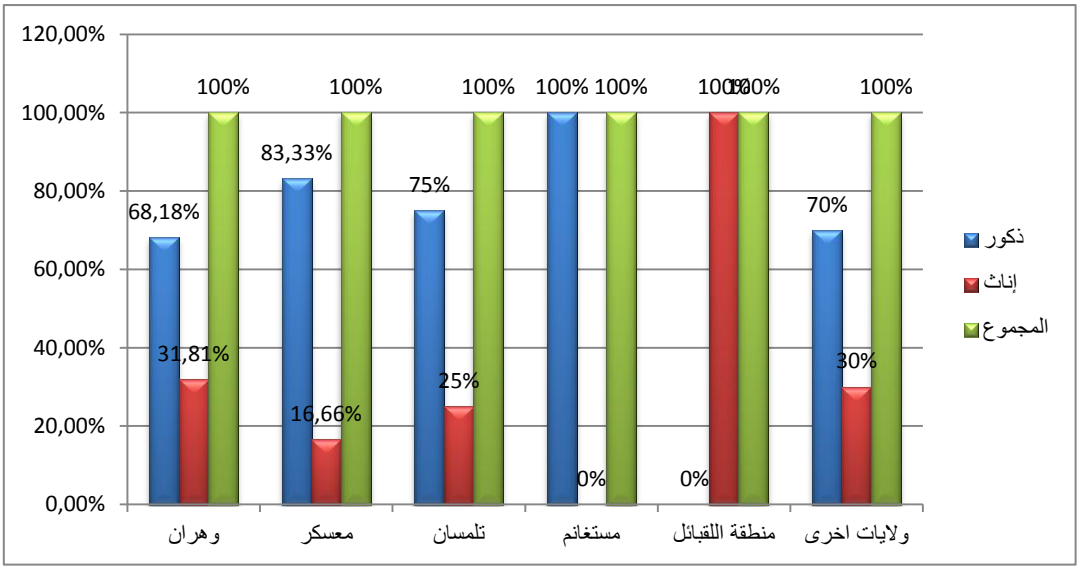

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

نلاحظ أن غالبية المستجوبين والمنخرطين في الحزب،أن أصولهم الإجتماعية تعود إلى ولاية مستغانم بالنسبة للذكور،والنسبة الأكبر منطقة القبائل بالنسبة للإناث،أما بالنسبة للذكور فلا يوجد من تعود أصوله الإجتماعية إلى منطقة القبائل في المجتمع المبحوث.

لتليها ولاية معسكر بالنسبة للذكور ،فنسبة المبحوثين بالنسبة للذكور مرتفعة التي تعود أصولهم إلى ولاية معسكر،وبدرجة أقل بالنسبة للنساء ثم ولاية تلمسان ثم الولايات الأخرى،لتبقى نسبة المبحوثين الذين تعود أصولهم لولاية وهران جد منخفضة،فهم يتبعون القيادة لا البرنامج السياسي.

ومما يلاحظ أن سبب الإنخراط في الأحزاب خاضع لتوازنات جهوية ،فكلما كانت نسبة المسؤولين الذين ينحدرون من منطقة معينة كانت نسبة المناضلين مرتفعة الذين ينحدرون منها المسؤولين،وبالتالي فالإنخراط الحزبي نسبة هو الولاء الجهوي وليس الولاء السياسي.

جدول رقم 26:يوضح متغير المهنة لفئة المواطنين المبحوثين:

	متغير المهنة					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
بطال	5	%5.55	10	%9.09	15	%7.5
طالب	63	%70	85	%77.27	148	%74
تاجر	10	%11.11	00	%00	10	%5
موظف	8	%8.88	13	%11.81	21	%10.5
أعمال حرة	4	%4.44	00	%00	04	%02
أستاذ	00	%00	02	%1.81	02	%01
المجموع	90	%100	110	%100	200	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية تمثل متغير المهنة لفئة المواطنين المبحوثين.

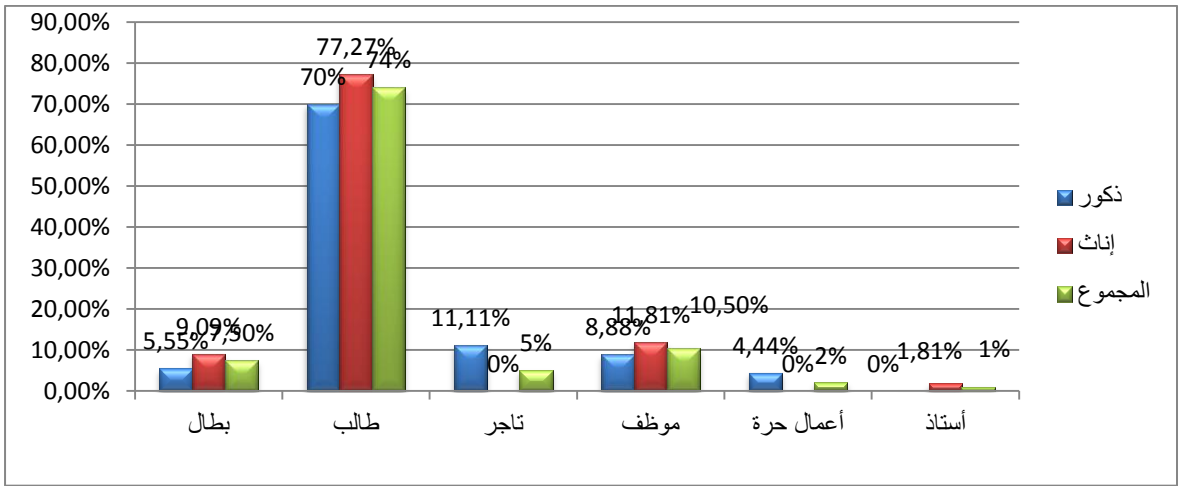

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة الطلبة هي الأكثر إرتفاعا،باعتبار أن أغلبية المواطنين المبحوثين هم فئة الشباب(74%) لتليها فئة المواطنين بنسبة أقل(10%) ثم باقي الفئات الأخرى ولكن بنسب جد أقل.

وقد كان إختيارنا متعمدا في اختيار الطلبة،باعتبار أنهم الفئة الأكثر وعيا وثقافة بالمقارنة مع باقي فئات المجتمع،وطمعا في إجابات أكثر دقة وإيجابية ،كما كانت النسبة الأكبر من الطلبة هم الطلبة المقيمين بولاية وهران والمتخصصين في العلوم السياسية.

جدول رقم 27:يوضح متغير الإقامة للمجتمع المبحوث (فئة المناضلين)

	متغيرالاقامة					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
قرية	04	11.11	08	25	12	17.64
مدينة	32	88.88	24	75	56	82.35
مدينة صغيرة	00	00	06	00	00	00
المجموع	36	100	32	100	68	100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح متغير الإقامة لدى فئة المناضلين.

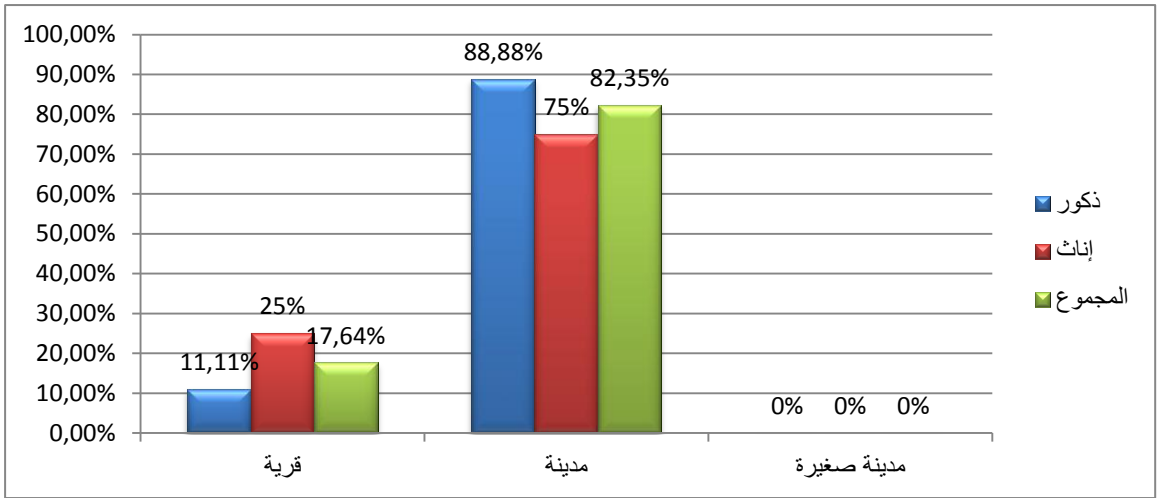

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

نلاحظ أن أغلبية المناضلين المستجوبين يسكنون المدن الكبرى.بنسبة 82.35% ،ونلاحظ أن نسبة الذكور الذين يقطنون بالمدن الكبرى أعلى من نسبة الإناث القاطنين بها لتليها فئة المناضلين القاطنين بالقرى بنسبة 17.46 % أغلبيتهم من الإناث.

–إذن نحن بصدد دراسة مجتمع يقطن بمناطق تعرف نسبة كبيرة من التحضر بالمقارنة مع المدن الصغرى لم تستوجب أي مناضل يقطن فيها كما أن نسبة المناضلات المستجوبات اللواتي يقطن بالقرى هي نسبة معتبرة.

مما يفسر أن المناطق الأقل تحضرا ليبس بها أي مشكل لإنخراط الإناث في العمل السياسي ،إذن فنسبة التحضر لا تلعب دورا كبيرا في إنخراط النساء في حزب التجمع الوطني الديمقراطي .

ولمعرفة سبب وجود هذه النسبة من الإناث طرحنا سؤالا يتعلق بأسباب الإنخراط في الحزب الذي سيأتي تحليل إجابة في الجداول اللاحقة.

جدول رقم 28:يوضح متغير الإقامة للمجتمع المبحوث (فئة المواطنين)

	متغير الإقامة					
	ذكور				المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
قرية	8	%8.88	10	%09.09	28	%14
مدينة	60	%66.66	75	%68.18	135	%67.5
مدينة صغيرة	22	%24.44	25	%22.72	47	%23.5
المجموع	90	%100	110	%100	200	%100

أعمدة بيانية توضح متغير الإقامة لدى فئة المواطنين.

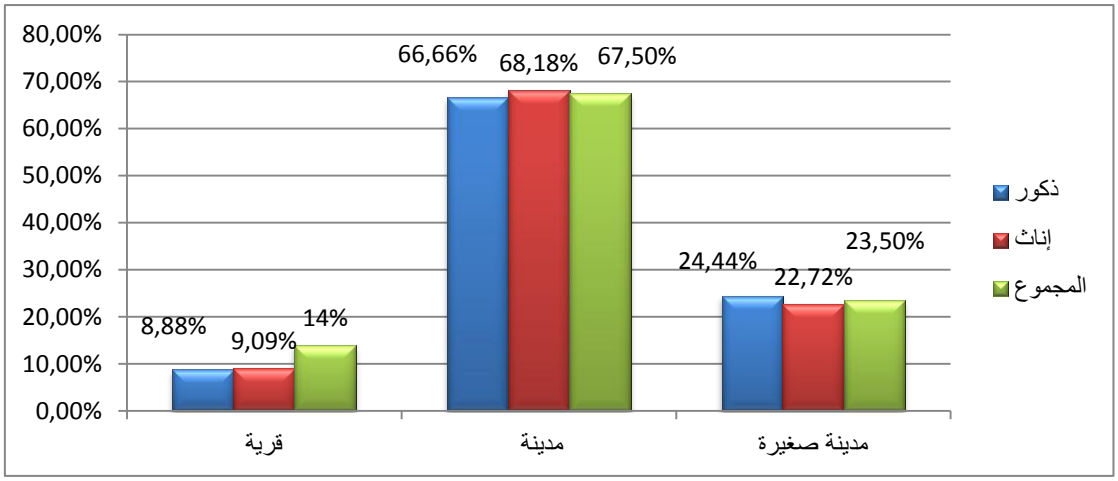

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

–نفس الشيء بالنسبة للمواطنين فأغلبيتهم يقطنون في المدن الكبرى بنسبة (67.5 %) تليها فئة المواطنين الذين يقطنون بالمدن الصغرى بنسبة 23.5% وبنسبة أقل فئة المواطنين المبحوثين الذين يقطنون بالقرى،إذن فغالبية المجتمع المبحوث يعيشون في مناطق حضرية.

الجدول رقم 29:يوضح أقدمية النضال السياسي عند المنخرطين في الحزب:

	منذ متى و انت مناضل في الحزب					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
اقل من سنة	08	%20	08	%28.57	16	%23.52
اكثر من سنة	08	%20	00	%00	08	%1.76
اكثر من 05 سنوات	24	%60	20	%71.42	44	%64.70
المجموع	40	100%	28	100%	68	100%

أعمدة بيانية توضح أقدمية النضال السياسي عند المنخرطين في الحزب.

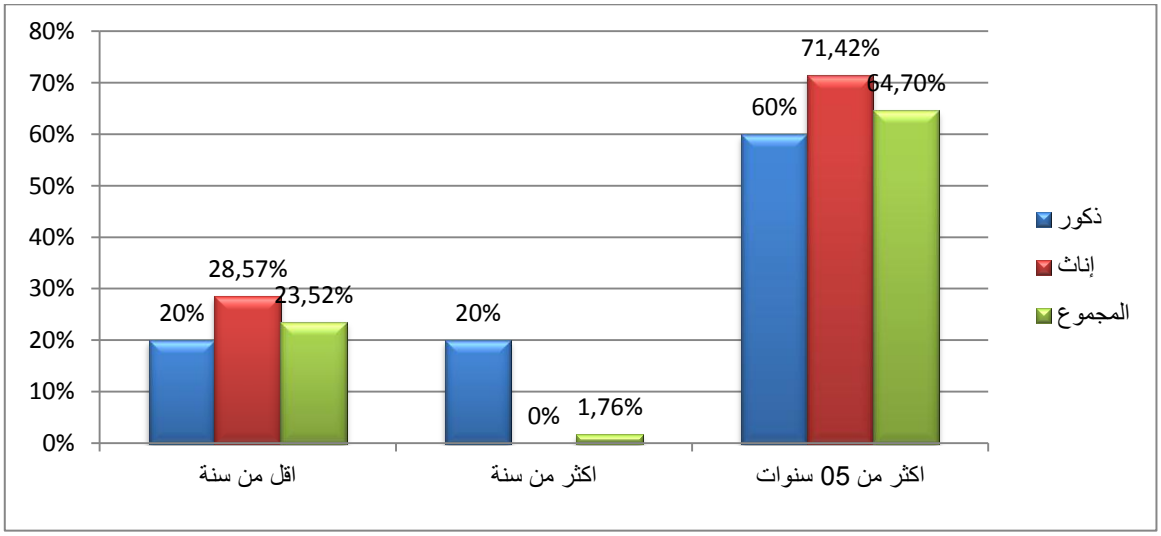

-نلاحظ من خلال الجدول رقم 12 أن النسبة الأكبر لمجتمع البحث من المنخرطين في الحزب أنهم في النضال الحزبي(RND) منذ أكثر من 05 سنوات 64.70% يناضلون في الحزب منذ تأسيسه وهذا ما وضحته الأسئلة الإستفسارية حول سنة الإنخراط وأن أغلب هذه الفئة إنخرطت في الحزب منذ التأسيس.ثم تلتها الفئة التي انخرطت في أقل من سنة بنسبة 23.52% ثم في الأخير المناضلين الذين لديهم أكثر من سنة من الإنخراط تكاد نسبتهم تكون منعدمة.

هذا الجدول يوضح لنا أن الحزب لا يسهد إقبالا جماهيريا كبيرا خاصة فيما يخص دخول مناضلين جدد، فأكثر من نصف المناضلين لديهم أكثر من 05 سنوات.وأقل من الربع ¼ هم مناضلون جدد إذن فالقاعدة النضالية للحزب في تزايد بطيء وهذا على عكس ما جاء في تصريحات الأمين الولائي للحزب التي أدلى بها لنا أثناء مقابلة خاصة معه.

وتوافقت تقريبا نتائج هذا الجدول مع أحكام المواطنين المستجوبين الذين أكدوا للحزب أن نسبة 54 % القاعدة الشعبية للحزب في ازدياد وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم30:يوضح آراء المواطنين المستجوبين فيما يخص تزايد أو تناقص القاعدة الشعبية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي،حسب ملاحظاتهم لتطورات الساحة السياسية المحلية بوهران.

	حسب رايك هل القاعدة الشعبية للحزب في تزايد أو تناقص					
			إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	47	52.22%	61	55.45%	108	54%
لا	31	34.44%	25	22.72%	56	28%
لا ادري	12	13.33%	24	21.81%	36	18%
المجموع	90	%100	110	%100	200	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح آراء المواطنين المستجوبين فيما يخص تزايد أو تناقص القاعدة الشعبية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

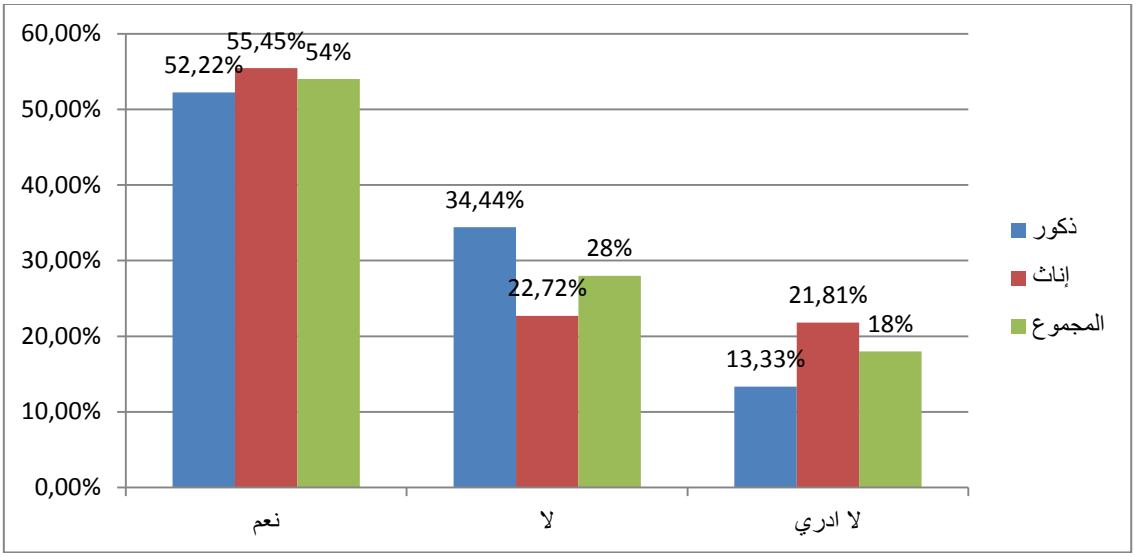

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

وتأتي نتائج هذا الجدول إتباعا للمعطيات الواردةفي الجدول الذي قبله والذي يوضح العمر النضالي للمنخرطين في الحزب ،ويوضح لنا الجدول رقم 13 أن أكثر نصف المستجوبين من المجتمع المبحوث (فئة المواطنين) ترى أن القاعدة الجماهيرية للحزب في حالة تزايد بينما غير أكثر من الربع 28% أن قاعدة هذا الحزب في تناقص.كما عبرت نسبة 18% على عدم معرفتهم بهذا الأمر وأوضحت أغلبية هذه الفئة أن الجواب على هذا السؤال يحتاج إلى إحصاء عدد المنخرطين،هذا ما يعبر عن درجة وعيهم ،إذ أغلبية الذين عبروا بكلمة (لا أدري) تجنبوا هذا الجواب،ومن خلال هذه المعطيات يتبين لن أن عدد المنخرطين في حزب التجمع الوطني الديمقراطي في تزايد لكن بصفة بطيئة ،والجدول التالي رقم (31) يوضح لنا أسباب إنخراط هؤولاء في الحزب.

الجدول رقم (31):يوضح دوافع إنخراط المناضلين في الحزب:

	دوافع الانخراط في الحزب					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
دوافع ومصالح شخصية	02	4.34%	10	04%	06	6.81%
النضال و خدمة الوطن	28	60.86%	65	26%	54	61.36%
اقتناعك بالحزب	16	34.78%	30	12%	28	31.81%
المجموع	46	100%	100	40%	88	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح دوافع إنخراط المناضلين في الحزب:

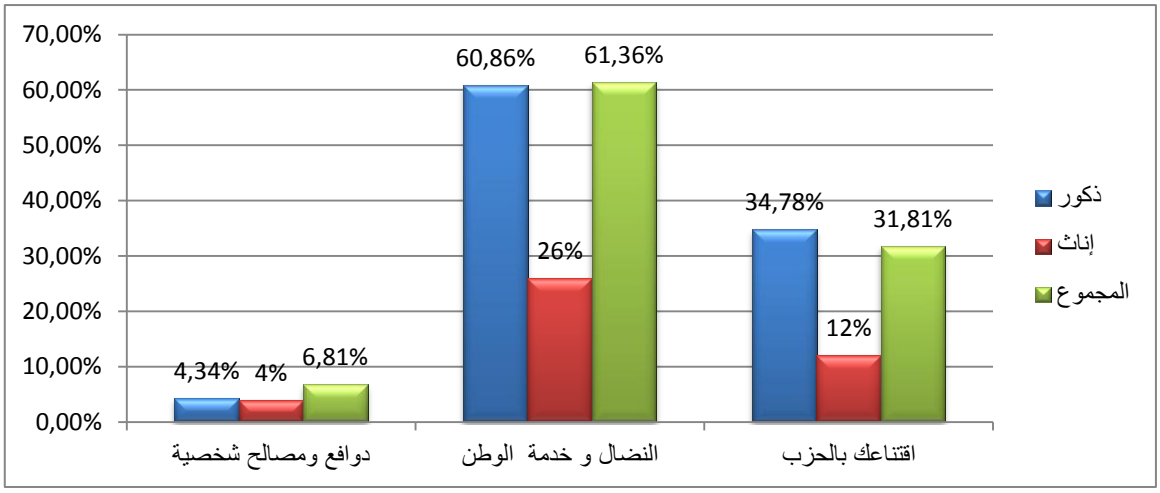

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

دوافع إنخراط المناضلين في الحزب:

–توضح لنا نتائج الإستبيان لهذا الجدول أن أكبر دافع كان وراء إنخراط المناضلين للحزب هو النضال وخدمة الوطن بنسبة تفوق 60% مما يعني أن الواجب الوطني وخدمة الوطن هما الدافعان الأساسيان وراء الإنخراط لتليها الفئة التي كان سبب انخراطها في الحزب هو الإقتناع ببرنامج الحزب ،غير صادقة لدى الكثير من الأفراد المستجوبين ،وذلك من خلال توجيه سؤال تابع(سنذكر تفاصيله فيما يخص مؤشر الثقافة السياسية)فحواه مدى معرفتهم ببرنامج الحزب،فكانت النسبة الأكبر أنهم لا يعرفون برنامج الحزب ،حتى وإن أجابوا بنعم ،فلم يذكروا ولا نقطة واحدة تحدث عنها أو يرتكز عليها برنامج حزبهم،كما أن هناك فئة قليلة استطاعت أن تكون صريحة في إيجاباتها وعبرت أن سبب إنخراطها في الحزب هو دوافع ومصالح شخصية وهي الفئة التي كانت أكثر صراحة،وواقعية فمن خلال تعرفنا على إجابات المستجوبين حول معرفتهم بالبرنامج ،فكلهم حصروا برنامج الحزب في النضال وحب الوطن وتعريفا بهذه الإجابة ،غير أن الممارسات السياسية وأداء منتخبي هذه الأحزاب في المجالس المنتخبة سواءا المحلية أو الوطنية،تؤكد عكس هذه الإجابات،فالمنتخب الحزبي خاصة أحزاب السلطة ،فإن هؤلاء المنتخبين لا يراعون إلا مصالحهم الشخصية الضيقة ويهملون مشاكل المواطنين وهمومهم .

إذن فالإجابة على أن سبب الإنخراط في الحزب هو النضال وحب الوطن يكذبها الواقع وممارسات المنتخبين في الحزب.

الجدول رقم32 يوضح ما إذا كانت للمنخرطين في الأرندي اهتمامات بالسياسة:

هل كانت لديك اهتمامات بالسياسة قبل الانخراط في الحزب RND					
ذكور		إناث		المجموع	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
32	84.21%	17	56.66%	49	72.05%
06	15.78%	13	43.33%	19	27.95%
38	100%	30	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح ما إذا كانت للمنخرطين في الأرندي اهتمامات بالسياسة

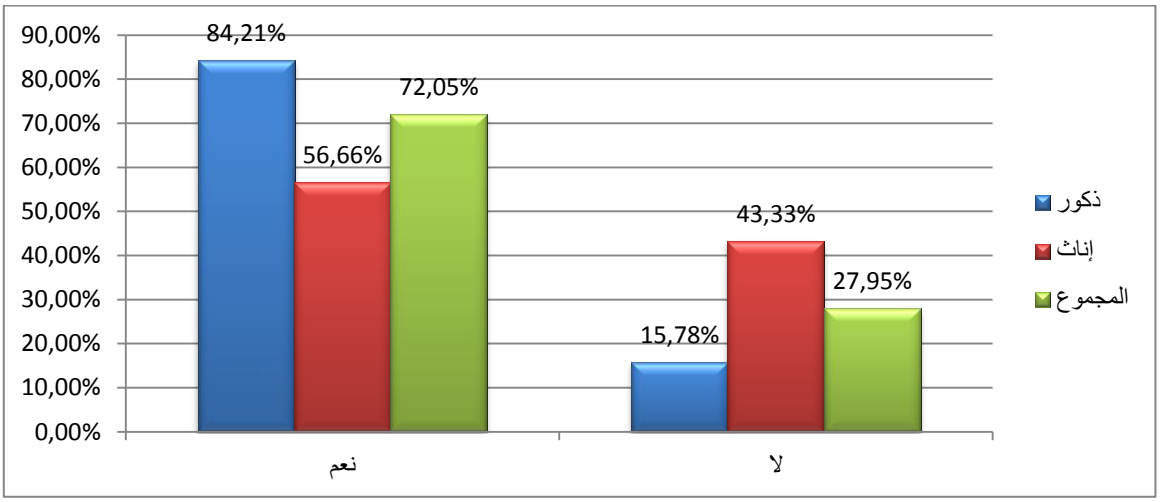

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

يوضح الجدول رقم (15)أن أغلبية المواطنين قبل إنخراطهم في الحزب كانت لديهم إهتمامات بالسياسة وذلك بنسبة تفوق 72% غير أن نسبة أقل من تقريبا 28% لم يكن لديهم إهتمامات بالسياسة،ما يوضح أن التجمع الوطني الديمقراطي لم يتمكن من إدخال نسبة كبيرة من المنخرطين في الحزب من الذين كانوا يوصفون على أن لديهم أزمة مشاركة فجل المنخرطين كانت لهم اهتمامات بالسياسة،إذن فدور الحزب في هذا إشراك المواطنين في الحياة السياسية يبقى ضعيفا والدليل على ذلك هو النسبة الأقل التي عبرت على أنها لم يكن لها أي إهتمام بالشؤون السياسية.

الجدول رقم (33) يوضح ما إذا كان مجتمع البحث (المواطنين) منخرطين في حزب سياسي:

	هل كنت منخرط في حزب					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	16	36.36%	06	25%	22	32.35%
لا	28	63.63%	18	75%	46	67.64%
المجموع	44	100%	24	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية تبين ما إذا كان مجتمع البحث (المواطنين) منخرطين في حزب سياسي

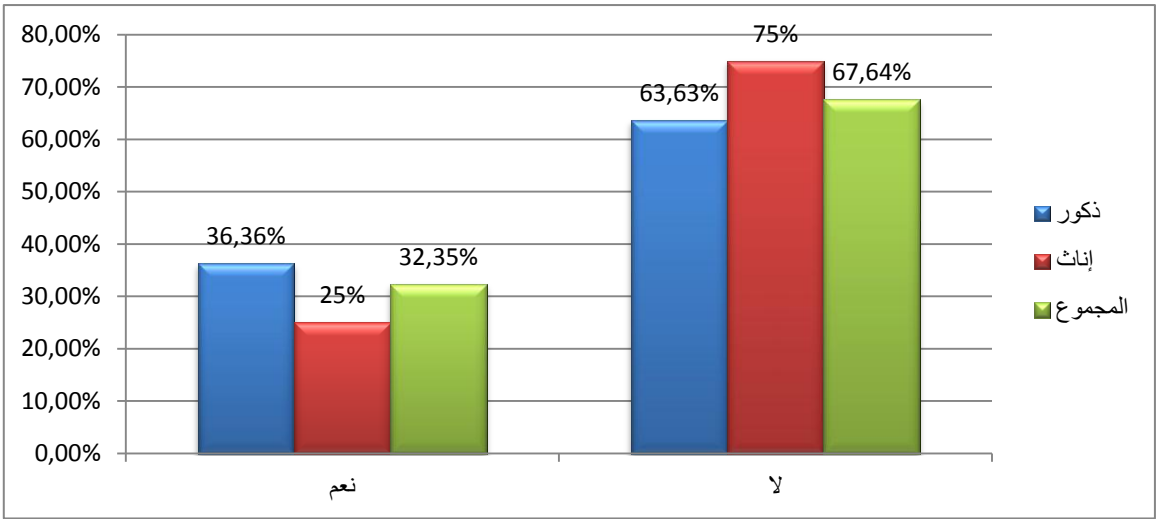

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

-تؤكد نتائج الإستجواب في الجدول رقم (16)أن النسبة الأكبر من المناضلين لم يكونوا قد إنخرطوا من قبل في أي حزب سياسي وذلك بنسبة أكثر من 67 %،وأجاب الآخرون ولكن بنسبة أقل 32% يعني 3/1 أنهم كانوا كانوا منخرطين في حزب سياسي ،كما كانت نشاطات في مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في المجتمع وبالأخص فئة الإناث ،فإن أغلبهم كان نشطا في حزب جبهة التحرير الوطني وكانوا ينشطون في ظل منظمة أبناء الشهداء ،منظمة المجاهدين،وبالنسبة للإناث فأغلبهن كن ولازلن منخرطات في جمعيات تدافع عن قضايا المرأة ،ما يوضح أن المناضلين في الحزب أنهم منخرطون وفاعلون في منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى نشاطهم الحزبي فهم فاعلون في المجتمع المدني والمجتمع السياسي،-كما أن هذا المؤشر يعد إيجابيا ويحسب لصالح الحزب في تفعيله للتنمية السياسية،فالنسبة الأكبر من المنخرطين لم تكن لهم إنتماءات أخرى ،مايوضح أن الحزب إستطاع إشراكهم في الحياة السياسية عن طريق إدخالهم في الممارسات الحزبية والسيايسية والتي تعد من المؤشرات القوية لمعرفة درجة المشاركة السياسية للفرد داخل المجتمع.

الجدول رقم (34):يوضح ما إذا كان المناضلون ينتخبون قبل إنخراطهم في الحزب

	هل كنت تنتخب					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	28	73.38%	21	70%	49	72.05%
لا	10	26.31%	09	30%	19	27.94%
المجموع	38	100%	30	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح ما إذا كان المناضلون ينتخبون قبل إنخراطهم في الحزب

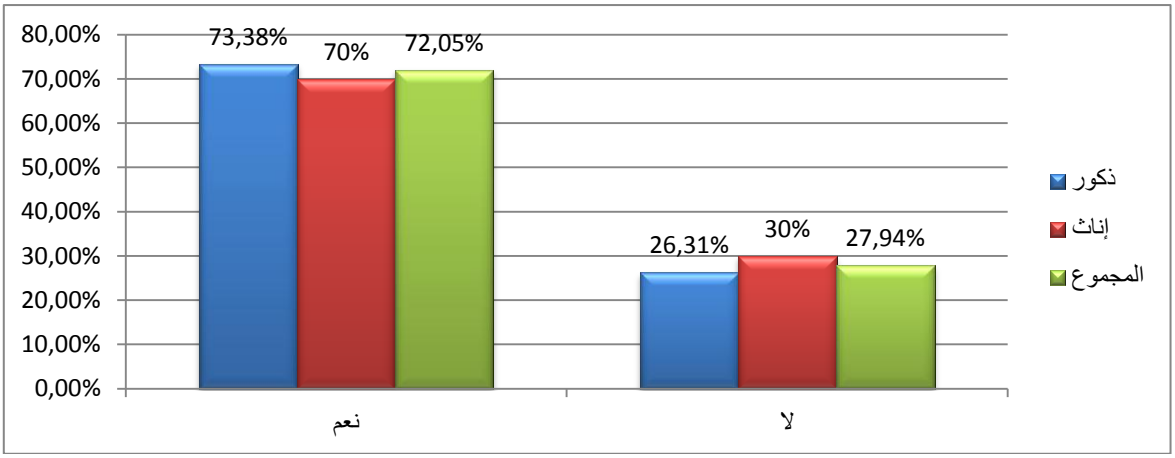

-توضح الإجابات الواردة في الجدول (17) أن أغلبية المستجوبين كانوا ينتخبون بنسبة فاقت 72% وأما الذين لم يكونوا قد انتخبوا من قبل فنسبتهم قليلة وبالتالي يتضح لنا أن هؤلاء كانت لديهم ثقافة مشاركة قبل إنخراطهم في الحزب ولكن في مستوياتها الدنيا ،كما أن الحزب إستطاع أن يدخل أكثر من 27% من المناضلين الذين لم يكونوا قد صوتوا من قبل.

-إذن من خلال النتائج المذكورة في الجداول السابقة 17-16-15-14 يتضح لنا أن حزب التجمع الوطني الديمقراطي له دور في إشراك المواطنين في الحياة السياسية ولكن بصفة ضعيفة نسبيا ،فهل هذه النتائج ستتوافق مع آراء المواطنين القاطنين بولاية وهـــران حول دور الحزب في تفعيل المشاركة السياسية وهذا ما ستوضحه نتائج الجدول رقم (35)

الجدول رقم(35):يوضح رأي المواطنين في دور حزب التجمع الوطني في تفعيل المشاركة السياسية بوهران.

	هل استطاع تفعيل المشاركة السياسية في المجتمع المحلي - ولاية وهران -					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	32	35.55%	39	35.45%	71	35.5%
لا	42	46.66%	52	47.27%	98	49%
لا ادري	16	17.77%	19	17.27%	35	17.5%
المجموع	90	%100	110	%100	200	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح رأي المواطنين في دور حزب التجمع الوطني في تفعيل المشاركة السياسية بوهران.

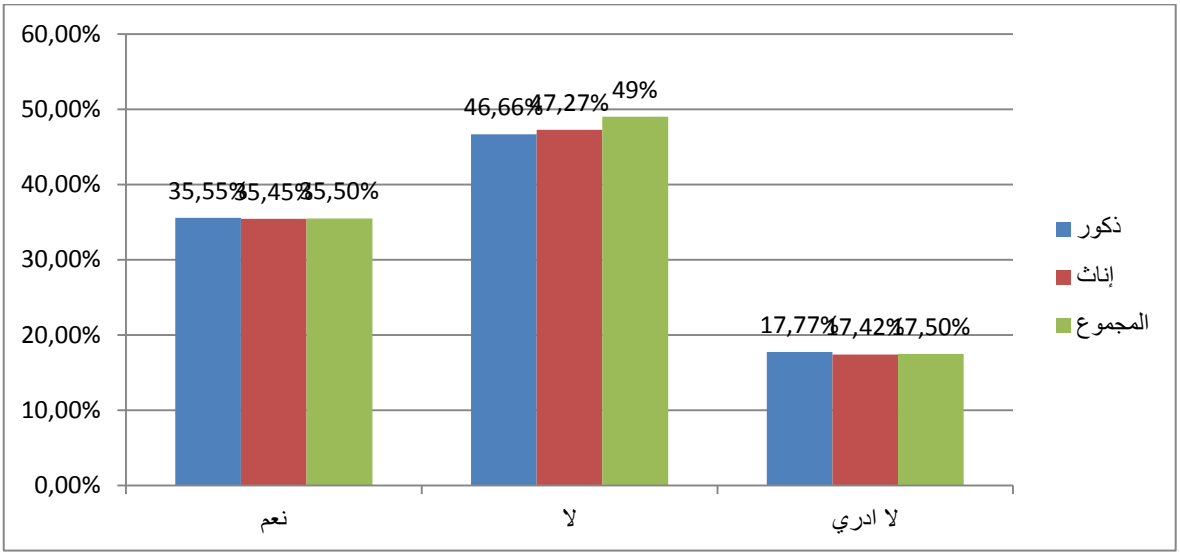

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

-توضح نتائج الجدول رقم (18) أن غالبية المبحوثين من المواطنين (49%) تنفي أي دور لحزب التجمع الوطني اليمقراطي في تفعيل المشاركة السياسية بالمجتمع الوهراني،وأن نسبة أقل منها ولكن ليس بفارق جد كبير 35.5% أكدت على أن للحزب دور في تفعيل هذه العملية وأجابت نسبة 17.5% بأنها لا تعرف ولا تدري ما إذا كان للحزب دور تنموي.

-إذن فآراء المواطنين جاءت تقريبا كذلك متوافقة مع نتائج أسئلة الإستيان المتعلقة بدور التجمع الوطني الديمقراطي في إشراك أفراد المجتمع في الحياة السياسية،كما أن الفئة التي لم تعرف الإجابة تبين أن نسبة قليلة من المبحوثين ليست لهم إهتمامات بالشؤون السياسية أو أنهم لم يريدوا أن يعطوا إجابات ليست مبنية على إحصاءات رسمية.

الجدول رقم(36) يوضح رأي المواطنين المبحوثين في موقع الحزب في الساحة السياسية.

	هل تراجعت مكانة الحزب في الساحة السياسية					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	34	37.77%	55	50%	89	44.5%
لا	46	51.11%	36	32.72%	82	41%
لا ادري	10	11.11%	19	17.27%	29	14.5%
المجموع	90	%100	110	%100	200	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح رأي المواطنين المبحوثين في موقع الحزب في الساحة السياسية.

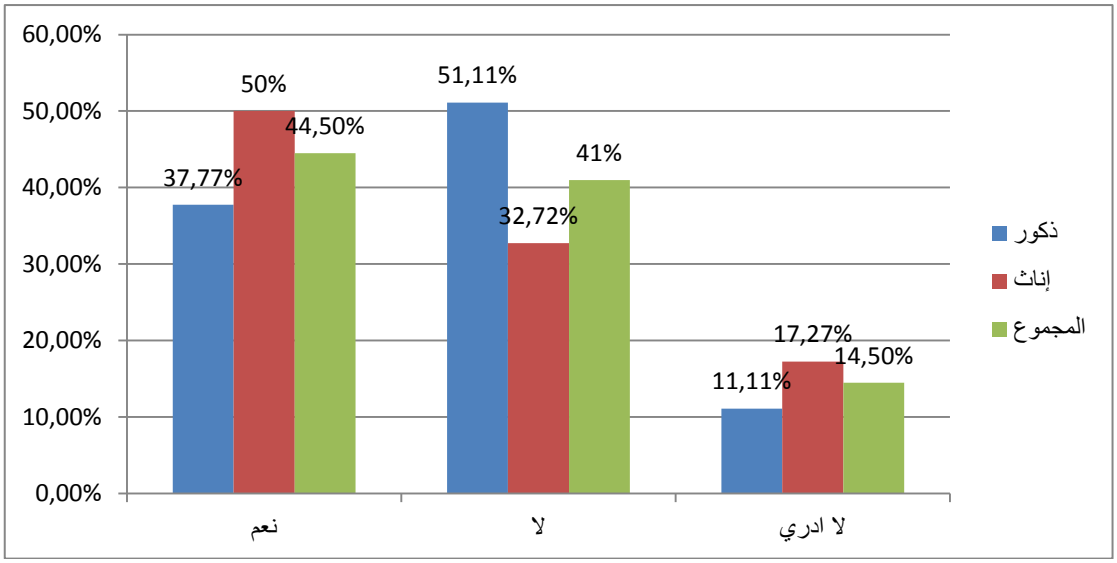

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

توضح الإجابات التي تحصلنا عليها أن المواطنين أجابوا أن مكانة الحزب في الساحة السياسية هل هي في تناقص أم تزايد فكانت تقريبا نسب الإجابات بنعم وبلا متقاربة ،فالنصف يؤكد على أن الحزب في تراجع والنصف الآخر يؤكد على أن الحزب مازال يحافظ على موقعه ومكانته في الساحة السياسية،أما نسبة قليلة عبرت على أنها لا تعرف الإجابة.

الجدول رقم(37):يوضح ما إذا كان المواطنون المستجوبون منخرطون في حزب سياسي.

	هل انت منخرط في حزب سياسي					
	ذكور		إناث			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	16	%17.7	11	%10	27	%13.5
لا	74	%82.22	99	%90	173	%86.5
المجموع	90	%100	110	%100	200	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح ما إذا كان المواطنون المستجوبون منخرطون في حزب سياسي.

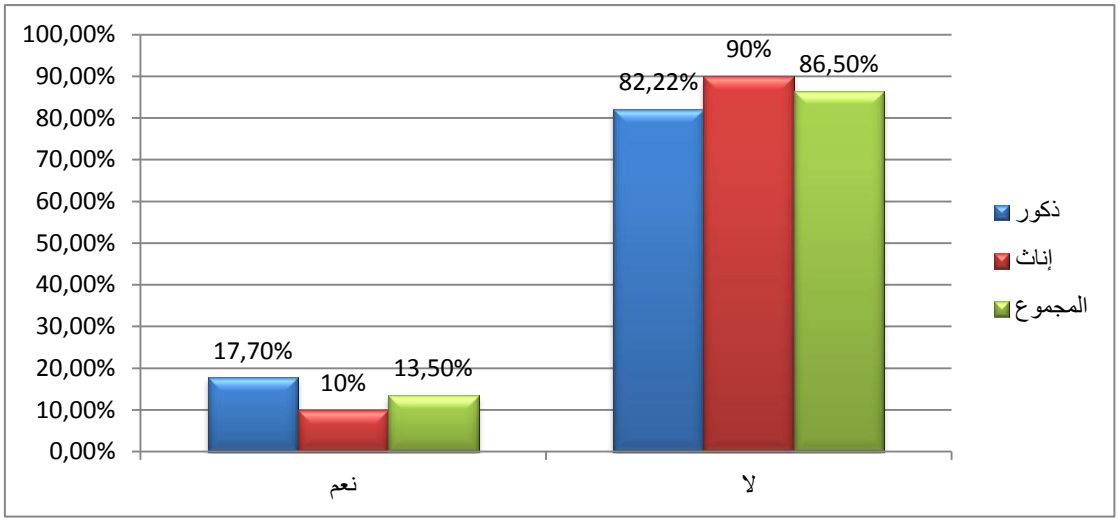

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

–توضح لنا النسب المذكورة في الجدول رقم(20) أن الغالبية المطلقة من المواطنين المستجوبين على أنهم ليسوا منخرطين في حزب سياسي خاصة نسبة الإناث التي وصلت إلى 90% وأن المواطنين الذين يمارسون السياسة في الإطار الحزبي لا تتجاوز نسبتهم 14 % وبالتالي فإن المبحوثين لديهم إمتناع وعزوف عن الممارسة الحزبية.إن عدم الإنتماء للأحزاب السياسية ناتج لعدم تلبية هذه الأخيرة لمتطلبات وحاجات الشباب كما أن أغلبية هذه الأحزاب تجعل مشاكل الحياة اليومية للمواطن إضافة إلى ضعف القيم لدى الشباب خاصة أن المجتمع المبحوث أغلبيتهم من الشباب ، وكذلك التنوع والإختلاف وصعود القيم المادية والفردانية بأعلى مستوى نتيجة لكبت وحرمان إجتماعي نتج عنه رفض لكل ما هو سياسي[1]

[1] بوعلاق كمال،الشباب والمشاركة والسياسة:عزوف الشبابعن الإنتخابات (مدينة تغنيف نموذجا) مذكرة ماجيستر،جامعة وهران،كلية علم الإجتماع،20،2007

الجدول رقم(38):يوضح رأي المواطنين المبحوثين في أداء الحزب بالمجالس المنتخبة.

مارايك في أداء الحزب في البرلمان و المجالس البلدية و الولائية					
ذكور		إناث		المجموع	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
15	16.66%	07	6.36%	22	11%
38	42.22%	52	47.27%	90	45%
22	24.44%	31	28.18%	53	26.5%
15	16.66%	20	18.18%	35	17.5%
90	%100	110	%100	200	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان.

أعمدة بيانية توضح رأي المواطنين المبحوثين في أداء الحزب بالمجالس المنتخبة.

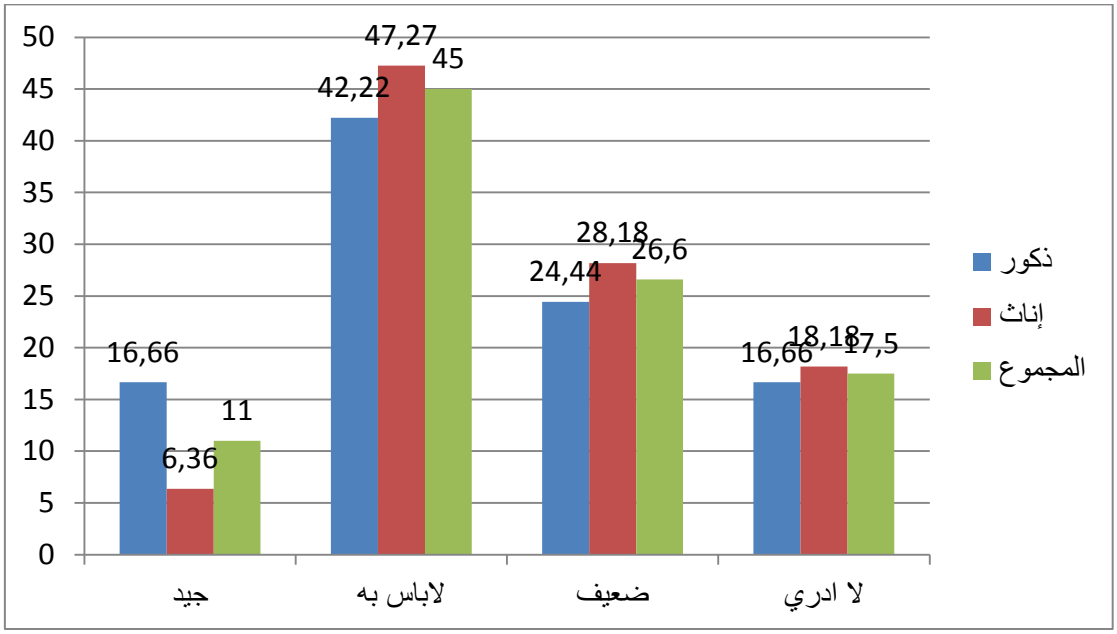

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

يبين الجدول رقم(21)أن النسبة الأكبر من المبحوثين أجابوا على أن أداء الحزب في المجالس المنتخبة لا بأس به وعبر آخرون على أن أداءه ضعيف بنسبة26.5 % و11% على أن أداءه جيد أما الباقي17.5% فعبروا على أنهم لا يمكنهم تقييم أداء الحزب في الحكومة لأنهم لا يعرفون المعايير التي تتم من خلالها معرفة أداء هؤلاء المنتخبين كما أنهم لا يعرفون المنتخبين المحسوبين على RND.

الجدول 39: يوضح رأي المبحوثين في أداء الحزب في الحكومة

مارايك في أداء الحزب في الحكومة					
ذكور		إناث		المجموع	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
15	16.66%	11	10%	26	13%
32	%35.55	57	51.81%	89	44.5%
27	%30	27	24.54%	54	27%
16	%17.7	15	13.63%	31	15.5%
17	%100	110	%100	200	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح رأي المبحوثين في أداء الحزب في الحكومة

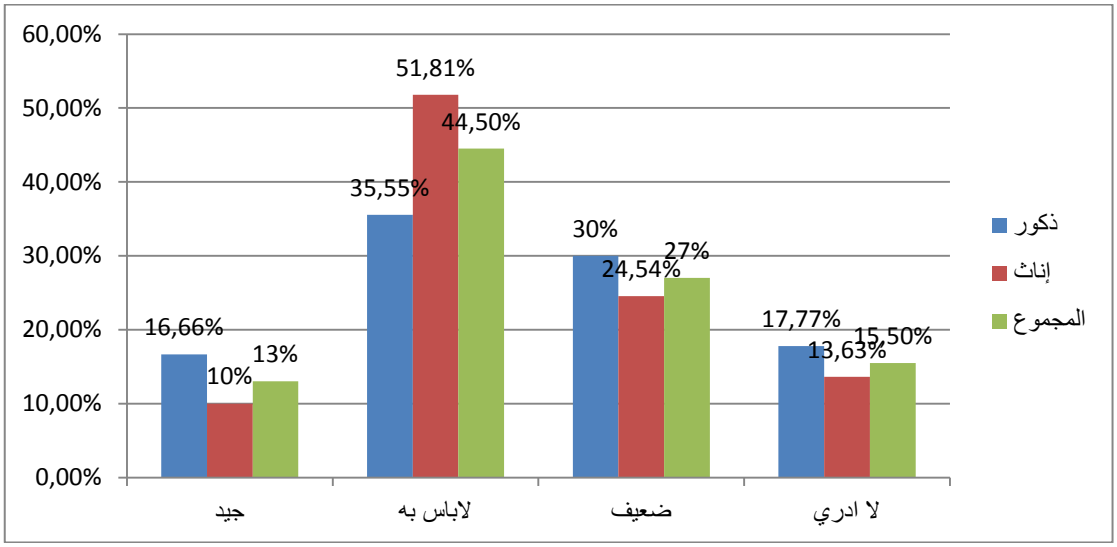

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

تبين المعطيات الموجودة في الجدول رقم(22) أن فئة المبحوثين من المواطنين أجابت على أن أداء الحزب في الحكومة لا بأس به جاءت بنسبة 44.5% لتليها نسبة الذين أجابوا بأن الحزب ضعيف بنسبة 27% و 15.5% على أنهم لا يمكنهم تقييم أداء الحزب في الحكومة و 13% أجابوا على أن أداءه جيد.

أما الذين أجابوا بأن أداء الحزب في الحكومة ضعيف ،يروا ذلك بإخفاق السياسات التي ينتجها الوزراء المحسوبون على حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الوزارات التي يسيرونها ،خاصة وزارة التربية والتعليم الذين أكدوا على إنجازاتها ظلت ضعيفة دائما وما شهده قطاع التربة من إحتجاجات وإضرابات متواصلة في ظل وزارة بن بوزيد وعبروا عن تذمرهم من الحكومات التي كان يرأسها الأمين العام للحزب أحمد أويحي وأكدوا على أنها حكومات فاشلة لم تستطع تحقيق

سياسات تنموية لتخرج البلاد من أزمتها.وبذلك تعتبر الأحزاب السياسية وسيطا بين فئتين إجتماعيتين أساسيتين الناخبين والممثلين،ولا يمكن الإستغناء عنها[1] ،فإن غالبية الأحزاب لا تملك قرارها فهي تابعة لأصحاب القرار الفعليين[2] .وعندما تلعب الأحزاب لصالح قلة داخل صفوفها ،تتحول إلى كيانات ضعيفة تخدم مصالح مسؤوليها،فالأحزاب الفعلية هي التي تمارس دورا فعالا في الحوار مع السلطة للفوز بثقة المواطن[3].

الجدول رقم (40):يوضح رأي المناضلين في أداء الحزب في الحكومة.

	مارايك في أداء الحزب في الحكومة					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
جيد	14	38.88%	06	18.75%	20	29.41%
لاباس به	18	50%	24	75%	42	61.76%
ضعيف	04	11.12%	02	06.25	06	08.82%
المجموع	36	100%	32	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

---

[1] إبراهيم درويش،النظام السياسي،القاهرة:دار النهضة العربية 1978،ص207.

[2] نصر القفاص،الدائرة المغلقة:حوارات على ضفاف الأزمة الجزائرية،الجزائر:منشورات ANEP 2004، ص82.

[3] أحمد مالكي،الإصلاحات الدستورية والسياسية في المغرب العربي،المغرب:مؤسسة كونراد أديناور2000،ص20.

أعمدة بيانية **توضح رأي المناضلين في أداء الحزب في الحكومة.**

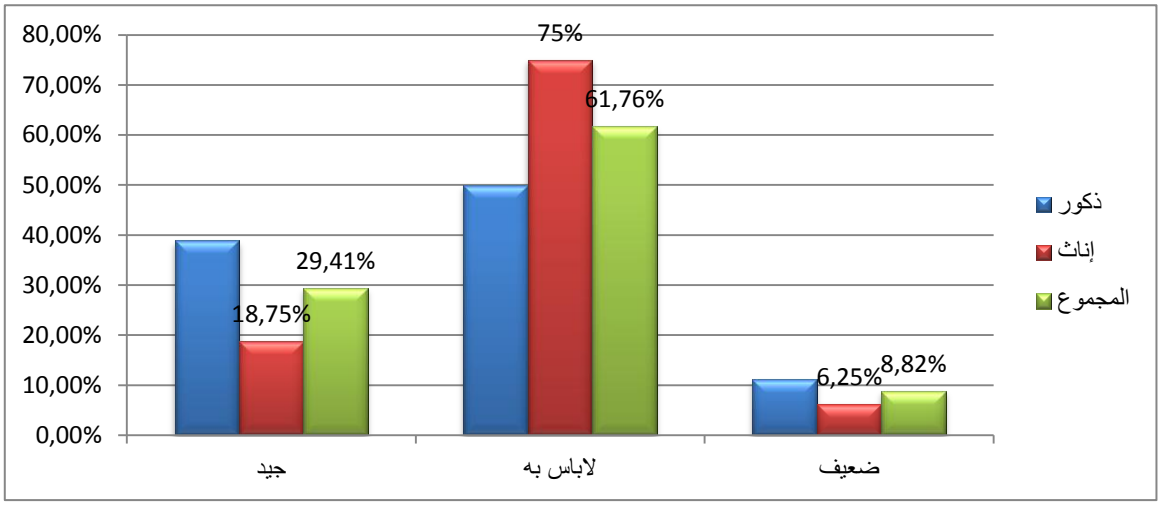

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

-النسبة الأكبر من المناضلين أجابوا على أن أداء الحزب في الحكومة لا بأس به والثلث من المستجوبين أجابوا على أنه جيد ونسبة قليلة جدا أجابت على أنه ضعيف.

والذين أجابوا على أن أداء الحزب لا بأس به عللوا ذلك بالجهود المبذولة من طرف وزراء الحزب لأجل خدمة المواطنين بالرغم من وجود بعض النقائص،والذين أجابوا بأن أداء الحزب على أنه جيد،أكدوا على أن الوزراء المحسوبين على الحزب كلهم إطارات ذات كفاءات عالية مكنتهم خبرتهم من تعيينهم على رأس الوزارات وهم يمثلون نسبة قليلة ،عللوا ذلك أن الوزراء الذين تم تعيينهم على رأس الوزارة لم يتم إنتقاؤهم على أساس معايير علمية ومدروسة وإنما على أساس المحسوبية وحفظ التوازنات السياسية.

الجدول رقم 41:يوضح رأي المناضلين حول النتائج التي حققها الحزب في الإنتخابات التشريعية 2012.

	هل انت راض عن نتائج الحزب في الانتخابات التشريعية 2012					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	24	%66.66	20	62.5%	44	64.70%
لا	12	33.33%	12	37.5%	24	35.29%
المجموع	36	100%	32	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية تمثل رأي المناضلين حول النتائج التي حققها الحزب في الإنتخابات التشريعية 2012.

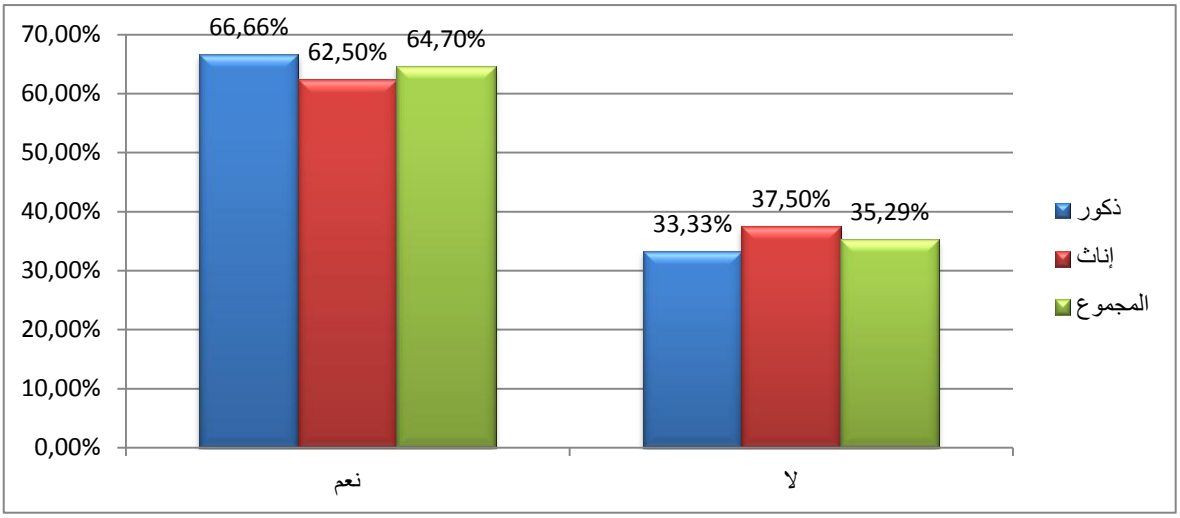

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أغلبية المستجوبين هم راضون على النتائج التي حققها الحزب في هذه الإنتخابات ،إذ ارتفع عدد النواب من ولاية وهران الممثلين للولاية في البرلمان من نائبين في انتخابات 2007 إلى ثلاثة نواب في انتخابات 2012 أما الثلث المتبقي أجاب بأنه غير راض عن نتائج الحزب وأكد على أن وزن الحزب السياسي والشعبي سيحقق نتائج أفضل ،وأرجعوا سبب التقهقر إلى ضعف الحملة الإنتخابية وعدم كفاءة المترشحين وقلة شعبيتهم.

المطلب الثالث:مؤشر التنشئة السياسية ودرجة فعاليه التجمع الوطني الديمقراطي الوطني

)التنشئة السياسية: المفهوم والوسائلI

تعتبر التنشئة السياسية من أهم مؤشرات التي تبين درجة تغلل السياسية داخل أفراد المجتمع فعن طريق التنشئة السياسية يمكن للمرء أن يكتسب من خلالها ثقافة سياسية تمكنه من اكتساب ووعي يميز به تحديد واجباته وقيام بها ومعرفة حقوقه المختلفة والمتنوعة والمطالبة بها

فالحزب السياسي يعتبر من الأدوات الفعالة للقيام بوظيفة التنشئة السياسية في المجتمع بالإضافة إلى العديد المؤسسات الاجتماعية الأخرى كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام الجماهيرية وبعض منظمات المجتمع المدني

1) مفهوم التنشئة السياسية :

مفهوم التنشئة السياسية مفهوم قديم فقد تناوله الفلاسفة والمفكرون منذ عهد اليونان من حيث الفكرة غير أن صياغته الحالبة حديثة النشأة ويشير هاربت هايمن وهو من رواد الباحثين في التنشئة السياسية في كتابه المعلوم بالتنشئة السياسية إلا أن تلك العملية تعني مجموعة الأنماط الاجتماعية التي يتعلمها الفرد من مؤسسات المجتمع وتساعده على التعايش في المجتمع[1].

غير أن تعاريف التنشئة السياسية جد متعددة وفي هذا الإطار يمكن التفرقة بين اتجاهين رئيسيين هما[2] :

الاتجاه الأول: والذي ينظر إلى التنشئة السياسية على أنها عملية يتم بموجبها تلقين الأطفال والقيم والمعايير والأهداف السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقائها واستمرارها عبر الزمان، كما في تعريفات هاربت هايمن السابق وتعريف لا نشتون الذي يقول أن التنشئة السياسية تعبر في أوسع مضامينها عن كيفية نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل لآخر ويعرفها فريد غرينشتين الذي يدور في نفس الاتجاه يرى أن التنشئة السياسية هي التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط لمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات الاجتماعية الموجودة داخل المجتمع.

الإتجاه الثاني: والذي ينظر إلى التنشئة السياسية على أنها عملية يكتسب الفرد من خلالها تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له، ويرتبط بهذا إتجاه النظر إلى التنشئة كمؤشر لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو خلف ثقافة سياسية جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من التخلف إلى التقدم ومن أنصار هذا

---

[1]- سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، القاهرة: إ يترك للطباعة والنشر، 2004، ص 38.

[2]- محمود حسن إسماعيل، التنشئة السياسية، مصر: دار النشر للجامعات 1997.

الإتجاه نورمان أدلر تشارلز هارنيجتون حيث يرى أن التنشئة السياسية تعتني بعملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية عن طريق الأسرة والمدرسة والتفاهم مع السلطة والمواقف السياسية المختلفة[11].

ويمكن تعريف التنشئة السياسية بأنها تلك العملية التي تسعى كافة المؤسسات التنشئة من خلالها إكساب(الفرد- طفلا - فمراهقا- فراشدا) القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من أجل حفاظ على الوضع القائم في نقل الثقافة السياسية من جيل لأخر بصورة جامدة وآلية، لكن تتضمن كذلك عملية تغير أو خلق الثقافة السياسية الملائمة لاستقرار المجتمع[2].

ويعرفها "كمال المنوفي" على أنها:" تلقين واكتساب الثقافة سياسية معينة كما أنها عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته بدرجات متفاوتة وتضطلع بها جملة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة، والمدرسة، والحزب السياسي والأدوات الإعلامية[3] .

كما يمكن تعريفها على أنها عملية مستمرة ودائمة فهي لا تتوقف عند مرحلة الطفولة أو المدرسة فالخبرات السياسية للفرد مع الحكومة والحزب وإدراك الأفراد لدور رجال السياسة كلها عوامل هامة في تحقيق التنشئة السياسية كما أنها العملية التي يصبح الفرد من خلالها واعيا بالنسق السياسي ومدركا له[4].

ويعرفها محمد علي العوني على أنها :"عملية يكتسب الطفل البالغ من خلالها المعتقدات السياسية كما أنها عملية معقدة وقد تحدث بشكل مباشر من خلال التعليم السياسي والتلقين، أو بشكل غير مباشر من خلال اكتساب القيم الاجتماعية، وهنا يأتي دور الجماعات المنظمة أو غير المنظمة[5].

ويعرف البعض الآخر التنشئة السياسية بأنها كيفية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مختلف وسائل المجتمع، مما يساعده على أن يتعايش سلوكيا معها[6].

وسائل التنشئة السياسية:

---

[1] – مرجع نفسه، ص 22.

[2] – سمير خطاب، مرجع سابق، ص 41.

[3]- كمال المنوفي، التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت، الظاهرة: مجلة السياسية الدولية، العدد 91، يناير 1988، ص 38.

[4]- محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية, دار المعرفة الجامعية، 1984، ص 176.

[5] – محمد علي العوني ، "العلوم السياسية- دراسة في الأصول والنظريات والتطبيقيات" القاهرة: عالم الكتب، 1986، ص 252.

[6] – ناية سالم:" التنشئة السياسية للطفل العربي- دراسة في تحليل مضمون الكتب المدرسية" بيروت: مجلة المستقبل العربي العدد51، مايو 1983، ص 73.

*الأحزاب السياسية: ويتمثل دور الحزب في عملية التنشئة السياسية من خلال وظيفتين[1]:
الأولى: تتمثل في دعم الثقافة السياسية القائمة، ويترتب على التعزيز الثقافي، إما عرقلة أداء النظام السياسي لوظائفه، وإما تسهيل أداءه في هذه الوظائف، ومع ذلك أن نشاط الحزبي يعمل على دعم الثقافة السياسية، بشكل يرفع من قدرة النظام السياسي على أداء وظائفه.
الثانية: خلق ثقافة سياسية جديدة، ففي وقت الأزمات تتعرض القيم السائدة في المجتمع للإهتزاز، وفي هذه الفترة تزداد شعبية الأحزاب التي تطرح قيما وحلولا سياسية جديدة، فيرتكز الحزب على أساس دعايته الإيديولوجية، والبنيان التنظيمي، وارتباط الحزب يضفي عليها قدرا من الشرعية، الأمر الذي يزيد من فاعلية الحزب في التنشئة السياسية.
ويتوقف نجاح أو فشل الحزب في تحقيق أهدافه ومنها التنشئة السياسية على عدة عوامل أهمها:
التزام كوادره إيديولوجيا، ومدى إخلاص قادة الحزب وزعمائه في المشاركة العامة من أجل تطوير النظام السياسي واستقراره كما يتوقف أيضا على مستوى الوعي السياسي لدى الجماهير، وكذلك على مدى انتشار الحزب ومكاتبه في المناطق المختلفة داخل الدولة [2].
من هنا تبرز أهمية الحزب في القيام بهذه العملية المهمة في التكوين السياسي لأفراد المجتمع، والمساهمة في تشكيل ثقافة سياسية متميزة لدى فئات مختلفة من المجتمع، فهذا المطلب يعتبر تمهيدا الذي يأتي بعده وهو الأهم في مؤشرات التنمية السياسية ويتمثل في دور حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" في عملية التثقيف السياسي، سواء لدى أفراد المجتمع بصفة عامة أو المناضلين والمنخرطين فيه بصفة خاصة فالأحزاب السياسية تساهم بدور فعال في عملية التنشئة السياسية عن طريق تزويد أعضائها بالمعارف السياسية وتكوين واختيار الكوادر السياسية، بالإضافة إلى ذلك تستطيع المساعدة على تكوين عام، وتوجيه الرأي العام نحو قضية من القضايا التي تمس المصالح المشتركة للمجتمع.
-بما أن موضوع بحثنا مرتبط بدراسة الحزب ودوره في التنمية السياسية، وليس هناك داع للتركيزبصفة كبيرة عن مصادر ووسائل والعناصر الرسمية للتنشئة السياسية، فبالإضافة إلى الأحزاب السياسية توجد عدة مصادر ووسائل للتنشئة السياسية نذكر منها وباختصار.
-المؤسسات التعليمية: وتتمثل في المدرسة والجامعات وما تشابهها، إذ تعتبر هذه المؤسسات وسيطا اجتماعيا يصنعه النظام السياسي، بهدف تكريس الوضع القائم، وفي هذا الإطار تعد المناهج

[1]– محمد معوض نصر – الخبر التلفزيوني، القاهرة: دار الفكر العربي، 1987،ص 135.
[2] – محمود حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص 45.

الدراسية وبقية جوانب العملية التعليمية والتربوية إحدى الآليات المتاحة للحفاظ على البناء السياسي وبهذا يقوم المنهج الدراسي بطرح إيديولوجية النخبة الحاكمة في أشكال من ترتيب القيم الاجتماعية في تفاصيل مواد الدراسة في الأطوار المختلفة، بهدف تثبيت وإعطاء مشروعية لبعض القيم السائدة، وتقديم تفسيرات السلطة الحاكمة للظواهر الاجتماعية والاقتصادية[1].

-وسائل الإعلام: وتقوم وسائل الإعلام المختلفة (الصحف الراديو، التلفزيون، الانترنيت) بدور لا يقل أهمية عن باقي الوسائل الأخرى في عملية التنشئة السياسية.

-غير أن الكثير من وسائل الإعلام تخضع لسلطة الدولة، ومن ثم يتم تسخيرها في نشر الاتجاهات والقيم الملائمة مع التوجه السياسي للسلطة[2].

كما أنها تقوم في بعض الأحيان، بصورة غير مباشرة بتغير القيم والمعايير التي يصنها النظام السياسي وإحلال أخرى جديدة وهذا ما تضطلع به وسائل الإعلام المستقلة عن السلطة، ولكن انتشارها حد محدود.

-الأسرة: تعتبر الأسرة من أهم عناصر التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة، وتكتسب الأسرة هذه المكانة لكونها البيئة الاجتماعية الأولى التي تتولى الفرد من حياته المبكرة وتعمل على إنشاء حاجاته كما أن تفاعل بين الأسرة والفرد يكون أشد كثافة وأطول زمنا، هذا إلى جانب العلاقة الإنفعالية التي تربط الفرد بالأسرة.

-بالإضافة إلى الأسرة يمكن ذكر جماعات الرفاق والأصحاب التي لديها قوى تأثير فعالة في توجهات وميولات الأفراد وإكسابهم ثقافة سياسية معينة ومن ضمن الوسائل التي تقوم بعملية التنشئة السياسية نذكر منها:المؤسسات الدينية وذلك بغرسها معتقدات وقيم دينية والتي تؤثر في توجيه سلوكيات الأفراد في المجتمع.

كما أن للجيش دور في هذه العملية إذ يلعب الجيش دورا مهما في غرس الشعور بالانتماء القومي لدى المخبرين الذين ينحدرون من مجموعات تختلف في أوضاعها الاقتصادية والعرقية، واللغوية والديني[3].ولا يمكن إغفال أيضا دور البرلمانات والهيئات المحلية المنتخبة حيث يتيح للأعضاء فرصة استيعاب قواعد ومعايير اللعبة التشريعية وقواعد العمل السياسي والدبلوماسي والبحث عن جذور الموضوعات السياسية والاجتماعية بغرض مناقشتها.

---

[1] – محمد فرج، "الدولة وتشكيل الوعي الاجتماعي- دراسة الدور الإيديولوجي للدولة" القاهرة: سلسلة قضايا فكرية، العدد الأول، جويلية 1998، ص 139.

[2]kraus sidny and davis dennis, the effect of mass communication political behavious. Pennnsulvania:state.

[3] – كمال المنوفي: التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، القاهرة: مجلة مصر المعاصرة، العدد 355، جانفي 1987، ص 15.

II)مؤشرات التنشئة السياسية:

الجدول رقم(42) يوضح دور التجمع الوطني الديمقراطي في عملية التنشئة السياسية

	هل توسعت ثقافتك السياسية بعد الانخراط في حزبRND					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	36	90%	28	100%	64	94%
لا	04	10%	00	00%	04	5.88%
المجموع	40	100%	28	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح دور التجمع الوطني الديمقراطي في عملية التنشئة السياسية

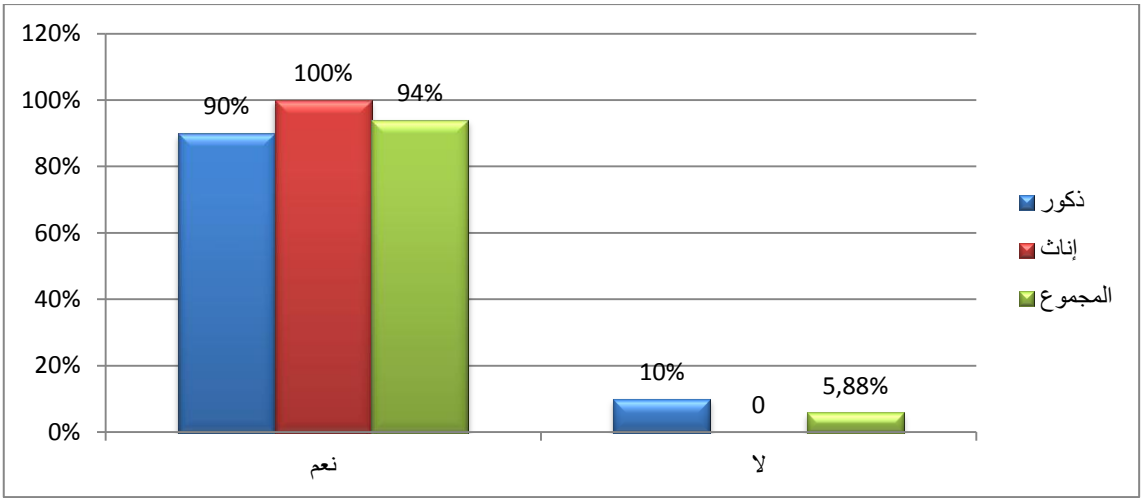

يوضح الجدول رقم (25)أن أغلبية المستجوبين أجابوا بأن ثقافتهم السياسية قد توسعت وذلك بنسبة 94 % فيما عبرت نسبة جد قليلة على أن ثقافتها السياسية لم تتوسع.والذين أجابوا على أن ثقافتهم السياسية قد توسعت راجع إلى وسائل التنشئة السياسية التي يعتمدها الحزب في تثقيف مناضليه حول المسائل السياسية ،وذلك من خلال الملتقيات والندوات والتظاهرات السياسية التي يعقدها الحزب بصفة منتظمة وخاصة فيما يتعلق بالمناسبات الوطنية والأعياد ذات البعد الوطني والسياسي فيحاول الحزب غرس قيم الوطنية داخل صفوف مناضليه* .وكذلك من خلال نشر جريدة خاصة بالحزب في المكاتب المختلفة التابعة ل"صوت التجمع الوطني"غير أن هذه الجريدة تصدر بصفة متقطعة .وكذلك تتم عملية التنشئة السياسية وبالتالي توسع ثقافة المنخرطين عن طريق الإحتكاك بالسياسيين القدماء الذين يمتنعون بالخبرة والتجربة التي تم اكتسابها من المنخرطين الجدد في الحزب،وكذلك من خلال حضور المؤتمرات الوطنية للحزب ،كلها تسهم في تنشئة المنخرطين سياسيا وتربيتهم تربية إيديولوجية مرتبطة بالحزب.

* أنظر المقابلة مع الأمين الولائي للحزب في قائمة الملاحق.

الجدول رقم43 يوضح مدى إنخراط أسرة المجتمع المبحوث في العمل الحزبي (خاصة بالمواطنين)

هل لديك اقارب منخرطين في احزاب سياسية					
ذكور		إناث		المجموع	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
26	28.88%	19	17.27%	45	22.5%
64	71.11%	91	82.72%	155	77.5%
90	%100	110	%100	200	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية يوضح مدى إنخراط أسرة المجتمع المبحوث في العمل الحزبي (خاصة بالمواطنين)

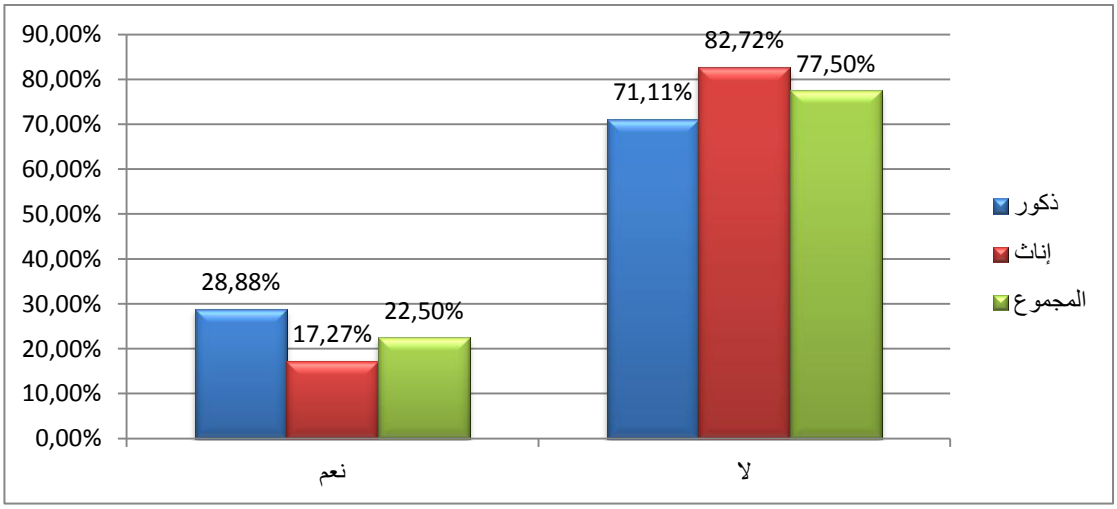

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

*غالبية المبحوثين (أكثر من الثلثين) أجابوا بأن ليس لديهم أي أقارب منخرطون في عمل حزبي،و22.5 % لديهم أقارب من الأسرة يمارسون نشاطات حزبية.

-إن إنتماء الفرد للأحزاب السياسية يساعد على كسب ثقافة سياسية وتبلور الوعي السياسي المشكل لديه،وبالتالي فإن إنخراط أحد أفراد الأسرة في حزب سياسي من شأنه أن يؤثر على الثقافة السياسية للمحتكين به وذلك من خلال الإحتكاك به،والمنافسات التي تحصل بين أفراد الأسراد،وبالتالي يكون هذا الفرد المتحزب مصدر من مصادر التنشئة السياسية .

غير أن النتائج وضحت على أن أغلبية المبحوثين على أن غالبية أقاربهم لا يمارسون السياسة في إطار حزبي ،مما صنع ثقافة سياسية جد محدودة لهؤلاء المستجوبين والدليل على ذلك نوعية الإجابات التي شاهدتها من خلال الإجابة على أسئلة الإستمارة،ويدل ذلك على أن التقاليد السياسية – في الأسرة-غائبة،فالإنتماء الى الحزب ليس له جذور تاريخية،مما يؤكد على ضعف الثقافة السياسية.

الجدول رقم (44) يوضح رغبة المناضل في الترشح في قوائم الحزب.

هل لديك الرغبة في الترشح في قوائم الحزب في الانتخابات					
ذكور				المجموع	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
28	%77.77	22	%68.75	50	%73.52
08	%22.22	10	%31.25	18	%26.47
36	100%	32	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح رغبة المناضل في الترشح في قوائم الحزب.

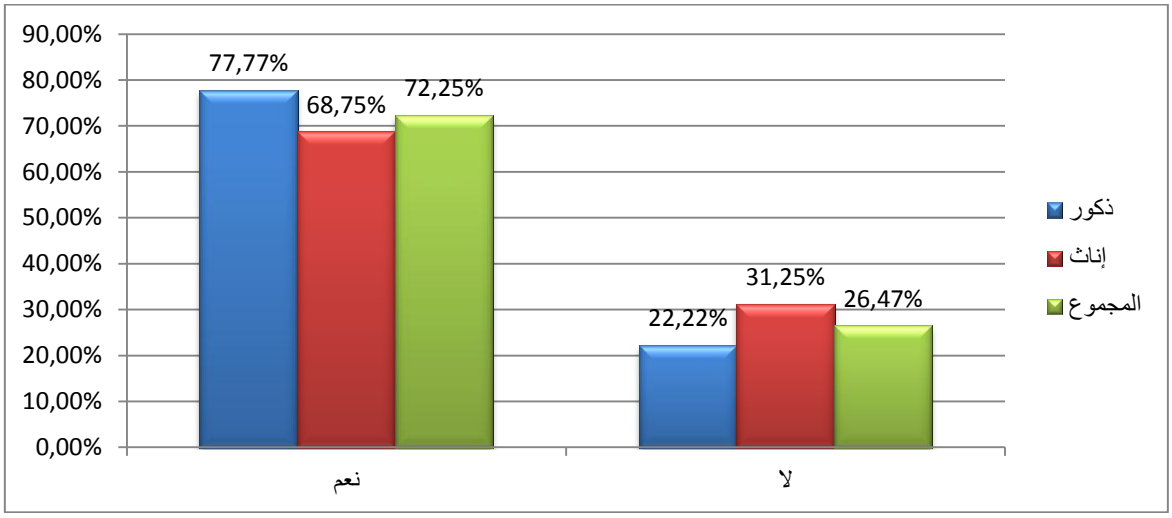

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

*أكد الإستجواب أن نسبة كبيرة من المناضلين يحبذون الترشح للإنتخابات ونسبة أقل عبرت على عدم قبول ترشحها في القوائم الإنتخابية للحزب.

الجدول رقم 45: يوضح المعايير التي يختار الحزب على أساسها مرشحيه.

	حسب رايك على اساس يختار الحزب مرشحيه للقوائم الانتخابية					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الاقدمية في النضال	20	%28.57	14	%41.17	34	%32.69
الكفاءة و المستوى التعليمي	22	%31.42	08	%23.52	30	%28.84
المال السياسي	06	%8.57	04	%11.76	10	%9.61
القرابة و الجهوية	04	%5.71	04	%11.76	08	%7.69
يكون قرار مركزي	02	%2.85	02	%5.88	04	.843%
أسباب أخرى	06	%8.57	02	%5.88	08	%7.69
المجموع	70	100%	34	100%	104	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح المعايير التي يختار الحزب على أساسها مرشحيه

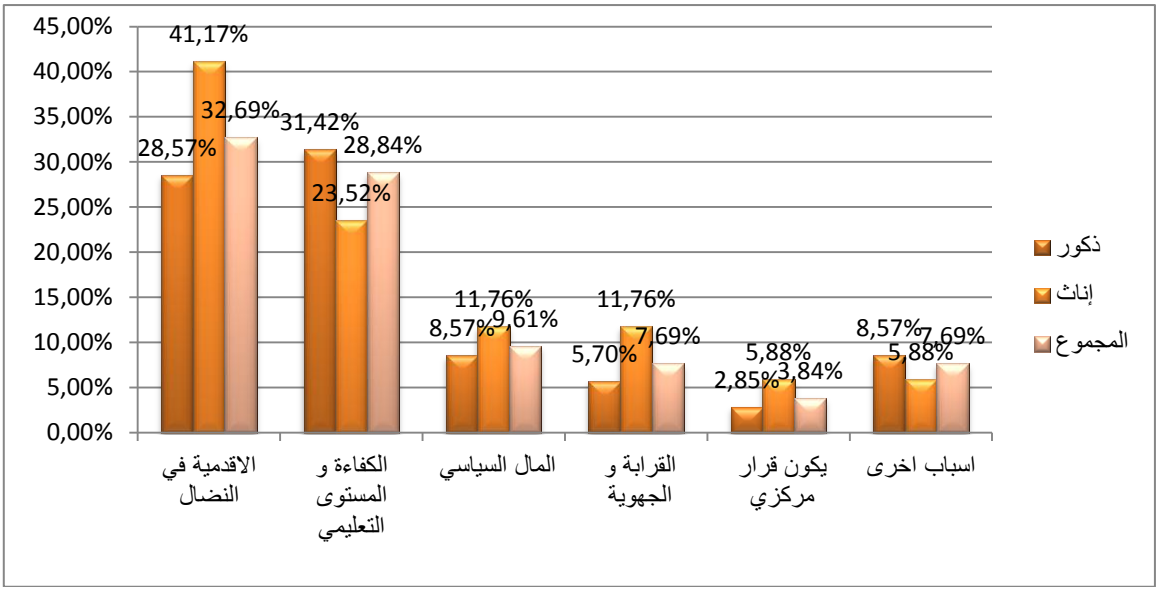

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

*أغلبية المستجوبين أكدوا على أن معيار الأقدمية في النضال والكفاءة والمستوى التعليمي هي التي تؤهل الفرد للترشح في القوائم الإنتخابية ،أي المدة التي تلقى فيها المناضل تنشئة سياسية في الحزب تلعب دورا هاما ومعيارا أساسيا يمكن أن يؤهله للترشح في القوائم الإنتخابية بالإضافة إلى الكفاءة والمستوى التعليمي. ومما لاحظناه أن الكثير من المستجوبين كانوا مترددين في الإجابة على هذا السؤال،وكثيرا ما عبروا على ما يجب أن يكون وليس على ما هو كائن .فقد صرح بعضهم أن المال يلعب دورا هاما في وصول الكثير إلى المجالس النيابية،فبالرغم من أهمية المال في الحملات الإنتخابية غير أنه لا ينبغي أن يكون وسيلة للوصول إلى المناصب والمسؤولية كما أن البعض أجاب على الجهوية القرار الفوضوي يلعب دورا هاما في إختيار المترشحين رغم تخوفهم في الإجابة على مثل هذه التساؤلات.

الجدول رقم 46: يوضح ردة فعل المناضلين في حالة عدم قبول ترشحه في القوائم الإنتخابية.

	هل إذا لم يتم ترشيحك تنتقل إلى حزب أخر					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	06	%16.66	04	%12.5	10	%14.70
لا	30	%83.33	28	%87.5	58	%85.29
المجموع	36	100%	32	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح ردة فعل المناضلين في حالة عدم قبول ترشحه في القوائم الإنتخابية.

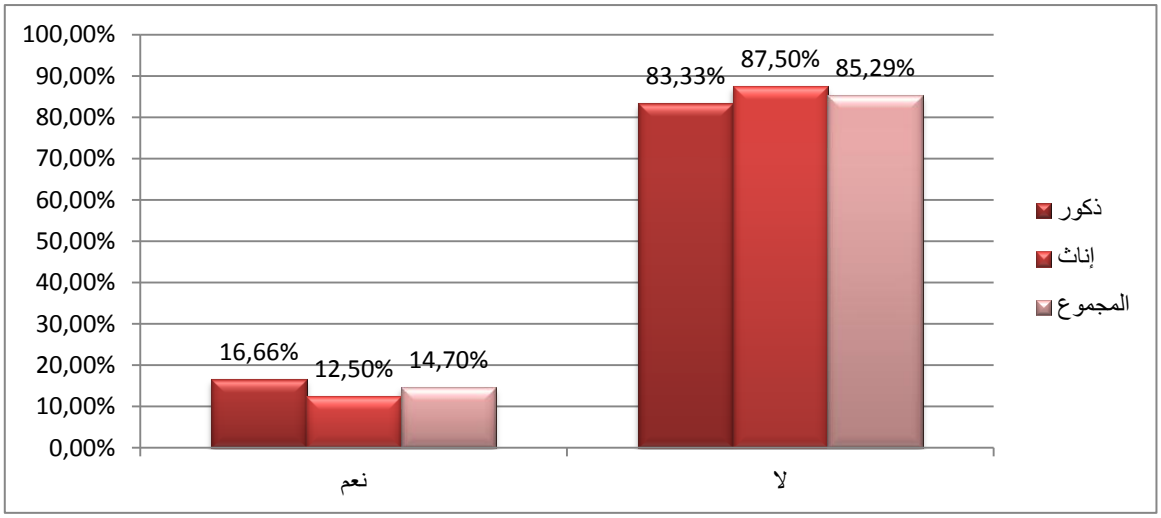

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

*أجاب غالبية المستجوبين على أنهم لا يقبلون تغيير الحزب إذا ما منع ترشحهم،وذلك راجع إلى وفائهم وإخلاصهم لحزبهم ونتيجة المبادئ التي تلقونها من خلال النضال في هذا الحزب (ولا يمكن نكران الجميل للحزب في توعيتهم)لذلك فإن تغيير الحزب لهذا السبب حسب رأيهم يعتبر عملا سياسيا لا أخلاقيا.*أما الذين أجابوا بأنهم يغيرون حزبهم لأجل منعهم من الترشح،يروا ذلك بأن الحزب هضم حقوقهم ولا يجب البقاء في حزب لا يحترم الحقوق ويبتعد عن العدل والمساواة وبالتالي فخروجه من الحزب هو خروج مبرر،وبالتالي فالأحزاب السياسية تسهم في تنظيم المواطنين وغرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد ،وذلك بهدف توجيه الأفراد وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذا الحزب،وتهدف إلى دفع المشاركة السياسية في أعلى مستوياتها ،وتقوم الأحزاب في إطار التنشئة السياسية من خلال ما تقدمه من معلومات وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم الإتجاهات السلوكية للجماهير[1]

[1]فتاح كمال،دور الأحزاب السياسية المحلية:دراسة حالة التحالف الرئاسي في ولاية معسكر،مذكرة ماجيستر،جامعة وهران،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012-2013،ص165.

المطلب الرابع: مؤشر الثقافة السياسية لحزب التجمع الديمقراطي.

I)مفهوم الثقافة السياسية:

- ترجع الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى كتابات الأنتروبولوجيين أمثال (روث بندكت) Ruth Benedictومارجريت ميد margaret mead"الطابع القومي" والتي عنيت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسة الفريدة التي تميز ثقافة ما، تطور هذا المفهوم على يد "غابريال ألموند" و"فيريا" ليشير به إلى ذلك النمط الخاص من التوجهات للأحداث السياسية في أي نظام سياسي محكم[1].
- وقد تعددت تعريفات الثقافة السياسية طبقا لتوجه الباحثين واهتماماتهم، ويرصد البعض ثلاثة دلالات أساسية للمفهوم تتمثل فيما يلي[2]:
- الدلالة الأولى: أن كل ثقافة تتخذ من المجال السياسي، فضاءا معرفيا تهتم باتجاهاته وسائله الكبرى، وتتمثل الثقافة السياسية من خلال ثلاث محددات:
- محدد معرفي: ويتمثل في طبيعة المعلومات والمعارف ذات الطابع السياسي.
- محدد عاطفي:يتمثل في طبيعة العلاقات الممكنة بين المواطنين والقادة والمؤسسات.
- محدد تقييمي: ويمثل مختلف الأحكام والتقييمات التي يصدرها الأفراد على الظواهر والمؤسسات السياسية.
- واستنادا إلى هذا التوجه، نجد أن الثقافة السياسية معنية باتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي وفي نفس السياق، نجد "ألموند وفيريا" قد استعارافكرة مكونات الإتجاه (معرفي- انفعالي- سلوكي) وقاما بقسيم نماذج الثقافة السياسية إلى ثلاث نماذج هي[3]:

ثقافة مشاركة participantوثقافة تابعة subject وثقافة محددة parochlal، فحينما تكون اتجاهات المواطنين، إيجابية نحو السياسية فإن الثقافة السياسية في المجتمع تصنف على أنها سياسة مشاركة، مثلما هو الحال في المجتمع البريطاني والمجتمع الأمريكي.

-أما حينما تكون استجابة المواطنين للنسق السياسي سلبية فإنها الثقافة السياسية تصبح تابعة، وذلك أنهم لا يمارسون أي تأثير في الموضوع السياسي، وإنما يتأثرون فحسب.

وأخيرا حينما لا يجد الفرد أي علاقة بينه وبين النسق السياسي وليستعنده معلومات كافية، فإن الثقافة السياسية في هذه الحالة تصبح محدودة وفضلا عن كون التصنيفات السابقة هي تصنيفات لنماذج غير واقعية لأنه لا يوجد في أي مجتمع نموذج واحد، وإنما مزيج من تلك النماذج كما أن هذه النماذج مكنت الباحثين من عقد مقارنة عبر قومية بين الثقافة المختلفة، ولا تصلح لتفسير

---

[1] – سمير خطاب، مرجع سابق، ص 32.
[2] – مرجع نفسه،ص 43.
[3] – محمد علي محمد: علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 164.

التنوع داخل الأمة الواحدة كما أن مجرد الاعتماد على معرفة اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي، لا يصلح لتفسير الثقافة السياسية والتعبير عنها بدقة.

-الدلالة الثانية: وهي الأكثر دقة في التعبير عن الثقافة السياسية حيث تصنع المفهوم في إطار مؤسسي لتجعل منه محددا لمفهوم الدولة ونموذج الشرعية على نحوى ما يرى "لوسيان باي" فالثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر، التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعوان النظام السياسي، ويتفق هذا مع تعريف معجم المصطلحات السياسية للثقافة السياسية: " فهي مجموعة المعتقدات التي تخص الحكم والسياسة وهي نتاج للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من جهة وخبرات التنشئة التي تعرض لها الأفراد من جهة أخرى"[1].

-فالثقافة السياسية وفقا لهذا المعنى يمكن تصورها على أنها تمثل أو المناخ السيكولوجي والقيمي الذي تعمل داخله النظم السياسية:

- وإزاء هذا الاختلاف حول المفهوم ودلالته، فمن الطبيعي أن نجد اختلافا مما تلاقي محاولات قياسه،وقد يبدو من الملائم التعرف على أنسب الطرق وأكثرها دقة في التعبير عن استيعاب الأفراد ومعرفة ثقافتهم السياسية[2].

-ومن المقاييس المعتمدة في قياس الثقافة السياسية، هو توجه الفرد نحو النظام السياسي، غير أن هذا المؤشر لا يصلح للتعبير عن الثقافة الفعلية بصورة دقيقة، ويرى وليشن أن الاتجاه لقياس الثقافة السياسية يهتم بمعرفة مشاعر الأفراد وعلاقتهم السياسية، وكذلك توقعهم لدورهم المستقبلي في العملية السياسية ويقترب هذا المعنى من الوقوف على مدى استيجاب الأفراد للثقافة السياسية وتمثلهم لها.

2- أنواع الثقافة السياسية:

- قدم ألموند وفيريا تصنيفا لأنواع الثقافات السياسية وهي الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية والثقافة السياسية التابعة أو الدعوية والثقافة السياسية المشاركة[3]:

أ)الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية:

-وتوجد مثل هذه الثقافات في المجتمعات التقليدية البسيطة، حيث تقل درجة التخصص إلى حد كبير، وحيث يقوم الفرد بأدوار متعددة في نفس الوقت، فلا توجد أدوار ووظائف سياسية متخصصة، مثلا (شيخالقبيلة) يقوم بأدوار سياسية دينية واجتماعية مختلفة، وإدراك ووعيه بالنظام السياسي الذي يعيش تحت ظله، فهو إدراك ووعي محدد.

---

[1] – نيفين مسعد و آخرون، مرجع سابق، ص 191.
[2] – سمير خطاب، مرجع سابق، ص 46.
[3] – محمد بشير المغربي، مرجع سابق، ص 225.

ب)الثقافة السياسية التابعة أو الدعوية:

- وتوجد هذه الثقافة عندما يكون هناك إدراك لدى أفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات، مع غياب دور الذات في العملية السياسية والتأثير على النظام السياسي.

ج) الثقافة السياسية المشاركة:

في مثل هذه الثقافة يكون الفرد عادة مدركا للجوانب السياسية ودوره في النظام السياسي، فالفرد يعرف حقوقه وواجباته ويثق بكفاءة وقدرته على التأثير في الحياة السياسية ويفسر دوره على أنه دورا إيجابيا وفعال في العملية السياسية[1].

- والواقع أن تغير الثقافة السياسية يمثل هدفا رئيسيا لمعظم الأنظمة القائمة في الدول النامية[2]، كما أن من أهم أهداف التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع، خاصة إذا كانت عملية التطوير هذه مصحوبة بإيديولوجية واضحة التخلص منظاهرة التشرذم الثقافي فهذه كلها أمور قد تهيء للتخلص من أزمة المشاركة، كما تساعد تخليص المجتمع من أزمة تنظيم السلطة[3].

---

[1] مرجع نفسه،ص 189

[2] – محمد علي محمد، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، مرجع سابق، ص147.

[3] – أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 13

II) مؤشر الثقافة السياسية

الجدول رقم 47: يوضح عدد الأحزاب التي يعرفها مجتمع البحث فئة المواطنين.

	ماهي أهم الأحزاب التي تنشط في الساحة السياسية					
			إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
حزب واحد	06	6.66%	14	12.72%	20	10%
من حزبين إلى ثلاثة	22	24.4%	42	38.18%	64	32%
من أربعة إلى ستة	62	68.88%	54	49.09%	106	53%
سبعة فاكثر	00	00%	00	00%	00	00%
المجموع	90	%100	110	%100	200	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح عدد الأحزاب التي يعرفها مجتمع البحث فئة المواطنين.

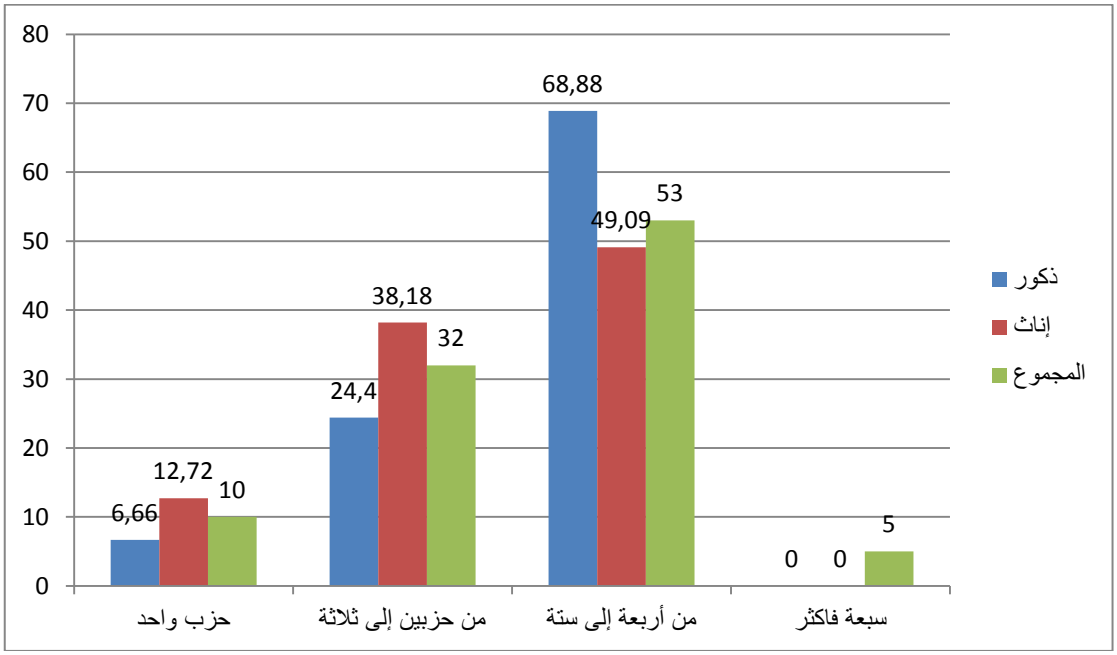

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

*توضح لنا الإجابات المذكورة في الجدول أعلاه،أن فئة المواطنين المبحوثين الذين يعرفون أربعة أحزاب إلى ستة بنسبة 53 % والذين يعرفون من حزبين إلى ثلاثة تقدر نسبتهم ب32 % أما الذين يعرفون حزبا واحداهم أقل فئة(10 %) أما معرفة المبحوثين سبعة أحزاب فأكثر فهي منعدمة،و200 مستجوب لا يعرفون سمعة أحزاب ،غير سياسية غير أن النتائج المحصل عليها من خلال هذا الجدول تبين على الأقل معرفو المواطنين بأهم الأحزاب،كما أن الذين أجابوا أنهم يعرفون أربعة أحزاب فأكثر فذكروا أحزاب التحالف الرئاسي سابقا وجبهة القوى الإشتراكية ،وحزب العمال،كما ذكروا أسماء أحزاب لا وجود لها في الساحة السياسة الجزائرية،مثل "حزب الله" و"حزب البعث" ولا أدري إن كان ذلك ناتج عن إجابات جدية أم إستهتار بالبحث ؟؟؟

الجدول رقم 48:يوضح إن كان مجتمع البحث يعرف حزب التجمع الوطني الديمقراطي

	هل تعرف حزب التجمع الوطني الديمقراطيRND					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	87	%96.66	100	%91	187	%93.5
لا	3	%3.33	10	%09	13	%6.5
المجموع	90	%100	110	%100	200	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية يوضح إن كان مجتمع البحث يعرف حزب التجمع الوطني الديمقراطي

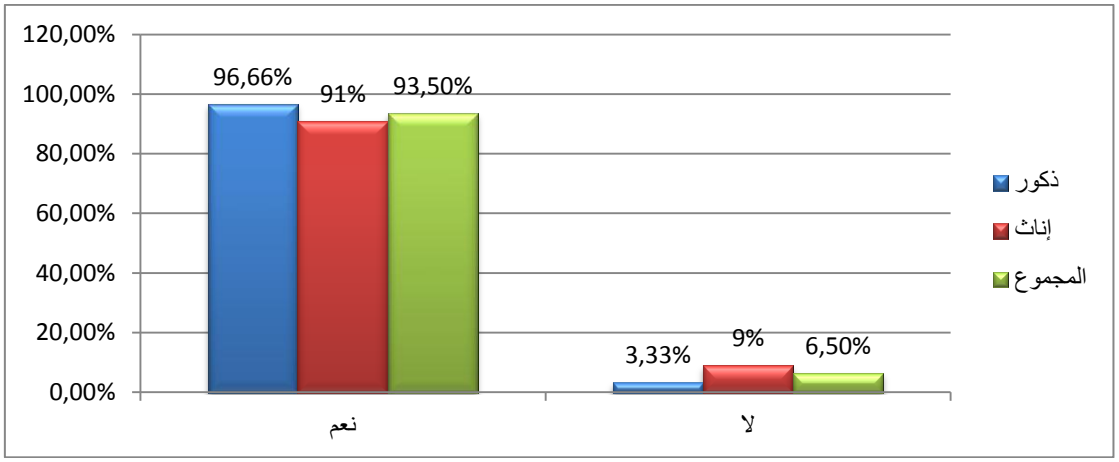

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

*يوضح الجدول رقم (31) أن الأغلبية المطلقة من مجتمع البحث لديها معرفة بحزب التجمع الوطني اليمقراطي كما عبرت فئة جد قليلة بأنها لا تعرف حزب التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة (6.5 %) إذن بما أن أغلبية المبحوثين لديهم معرفة بحزب التجمع الوطني الديمقراطي مما يمكننا من طرح أسئلة تتعلق بالحزب بالنسبة للمواطنين.

جدول رقم 49: يوضح إن كان مجتمع البحث يعرف برنامج الحزب(فئة المواطنين)

	هل تعرف برنامج حزب التجمع الوطني الديمقراطيRND					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	18	%20	9	%8.18	27	%13.5
لا	72	%80	101	%91.81	173	%86.5
المجموع	90	%100	110	%100	200	%100

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح إن كان مجتمع البحث يعرف برنامج الحزب(فئة المواطنين)

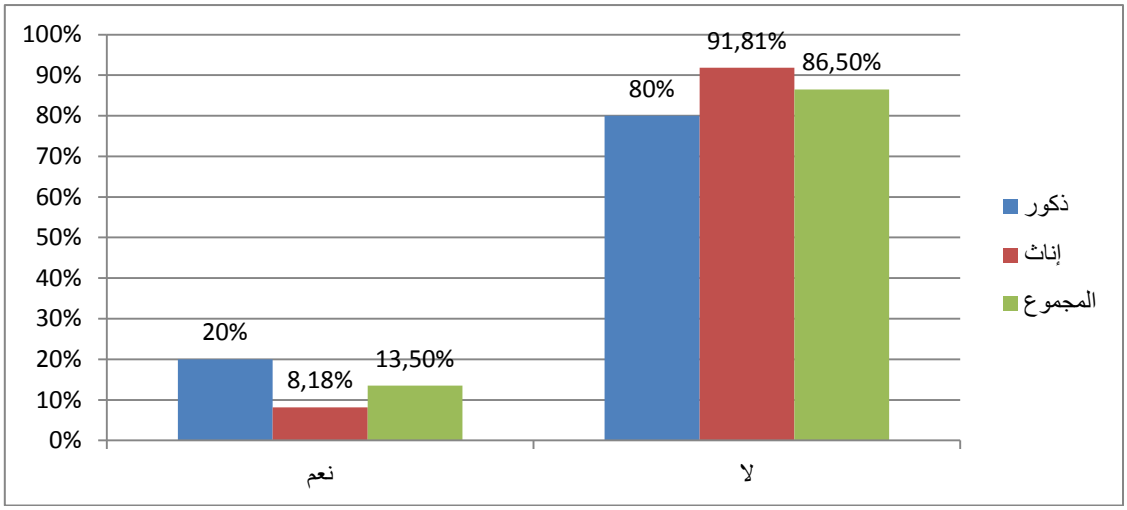

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

*أكد غالبية المبحوثين أنهم لا يعرفون برنامج حزب التجمع الوطني الديمقراطي وذلك بنسبة 86.5% والنسبة الباقية عبرت على أنها تعرف برنامج الحزب.

هذا ما يوضح عدم إهتمام المواطنين ببرامج الأحزاب السياسية،ما يدل على نقص الثقافة السياسية لهؤلاء وبالتالي إبتعادهم عن الشؤون السياسية التي تؤثر وتوجه حياتهم السياسية.

الجدول 50:يوضح ما إذا كان المناضلون يعرفون برنامج حزبهم

	هل تعرف برنامج الحزب					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	23	84.21%	20	66.66%	52	76.47%
لا	06	15.79%	10	33.33%	16	23.53%
المجموع	38	100%	30	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح ما إذا كان المناضلون يعرفون برنامج حزبهم

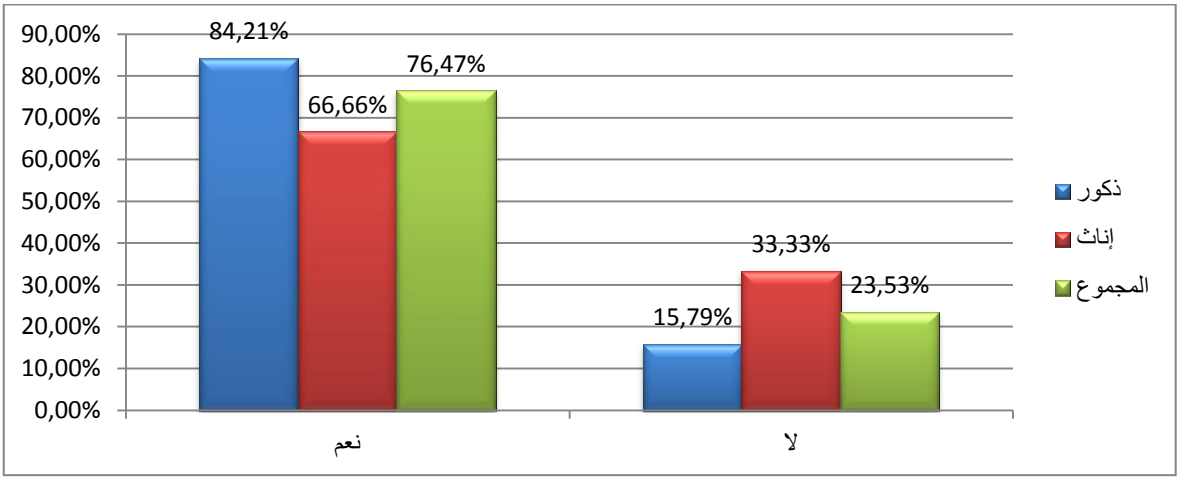

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

*أجاب أكثر من ثلثي المناضلين المستجوبين أنهم يعرفون برنامج حزبهم وأجاب أقل من الثلث أنهم لايعرفون برنامج الحزب غير أن هذه الفئة القليلة هي التي كانت أكثر صراحة وصدقا في إجابتها وأما الفئة التي أجابت بنعم،فلم تكن في كثير من الحالات صادقة في إجابتها وهذا ما أكدته الإجابات التي تليت هذا السؤال حول أهم المرتكزات والمبادئ والنقاط التي يرتكز عليها برنامج الحزب.

فلم يعرف أغلبية الذين أجابوا- بنعم- برنامج حزبهم وكلهم حصروا برنامج حزبهم في ثلاثة كلمات: "النضال وحب الوطن والدفاع عنه"هذا معناه أن غالبتهم لا يعرفون ولا مبدأ أو فكرة حول برنامج الحزب الذين إدعوا أنهم يناضلون لأجله،فكيف يناضلون من أجل برنامج حزب لا يعرفون أهم مرتكزاته ما يوضح أن نوع الثقافة السياسية عند هؤلاء المبحوثين هي ثقافة سياسية محدودة أو كما يسميها بعض الباحثين - ثقافة رعوية -أي أن الأفراد ليس لديهم معرفة جيدة عن الأهداف والغايات السياسية التي توجد في الحياة السياسية بحيث أنهم لا يستطيعون تقديم أحكام صحيحة على تلك الأهداف والغايات السياسية الموجودة في المحيط الذين يعيشون فيه[1]

الجدول رقم 51: يوضح مدى إقتناع المناضلين ببرنامج حزبهم.

	هل أنت مقتنع به					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
كليا	30	78.94%	22	73.33%	52	76.47%
جزئيا	08	21.05%	06	20%	14	20.58%
غير مقتنع	00	00%	02	06.66%	02	02.95%
المجموع	38	100%	30	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح مدى إقتناع المناضلين ببرنامج حزبهم.

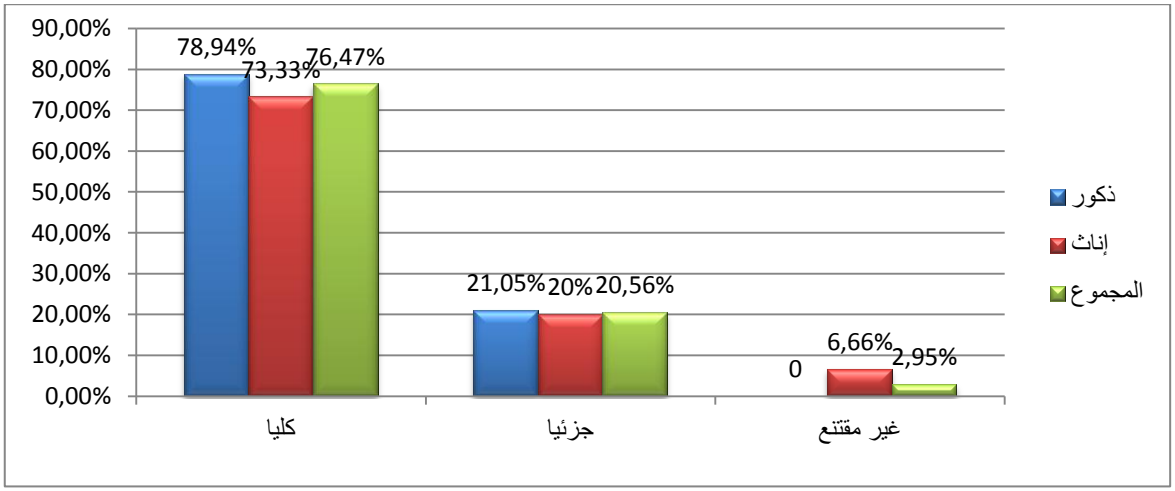

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

(1) مولود زايد الطيب،علم الإجتماع السياسي،ليبيا:منشورات جامعة السابع من أفريل،2007،ص 157.

*تؤكد الإجابات عن هذا السؤال أن النسبة الأكبر من المناضلين المستجوبين 76.47 % تؤكد على أنها تؤيد برنامج الحزب كليا ونسبة 20.58 % من المناضلين مقتنعين به جزئيا وفئة جد قليلة تعارض برنامج الحزب ،هذه الإجابات تجعل المحلل لإجاباتهم يؤكد على أنها تتسم بالتناقض أو المفارقة،حيث بينا ان أغلبة المناضلين لا يعرفون برنامج حزبهم،ثم يعبرون على أنهم مقتنعون ومؤيدون لبرنامج الحزب بصفة كلية أو جزئية.

مما يوضح على أن هؤلاء يتمتعون بثقافة سياسية تابعة،أو ثقافة خضوع،فهم يؤيدون ولا يعرفون ماذا يؤيدون؟؟؟.

الجدول رقم 52:يوضح إذا ما كان المناضلون مع تعديل البرنامج أم لا؟

	هل أنت مع تعديله تماشيا مع الواقع					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	32	88.88%	28	87.51%	60	88.23%
لا	04	11.14%	04	12.5%	08	11.77%
المجموع	36	100%	32	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح ما إذا ما كان المناضلون مع تعديل البرنامج أم لا؟

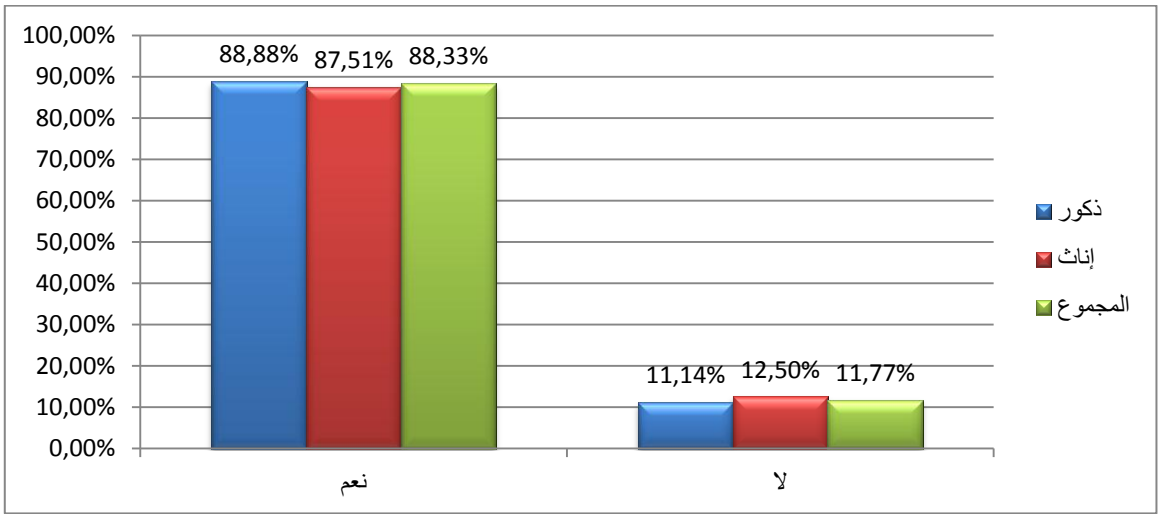

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

*الغالبية من الستجوبين يؤيدون تعديل برنامج الحزب ونسبة 11.77 % لا تؤيد أي تعديل،كما قلنا في تحليلنا للجدول السابق،تناقض واضح فهم يؤيدون تعديل برنامج سياسي لا يعرفون على ماذا يقوم ويؤكدون هدف هذا البرنامج،إلا قلة قليلة والتي أجابت بنعم فيما يخص معرفتها ببرنامج الحزب،فهي التي أجابت أن ضد أي تعديل لبرنامج الحزب،خاصة وأن هذا البرنامج يستطيع التكيف مع الأوضاع والظواهر السائدة أو المستقبلية وعبروا على أن برنامج حزبهم يقوم على أسس

ومبادئ حديثة يسعى إلى تجسيدها وبالتالي ليس من الصواب تعديل هذه الأفكار أو المبادئ وحتى السياسات المرجوة.

الجدول رقم 53:يوضح ما إذا كان المناضلون يعرفون معنى التنمية السياسية.

	هل تعرف معنى التنمية السياسية					
	ذكور		إناث			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	26	64.42%	12	40%	38	55.88%
لا	12	31.85%	18	60%	30	44.11%
المجموع	38	100%	30	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية تبين ما إذا كان المناضلون يعرفون معنى التنمية السياسية.

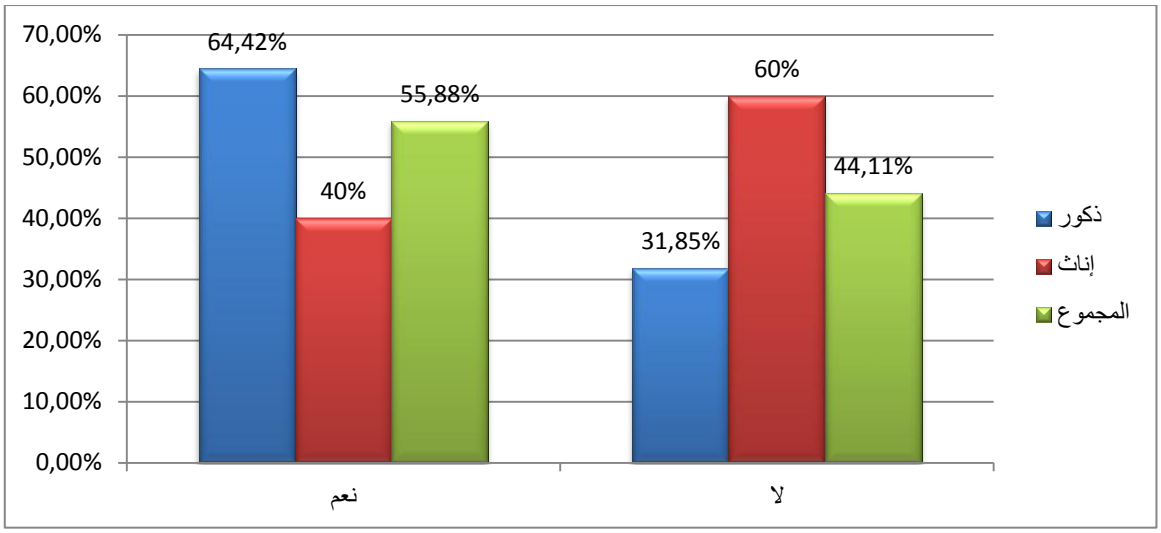

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

*كان هذا السؤال أصعب الأسئلة المطروحة للمناضلين في الحزب وأردت من خلال طرح هذا السؤال معرفة درجة مقروئية المجتمع المبحوث من المناضلين،فإن الإجابة على هذا السؤال توضح ما إذا كان المناضلون يقرؤون الكتب السياسية العلمية أم لا ما يوضح مستوى ثقافتهم السياسية،فأجابت نسبة64.42 % من الذكور أنهم يعرفون معنى التنمية السياسية و 31.85 % بأنهم لا يعرفونها ،أما فيما يخص الإناث فأكدت النسبة الأكبر منهن أنهن لا يعلمن ولا يعرفن معنى التنمية السياسية،في حين أجابت الأخريات 40 % أنهن يعلمن معنى التنمية السياسية،إذن فغالبية الإناث تؤكد عدم معرفتهن معنى هذا المفهوم .

-غير أننا حيثما سألنا الفئة التي أجابت أنها تعرف معنى التنمية السياسية حول معنى التنمية السياسية كانت إجابات في غالبيتها لا تنطبق مع المعنى الذي تحدث عنه الأكاديميون والباحثون،فعبر البعض على أنها "الإنضباط ببرنامج الحزب وتعاليمه" والآخر أجاب على أنها

دخول الجديد في المجتمع،والقضاء على البطالة، غير أن البعض الآخر كانت له إجابات مقنعة وعلمية مثل على أنها"الديمقراطية وعلى أنها الثورات على القيم التقليدية المكرسة للتخلف،وأنها تتضمن التنمية البشرية وتفعيل المشاركة السياسية ووجود أفكار وبرامج حول تنمية البلاد"كما أكدوا على أن التنمية السياسية لها علاقة بالتنمية الإجتماعية عن طريق وجود توازن في الحياة الإجتماعية وهي مرتبطة كذلك بالتنمية الإقتصادية،وأجاب آخرون على أنها العمل على إزدهار البلاد وتحسن المستوى المعيشي والإستقرار السياسي والأمني للبلاد وتفعيل دور الشباب بالحياة السياسية.

-غير أن نسبة الذين عرفوا التنمية السياسية بالنماذج المذكورة آنفا هي نسبة جد قليلة،مما توضح أن غالبية المناضلين لا يقرأون الكتب السياسية العلمية التي قد تساعدهم في تطوير ثقافتهم وترشيد توجهاتهم وأفكارهم وممارستهم السياسية،فغالبية المناضلين يعانون من إنخفاض إن لم نقل إنعدام المقروئية.

الجدول رقم 54:يوضح ما إذا كان المناضلون يؤمنون بتداول السلطة والمسؤولية.

	هل أنت مع أو ضد تداول السلطة داخل الحزب					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ضد	30	83.33%	28	87.51%	58	85.29%
مع	06	16.66%	04	%12.5	10	14.71%
المجموع	36	100%	32	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح ما إذا كان المناضلون يؤمنون بتداول السلطة والمسؤولية.

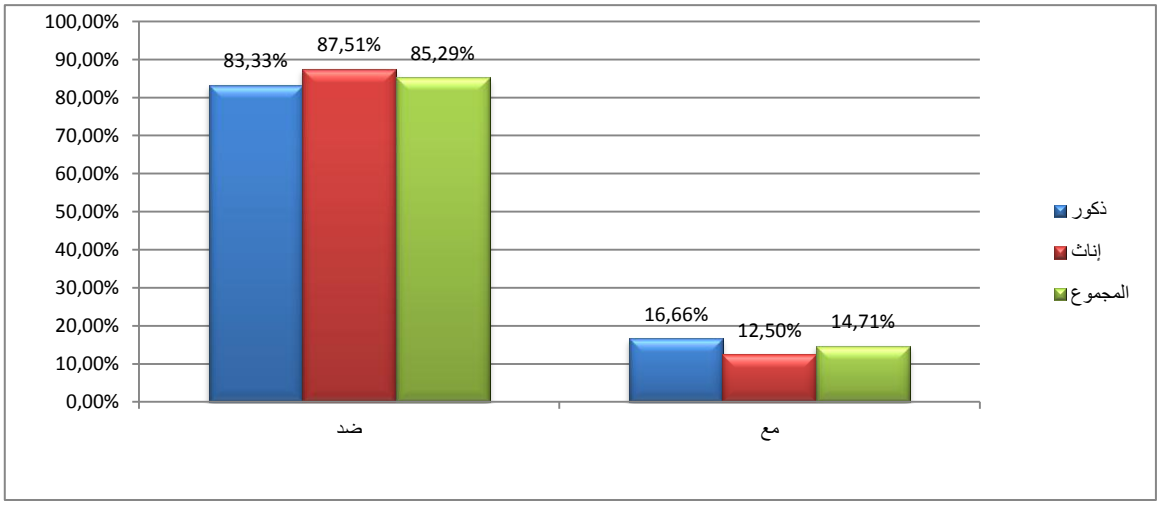

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

*أكد غالبية المستجوبين أنهم ضد مبدأ التداول على السلطة داخل الحزب بنسبة فاقت 85 % والبقية مؤيدون لهذا المبدا فالذين اجابوا بأنهم ضد مبدا التداول عللوا ذلك بحجة الحفاظ على استقرار الحزب،وعبروا مثلا عن الأمين الولائي قائلين أنه(أبوهم)،ولا يجوز الخروج عن طاعته أو محاولة تنحيته من منصبه ما يؤكد على سيطرة المظام الأبوي داخل الحزب بولاية وهران ،فلم يجرؤ أحد على إنتقاد الأمين العام وكلهم أثنواعليه مجاملة وليس صدقا(وذلك من خلال التردد الذي لاحظناه أثناء إجابتهم)كما أنهم تخوفوا من الإجابة عن هذا السؤال(هذا ما أوضحه لنا الكثير من المستجوبين بعد الإنتهاء من ملء الإستمارة وبرروا موقفهم خوفا من تغير وتبدل سياسة الحزب).أما الذين أبدوا التداول على السلطة والمسؤولية داخل الحزب برروا ذلك على أن تفعيل هذا المبدأ يؤكد على ديمقراطية الحزب فهو يسعى إلى تحقيق الديمقراطية فكيف لا يطبقها داخل أجهزته.

الجدول 55:يوضح مدى معرفة المناضلين المستجوبين للمعايير التي يتم إعتمادها في تعيين المسؤولين داخل الحزب

	على أي اساس يكون تولى المسؤولية داخل الحزب					
			إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الاقدمية	08	16.66%	22	52.38%	28	31.11%
الكفاءة و المستوى التعليمي	28	58.33%	12	28.57%	40	44.44%
المال السياسي – الشكارة-	10	20.83%	04	9.52%	14	15.55%
القرابة و الجهوية	02	4.16%	02	4.76%	04	4.44%
أسباب أخرى	00	00%	02	4.76%	02	2.22%
المجموع	48	100%	42	100%	90	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية مدى معرفة المناضلين المستجوبين للمعايير التي يتم إعتمادها في تعيين المسؤولين داخل الحزب

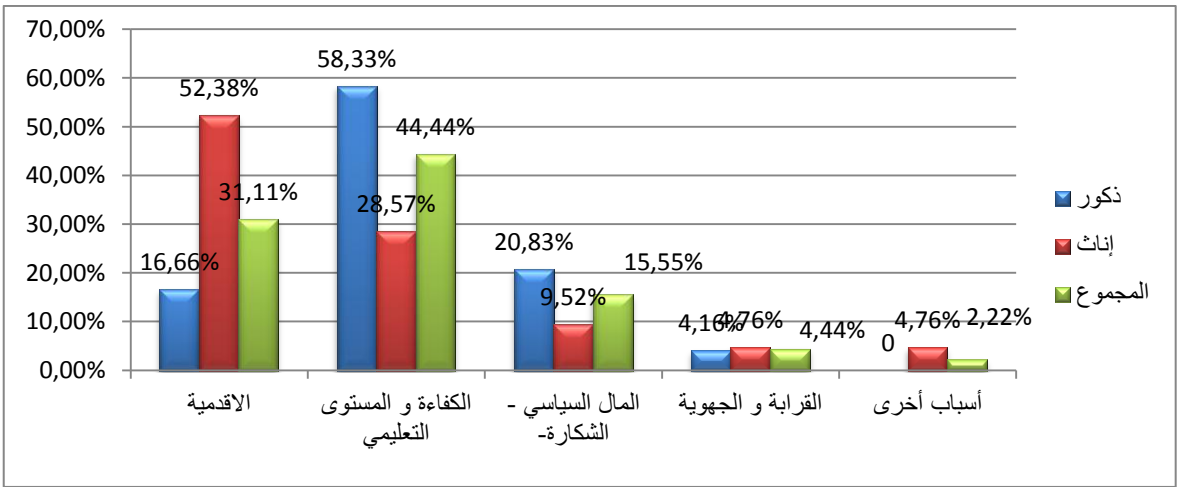

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

غالبية المبحوثين أكدوا على أن الكفاءة والمستوى التعليمي هما المعياران الأساسيان اللذان يجب إعتمادهما لتولي المسؤولية داخل الحزب،ثم تأتي الأقدمية ،غير أن هؤلاء عبروا على ماينبغي أن يكون ليس على ماهو كائن،إذ عبر البقية على أن المال السياسي يلعب دورا حاسما في تولي المسؤولية بالإضافة إلى عامل القرابة والجهوية،ومما لاحظناه أثناء إجابة هؤلاء عن هذا السؤال أنهم كانوا مترددين ومتخوفين والذين أجابوا على الكفاءة والمستوى التعليمي هما المعياران الأساسيان لتولي المسؤولية ،أوضحوا أن هذا المعيار لا يعتمد في الغالب وإنما هناك أسباب أخرى توصل إلى المسؤولية داخل هيئات الحزب وأجهزته.

-مما يوضح أن الفساد السياسي مكرس داخل هذا الحزب في هذه الولاية فأغلبية المناضلين لديهم خوف من المسؤول ولا يستطيعون حتى نقده أو محاسبته وذلك خوفا من الإجراءات العقابية التي يمكن أن يتعرض لها هذا المنتقد.

الجدول رقم 56:يوضح رأي المناضلين المبحوثين في تولي الشباب قيادة الحزب.

هل أنت مع تولي الشباب قيادة الحزب					
ذكور		إناث		المجموع	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
32	80%	24	85.71%	56	82.35%
08	20%	04	14.28%	12	17.64%
40	100%	28	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية تبين رأي المناضلين المبحوثين في تولي الشباب قيادة الحزب.

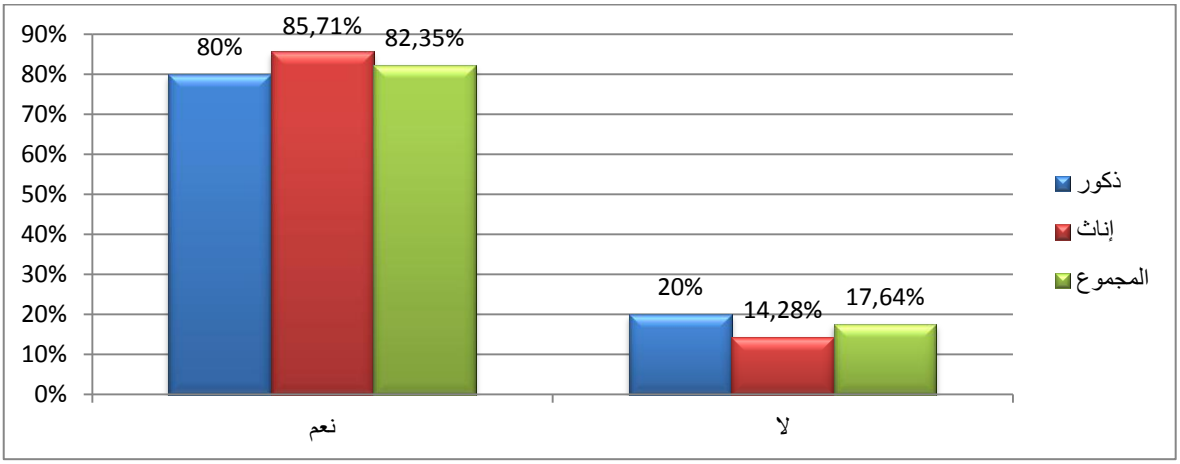

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

النسبة الأكبر من المستحوذين أكدوا قبولهم لتولي الشباب المسؤولية داخل الحزب و عللوا إجابتهم بأن هذا يخدم مستقبل البلاد لذا يجب تسليمهم المشعل "وتجديد العقلية"، بالإضافة إلى تفعيل وترسيخ مفهوم تواصل الأجيال واستمرارية الحزب وديمومته، واعتبارا أن الشباب هم ركيزة

المجتمع،وكما أن تعيين الشباب في المناصب القيادية للحزب يخلق ديناميكية وحيوية داخل الحزب ،كما أن غالبية المجتمع شباب، لذا فمن حقهم تسلم المناصب القيادية بالإضافة إلى أن غالبيتهم مثقفون وذو مستوى علمي،وهذا ما يساعدهم على تنشئتهم وتجنيدهم سياسيا وما سيجعلهم يكتسبون خبرة سياسية فيما يخص تسيير الحزب،ولكن الموافقة على إسناد الشباب أدوارا قيادية يحمل شروطا،أهمها:وجود مستوى علمي وثقافي عالي ما يمكنه من ممارسة مهامه كما أنه لا يجب تهميش الكبار بل يجب المزج بين الكبار والصغار في هذا المجال.

والفئة القليلة التي عارضت إسناد أدوار قيادية للشباب بررت ذلك بعدم توفر الخبرة لدى هؤلاء وأن هذه الأخيرة موجودة فقط عند الكبار،فالثقافة السياسية لهؤلاء المستجوبين توضح إعطاء الأهمية البالغة للشباب وأهم محرك أساسي للتنمية مايعبر عن ثقافة سياسية أكثر إنفتاحا على الشباب.

الجدول رقم 57:يوضح مدى معرفة المجتمع المبحوث لأسباب التحالف الرئاسي.

	حسب رايك ماهي اسباب التحالف الرئاسي					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تجمع مصالح	06	16.66%	04	12.5%	10	14.70%
تحقيق برنامج الرئيس	24	6.66%6	26	81.25%	50	73.52%
اتفاق في الرؤى و الافكار	06	16.66%	02	06.25%	08	11.76%
المجموع	36	100%	32	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح مدى معرفة المجتمع المبحوث لأسباب التحالف الرئاسي.

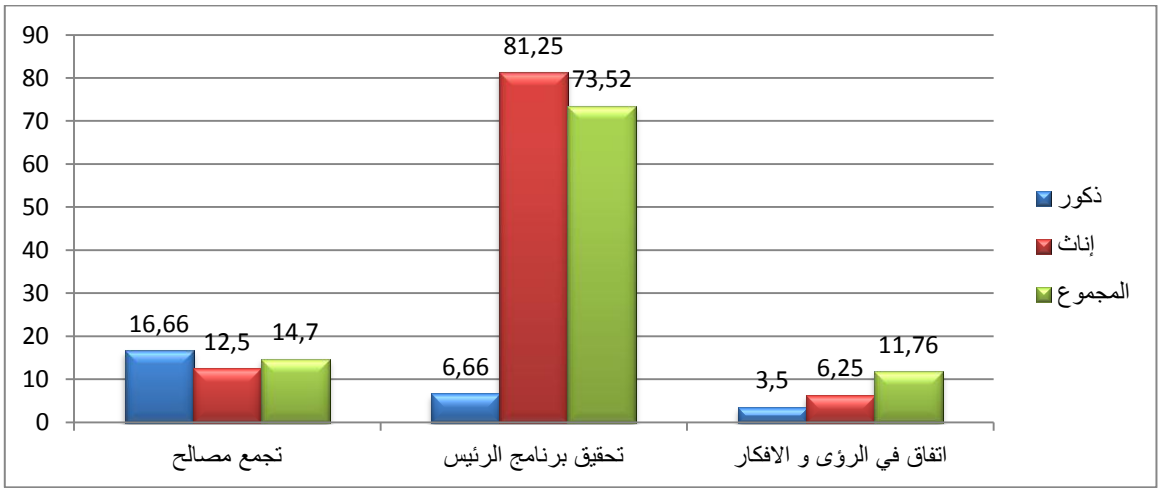

أكد جل المستجوبين من المناضلين أن أسباب التحالف الرئاسي هي من أجل تحقيق برنامج رئيس الجمهورية وبنسبة أقل أرجع البعض أن سبب هذا التحالف هو تجمع وإلتقاء مصالح هاته الأحزاب والباقي عبر على أن السبب هو الإتفاق في الرؤى والأفكار.

*حقيقة أن الأسباب الظاهرية للتجمع هو تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية غير أن الهدف الحقيقي وراء هذا التجمع هو تحقيق أكبر قدر من المصلحة لكل حزب.

*كما أن الإجابة بأن هناك إتفاق في الرؤى والأفكار ليس سببا مقنعا خاصة بين حركة مجتمع السلم وحزبي الإدارة فإن التوجهات والمبادئ والرؤى هي مختلفة أكثر مما هي متفقة بين هاته الأحزاب خاصة إذا علمنا وجود تيار معارض لهذا التحالف فيما يتعلق بحركة مجتمع السلم.

الجدول 58: يوضح فشل أو نجاح التحالف الرئاسي.

	هل ترى انه فشل أو نجح					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
فشل	16	42.10%	20	66.66%	10	14.70%
نجح	18	47.36%	02	6.66%	50	73.52%
لا اعرف	04	10.54%	08	26.66%	08	11.76%
المجموع	38	100%	30	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح فشل أو نجاح التحالف الرئاسي

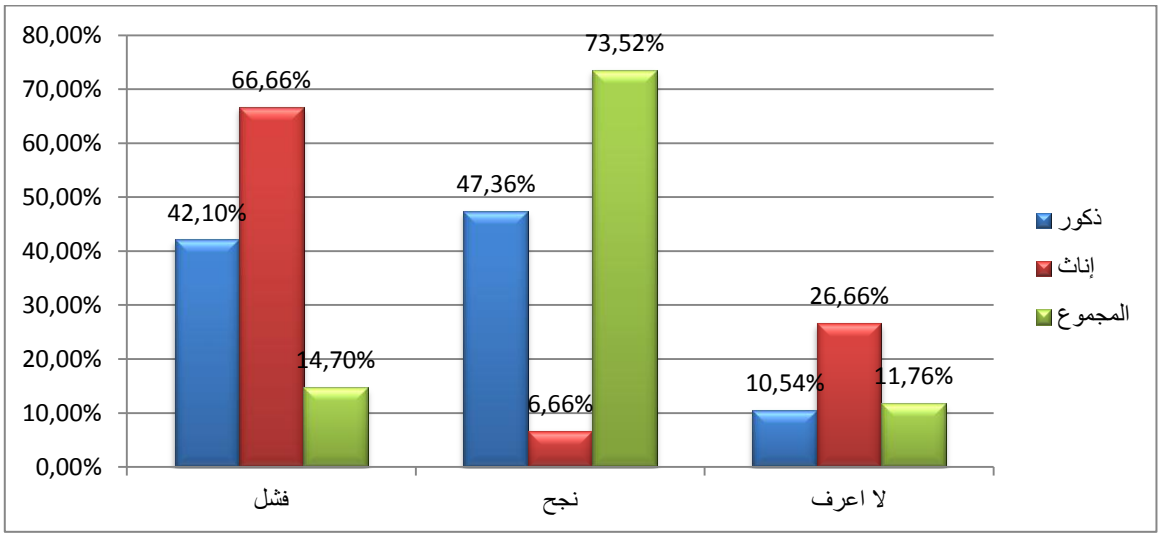

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

*غالبية المستجوبين أكدوا على أن التحالف الرئاسي قد نجح و14.70% ذكروا أنه فشل و11.76%

عبروا على أنهم لا يعرفون إن كان قد فشل هذا التحالف أم نجح،ومن خلال المعطيات المستقاة من الجدول(41) يتوضح لنا أن نجاح أو فشل هذا التحالف يرجع إلى عملية تقييم الإنجازات التي حققها هذا التحالف،فمن الناحية التنفيذية أي الحكومات التي انبثقت نتيجة هذا التحالف أثبتت فشلها في إخراج البلاد من حالة التخلف الذي يعيشه وتفشي الفساد السياسي والإقتصادي وزيادة نسبه في ظل

هذه الحكومات ،وازدياد نسبة الإحتجاجات والإضرابات وإزدياد نسب البطالة والتضخم تؤكد على فشل هذا التحالف ،حتى المشاريع الإقتصادية المنجزة من طرف حكومات هذا التحالف ليست بالإنجازات الكبيرة،فمثلا الطريق السيار شرق غرب ورغم مساهمته في تقوية البنية التحتية للدولة،غير أن الميزانية التي استهلكها هذا المشروع تكفي لبناء الأضعاف من هذا المشروع ،وكذلك العيوب التي ظهرت في هذا الإنجاز.إذن فالحكم على هذا المشروع أنه توج بالنجاح هو خاطئ نسبيا من طرف أغلبية المناضلين المستجوبين.

الجدول رقم 59:يوضح تقييم المناضلين لأداء الأمين العام للحزب.

	ما تقيمك لأداء الأمين العام السيد احمد اويحي					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
جيد	22	%57.89	16	%53.33	38	%55.88
لأس به	12	%31.37	08	%26.66	18	%26.47
ضعيف	04	%10.52	06	%20	10	%14.70
المجموع	38	100%	30	100%	68	100%

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

أعمدة بيانية توضح تقييم المناضلين لأداء الأمين العام للحزب.

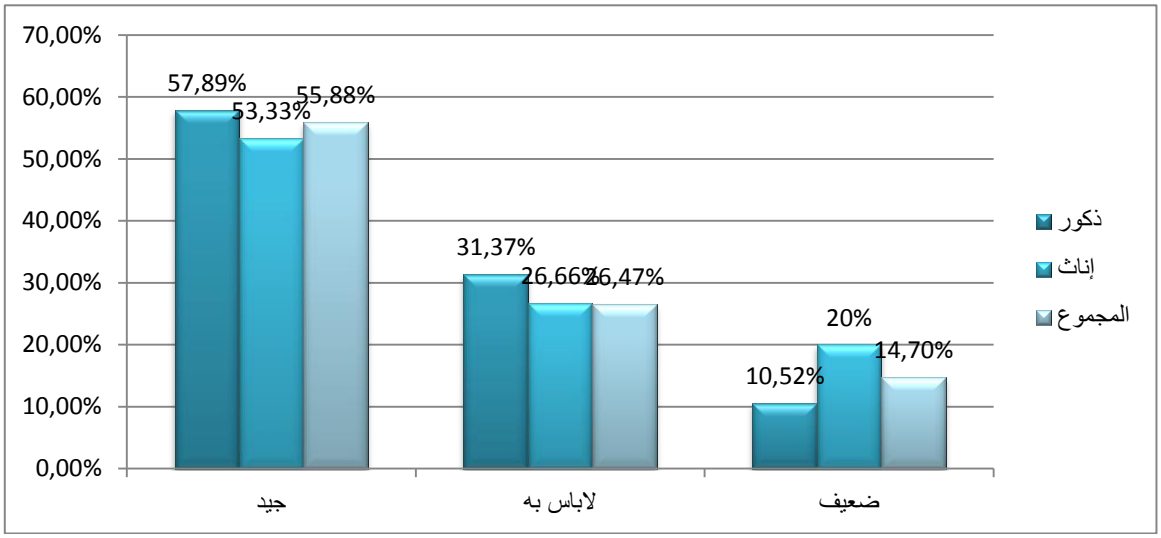

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

*أكثر من النصف أجابوا على أن أداء الأمين العام للحزب هو أداء جيد،وبرروا ذلك بحالة الإستقرار السياسي والأمني الذي عاشته الدولة في ظل رئاسته للحكومة وكأن النجاح هو محصور فقط في تثبيت الإستقرار والأمن وإهمال باقي الجوانب الأخرى.

وبنسبة أقل عبر مناضلون آخرون على أن أداء الأمين العام في الحزب لا بأس ،فبالإضافة إلى الإجابات التي حققتها حكوماته المتعاقبة مثل تحقيق المشاريع الإستثمارية ،يفتح المجال لإعطاء القروض للمواطنين من أجل الإستثمار في المجالات المختلفة أدى إلى التسريع بعملية التنمية

والقضاء تدريجيا على البطالة بالإضافة إلى هذه الإنجازات يوجد الكثير من السياسات التي فشل فيها مثل عدم تمكن حكومته من تخليص تبعية الإقتصاد الجزائري من المحروقات وضعف الإستثمارات الخارجية.

كما أن هناك نسبة قليلة من المجتمع المبحوث اكدوا على أن أداء الأمين العام في الحزب والحكومة ضعيف،وذلك ناتج عن إنفراده في تسيير شؤون الحكم وإعطاء صبغة دكتاتورية في الحزب.وكذلك عدم مشاورته لأعضاء المجلس الوطني للحزب فيما يخص السياسات العامة التي ينتجها في حكومته،وابتعاده كل البعد عن منطق الشورى وإقصاء المخالفين.

الجدول رقم 60: يوضح رأي المناضلين من الإنشقاقات التي ظهرت في الحزب.

	مارايك في الانشقاقات التي ظهرت داخل الحزب					
	ذكور		إناث		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مشروعة	08	23.52%	16	47.05%	24	35.29%
غير مشروعة	18	52.94%	14	41.17%	32	47.05%
لا اعلم	8	23.52%	04	11.76%	12	17.64%
المجموع	34	100%	34	100%	68	100%

أعمدة بيانية توضح رأي المناضلين من الإنشقاقات التي ظهرت في الحزب.

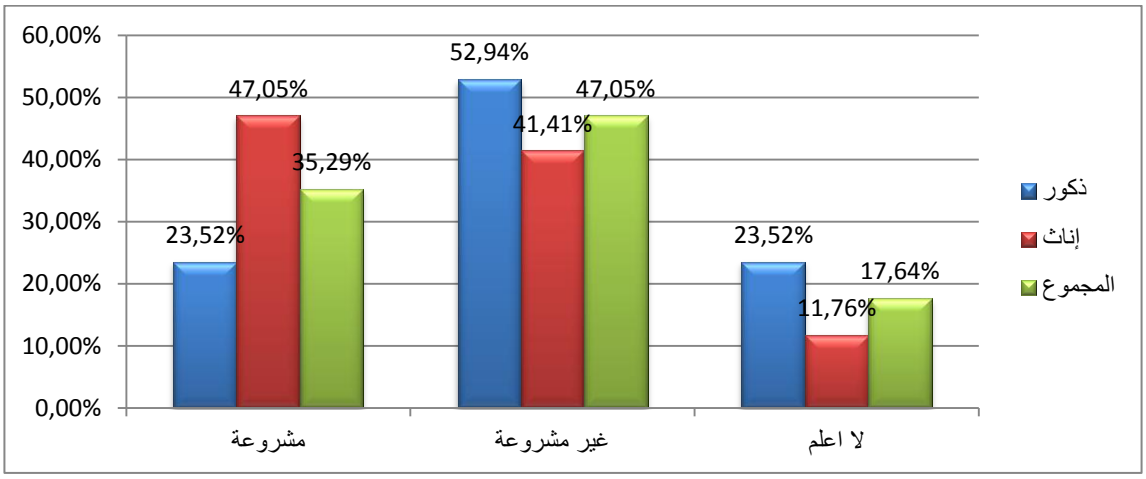

المصدر:إعداد شخصي مبني على معطيات مستمدة من نتائج الاستبيان

-قبل طرح هذا السؤال طرحنا سؤالا آخر ،وهو ما إذا كان يعلم المناضلون بوجود إنشقاقات داخل الحزب في المراحل الأولى،فأوضح غالبية المستجوبين أن لاعلم لهم بهذه الإنشقاقات والذين عبروا عن علمهم بهذه الإنشقاقات أوضحت غالبيتهم أن هذه الإنشقاقات هي إنشقاقات غير مشروعة لأنها ستؤدي إلى تهديد استقرار الحزب وزعزعة مكانته السياسية وبالتالي إضعافه،كما أن مطالب هؤلاء غير مشروعة والأمين العام للحزب يستحق البقاء في منصبه وأن الدافع الأساسي لتحركات هؤلاء هو مصالحهم الشخصية والضيقة ولا تهمهم مصلحة الحزب.

*أما الثلث الآخر فقد عبر على أنها مشروعة،وهذا ناتج عن غياب الديمقراطية داخل الحزب وبقاء نفس الأشخاص في مناصبهم القيادية منذ مدة أطول،بما إنعكس سلبا على سياسة الحزب وأدائه،كما أن الأمين العام للحزب شوه صورة الحزب و جعل الناس يحكمون عليه بالفشل و ربط تصوراتهم حول الحزب بتصورات الأمين العام و أوضحوا أن الأمين العام لحزبه، ليس لديه أي شعبية ،مما يؤثر على نتائج الحزب في الإنتخابات لذا من حق المناضلين أن يسحبوا ثقتهم منه و يستبدلوه بمن هم أكفاء منه و الفئة الأقل نسبة عبرت بأنها لا تعلم أن كانت هذه الإنشقاقات مشروعة أم غير مشروعة.

خلاصة الفصل الثالث:

النتائج العامة للدراسة:

*إن المؤشرات الموجودة حسب النتائج الميدانية المحصل عليها من إجابات المبحوثين ،تؤكد أن دور حزب التجمع الوطني الديمقراطي في التنمية السياسية المحلية بوهران يبقى ناقصا،فبالرغم من حصول هذا الحزب على نتائج معتبرة في الإنتخابات المحلية لسنة 2007 و2012 وسيطرته على الكثير من الهيئات النيابية المحلية مما سيمكنه من ممارسة السلطة وتنفيذ بعض برامجه،إلا أن دور الحزب في إشراك أفراد المجتمع بوهران في الحياة السياسية يبقى ناقصا،وذلك من خلال النتائج المتوصل إليها ،فإن غالبية المنخرطين في الحزب كانت لهم ميولات سياسية قبل الإنضمام للتجمع الوطني الديمقراطي،فمنهم من كان منخرطا في حزب جبهة التحرير الوطني،ومنهم من كانت لديه نشاطات في ظل مؤسسات المجتمع المدني التي لها علاقات وتأثيرات متبادلة مع جبهة التحرير الوطني.

وأوضحت الدراسة أيضا فيما يتعلق بمؤشر المشاركة السياسية أن أغلبية المناضلين الحاليين في الحزب لديهم أقدمية في النضال تتجاوز 05 سنوات وأن المناضلين الجدد يشكلون نسبة قليلةنمع أن الحزب لا يشهد توافد منخرطين جدد بصفة كبيرة،أي إشراك أفراد المجتمع الوهراني من طرف هذا الحزب يبقى ضعيفا.

أما فيما يخص مؤشر التنشئة السياسية،فيظهر من خلال النتائج المتوصل إليها أن للحزب دورا كبيرا في توسيع الثقافة السياسية للمناضلين وهذا ما أثبتته نتائج الجدول رقم 24،حيث عبر أغلبية المستجوبين أن ثقافتهم السياسية قد توسعت من خلال إنخراطهم في الحزب وذلك بفضل الدورات التكوينية والتوعوية التي يقوم بها الحزب إتجاه مناضليه،غير أن هذا الدور مع غير المنخرطين في الحزب يبقى ضعيفا إن لم نقل إنه معدوم،بالرغم من إدعاء الحزب أن أبوابه مفتوحة لجميع المواطنين،فالإتصال بين الحزب والمجتمع المحلي يبقى ضعيفا،وذلك من خلال الإجابات التي تلقيناها من طرف المواطنين،فأغلبيتهم الساحقة مثلا:لا يعرفون برنامج الحزب وأهم مسؤوليه في الولاية، كما أن دور الأسرة يبقى ضعيفا،فغالبية المستجوبين أكدوا على أن عائلاتهم بعيدة عن أي مشاركة سياسية تتعلق بالممارسة الحزبية، ما يؤثر بالسلب على ثقافتهم السياسية.

وبخصوص مؤشر الثقافة السياسية ،نلاحظ أن الثقافة السياسية للمنخرطين في الحزب هي ثقافة سياسية تابعة –ثقافة خضوع– فأغلبيتهم لا يعرفون برنامج الحزب الذي ينتمون إليه وبالرغم من ذلك فهم يؤيدون برنامج حزبهم.

وفيما يخص الإنشقاقات التي شهدها الحزب،فأغلبية المستجوبين لم يسمعوا قط بهذه الإنشقاقات ما يدل دلالة واضحة على أنهم بعيدون كل البعد عن متابعة أهم الاحداث والأوضاع التي يمر بها حزبهم وإنخفاض نسبة مقروئيتهم للجرائد اليومية،أما بالنسبة لمقروئيتهم للكتب العلمية تبين لنا أن

الغالبية منهم لم تستطع الإجابة على الأسئلة التي تتعلق بالجانب العلمي للأمور السياسية،مع هذا كله لا يمكن الحكم أن كل المناضلين المستجوبين ليست لديهم ثقافة سياسية مشاركة (فعالة)فهناك بعض المناضلين من لديهم ثقافة سياسية عالية يمكنهم من خلالها التأثير في بعض الحالات على قرارات الحزب ولكنهم يبقون أقلية في الحزب.

وفيما يخص المواطنين فلم يعبروا على أن الحزب أثر في ثقافتهم السياسية وذلك من خلال الأسئلة غير المباشرة والتي تتعلق بمعلوماتهم حول الحزب.

فلو كانت هناك وسائل إتصال فعالة بين الحزب والمجتمع لأستطاع هذا الأخير إيصال أهم الأفكار السياسية المتعلقة به لهؤلاء المواطنين،كما أن الثقافة السياسية للمواطنين المستجوبين تبقى ثقافة متولضعة،فكلهم لم يستطع معرفة أكثر من ستة أحزاب تنشط في الساحة السياسية الجزائرية.

كما أن إجاباتهم عن الأسئلة المتعلقة بالحزب لم تعبر عن إتساع ثقافتهم السياسية وتأثير الحزب فيها.

من خلال النتائج المتوصل إليها يتأكد لنا أن المجتمع لا يعي خطورة العزوف السياسي وتأثيراته السلبية على حياة المواطنين في كافة مجالات الحياة،(الإجتماعية،الثقافية نالإقتصادية...) لأن السياسة المتبعة هي التي توجه السير العام للمجتمع،وإذا لم يشرك هذا الأخير بكافة مؤسساته وشرائحه في الصنع أو التأثير في هذه السياسات إنطلاقا من مصالحهم وأهدافهم الحيوية، هذا ما سيؤثر بالسلب على طبيعة السياسات والقرارات المنتهجة التي تكون في الغالب ضد الصالح العام للمجتمع،بل تخدم فئة أو طبقة معينة منه.

إذن فمعرفة درجة الخطورة في هذا الأمر ووعي افراد المجتمع بأهمية المشاركة السياسية وذلك من خلال إكتساب ثقافة سياسية تمكن الفرد بأن يحمل صفة المواطنة،ويصبح(مواطن فعلي يؤثر ويتأثر) هذا ما سيساعد دفع الأفراد للإنخراط في العمل السياسي،غير ان المجتمع لا يعرف سوى لوم المسؤولين وأجهزة الدولة واتهامها بأنها سبب تخلفهم وتخبطهم في المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية،وينسون بذلك أن لهم دورا فاعلا في إرساء هذا الواقع المظلم،وبالتالي يمكن القول أن المجتمع بفتقد لأداء الكثير من ادواره ووظائفه وهذا ما عاد بالسلب على جميع مجالات حياته وإبقاء صفة التخلف لصقة به.

الـــخـــاتـــمـــة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نبحث عن مدى دور الأحزاب السياسية الجزائرية في القضاء على أبرز أزمات التنمية السياسية التي يعاني منها النظام الجزائري، وقمنا بعرض المنظومة القانونية التي تحكم سير وأداء هذه الأحزاب، بالإعتماد على الدساتير التي حكمت البلاد من الإستقلال إلى يومنا هذا، والمراسيم والقوانين العضوية المتعلقة بالأحزاب والإنتخابات التي تنظم أطر العملية الإنتخابية التي تشكل الأحزاب السياسية الفاعل الأساسي فيها، وتوصلنا إلى أن عدد الأحزاب السياسية الجزائرية، يفوق عدد الأحزاب في البلدان الغربية العريقة في الديمقراطية والتجربة الحزبية، غير أن أداء هذه الأحزاب يبقى جد ضعيف وغير مؤثر سواء في عملية المشاركة السياسية أو من خلال ضعف برامجه التي تناضل على أساسها ومن أجلها، فيبقى حضور الأحزاب حضورا شكليا لا حقيقيا، فالأدوار والوظائف التي تقوم بها لا تعكس بالضرورة كثرة عددها، فمفهوم الحزب السياسي والقائم على أساس التنافس السياسي من أجل التناوب على السلطة السياسية، ويمثل هذا المفهوم أهمية رئيسية في نظريات التنمية السياسية فهل يتلائم وطبيعة أوضاعنا ومستقبل التطور السياسي في الجزائر.

غير أن هذه الأحزاب حاولت في الكثير من الحالات إيجاد حلول للأزمات التي تعترض تشكيل دولة حديثة قائمة على روح المواطنة، وذلك من خلال صياغة –هوية– يمكن أن تستوعب كافة المجتمع الجزائري باختلافاته العرقية والمذهبية والإثنية واللغوية والثقافية، وللأسف فشلت في تحقيق ذلك ولم تستطع أن تتواصل مع المجتمع، حتى تشرح وتفسر برامجها وهي كما هو معروف عليها، هي أحزاب مناسباتية لا تظهر إلا في إطار الحملات الإنتخابية إلا القليل منها، فدورها يختصر مجملا فقط في هذه المناسبات.

كما أن أغلبية هذه الأحزاب لم تنبثق في غالبيتها من أعماق المجتمع الجزائري أي أن قاعدتها التأسيسية دائما تكون من النخبة، أو جماعات ضيقة ومحصورة في المجتمع، وليست نتاج وعي سياسي لجماعات مختلفة ومتجانسة في المجتمع، هذا ماجعل الكثير من الأحزاب تفتقد إلى قواعد نضالية قوية وكبيرة، كما أن أغلبها لم يستطع ركوب الحركات الإجتماعية، فهي في قطيعة مع المجتمع، ولاتعبر عن طموحاته وتطلعاته وإنما تخدم مصالح أفرادها وبالأخص مسؤوليها وقياديها، هذا ماجعل المجتمع ينفر من هذه الأحزاب، بالإضافة إلى فقدان الثقة بين المواطنين ومنتخبيهم،

وتتغير طبيعة العلاقة بين المنتخب والناخب مايؤدي بالمواطن بالعزوف عن الإنتخاب وبذلك يصبح أكثر بعدا عن المشاركة في الحياة السياسية، وتصبح الأحزاب السياسية في هذه الحالة عنصر إبعاد المواطن من الحياة السياسية بدل إشراكه فيها، فبدل أن تقضي على أزمة المشاركة زادت من تأزميها وتجذيرها في المجتمع، هذا بالإضافة إلى ممارسات النظام الفاسدة من خلال تكريس الفساد السياسي، وكذلك باعتمادها على التزوير في العمليات الإنتخابية لأحزاب تريد لها الفوز، وهي الأحزاب التي تمثل الوجه المكشوف لهذا النظام.

وفيما يخص دور حزب التجمع الوطني الديمقراطي في القضاء على أزمات التخلف السياسي على مستوى ولاية وهران، فقد أثبتت هذه الدراسة أن دور هذا الحزب يعد دورا ضعبفا، وذلك من خلال النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا هذا، فبالرغم من كثرة النشاطات السياسية والندوات والتظاهرات التي يقوم بها الحزب، بهدف التنمية السياسية سواء بالنسبة لمناضليه أو المواطنين خارج نطاقه، فإنه لم ينجح بشكل كبير في تغيير الثقافة السياسية للمجتمع الوهراني، وبقيت نشاطاته محصورة ومهتمة فقط بمناضليه حتى أن هؤلاء في غالبيتهم، يفتقدون إلى ثقافة سياسية عالمة، فانخراطهم في الحزب ليس من أجل قناعة سياسية أو وعي سياسي مقتنع به ويناضل من أجله ويسعى إلى نشر مبادئه، وإنما العامل المادي هو الدافع الأكبر وراء الإنخراط في هذا الحزب، وماهو إلا وسيلة وسلم للإرتقاء الإجتماعي، فقد أثبتت الدراسة من خلال الإستمارة الموجهة لهؤلاء المبحوثين أن ثقافتهم السياسية محدودة، ولا يعرفون عن أي شيء يناضلون، ما يبرهن على سيادة الثقافة الأبوية داخل الحزب، أي الطاعة للمسؤول الحزبي سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وعدم جرأتهم على إنتقاده، فإن كل الهزات التي يتعرض المسؤولين تكون من القمة، أما القاعدة وهي الشريحة الأساسية في الحزب فلا تأثير لها في توجيه سياسات الحزب أو تعيين قيادته ومسؤوليه، هذا ما يعبر عن وجود ثقافة سياسية تقليدية بالية هي ثقافة الخنوع والإنقياد للمسؤول، كما أن ممارسة الديمقراطية داخل هياكل وهيئات الحزب فهي تقريبا معدومة، ولا يوجد أي تداول سلس على المراكزالقيادية في الحزب، فبقاء المسؤول في الحزب في منصبه مرهون بمدى رضا المناضلين فإزاحته من المنصب إما تكون بقرار فوقي من الحزب، أو عن طريق إحتجاجات ومعارضة من نفس مستوى القيادة وليس من الأسفل.

غير أنه لايمكننا الجزم كلية أن هذا الحزب يفتقد إلى إطارات ونخب مثقفة، كما أن عددها محدود ولا تأثير لها في توجيه سياسات الحزب.

و للتجمع الوطني الديمقراطي إسهامات في تغيير الثقافة السياسية لبعض مناضليه، غير أنها جد متواضعة إذا ما قورنت بحجم وقوة هذا الحزب من الناحية الدعائية والإعلامية.

هذا بالإضافة إلى الولاءات الجهوية التي تميز طبيعة العلاقة بين أفراد الحزب، فللجهوية دور بارز في التحكم في هذه العلاقة، خاصة أن الدراسة أثبتت أن نسبة المنخرطين في الحزب قائمة على أساس الإنتماء الجهوي، فنجد أن أغلبية المناضلين ينحدرون من أصول أو منطقة واحدة، وهذا راجع إلى أن القيادات المحلية في الحزب من تلك الجهة، وبالتالي يكون العامل الجهوي من الأسباب البارزة للإنخراط في الحزب ما يؤكد على شيوع ثقافة الجهوية والمحسوبية داخل الحزب.

إذن فمن خلال ما تم تناوله في البحث يمكن إستنتاج مايلي:

-تمثل التنمية حركة شاملة للمجتمع باتجاه تحقيق أهدافه عن طريق إستثمار موارد الدولة التي يتواجد فيها هذا المجتمع، وبوجود جهة مخططة ومنفذة وموجهة لهذه الحركة الشاملة التي تندرج في إطارها تنميات فرعية ذات أبعاد مختلفة واجتماعية وثقافية وسياسية، وتعد السياسة منها المحور الأساس الذي تتبني عليه التنمية الشاملة، إذ تعبر التنمية الشاملة عن وجود سلطة داخل المجتمع في تحديد الأهداف العامة ووضع الخطط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

-كما أن نجاح أي تنمية سياسية يستلزم وجود رغبة في ذلك مع وجود تخطيط تسبقه تعبئة جماهيرية باتجاه تحقيقها، وهو ما يتطلب من السلطة والأحزاب الأخذ بزمام المبادرةلتحقيق ذلك.

-يرتكز الدور أو الوظيفة التنموية للأحزاب السياسية على تمتعها بالقوة الجماهيرية، التي تمكنها من تحقيق مشاريعها.

وختاما يتضح أن للحزب الدور الأبرز في عملية التنمية السياسية من خلال دورها في مؤسسات الدولة وخارجها في إطار المجتمع، إذ تعد هذه الأحزاب نظريا المحرك الأساس لعمل النظام السياسي وحركة القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع.

يعد هذا البحث محاولة لتغطية نظرة أحادية للقوى المؤثرة في عملية التنمية السياسية، ومحاولة بيان الدور الذي يمكن أن يلعبه الحزب السياسي في أي دولة أو مجتمع في تحقيق التنمية ومنها الجزائر، وعسى أن يكون هذا البحث حافزا باتجاه كتابة بحوث أخرى في هذا الموضوع.

مـــلاحـــق الـــدراســـة

- **الملحق01:نموذج** استمارة استبيان حول التنمية السياسية عند الأحزاب في الجزائر

دراسة حالة حزب التجمع الوطني الديمقراطي في مدينة وهران الخاصة بالمناضلين في حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

- **الملحق02:نموذج** استمارة استبيان حول التنمية السياسية عند الأحزاب في الجزائر

دراسة حالة حزب التجمع الوطني الديمقراطي في مدينة وهران الخاصة بالمواطنين المقيمين بولاية وهـــران

- الملحق رقم **03**:مقابلة مع الأمين الولائي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بوهران.
- **الملحق 04:قانون الأحزاب :قانون عضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 ، يتعلق بالأحزاب السياسية**
- **الملحق رقم 05:قانـــون الإنتخابات:قانون عضوي رقم 12 - 01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بنظام الانتخابات**

***الملحق01:نموذج استمارة استبيان حول التنمية السياسية عند الأحزاب في الجزائر**

دراسة حالة حزب التجمع الوطني الديمقراطي في مدينة وهران (الخاصة بالمناضلين في حزب التجمع الوطني الديمقراطي).

1-الجنس ( ): ذكر ( )انثى
2-السن:
3-مكان الميلاد:
4-المنحدر
5-المستوى التعليمي :امي ( ) ابتدائي ( ) متوسط ثانوي ( ) جامعي ( )
6-الحالة الاجتماعية و المدنية :اعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( )
7- المهنة: بطال ( ) طالب ( ) تاجر ( ) موظف ( ) اعمال حرة ( ) استاذ( )
8-محل الاقامة ( ):قرية **(اقل من 10 الاف نسمة** ( ) **)**مدينة ( ) مدينة صغيرة
9-منذ متى و انت مناضل في الحزب
اقل من سنة ( )
اكثر من سنة ( )
اكثر من 05 سنوات ( )
9-ماهي الدوافع التي ادت بك الى الانخراط في الحزب
دوافع ومصالح شخصية ( )
النضال و خدمة الوطن ( )
اقتناعك بالحزب ( )
10-هل تعرف برنامج الحزب و ماهي اهم ركائزهنعم ( ) لا ( )
اهم ركائزه.....
هل انت مقتنع به كليا ( ) جزئيا ( ) غير مقتنع ( )
11-هل انت مع تعديله تماشيا مع التطورنعم ( ) لا ( )
12-هل انت ضد او مع تداول السلطة داحل الحزب ولماذاضد ( ) مع ( )
لماذا .....
13-حسب رايك على أي اساس يكون تولي المسئولية داخل الحزب
الاقدمية في النضال فقط ( )
الكفاء و المستوى التعليمي ( )
المال - الشكارة- ( )
القرابة و الجهوية ( )
اسباب اخرى.....
14-هل انت ضد او مع تولي الشباب قيادة الحزب و لماذا نعم ( ) لا ( )
لماذا.....
15-هل تعرف معنى التنمية السياسيةنعم ( ) لا ( )
اذا اجبت بنعم فما هي حسب رايك.....
16-ما رايك في اداء الحزب في الحكومة جيد ( ) لابأس به ( ) ضعيف ( )
17-حسب رايك ماهي اسباب التحالف الرئاسي و لماذا
تجمع مصالح ( )

تحقيق برنامج الرئيس (   )
اتفاق في الرؤى و الافكار (   )
لماذا...
18-هل ترى انه نجح او فشل و لماذانعم (   )   لا(   )
لماذا...
19-هل انت راض على نتائج الحزب في الانتخابات التشريعية 2012 و لماذا نعم (   )   لا(   )
لماذا...
20-هل لديك الرغبة في الترشح في قوائم الحزب فب الانتخابات و لماذا نعم (   )   لا(   )
لماذا...
21-ماهي المرتبة التي تفضلها,,....
22-هل اذا لو يتم ترشيحك تنتقل الى حزب اخرى و لماذا نعم (   )   لا(   )
لماذا...
23-حسب رايك على أي اساس يختار الحزب مرشحيه للقوائم الانتخابية
الاقدمية في النضال فقط (   )
الكفاء و المستوى التعليمي (   )
المال - الشكارة - (   )
القرابة و الجهوية (   )
يكون قرار مركزي - قرارات فوقية- دون الاخذ لاعتبار الاقدمية و الكفاءة (   )
اسباب اخرى...
24-ما تقيمك لأداء الامين العام للحزب السيد احمد اويحي و لماذا جيد (   )   لابأس به (   )
ضعيف (   )
لماذا...
25-ما رايك في الانشقاقات التي ظهرت داخل الحزب و لماذا مشروعة (   )   غير مشروعة (   )
لماذا...
26-ماهي اسبابها حسب رايك ....

27-هل كانت لديك إهتمامات بالسياسة قبل الإنخراط في الحزب (RND)
-هل كنت تنتخب نعم ( )   لا ( )
-هل كنت منخرط في حزب ( ) لا ( )

28-هل توسعت ثقافتك السياسية بعد الإنخراط في الحزب (RND)

***الملحق02:نموذج استمارة استبيان حول التنمية السياسية عند الأحزاب في الجزائر**
دراسة حالة حزب التجمع الوطني الديمقراطي في مدينة وهران الخاصة بالمواطنين المقيمين بولاية وهــران

- الجنس: ذكــر ( ) أنثى ( )

2- السن :

3- المستوى التعليمي: ( ) ابتدائي ( ) متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي( )

4-محــل الإقـــامة: قرية ( ) مدينة صغيرة ( ) مدينة كبيرة( )

5- ما هي أهم الأحــزاب التي تنشط في الساحة السياسية

6-هل لديك أي معلومات حول حزب التجمع الوطني الديموقراطي (RND)

نعم ( ) لا ( )

6- إذا أجبت بنعم فما هي معلوماتك حول (RND)

7-ما مكانة حزب التجمع الوطني الديموقراطي في الساحة الياسية؟

8- هــل تعرف برنامج الحزب (RND)

نعم ( ) لا ( )

9- ما تقييمك لأداء الحزب (RND) في البرلمان والمجالس المحلية،البلدية،الولائية

ضعيف ( ) جيد( ) لا بأس به ( )

ولــماذا؟

10- وما تقييمك لأداء الحزب (RND) في الحكومة

ضعيف ( ) جيد( ) لا بأس به ( )

11-هل تزايد عدد المنخرطين في الحزب،يعني هل القاعدة الشعبية في تزايد أم تناقص؟

نعم ( ) لا ( )

12-هــل تراجعت مكانة الحزب في الساحة السياسي؟

نعم ( ) لا ( )

13-هل استطاع (RND) تفعيل المشاركة السياسية في المجتمع بولاية وهــران؟

نعم ( ) لا ( )

*الملحق رقم **03**:مقابلة مع الأمين الولائي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بوهران.

*مقابلة مع الأمين الولائي في مكتب (RND) وهران
السيد:بن عطية قادة.بتاريخ:2012/10/14
-ما هو الموقع السياسي للحزب بوهران؟
*في 2002 فاز الحزب برئاسة بلدية واحدة من 26 بلدية.
وكان لدينا 06 أعضاء في المجلس الولائي ،ونائب واحد في البرلمان .
أم في 2007 فزنا برئاسة 10 بلديات
لدينا 10 منتخبين في المجلس الولائي.
و نائبين في المجلس الشعبي الوطني.بالنسبة للعهدة الإنتخابية 2007-2012
-وفي 2012 فاز 03 نـواب في البرلمان.

-ما هي أهم التحضيرات التي تقومون بها للإستعداد للإنتخابات المحلية ؟
*في خضم التحضيرات للإنتخابات المحلية،يوجد أقلية كبيرة (يوجد حزب واحد) استطاع أن يساوينا في إعداد القوائم الإنتخابية للمترشحين في (26 بلدية)
-ما هي أهم المعايير التي اعتمدتموها في تعيين مرشحيكم في القوائم الإنتخابية؟
ركزنا على وجوه جديدة وعلى عنصر الشباب والنساء فاق نسبة (30%) في جميع القوائم،إخترناهم على أساس المستوى التعليمي ،الخبرة ،شبان ،محامين ودارسين في علم الإجتماع .
*وكل القوائم مقبولة وحتى الآن لم نتلق أي اعتراض من طرف المترشحين فيما يخص الترتيب.
-على ماذا يعتمد برنامجكم الإنتخابي؟
*هدفنا هو جانب الأمن والإستقرار "تحقيق مستوى من الرفاه الإجتماعي وللمنتخبين في القيام بهذا الدور،لا نريد منتخبين محبوسين في المكاتب.
*التسيير الحسن لكل بلدية،ودور المنتخب هو خلق شركات وتفعيل الإستثمار على المستوى المحلي خاصة فيما يتعلق بالبلديات.
صياغة برامج على المستوى المحلي،تفعيل دور المنتخبين المحليين ،خلق مشاريع استثمارية.
-هل يقوم الحزب بدورات تثقيفية للمناضلين في مجال السياسة؟
*الحزب يقوم بدورات تثقيفية وتوعية سياسية خاصة فيما يرتبط بالأحداث الوطنية،ويوجد ملتقيات تجمع المناضلين مع المواطنين والمكتب مفتوح لكل إنشغالات المواطنين.
*قضاء حوائج المواطنين والسعي لقضاء كل حوائجهم.
- هل قاعدة الحـزب في تـزايـد أم تنـاقص؟
*عدد المناضلين في تزايد أكثر من 8000 مناضل وأجلنا الإنخراطات لإقصاء الإنتهازيين خاصة في مرحلة الحملة الإنتخابية.
-ما رأيـك في الإنشقاقات التي يشهدها الحـزب؟
*لا تعليق على هذه المشاكل واسألهم
*لا يوجد أي نضال من طرف هؤلاء المعارضين فيما غابوا عن الحزب وخلقوا بلبلة.
-أقوم بمحاسبة المترشحين الذين غابوا عن الحملة الإنتخابية.
-ما هي المبادئ التي يقوم عليها الحزب إتجاه قضايا السياسة الخارجية؟
*مواقفنا صريحة في قضايا السياسة الخارجية:
تأييد فلسطين
عدم التدخل في الشؤون الخارجية
سياسة حسن الجوار

دعم الشعوب المضطهدة في العالم.
لا يجب أ ن ننسى العشرية السوداء حتى لا يحدث أي إنقلاب أمني
هشاشة الأنظمة العربية هو ما عجل بسقوطها ولا يوجد إنفصام بين السلطة والمجتمع (خاصة فئة المهمشين والفقراء).بالنسبة للجزائر
يوجد "الرجال والمال".
لا يوجد أي سبب يدعو إلى التمرد.
فالدولة وفرت التعليم المجاني والسكن الإجتماعي .

استيراد أكثر من 400.000 سيارة في السداسي الأول لسنة 2012.
شباب هذه الدولة دائما في اهتمامات الدولة و بوتفليقةذ

- **الملحق 04:قانون الأحزاب :قانون عضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 ، يتعلق بالأحزاب السياسية**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

قانون الأحزاب

قانون عضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 ، يتعلق بالأحزاب السياسية

إنّ رئيس الجمهورية،
– بناء على الدستور، لا سيما المادة 31 مكرر و42 و119 (الفقرتان الأولى و3) و120 (الفقرات الأولى و2 و3) و123 و125 (الفقرة 2) و126 و165 (الفقرة 2) منه،
– وبمقتضى ميثاق السلم والمصالحة الوطنية المصادق عليه في استفتاء يوم 29 سبتمبر سنة 2005،
– وبمقتضى الأمر رقم 97 – 09 المؤرّخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية،
– وبمقتضى القانون العضوي رقم 98 – 01 المؤرخ في 4 صفر عام 1419 الموافق 30 مايو سنة 1998 والمتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، المعدل والمتمم،
– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،
– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،
– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،
– وبمقتضى القانون رقم 89 – 28 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1410 الموافق 31 ديسمبر سنة 1989 والمتعلق بالاجتماعات والمظاهرات العمومية المعدل والمتمم،
– وبمقتضى القانون رقم 90 – 07 المؤرّخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق 3 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالإعلام المعدّل،
– وبمقتضى القانون رقم 91 – 05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، المعدل والمتمم،
– وبمقتضى القانون رقم 06 – 01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المتمم،
– وبمقتضى الأمر رقم 06 – 01 المؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة 2006 والمتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية،
– وبمقتضى القانون رقم 08 – 09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

– وبعد رأي مجلس الدولة
– وبعد مصادقة البرلمان
– وبعد الأخذ برأي المجلس الدستوري
يصدر القانون العضوي الآتي نصه:

الباب الأول

أحكام عامة

المادّة الأولى: يهدف هذا القانون العضوي إلى تعريف الأحزاب السياسية، وتحديد شروط وكيفيات إنشائها وتنظيمها وعملها ونشاطها، طبقا لأحكام المادتين 42 و123 من الدستور.

المادّة 2: حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ويضمنه الدستور.

المادّة 3: الحزب السياسي هو تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشترك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العمومية.

المادّة 4: يؤسس الحزب السياسي لمدة غير محدودة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية واستقلالية التسيير، ويعتمد في تنظيم هياكله وتسييرها المبادئ الديمقراطية.

الفصل الأول

الأهداف والأسس والمبادئ

القسم الأول

الأهداف

المادّة 5: يمنع تأسيس حزب سياسي أو المشاركة في تأسيسه أو في هيئاته المسيرة على كل شخص مسؤول عن استغلال الدين الذي أفضى إلى المأساة الوطنية.

كما يمنع من هذا الحق كل من شارك في أعمال إرهابية ويرفض الاعتراف بمسؤوليته في المشاركة في تصور وانتهاج وتنفيذ سياسة تدعو للعنف والتخريب ضدّ الأمّة ومؤسسات الدولة.

المادّة 6: لا يجوز لأي حزب سياسي أن يختار لنفسه اسما أو رمزا كاملا أو علامة كاملة أخرى مميّزة يملكها حزب أو منظّمة وجدا من قبله أو سبق أن ملكتها حركة مهما تكن طبيعتها وكان موقفها أو عملها مخالفين لمصالح الأمّة ومبادئ ثورة أوّل نوفمبر 1954 ومثلها.

القسم الثاني

الأسس والمبادئ

المادّة 7: يجب أن يكون إنشاء الحزب السياسي وسيره وعمله ونشاطه مطابقا لأحكام الدستور وهذا القانون العضوي.

المادّة 8: لا يجوز طبقا لأحكام الدستور تأسيس حزب سياسي على أهداف مناقضة:
– للقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية،
– لقيم ثورة أول نوفمبر 1954 والخلق الإسلامي،
– للوحدة والسيادة الوطنية،
– للحريات الأساسية،

– لاستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.

– لأمن التراب الوطني وسلامته.

تمنع على الأحزاب السياسة كل تبعية للمصالح الأجنبية أيا كان شكلها.

المادّة 9: لا يمكن الحزب السياسي أن يلجأ إلى العنف أو الإكراه مهما تكن طبيعتها أو شكلهما.

كما لا يمكنه أن يستلهم من برنامج عمل حزب سياسي محل قضائيا.

المادّة 10: يمكن كل جزائري وجزائرية بلغا سن الرشد القانوني الانخراط في حزب سياسي واحد من اختيارهما أو الانسحاب منه في أي وقت.

غير أنه لا يجوز أن ينخرط فيه أثناء ممارسة نشاطهم:

– القضاة.

– أفراد الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن.

كما يجب على أعضاء المجلس الدستوري، وكذا كل عون من أعوان الدولة الذين يمارسون وظائف السلطة والمسؤولية وينص القانون الأساسي الذي يخضعون له، صراحة على تنافي الانتماء، قطع أية علاقة مع أي حزب سياسي طيلة هذه العهدة أو الوظيفة.

الفصل الثاني

الدور والمهام

المادّة 11: يعمل الحزب السياسي على تشكيل الإرادة السياسية للشعب في جميع ميادين الحياة العامة وذلك عبر:

– المساهمة في تكوين الرأي العام،

– الدعوة إلى ثقافة سياسية أصلية،

– تشجيع المساهمة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة،

– تكوين وتحضير النخب القادرة على تحمل مسؤوليات عامة،

– اقتراح مترشحين للمجالس الشعبية المحلية والوطنية،

– السهر على إقامة وتشجيع علاقات جوارية دائمة بين المواطن والدولة ومؤسساتها،

– العمل على ترقية الحياة السياسية وتهذيب ممارستها وتثبيت القيم والمقومات الأساسية للمجتمع الجزائري، لا سيما قيم ثورة أول نوفمبر 1954،

– العمل على تكريس الفعل الديمقراطي والتداول على السلطة وترقية الحقوق السياسية للمرأة،

–العمل على ترقية حقوق الإنسان و قيم التسامح.

المادّة 12: يعبّر الحزب السياسي عن تطلعاته ويحدد توجهاته العامة ويضبط أهدافه في قانون أساسي وبرنامج سياسي يودعهما لدى الوزارة المكلفة بالداخلية بعد انعقاد مؤتمره التأسيسي، كما يقوم بإبلاغ نفس السلطة بأي تغيير يطرأ عليهما.

المادّة 13: يساهم الحزب السياسي ويشارك في الحياة السياسية من خلال التعريف بمشروعه السياسي لدى مؤسسات الدولة والبرلمان والمجالس الشعبية المحلية.

المادّة 14: يمكن السلطات العمومية أن تستشير الحزب السياسي في المسائل ذات المصلحة الوطنية.

المادّة 15: تتساوى الأحزاب السياسية في حق استعمال وسائل الإعلام العمومية في إطار وضع برامجها حيز التنفيذ.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الباب الثاني

شروط وكيفيات تأسيس حزب سياسي

المادّة 16: يخضع تأسيس حزب سياسي إلى الكيفيات الآتية:

– تصريحا بتأسيس الحزب السياسي في شكل ملف يودعه أعضاؤه المؤسسون لدى الوزير المكلف بالداخلية.

– تسليم قرار إداري يرخص بعقد المؤتمر التأسيسي، في حالة مطابقة التصريح،

– تسليم اعتماد الحزب السياسي بعد التأكيد من استيفاء شروط المطابقة لأحكام هذا القانون العضوي.

الفصل الأول

التصريح بتأسيس الحزب السياسي

القسم الأول

الشروط المتعلقة بالأعضاء المؤسسين

المادّة 17: يجب أن تتوفر في الأعضاء المؤسسين لحزب سياسي الشروط الآتية:

– أن يكونوا من جنسية جزائرية،

– أن يكونوا بالغين سن 25 سنة على الأقل،

– أن يتمتعوا بالحقوق المدنية والسياسية وألاّ يكون قد حكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية بسبب جناية أو جنحة ولم يردّ إليهم الاعتبار،

– ألا يكونوا قد سلكوا سلوكا معاديا لمبادئ ثورة أول نوفمبر 1954 ومثلها، بالنسبة للأشخاص المولودين قبل شهر يوليو سنة 1942،

– ألا يكونوا في حالة منع كما هو منصوص عليه في المادة 5 أعلاه.

ويجب أن تكون ضمن الأعضاء المؤسسين نسبة ممثلة من النساء.

القسم الثاني

شروط التصريح بتأسيس حزب سياسي

المادّة 18: يتم التصريح بتأسيس حزب سياسي بإيداع ملف لدى وزارة الداخلية، ويترتب على هذا الإيداع وجوب تسليم وصل إيداع التصريح بعد التحقق الحضوري من وثائق الملف.

المادّة 19: يشتمل الملف المذكور في المادة 18 أعلاه، على ما يأتي:

– طلب تأسيس حزب سياسي يوقعه ثلاثة (3) أعضاء مؤسسين، يذكر فيه اسم وعنوان مقر الحزب السياسي وكذا عناوين المقرات المحلية، إن وجدت،

– تعهد مكتوب يوقعه عضوان (2) مؤسسان على الأقل عن كل ولاية، منبثقة عن ربع (4/1) ولايات الوطن على الأقل، ويتضمن هذا التعهد ما يأتي:

* احترام أحكام الدستور والقوانين المعمول بها،

* عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي في الأجل المنصوص عليها في المادة 24 أدناه،

– مشروع القانون الأساسي للحزب في ثلاث (3) نسخ،

– مشروع تمهيدي للبرنامج السياسي،

– مستخرجات من عقود ميلاد الأعضاء المؤسسين،

– مستخرجات من صحيفة السوابق القضائية رقم 3 للأعضاء المؤسسين،

– شهادات الجنسية الجزائرية للأعضاء المؤسسين،

– شهادات إقامة الأعضاء المؤسسين.

القسم الثالث

دراسة مطابقة التصريح بتأسيس الحزب السياسي

المادّة 20: للوزير المكلف بالداخلية أجل أقصاه ستون (60) يوما للتأكد من مطابقة التصريح بتأسيس الحزب السياسي.

ويقوم خلال هذا الأجل بالتحقق من محتوى التصريحات ويمكنه طلب تقديم أي وثيقة ناقصة وكذا استبدال أو سحب أي عضو لا يستوفي الشروط كما هي محدّدة في المادة 17 من هذا القانون العضوي.

المادّة 21: يرخص الوزير المكلف بالداخلية للحزب السياسي بعقد مؤتمره التأسيسي بعد مراقبة مطابقة وثائق الملف مع أحكام هذا القانون العضوي، ويبلغه إلى الأعضاء المؤسسين.

ولا يعتد بهذا القرار أمام الغير إلا بعد إشهاره من الأعضاء المؤسسين في يوميتين إعلاميتين وطنيتين على الأقل ويذكر في هذا الإشهار اسم ومقر الحزب السياسي وألقاب وأسماء ووظائف الأعضاء المؤسسين في الحزب السياسي الموقعين على التعهد المذكور في المادة 19 أعلاه.

ويسمح النشر للأعضاء المؤسسين بعقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي في أجل أقصاه سنة (1) واحدة كما هو محدد في المادة 24 من هذا القانون العضوي.

وفي حالة رفض الترخيص بعقد المؤتمر التأسيسي، يكون قرار الرفض معللا تعليلا قانونيا ويكون قابلا للطعن أمام مجلس الدولة في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما من تاريخ التبليغ.

المادّة 22: عندما يتأكد الوزير المكلف بالداخلية من أن شروط التأسيس المطلوبة بموجب أحكام هذا القانون العضوي غير متوفرة، يبلغ قرار رفض التصريح بالتأسيس معللا قبل انقضاء الأجل المذكور في المادة 20 أعلاه.

ويكون قرار الرفض قابلا للطعن أمام مجلس الدولة، ويمارس هذا الطعن الأعضاء المؤسسون.

المادّة 23: يعدّ سكوت الإدارة بعد انقضاء أجل الستين (60) يوما المتاح لها، بمثابة ترخيص للأعضاء المؤسسين من أجل العمل على عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي في الأجل المنصوص عليه في هذا القانون العضوي.

الفصل الثاني

اعتماد الحزب السياسي

القسم الأول

المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي

المادّة 24: يعقد الأعضاء المؤسسون مؤتمرهم التأسيسي خلال أجل أقصاه سنة (1) واحدة ابتداء من إشهار الترخيص المنصوص عليه في المادة 21 أعلاه، في يوميتين إعلاميتين وطنيتين.

ولكي يكون المؤتمر التأسيسي مجتمعا بصفة صحيحة، فإنّه يجب أن يكون ممثلا بأكثر من ثلث (3/1) عدد الولايات على الأقل، موزعة عبر التراب الوطني.

يجب أن يجمع المؤتمر التأسيسي بين أربعمائة (400) وخمسمائة (500) مؤتمر، منتخبين من طرف ألف وستمائة (1600) منخرط على الأقل، دون أن يقل عدد المؤتمرين عن ستة عشر (16) مؤتمرا عن كل ولاية وعدد المنخرطين عن مائة (100) عن كل ولاية.

ويجب أن يتضمن عدد المؤتمرين نسبة ممثلة من النساء.

المادّة 25: يجب أن يعقد المؤتمر التأسيسي ويجتمع على التراب الوطني.

ويثبّت انعقاد المؤتمر التأسيسي بمحضر يحرره محضر قضائي يذكر فيه ما يأتي:

– ألقاب وأسماء الأعضاء المؤسسين الحاضرين والغائبين.

– عدد المؤتمرين الحاضرين،

– مكتب المؤتمر،

– المصادقة على القانون الأساسي،

– هيئات القيادة والإدارة،

– كل العمليات أو الشكليات التي ترتبت على أشغال المؤتمر.

المادّة 26: يصبح الترخيص الإداري المنصوص عليه في المادة 24 أعلاه، لاغيا إذا لم يعقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي في الأجل المنصوص عليه في المادة 21 أعلاه، ويؤدي إلى وقف كل نشاط للأعضاء المؤسسين تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في أحكام المادة 78 من هذا القانون العضوي.

غير أن هذا الأجل يمكن تمديده لأسباب القوة القاهرة مرة واحدة من قبل الوزير المكلف بالداخلية بطلب من الأعضاء المؤسسين. ولا يمكن أن يتجاوز التمديد مدة ستة (6) أشهر.

ويكون رفض تمديد الأجل قابلا للطعن خلال خمسة عشر (15) يوما أمام مجلس الدولة الفاصل في القضايا الاستعجالية.

القسم الثاني

قرار اعتماد الحزب السياسي

المادّة 27: يفوض المؤتمر التأسيسي صراحة على إثر انعقاده عضوا من أعضائه يقوم خلال الثلاثين (30) يوما التي تليه بإيداع ملف طلب الاعتماد لدى الوزير المكلف بالداخلية، مقابل تسليم وصل إيداع حالات.

المادّة 28: يتكون ملف طلب الاعتماد من الوثائق الآتية:

– طلب خطي للاعتماد،

– نسخة من محضر عقد المؤتمر التأسيسي،

– القانون الأساسي للحزب السياسي في ثلاث (3) نسخ،

– برنامج الحزب السياسي في ثلاث (3) نسخ،

– قائمة أعضاء الهيئات القيادية المنتخبين قانونا مرفقة بالوثائق المنصوص عليها في المادة 17 من هذا القانون العضوي،

– النظام الداخلي للحزب،

المادّة 29: للوزير المكلف بالداخلية أجل ستين (60) يوما للتأكد من مطابقة طلب الاعتماد مع أحكام هذا القانون العضوي،

ويمكنه خلال هذا الأجل، وبعد إجراء التدقيق اللازم، طلب استكمال الوثائق الناقصة و / أو استخلاف أي عضو في الهيئات القيادية لا يستوفي الشروط التي ينص عليها هذا القانون العضوي،

المادّة 30: يمنح الوزير المكلف بالداخلية الاعتماد أو يرفضه، بعد دراسة الملف المودع، وفقا لأحكام هذا القانون العضوي، ويجب أن يكون قرار الرفض معللا تعليلا قانونيا وفقا للآجال المحددة في المادة 29 أعلاه، ويكون هذا القرار قابلا للطعن أمام مجلس الدولة.

المادّة 31: يعتمد الحزب السياسي بقرار صادر عن الوزير المكلف بالداخلية ويبلغه إلى الهيئة القيادية للحزب السياسي وينشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادّة 32: يخول الاعتماد الحزب السياسي الشخصية المعنوية والأهلية القانونية ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادّة 33: يكون قرار رفض الاعتماد المعلل الصادر عن الوزير المكلف بالداخلية قابلا للطعن أمام مجلس الدولة من قبل الأعضاء المؤسسين خلال شهرين (2) من تاريخ تبليغه.

يعدّ قبول مجلس الدولة الطعن المقدم من قبل الأعضاء المؤسسين للحزب السياسي بمثابة اعتماد. ويسلّم الاعتماد فورا بقرار من الوزير المكلف بالداخلية ويبلغ للحزب السياسي المعني.

المادّة 34: يعدّ سكوت الإدارة بعد انقضاء أجل الستين (60) يوما المتاح لها بمثابة اعتماد الحزب السياسي ويبلّغه الوزير المكلف بالداخلية ضمن الأشكال المنصوص عليها في المادة 31 أعلاه.

الفصل الثالث

القانون الأساسي الحزب السياسي وتعديله

القسم الأول

القانون الأساسي للحزب السياسي

المادّة 35: يصادق المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي على قانونه الأساسي. وينبغي أن يحدد وجوبا ما يأتي:

– تشكيلة هيئة المداولة وطريقة انتخابها وصلاحيتها،

– تشكيلة الهيئة التنفيذية وكيفيات انتخابها وتجديدها ومدة عهدتها وصلاحياتها،

– أسس الحزب السياسي وأهدافه في ظل احترام الدستور وأحكام هذا القانون العضوي والتشريع الساري المفعول،

– التنظيم الداخلي للحزب،

– إجراءات الحل الإرادي للحزب السياسي،

– الأحكام المالية.

ينص القانون الأساسي على أن تتضمن هيئة المداولة والهيئة التنفيذية للحزب من بين أعضائها نسبة ممثلة من المناضلات.

يفوض المؤتمر التأسيسي صراحة من يوكله بإيداع القانون الأساسي بوزارة الداخلية.

يوضع نموذج من القانون الأساسي النموذجي تحت التصرف على مستوى إدارة وزارة الداخلية.

القسم الثاني

تعديلات القانون الأساسي للحزب السياسي

المادّة 36: تكون التغييرات التي تطرأ على تنظيم الهيئات القيادية وتشكيلاتها طبقا للقانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب وكذا كل تعديل للقانون الأساسي، محل تبليغ خلال الثلاثين (30) يوما الموالية للوزير المكلف بالداخلية، لاعتمادها.

للوزير المكلف بالداخلية أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من تبليغه التصريح المذكور في الفقرة الأولى أعلاه، لإعلان قراره.

يعدّ سكوت الإدارة بعد انقضاء هذا الأجل بمثابة قبول للتغييرات الحاصلة.

المادّة 37: لا يعتد بالتغييرات المذكورة في المادة 36 أعلاه، إلا بعد إشهارها من قبل الحزب السياسي المعتمد في يوميتين (2) إعلاميتين وطنيتين على الأقل.

الباب الثالث

تنظيم الحزب السياسي وسيره

الفصل الأول

تنظيم الحزب السياسي

المادّة 38: يجب أن تتم إدارة وقيادة الأحزاب السياسية بواسطة أجهزة منتخبة مركزيا ومحليا على أسس ديمقراطية قائمة على قواعد الاختيار الحر للمنخرطين، ويتم تجديدها في إطار شفاف وفقا لنفس الشروط والأشكال.

القسم الأول

هيئات الحزب السياسي وأجهزته

المادّة 39: يحدد القانون الأساسي صلاحيات هيئات الحزب السياسي وكيفيات تنظيمها وسيرها وفق المبادئ الديمقراطية.

القسم الثاني

هياكل الحزب السياسي وانتشارها الإقليمي

المادّة 40: يعمل الحزب السياسي على إقامة هياكل مركزية دائمة وهياكل محلية متواجدة على الأقل عبر نصف عدد ولايات الوطن.

ويجب أن تعبر هذه الهياكل من خلال تواجدها عن الطابع الوطني للحزب السياسي.

الفصل الثاني

سير الحزب السياسي ونشاطه

القسم الأول

سير الحزب السياسي

المادّة 41: يجب أن يضم كل حزب سياسي نسبة من النساء ضمن هيئاته القيادية.

المادّة 42: يحدد القانون الأساسي للحزب السياسي كيفيات وقواعد وإجراءات سيره المعدة طبقا لأحكام هذا القانون العضوي.

المادّة 43: يحدد النظام الداخلي الحزب السياسي حقوق المنخرطين وواجباتهم وكذا الكيفيات والقواعد والإجراءات المتعلقة باجتماعات الدورات العادية وغير العادية والاجتماعات الدورية للهيئات.

المادّة 44: يتعين على الحزب السياسي إخطار الوزير المكلف بالداخلية بتشكيلة هيئاته المحلية وكذا كل تغيير يطرأ عليها، في أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما.

القسم الثاني

نشاط الحزب السياسي

المادّة 45: يمارس الحزب السياسي المعتمد نشاطاته بحرية في إطار النظام الدستوري، والطابع الجمهوري، وأحكام هذا القانون العضوي والتشريع الساري المفعول.

المادّة 46: يلتزم الحزب السياسي في إطار نشاطاته باحترام المبادئ والأهداف الآتية:

- خصائص الدولة ورموزها،
- ثوابت الأمة،
- تبني التعددية السياسية،
- ممارسة النهج الديمقراطية في مساره،
- نبذ العنف والإكراه بكل أشكاله،
- الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان،

– النظام العام،

المادة 47: يمكن الحزب السياسي، في إطار احترام هذا القانون العضوي و التشريع المعمول به، إصدار نشريات إعلامية أو مجلات

المادّة 48: يمنع على الحزب السياسي استعمال اللغات الأجنبية في جميع نشاطاته.

المادّة 49: تسري على نشاطات الحزب السياسي أحكام القوانين والنصوص التنظيمية السارية المفعول.

القسم الثالث

علاقات الحزب السياسي بالتشكيلات الأخرى

المادّة 50: لا يمكن أن يكون للحزب السياسي ارتباط عضوي أو تبعي أو رقابي مع نقابة أو جمعية أو أي منظمة أخرى ليس لها طابع سياسي.

المادّة 51: يمكن الحزب السياسي ربط علاقات مع أحزاب سياسية أجنبية، غير أنه لا يمكن ربط علاقات تعاون أو علاقات مع حزب سياسي أجنبي على أسس تتعارض وأحكام الدستور و/ أو القوانين المعمول بها.

كما لا يمكنه القيام بأعمال في الخارج لغرض المساس بالدولة ورموزها ومؤسساتها ومصالحها الاقتصادية والدبلوماسية أو القيام بأي ارتباطات أو أي علاقات من شأنها أن تعطيه شكل فرع أو جمعية أو تجمع سياسي أجنبي.

الباب الرابع

أحكام مالية

القسم الأول

الموارد

المادّة 52: تمويل نشاطات الحزب بالموارد المشكلة مما يأتي:

– اشتراكات أعضائه،

– الهبات والوصايا والتبرعات،

– العائدات المرتبطة بنشاطاته وممتلكاته،

– المساعدات المحتملة التي تقدمها الدولة.

المادّة 53: تدفع اشتراكات أعضاء الحزب السياسي، بما فيهم المقيمين بالخارج، في الحساب المنصوص عليه في المادة 62 من هذا القانون العضوي وتحدد هيئات المداولة والهيئات التنفيذية للحزب مبلغ هذه الاشتراكات.

المادّة 54: يمكن الحزب السياسي أن يتلقى هبات ووصايا وتبرعات من مصدر وطني، وتدفع في الحساب المنصوص عليه في المادة 62 من هذا القانون العضوي.

المادّة 55: لا يمكن أن ترد الهبات والوصايا والتبرعات إلا من أشخاص طبيعيين معروفين ولا يمكن أن تتجاوز ثلاثمائة (300) مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون لكل هبة وفي السنة الواحدة وتدفع في الحساب المنصوص عليه في المادة 62 من هذا القانون العضوي.

المادّة 56: يمنع على الحزب السياسي أن يتلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة دعما ماليا أو ماديا من أي جهة أجنبية، بأي صفة كانت وبأي شكل كان.

المادّة 57: يمكن توفر الحزب السياسي على مداخيل ترتبط بنشاطه وتكون ناتجة عن استثمارات غير تجارية.

يمنع على الحزب السياسي ممارسة أي نشاط تجاري.

المادّة 58: يمكن الحزب السياسي المعتمد أن يستفيد من إعانة مالية من الدولة حسب عدد المقاعد المحصل عليها في البرلمان، وعدد منتخباته في المجالس.

يقيّد مبلغ الإعانات المحتملة التي تمنحها الدولة للأحزاب السياسية في ميزانية الدولة.

المادّة 59: يمكن أن تكون المساعدات التي تمنحها الدولة للحزب السياسي محل مراقبة فيما يخص وجهة استعمالها.

توضح كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 60: يتعين على مسؤول الحزب أن يقدم وجوبا للمندوبين المجتمعين في المؤتمر أو في جمعية عامة تقريرا ماليا يصدّق عليه محافظ حسابات، وذلك زيادة على التقرير الأدبي. ويمنح له الإبراء بذلك.

الفصل الثاني

المحاسبة والذمة المالية

المادّة 61: يجب على كل حزب سياسي أن يمسك محاسبة بالقيد المزدوج، وجردا لأملاكه المنقولة والعقارية.

ويجب عليه تقديم حساباته السنوية إلى الإدارة المختصة.

المادّة 62: يتعين على الحزب السياسي أن يكون له حساب مفتوح لدى مؤسسة مصرفية أو مالية وطنية، في مقرها أو لدى فروعها المتواجدة عبر التراب الوطني

المادّة 63: يكون تمويل الحزب السياسي موضوع نص خاص، دون الإخلال بأحكام هذا القانون العضوي.

الباب الخامس

توقيف الحزب السياسي وحله والطعون

الفصل الأول

توقيف نشاطات الحزب السياسي قبل اعتماده

المادّة 64: دون الإخلال بأحكام هذا القانون العضوي والأحكام التشريعية الأخرى، وفي حالة خرق الأعضاء المؤسسين للحزب للقوانين المعمول بها أو لالتزاماتهم قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي أو بعده، وفي حالة الاستعجال والاضطرابات الوشيكة الوقوع على النظام العام، يمكن الوزير المكلف بالداخلية أن يوقف بقرار معلل تعليلا قانونيا، كل النشاطات الحزبية للأعضاء المؤسسين ويأمر بغلق المقرات التي تستعمل لهذه النشاطات.

يبلغ القرار فور صدوره للأعضاء المؤسسين ويكون قليلا للطعن أمام مجلس الدولة.

الفصل الثاني

توقيف الحزب السياسي المعتمد وحلّه

المادّة 65: عندما تكون المخالفات المنصوص عليها في إطار تطبيق هذا القانون العضوي بفعل حزب معتمد فإنّ توقيف الحزب أو حلّه أو غلق مقراته لا يمكن أن يتم إلا بقرار يصدر عن مجلس الدولة الذي يخطره الوزير المكلف بالداخلية قانونا.

القسم الأول

توقيف الحزب السياسي

المادّة 66: ينجر عن مخالفة الحزب السياسي لأحكام هذا القانون العضوي التوقيف المؤقت لنشاطاته، الذي يصدر عن مجلس الدولة.

ويترتب على التوقيف المؤقت توقف نشاطاته وغلق مقراته.

المادّة 67: يسبق توقيف النشاطات المنصوص عليه في المادة 66 أعلاه تبليغ إعذار من قبل الوزير المكلف بالداخلية للحزب السياسي المعني بضرورة المطابقة مع أحكام هذا القانون العضوي في أجل محدد.

وبانقضاء هذا الأجل، وفي حالة عدم الاستجابة للإعذار، يفصل مجلس الدولة في توقيف نشاط الحزب السياسي المعني بناء على إخطاره من الوزير المكلف بالداخلية.

القسم الثاني

حل الحزب السياسي

المادّة 68: يمكن أن يكون حل الحزب السياسي إما إراديا إمّا عن طريق القضاء.

المادّة 69: يوضح القانون الأساسي إجراء الحل الإرادي للحزب السياسي. ويتم من قبل الهيئة العليا للحزب.

يتم إعلام الوزير المكلف بالداخلية بانعقاد هذه الهيئة وبموضوعها.

المادّة 70: يمكن الوزير المكلف بالداخلية أن يطلب حل الحزب السياسي أمام مجلس الدولة في حالة:

– قيام الحزب بنشاطات مخالفة لأحكام هذا القانون العضوي أو غير تلك المنصوص عليها في قانونه الأساسي،

– عدم تقديمه مرشحين لأربعة (4) انتخابات متتالية تشريعية ومحلية على الأقل،

– العود في مخالفة أحكام المادة 66 أعلاه، بعد أول توقيف،

– ثبوت عدم قيامه بنشاطاته التنظيمية المنصوص عليها في القانون الأساسي.

المادّة 71: يمكن الوزير المكلف بالداخلية، في حالة الاستعجال وقبل الفصل في الدعوى القضائية المرفوعة، اتخاذ جميع التدابير التحفظية الضرورية، لتجنب أو مواجهة أو إيقاف وضعيات الاستعجال وخرق القوانين المعمول بها.

ويمكن الحزب السياسي المعني، في هذه الحالة، تقديم طعن أمام مجلس الدولة الفاصل في القضايا الاستعجالية لطلب إلغاء الإجراء التحفظي المقرر ولا يوقف إيداع هذا الطعن تنفيذ القرار.

المادّة 72: يترتب على الحل القضائي للحزب السياسي ما يأتي:

– توقف نشاطات كل هيئاته،

– غلق مقراته،

– توقف نشرياته،

– تجميد حساباته.

المادّة 73: يترتب على الحل النهائي للحزب السياسي أيلولة أملاكه طبقا لقانونه الأساسي ما لم ينص قرار قضائي على خلاف ذلك.

الفصل الثالث

الطعن القضائي

المادّة 74: تعفى الأحزاب السياسية من الرسوم القضائية في جميع القضايا المتعلقة بتطبيق هذا القانون العضوي.

المادّة 75: يكون مجلس الدولة مختصا في الفصل في كل النزاعات الناجمة عن تطبيق أحكام هذا القانون العضوي.

المادّة 76: يفصل مجلس الدولة في القضايا المطروحة عليه في أجل شهرين (2) ابتداء من تاريخ إيداع العريضة الافتتاحية.

يكون للطعن أمام مجلس الدولة أثر موقف للتنفيذ، باستثناء التدابير التحفظية.

الباب السادس

أحكام جزائية

المادّة 77: يتابع ويعاقب الأعضاء القياديون وأعضاء الحزب السياسي على المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون العضوي والتشريع الساري المفعول.

المادّة 78: يعاقب بغرامة تتراوح بين ثلاثمائة ألف دينار (300.000 دج) وستمائة ألف دينار (600.000 دج)، كل من يخالف أحكام هذا القانون العضوي بتأسيسه أو إدارته أو تسييره حزبا سياسيا أيا كان شكله أو تسميته.

ويعاقب بنفس العقوبات كل من يدير حزبا سياسيا أو يسيره أو ينتمي إليه يكون قد استمر في نشاطه أو أعاد تأسيسه خلال مدة توقيفه أو بعد حله.

المادّة 79: يعاقب على تحويل أو اختلاس أملاك الحزب السياسي وكذا استعمالها لأغراض شخصية، طبقا للتشريع المعمول به.

المادّة 80: تطبق العقوبات المنصوص عليها في القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على كل فعل معاقب عليه يحدث في إطار نشاط الحزب السياسي وتسييره.

المادّة 81: يعاقب أعضاء الحزب السياسي الذين ينظمون اجتماعات ومظاهرات عمومية مخالفة لأحكام القانون رقم 89 – 28 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1989 المعدل والمتمم، والمذكور أعلاه، بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون، دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في نصوص أخرى.

الباب السابع

أحكام انتقالية وختامية

المادّة 82: يجب أن تكون ملفات تأسيس الأحزاب السياسية المودعة قبل إصدار هذا القانون العضوي لدى الوزير المكلف بالداخلية، والتي لم يتم الرد عليها، محل مطابقة لأحكام هذا القانون العضوي من حيث تكوين الملفات واستيفاء الشروط المطلوبة.

المادّة 83: يلغى الأمر رقم 97 – 09 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

المادّة 84: ينشر هذا القانون العضوي في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

رّر بالجزائر في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012.

عبد العزيز بوتفليقة.

أمر رقم 21–10مؤرّخ في20ربيع الأول عام 3341 الموافق13فبراير سنة 2102 ،يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها فيانتخابات البرلمان

إنّ رئيس الجمهورية ،

– بناء على الدّستور، لا سيّما المادتان 122 و124 منه،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 12–01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بنظام الانتخابات، لا سيما المادتان 26 و 84 منه،

– وبمقتضى القانون العضوي رقم 12–03 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة،

– وبمقتضى القانون رقم 84–09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المعدل،

– وبمقتضى القانون رقم 90–09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 97–08 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 الذي يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان، المعدل،

– وبمقتضى القانون رقم 11–10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

– وبعد الاستماع إلى مجلس الوزراء،

يصدرالأمر الآتي نصه :

المادّة الأولى : يحدد هذا الأمر الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة طبقا لأحكام المادتين 26 و 84 من القانون العضوي رقم 12–01 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والمتعلق بنظام الانتخابات.

المادّة 2 : تحدد الدائرة الانتخابية بالنسبة لانتخاب المجلس الشعبي الوطني بالحدود الإقليمية للولاية وفقا للقانون رقم 84–09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984، المعدل والمذكور أعلاه.

المادّة 3 : توزع المقاعد لكل دائرة انتخابية بحسب عدد سكان كل ولاية.

يحدد عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية، على أساس تخصيص مقعد واحد لكل حصة تتضمن ثمانين ألف (80.000) نسمة على أن يخصص مقعد إضافي لكل حصة متبقية تشمل أربعين ألف (40.000) نسمة.

غير أنه، يخصص مقعد إضافي للدوائر الانتخابية التي لا تتوفر إلا على أربعة (4) مقاعد وللدوائر الانتخابية التي لم يتغير فيها عدد المقاعد منذ تنفيذ الأمر رقم 97–08 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997، المعدل والمذكور أعلاه.

المادّة 4 : توضح تسمية الدوائر الانتخابية وكذا عدد المقاعد المناسبة لها في انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني وفق الملحق المرفق بهذا الأمر.

المادّة 5 : يمثل الجالية الوطنية بالخارج ثمانية (8) أعضاء منتخبين بالمجلس الشعبي الوطني.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 6 : تحدد الدائرة الانتخابية بالنسبة لانتخاب أعضاء مجلس الأمة بالحدود الإقليمية للولاية.

يحدد عدد المقاعد لكل دائرة انتخابية بمقعدين اثنين (2).

المادّة 7 : يلغى الأمر رقم 97–08 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 الذي يحدد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات البرلمان، المعدل.

المادّة 8 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 20 ربيع الأول عام 1433 الموافق 13 فبراير سنة 2012.

قـــائـــمـــة المـــراجـــع:

1-قائمة المراجع العربية:

1-المصادر

1. *القرآن الكريم
2. *أبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور،لسان العرب،ج1، بيروت: دار صدر للطباعة والنشر،1979.
3. *محمد بن أبي بكر الرازي , مختار الصحاح , لبنان: مكتبة لبنان

2-الكـــتـــب

1. *ابراهيم درويش،النظام السياسي،القاهرة:دار النهضة العربية 1978.
2. *أحمد زكي بدوي معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية مكتبة لبنان بيروت 1968.
3. *أحمد مالكي،الإصلاحات الدستورية والسياسية في المغرب العربي،المغرب:مؤسسة كونراد أديناور2000.
4. *أحمد مجدي حجازي : علم الاجتماع الأزمة، رؤية نقدية للنظرية السوسيولوجية، دار الثقافة، القاهرة 1962 .
5. *أحمد وهبان:التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية:رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث،مصر:دار الجامعة الجديدة للنشر،2003،
6. *إدورد سعيد :الإستشراق،ترجمة :كمال ابو ديب،بيروت:مؤسسة الأبحاث العربية،ط 1،1981
7. *أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1987.
8. *اسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، .
9. *إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، ص 204.
10. *إسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1981 .
11. * إسماعيل علي سعد،المجتمع والسياسة،دراسة في النظريات والمذاهب والنظم،القاهرة دار المعرفة الجامعية، 1998.
12. *الأمين شريط، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1998.
13. *بطرس بطرس غالي، المدخل في علم السياسة، ط 5، القاهرة : مكتبة الانجلومصرية، 1976.
14. *بومدين طاشمة : دراسات في التنمية السياسية ببلدان الجنوب، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،2011
15. *توماس، س باترسون : التغير و التنمية في القرن العشيرين، ت عزة الخميسي، المشروع القومي للترجمة العدد 803 المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ،2005،

16. *جورج بالندي،بناء الانتروبولوجيا السياسية، ترجمة غسان زيادة، بيروت، الفكر العربي، 1983، ص 173.
17. *جيرالد بومبر،مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية:عواطف وصالح،ترجمة محمد نجار،الأردن،عمان:دار النشر للنشر والتوزيع،1999،ص 141.
18. *حامد ربيع:نظرية التطور السياسي،القاهرة:مكتبة القاهرة الحديثة،1972.
19. *حسن رمعون وآخرون،جزائر اليوم :مقاربات حول ممارسة المواطنة ،« المواطنة أمام تحديات المحلي المنتخب المحلي والممارسة الإنتخابية » ،وهران:منشوراتCRASC ،2012،ص85 .
20. *حسين عبد الحميد رشوان : التغير الإجتماعي و التنمية السياسية في المجتمعات النامية دراسة في علم الاجتماع السياسي,القاهرة.
21. *رابح كمال لعروسي المشاركة السياسية وتجربة التعددية في الجزائر الجزائر دار قرطبة 2007 .
22. *رمزي الشاعر، الإيديولوجية وأثرها في الانظمة السياسية المعاصرة، القاهرة: دار النهضة العربية، 1979.
23. *روبير بيلو، المواطن والدولة، ترجمة: نهاد رضا، بيروت: منشورات عويدات، 1983 .
24. *ريمون ارون : صراع الطبقات، ت عبد الحميد الكاتب، منشورات عويدات، بيروت، 1983.
25. *سعاد بن سرية مركز رئيس الجمهورية تعديل2008 الجزائر دار بلقيص2010.
26. *سعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009
27. *سعيد بوشعير النظام السياسي الجزائري– الجزائر دار الهدي للطباعة والنشر 1993.
28. *سليمان الطماوي، السلطات الثلاثة في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي – دراسة مقارنة– لبنان، دار الفكر العربي، 1996.
29. *سمير خطاب،التنشئة السياسية والقيم،القاهرة،إيتراك للطباعة والنشر،2004
30. *السيد عبد الحليم الزيات، في المجتمع والسياسة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003.
31. *سيمون تشوادك : النمو المجتمعي، ت : عبد الحميد الحسن، دمشق : منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، 1989.
32. *سيمون تشوادك : النمو المجتمعي، ت : عبد الحميد الحسن، دمشق : منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، 1989.
33. *شمران حمادي، الأحزاب السياسية و النظم الحزبية، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1975.
34. الطاهر بن خرف الله ،النخبة الحاكمة في الجزائر(1962–1989)،ج1،الأسس الإيديولوجية للنخبة الحاكمة،ط1،الجزائر:دار هومه،2007.
35. *عبد الباسط محمد حسن : التنمية الإجتماعية، القاهرة،مكتبة وهبة،1977.
36. *عبد الحليم الزيات:التنمية السياسية :دراسة في الاجتماع السياسي،ج2 :البنية والأهداف،مصر:دار المعرفة الجامعية.
37. *عبد العالي رزاقي، الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات وحقائق، الجزائر ج1 المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.

38. *عبد الله شريط،،الفكر السياسي والمجهود الإيديولوجي بالجزائر.
39. *عبد المطلب غانم : دراسات في التنمية السياسية،القاهرة:مكتبة نهضة الشرق،1981.
40. *عبد الناصر جابي، الانتخابات، الدولة و المجتمع، الجزائر:دارالقصبة للنشر والتوزيع، (ب س ط) 2004.
41. *عز الدين دياب–الدراسات الإجتماعية الأمريكية ومخاطرها على الأمن الثقافي– بيروت– دار الفكر العربي2003.
42. *علي الدين هلال وأخرون الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم العربي بيروت مركز دراسات الوحدة العربية1983.
43. *علي الدين هلال وثيقين مسعد النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2000
44. *علي الدين هلال، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
45. *علي الصاوي(محرر)، النخبة السياسية في العالم العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996.
46. *علي زغدود، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 12.
47. *عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية: أحداث ومواقف، الجزائر: دار الهدى، 2001.
48. *عيسى جرادي،الأحزاب السياسية في الجزائر،الجزائر:دار قرطبة، ط1 ،2007.
49. *فؤاد زكريا :نقد الإستشراق وأزمة الثقافة العربية المعاصرة :دراسة في المنهج،فكر الدراسات والأبحاث،القاهرة1986.
50. *فؤاد مرسى : التخلف والتنمية دراسة في التطور الاقتصادي، القاهرة، دار المستقبل العربي.
51. *فهمي هويدي الإسلام والديمقراطية ط1 مركز الأهدام القاهرة 1993 .
52. *قباري إسماعيل،الانتروبولوجيا الإجتماعية، القاهرة، دار المكتبات العربي للطباعة والنشر، ط 1،1968 53*جورج بالندي،بناء الانتروبولوجيا السياسية، ترجمة غسان زيادة، بيروت، الفكر العربي، 1983.
53. كلود غيلوت، النظام السياسي والإداري في بريطانيا، ت: عيسى عصفور، بيروت: منشورات عويدات، 1990 .
54. *كلود غيلوت، النظام السياسي والإداري في بريطانيا، ت: عيسى عصفور، بيروت: منشورات عويدات، 1990.
55. *كمال التابعي : الاتجاهات المعاصرة في دارسة القيم و التنمية، القاهرة : دار المعارف، 1985.
56. *محمد اسماعيل علي – دور المثقفين في التنمية السياسية – دراسة نظرية مع التطبيق على مصر– 1989 57محمد الجوهري : علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث،القاهرة، دار المعارف، 198
57. محمد السويدي، علم الإجتماع السياسي، الجزائر: ديوان المطبقوعات الجامعية، 1990

58. *محمد السيد سعيد: نظرية التبعية و تفسير تخلف الاقتصاديات العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1974.

59. *محمد بوضياف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر المجد للنشر والتوزيع 2010.

60. *محمد بيجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية،الجزائر:"دار الفكر الحر، 1971"

61. *محمد تاملايت، الجزائر من فوق البركان، الجزائر 1999.

62. *محمد جمال يحياوي، حول الطبيعة البشرية والنظم السياسية، الجزائر: دار المعرفة،،1982.

63. *محمد خاتمي،الديمقراطية و حاكمية الأمة،(ت:سرمد الطائي)،ط1،دمشق،2003

64. *محمد زاهي بشير المغيربي،قراءات في السياسة المقارنة،قضايا منهجية ومداخل نظرية،بنغازي :جامعة قار يونس،1998 .

65. *محمد علي العويني :"العلوم السياسية،دراسة في الأصول والنظريات والتطبيقية،القاهرة:عالم الكتب.1986

66. *محمد علي محمد ،أصول الاجتماع السياسي:السياسة والمجتمع في العالم الثالث،جزء 3:التغير والتنمية السياسية،الإسكندرية دار المعرفة الجامعية،1986.

67. *محمد معوض نصر،الخبر التلفزيوني،القاهرة:دار الفكر العربي،1987.

68. *محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة، النظرية والنظم السياسية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، .

69. *محمود حسن إسماعيل،التنشئة السياسية،مصر،دار النشر للجامعات،1999.

70. *محمود حمدي زقزوق :الإستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري،الدوحة:سلسلة كتاب الأمة،العدد(5)،1977.

71. *محمود حمدي زقزوق :الإستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري،الدوحة:سلسلة كتاب الأمة،العدد(5)،1977.

72. *مصطفى الأشرف،الجزائر الأمة والمجتمع،ترجمة: حنفي بن عيسى،الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1983.

73. مصطفى كامل السيد،صلاح سالم زرنوقة،الإصلاح السياسي في الوطن العربي،القاهرة مركز دراسات وبحوث الدول النامية،جامعة القاهرة،2006.

74. منعم العمار" سلمانالرباشي، في الأزمة الجزائرية والتعددية المكلفة " بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1999 .

75. *موريس ديفرجيه: الأحزاب السياسية، ت: سامي الدوري وجمال الأتاني، بيروت: دار الجمل.

76. *ناجي عبد النور:مدخل إلى علم السياسة عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع.2007.

77. *ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية، الجزائر : مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.

78. *ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية، والحركات الإجتماعية، الجزائر، الجزائرمنشورات الشهاب 2008.
79. *نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، بيروت، دار الفكر العربي، 1982.
80. *نداء صادق:تجليات العولمة على التنمية السياسية،القاهرة:دار المعرفة الجامعية،2008.
81. *نصر القفاص،الدائرة المغلقة:حوارات على ضفاف الأزمة الجزائرية،الجزائر:منشورات ANEP 2004.
.
82. *نصر محمد عارف : نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة : دار القارئ العربي، 1993.
83. *نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، السعودية، مكتبة، 2001.
84. نور الدين زمام،القوى السياسية والتنمية:دراسة في علم الإجتماع السياسي،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2007،
85. *هانسون و بالدوين : استراتيجية الغد، ت محمود خيري بنونه،القاهرة،المكتبة الانجلو المصرية،1983،
.
86. *هشام جعيط:أوروبا والإسلام،ت:طلال عتريس،لبنان:دار الحقيقة،ط1،1981.
87. *هناء عبيد وآخرون،التحول الديمقراطي في المغرب العربي،القاهرة:مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004.
88. *ودودة بدران، الأحزاب السياسية، القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 1995.

3-المجلات والدوريات

1. *أحمد سويقات (التجربة الحزبية في الجزائر 1962- 2004) مجلة الباحث الجزائر العدد4 (2006).
2. *احمد مهابة " مأزقالجزائريين من العنف والحوار " السياسة الدولية العدد 107 جانفي 1992.
3. *بوبكر إدريس نظام الأحزاب السياسية طبقا للأمر 09/97 مؤرخ 1997/03/06 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية من الحرية والتنفي> مجلة إدارة مركز التوثيق والبحوث الإدارية المدرسة الوطنية للإدارة العدد 1988.
4. *حسن عطية أفندي ، جنوب السودان وخطة التكامل القومي مجلة الموقف العربي العدد34 القاهرة فبراير –مارس 1980.
5. *رمزي زكي:الأزمة الراهنة في الفكر التنموي،مجلة العلوم الإجتماعية،(الكويت):العدد 2،جويلية 1980،
6. *سعد الدين ابراهيم " مستقبل الحركات الإسلامية في الوطن العربي " مجلة العربي : العدد337 . 1990 .
7. *صالح زياني، زقاع عادل:(مسار الإصلاحات الدستورية وأثرها على الممارسة السياسية في الجزائر، المشكلات و الأفاق)، مجلة دراسات إستراتيجية، ع14 (الجزائر، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمة، مارس 2011).
8. *عبد القادرعبد العالي الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الإنتخابات التشريعية في الجزائر الدوحة :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات 2012

9. *عنصر العياشي ، التحول الديمقراطي في الجزائر، رواق العربي، العدد 17، السنة الخامسة، 80.
10. *كمال المتوفي:"التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت"،القاهرة:مجلة السياسة الدولية،العدد 91،يناير 1988.
11. *كمال المنوفي،التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر،القاهرة:مجلة مصر المعاصرة،العدد 355،جانفي 1987.
12. *مايكل ماير"الإنتخابات في العالم العربي بموجهة نظر اروبية :مركز القدس للدراسات السياسية ورقة قدمت في مؤتمر الإنتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي خطوة إلى الأمام أي خطوة إلى الوراء نظمه مركز القدس للدراسات السياسية 26 جانفي 2008 .
13. *محمد حشماوي ،ترجمة محمد هناد،التمثيل السياسي في الجزائر بين العلاقات الزبونية و النهب (1997-2000)، مجلة نقد،
14. *محمد فرج،"الدولة وتشكيل الوعي الإجتماعي،دراسة في الدور الإيديولوجي للدولة"،القاهرة:سلسلة قضايا فكرية،العدد الأول،جويلية 1998.
15. *مرزود حسين مستقبل التعددية الحزبية و التداول على السلطة في الجزائر مجلة دراسات إستراتيجية ع14 الجزائر مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمة مارس 2011.
16. *نادية سالم:"التنشئة للطفل العربي،دراسة في تحليل مضمون الكتب المدرسية"،بيروت:مجلة المستقبل العربي،العدد 51 مايو 1983.
17. *هيثم سطايحي،"التنمية السياسية في المجتمعات النامية-مشكلاتها و أفاقها"، مجلة جامعة دمشق،العدد الثاني،1997، ص10.

4-الـــوثـــائـــق والتقارير

1. *الأستاذ طيبي عمارة، ،محاضرة بعنوان هوية الأزمة أم أزمة الهوية"،جامعة معسكر،بدون تاريخ".
2. *عبد الناصر جابي وتحليلاته له>ه الإنتخابات،عبد الناصر جابي الإنتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار أم ركود نشر في 2007/08/08.
3. *هشام عبد الكريم،مداخلة،قراءةبسيولوجيةحول التمية بالجزائر،التنمية السياسية بالجزائر بين المضامين النظرية للمفهوم و متطلبات التطبيق،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،بتاريخ2010/01/19،ص2.
4. *عبد القادر عبد العالي،مداخلة(الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر)،ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية،واقع وتحديات،قسم العلوم السياسية جامعة الشلف،بتاريخ:17/16 ديسمبر 2008.

5-الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. *أحمد عقله الحسامي ،الأحزاب السياسية الاردنية ودورها في عملية التنمية السياسية،مذكرة ماجيستير،قسم العلوم السياسية،كلية الآداب،الأردن:جامعة الشرق الأوسط،2010،ص113.
2. *بوجحفة رشيدة،التنمية السياسية والأوضاعالاقتصادية في الهند وجنوب إفريقيا:دراسة مقارنة1994-2004،مذكرة ماجستير,جامعة وهران :كلية الحقوق والعلوم السياسية,2009-2010,
3. *فتاح كمال،دور الأحزاب السياسية المحلية:دراسة حالة التحالف الرئاسي في ولاية معسكر،مذكرة ماجيستر،جامعة وهران،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012-2013،ص165.
4. *بوعلاق كمال،الشباب والمشاركة والسياسة:عزوف الشبابعن الإنتخابات (مدينة تغنيف نموذجا) مذكرة ماجيستر،جامعة وهران،كلية علم الإجتماع،2007،2008،ص 78.

6-المصادر الإلكترونية:

1. *الأحزاب السياسية الجديدة : www.aps.dz/spip=35609 Article ?
2. حسن وعلي " قصة الأرسيدي، يسعدي والديمقراطية" الجزائر نيوز بتاريخ 07/02/10 على الموقع http//www.algeriemédia.org
3. *رياض الصيدأوي " عودة الوعي ام عودة الروح إلى الجسد جبهة التحريري الطني في استحقاقات مرحلة جزائرية مقبلة " بتاريخ 22/ 03/ 2005 على الموقع www.ahewar.org
4. *موقع الدكتور، بوحنية قوي دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث . www.bouhania.com/news

7-قائمة القوانين والمراسيم:

1. *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر رقم 97-02 المتضمن قانون العضوي المنظم للأحزاب السياسية الجريدة الرسمية رقم 97/89، 31 ديسمبر 1997.
2. *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأمر رقم 97-07 المتضمن قانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات الجريدة الرسمية رقم 97/12، 1997/03/06.
3. *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89-11، المؤرخ في 02 ذي الحجة 1409.الموافق
4. *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89-11، المؤرخ في 02 ذي الحجة 1409.الموافق
5. *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، دستور 1963 الجزائر جبهة التحرير الوطني .
6. *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، دستور 1963 الجزائر جبهة التحرير الوطني ص 107
7. *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة العدل دستور 28 نوفمبر 1996 الجزائر:الديوان الوطني للأشغال التربوية.

8. *قانون الأحزاب –قانون عضوي رقم 12-04-مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 ينأير 2012 *.قانون الانتخاب : قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 ينأير 2012.قانون عضوي رقم 12-04 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـــ 12 يناير 2012، يتعلق بالأحزاب السياسية.
9. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 13 ،11 ربيع الثاني 1433الموافق ل04 مارس 2012
10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 18،05 جمادى الأولى 1433 الموافق ل18 مارس 2012.
11. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد19،28 ربيع الثاني 1433،الموافق ل21 مارس2012
12. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 54،01أكتوبر 2012.

المراجع الأجنبية:

Ouvrages

1. *Abdelmalek.Sayad:L'immigration ou les paradoxes de l'altérité-1- l'éllusion du provisoire, Paris, Edition raisons d'agir, 2006 .
2. *Abdelmalek.Sayad La double absence, des illusion de l'émigré aux souffrances de l'imigré. Paris ; Senil, 438p-coll-« liber »
3. *Abdelmalek.Sayad -Histoire et recherche identitaire suivi de entretient avec Hassan Arfaoui, Bouchen, 2002.
4. *Almond Gabriel and Bingham Powell, Comparative Politics ,Boston, 1970 .
5. *A fk organski, The stage of political development, new york, knopf, 1965.
6. *BARTRAND BADIE ,l'Etat importé :L'occidentalisation De L'ordre Politique, Fayrad, Paris, 1992.
7. *BARTRAND BADIE ,Les Deux Etats: Pouvoir Et Societé En Occident Et En Terre D'Islam, Fayrad, Paris, 1995.
8. *Bernard E. Brown and Poy C, Macridis, Comparative politics: Note and Reading , London : EIGTH. Edition, 1996.
9. *Blondel Wilber, Political Parties, London: Macmillan, 2000 .
10. *Burdeau. G, Traité de Sciences Politiques, l'etat.T.2.L.G.D.J.Paris,1977.
11. *C h, dodd, political development, Macmillan, 1972 .
12. *Daniel Louis Seiler, Les Partis Politiques, 2 Ed, Paris, Armand Colin,1981.
13. *David Apter, The Politics Of Modernizations, , Chicago, University Press 1965.
14. EIGTH. Edition, 1986,*JEAN Charlot, les partis politiques, Paris: Armond Colin.P19. Ernest Gellner :(Nation Et Nationalisme) Paris, Payet, 1994.*
15. *Grew Raymond, The Crises and Their Sequences, Crises Of Political Development in Europe and The United, States, n, j, Princeto, Press, 1987.
16. H. bourges <<l'algérie a l'epreuve du pouvoir>> parís grasset 1967.*
17. Jean Giquel et Andrei Hauriou, Droit Constitutionnel et Institution Politiques, Paris, 1985.*
18. *Joseph Cadar, Institution Politiques et Droit Constitution, Paris: L.G.D.J, 1979,

19. *Leftixch Adrian, new development in political science, England: Edward, Elgar, 1999.
20. *Lucian pay and Sydney verba, Political Culture and Political Developpement, Princersity University, Press ,1965.
21. *Lucian Pay, Comparatuve politics and political developments in : politics in transnational socities, 6 edited, by harvey kebscnll appleton – appleton century corofts, new york ,1983.
22. Maxim Rodinson , Les Arabes, Paris, Edition, Puf ,1993.*
23. Maxime Rodinson ,**L** Islam Et Capitalisme, Paris, Le Seuil, 1966.*
24. *Mohamed bedjaoui ,la revolution algérienne et le droit ED. AIDJ . bruxelle 1961.
25. *Nilkison d o, comparative foreign relations element ,Dickenson pub, co, inc, 1969.
26. *Rymond Aron, Démocratique et Totalitarisme,Paris:Collection"Plées"Gallimard,1965.
27. *Samuel huntington, political order in changing societies ,new haven yale university, 1968.
28. *Schnapper Dominique,"existe-il une identité française", l'identité : l'individu, le groupe, la société. Auxerre(FR) :Ed, science humaine,1988.
29. Kraus Sidny and David Dennis,the effect of mass communication on political Behaviour,Pennsyl vania:state university,1980.

les revus et Les articles :

1. *Addi L'haouari,"les partis politique en Algérie", revue des mondes musulmans et de méditerranée, sommaire n 2. 111. 112 France, 2006.
2. *ki-zerbo joseph,"culture et développement" conférences publique n°8,Geneve,l'institut national d'études sociales le :02/11/1976.
3. *Omar ben dourou :(La nouvelle constitution Algérienne du 28 Février 1989)Revue droit publique et de la science polique en France,1989 .
4. *Yves Meny, Idéologie, Partis Politiques est Groupes Sociaux, France: Presses de la Fondation Sociale des Sciences Politiques, 1989.

Site web

1. www.aps.dz/spip-php- article 35906:

فهرس الجداول :

الرقم	الاسم	الصفحة
01	تعريفات التنمية السياسية	23
02	وظائف الأنظمة السياسية و أبنيتها	40
03	مراحل التنمية السياسية	47
04	نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 1991	100
05	يبين نتائج انتخابات 05 جوان1997	104
06	الانتخابات المحلية في23 أكتوبر1997	105
07	نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2007	106
08	الأحزاب المعتمدة بموجب قانون الأحزاب لسنة 2012	111
09	نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2012	115
10	نتائج الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 فيما يخص المجالس البلدية	121
11	:نتائج الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2012 للمجالس الولائية :المجالس الولائية بالأرقام	122
12	النتائج التي تحصل عليها التجمع الوطني الديمقراطي بوهران لسنة2012.	206
13	أما نتائج الانتخابات في المجلس الولائي .	207
14	نـــــــتائج الانتخابات المحلية نوفمبر 2012 بـــولاية وهران.	210-209
15	نتـــــائج الانتخابات للمجلس الشعبي الولائي بوهـــران 2012	211
16	نـــسبة المشـــاركـــة بولايـــة وهـــران فـــي الانتخابات المحـــلية 2012	215-214
17	يوضح متغير الجنس عند مجتمع البحث (فئة المناضلين في الحزب)	218
18	يوضح متغير الجنس عند مجتمع البحث(فئة المواطنين)	220
19	يوضح متغير السن عند مجتمع البحث (فئة المناضلين)	220
20	يوضح متغير السن عند مجتمع البحث(فئة المواطنين)	221
21	يوضح المستوى التعليمي عند مجتمع البحث(فئة المواطنين):	222
22	يوضح المستوى التعليمي عند مجتمع البحث(المناضلين)	223
23	يوضح متغير الحالة الاجتماعية للمواطنين بوهران	224
24	يوضح متغير الحالة الاجتماعية للمناضلين بالحزب	225
25	يوضح متغير المنحدر الاجتماعي للمناضلين بالحزب.	226
26	يوضح متغير المهنة لفئة المواطنين المبحوثين.	227

27	يوضح متغير الإقامة للمجتمع المبحوث (فئة المناضلين	228
28	يوضح متغير الإقامة للمجتمع المبحوث (فئة المواطنين)	229
29	يوضح أقدمية النضال السياسي عند المنخرطين في الحزب	230
30	يوضح آراء المواطنين المستجوبين فيما يخص تزايد أو تناقص القاعدة الشعبية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي	231
31	يوضح دوافع انخراط المناضلين في الحزب:	232
32	يوضح ما إذا كانت للمنخرطين في الأرندي اهتمامات بالسياسة:	234
33	يوضح ما إذا كان مجتمع البحث (المواطنين) منخرطين في حزب سياسي	234
34	يوضح ما إذا كان المناضلون ينتخبون قبل انخراطهم في الحزب	235
35	يوضح رأي المواطنين في دور حزب التجمع الوطني في تفعيل المشاركة السياسية بوهران.	236
36	يوضح رأي المواطنين المبحوثين في موقع الحزب في الساحة السياسية.	237
37	يوضح ما إذا كان المواطنون المستجوبون منخرطون في حزب سياسي	238
38	يوضح رأي المواطنين المبحوثين في أداء الحزب بالمجالس المنتخبة.	240
39	يوضح رأي المبحوثين في أداء الحزب في الحكومة	241
40	يوضح رأي المناضلين في أداء الحزب في الحكومة.	242
41	يوضح رأي المناضلين حول النتائج التي حققها الحزب في الانتخابات التشريعية 2012.	243
42	يوضح دور التجمع الوطني الديمقراطي في عملية التنشئة السياسية	249
43	يوضح مدى انخراط أسرة المجتمع المبحوث في العمل الحزبي (خاصة بالمواطنين)	250
44	يوضح رغبة المناضل في الترشح في قوائم الحزب.	251
45	يوضح المعايير التي يختار الحزب على أساسها مرشحيه	251
46	يوضح ردة فعل المناضلين في حالة عدم قبول ترشحه في القوائم الانتخابية	252
47	يوضح عدد الأحزاب التي يعرفها مجتمع البحث فئة المواطنين.	257
48	:يوضح إن كان مجتمع البحث يعرف حزب التجمع الوطني الديمقراطي	258
49	يوضح إن كان مجتمع البحث يعرف برنامج الحزب(فئة المواطنين)	258

50	يوضح ما إذا كان المناضلون يعرفون برنامج حزبهم	259
51	يوضح مدى اقتناع المناضلين ببرنامج حزبهم.	260
52	يوضح إذا ما كان المناضلون مع تعديل البرنامج أم لا؟	261
53	يوضح ما إذا كان المناضلون يعرفون معنى التنمية السياسية.	262
54	يوضح ما إذا كان المناضلون يؤمنون بتداول السلطة والمسؤولية.	263
55	يوضح مدى معرفة المناضلين المستجوبين للمعايير التي يتم إعتمادها في تعيين المسؤولين داخل الحزب	264
56	يوضح رأي المناضلين المبحوثين في تولي الشباب قيادة الحزب.	265
57	يوضح مدى معرفة المجتمع المبحوث لأسباب التحالف الرئاسي	266
58	يوضح فشل أو نجاح التحالف الرئاسي.	267
59	يوضح تقييم المناضلين لأداء الأمين العام للحزب.	268
60	يوضح رأي المناضلين من الإنشقاقات التي ظهرت في الحزب.	269

فهرس الأشكال:

الرقم	الاسم	الصفحة
01	هــرم يوضح مستويات المشاركة السياسية	204
02	دائرة بيانية تمثل متغير الجنس لدى فئة المناضلين	219
03	دائرة بيانية تمثل متغير الجنس لدى فئة المواطنين.	220
04	أعمدة بيانية توضح متغير السن لدى فئة المناضلين.	221
05	أعمدة بيانية توضح متغير السن لدى فئة المواطنين	222
06	أعمدة بيانية توضح متغير المستوى التعليمي لدى فئة المواطنين.	223
07	أعمدة بيانية توضح المستوى التعليمي لدى فئة المناضلين	224
08	أعمدة بيانية تمثل متغير الحالة الإجتماعية للمواطنين بوهران.	225
09	أعمدة بيانية تمثل متغير الحالة الإجتماعية للمناضلين بالحزب	226
10	أعمدة بيانية توضح المنحدر الإجتماعي للمناضلين بالحزب	227
11	أعمدة بيانية تمثل متغير المهنة لفئة المواطنين المبحوثين	228
12	أعمدة بيانية توضح متغير الإقامة لدى فئة المناضلين.	229
13	أعمدة بيانية توضح متغير الإقامة لدى فئة المواطنين.	230
14	أعمدة بيانية توضح أقدمية النضال السياسي عند المنخرطين في الحزب	230
15	أعمدة بيانية توضح آراء المواطنين المستجوبين فيما يخص تزايد أو تناقص القاعدة الشعبية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي	232
16	أعمدة بيانية توضح دوافع إنخراط المناضلين في الحزب	233

17	أعمدة بيانية توضح ما إذا كانت للمنخرطين في الأرندي اهتمامات بالسياسة	234
18	أعمدة بيانية تبين ما إذا كان مجتمع البحث (المواطنين) منخرطين في حزب سياسي	235
19	أعمدة بيانية توضح ما إذا كان المناضلون ينتخبون قبل إنخراطهم في الحزب	236
20	أعمدة بيانية توضح رأي المواطنين في دور حزب التجمع الوطني في تفعيل المشاركة السياسية بوهران.	237
21	أعمدة بيانية توضح رأي المواطنين المبحوثين في موقع الحزب في الساحة السياسية	238
22	أعمدة بيانية توضح ما إذا كان المواطنون المستجوبون منخرطون في حزب سياسي.	239
23	أعمدة بيانية توضح رأي المواطنين المبحوثين في أداء الحزب بالمجالس المنتخبة	240
24	أعمدة بيانية توضح رأي المبحوثين في أداء الحزب في الحكومة	241
25	أعمدة بيانية توضح رأي المناضلين في أداء الحزب في الحكومة	243
26	أعمدة بيانية تمثل رأي المناضلين حول النتائج التي حققها الحزب في الإنتخابات التشريعية 2012.	244
27	أعمدة بيانية توضح دور التجمع الوطني الديمقراطي في عملية التنشئة السياسية	249
28	أعمدة بيانية يوضح مدى إنخراط أسرة المجتمع المبحوث في العمل الحزبي (خاصة بالمواطنين)	250
29	أعمدة بيانية توضح رغبة المناضل في الترشح في قوائم الحزب.	251
30	أعمدة بيانية توضح المعايير التي يختار الحزب على أساسها مرشحيه	252
31	أعمدة بيانية توضح ردة فعل المناضلين في حالة عدم قبول ترشحه في القوائم الإنتخابية.	253
32	أعمدة بيانية توضح عدد الأحزاب التي يعرفها مجتمع البحث فئة المواطنين.	257
33	أعمدة بيانية توضح إن كان مجتمع البحث يعرف برنامج الحزب(فئة المواطنين)	258
34	أعمدة بيانية توضح ما إذا كان المناضلون يعرفون برنامج حزبهم	259
35	أعمدة بيانية توضح مدى إقتناع المناضلين ببرنامج حزبهم.	259
36	أعمدة بيانية توضح ما إذا ما كان المناضلون مع تعديل البرنامج أم لا؟	260
37	أعمدة بيانية تبين ما إذا كان المناضلون يعرفون معنى التنمية السياسية.	261

38	أعمدة بيانية تبين ما إذا كان المناضلون يعرفون معنى التنمية السياسية.	262
39	أعمدة بيانية توضح ما إذا كان المناضلون يؤمنون بتداول السلطة والمسؤولية	263
40	أعمدة بيانية مدى معرفة المناضلين المستجوبين للمعايير التي يتم إعتمادها في تعيين المسؤولين داخل الحزب	264
41	أعمدة بيانية تبين رأي المناضلين المبحوثين في تولي الشباب قيادة الحزب.	265
42	أعمدة بيانية توضح فشل أو نجاح التحالف الرئاسي	267
43	أعمدة بيانية توضح تقييم المناضلين لأداء الأمين العام للحزب	268
44	أعمدة بيانية توضح رأي المناضلين من الإنشقاقات التي ظهرت في الحزب.	269

فهرس الموضوعات

المقدمة.....1-7
الفصل الأول:دراسة نظرية لمفهومي التنمية السياسية والأحزاب السياسية
المبحث الأول : مدخل نظري لدراسة التنمية السياسية..... 56
المطلب الأول :مفهوم التنمية السياسية.....ص15-28
المطلب الثاني: الأصول المعرفية لنظريات التنمية السياسية..... 29-37.
المطلب الثالث:نظريات التنمية السياسية:.....ص 38-56.
المبحث الثاني : دراسة تأصيلية لمفهوم الحزب السياسي .....ص57-83.
المطلب الأول : تعريف الحزب السياسي .....ص 57-65.
المطلبالثاني : نشأة الأحزاب السياسية .....ص66-68.
المطلب الثالث : تصنيف الأحزاب السياسية.....ص 69-71.
المطلب الرابع:وظائف الحزب السياسي.....ص72-74.
المطلب الخامس: الدور التنموي للأحزاب السياسية.....ص75-83.
خلاصة الفصل الأول:.....ص 84-85.
الفصـــــل الثـــانـــي:الأحـــزاب والتنميـــة السياســـة في الجـــــزائر
المبحـــث الأول:التجربة الحزبية في الجزائر 1962- 2012.....ص87-130.
المطلب الأول:التجربة الحزبية قبل دستور 1989.....ص88-91
المطلب الثـــاني: التعددية الحزبية في الجزائر 1989-2012.....ص92-130.
المبحث الثاني:تصنيف الأحزاب السياسية الجزائرية.....ص131-150.
المطلب الأول: أحزاب التيار الوطني.....ص132-138
المطلب الثاني: أحزاب التيار اللائكي (العلماني).....ص139-145
المطلب الثالث: أحزاب التيار الإسلامي.....ص146-150
المبحث الثالث: الدور التنموي للأحـــزاب السياسية بالجزائر.....ص151-179
المطلب الأول: واقع التنمية السياسية بالجزائر1962-1989. .....ص151-159
المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية الجزائرية في عملية التنمية السياسية.....ص160-179.
الفصل الثالث: دور حزب التجمع الوطني الديمقراطي في التنمية السياسية المحلية بوهران
المبحث الأول: حزب التجمع الوطني الديمقراطي النشأة و التطور.....ص185-198
خلاصة الفصل الثاني:.....ص180-182

المطلب الأول: النشأة و التطور.... .....ص185-188
المطلب الثاني: التنظيم الداخلي للحزب.....ص189-196
المطلب الثالث: التوجه الإيديولوجي للحزب.....ص197-198
المبحث الثاني: مؤشرات التنمية السياسية المحلية للتجمع الوطني الديمقراطي بوهران.....ص199-270.
المطلب الأول: التعريف بولاية وهران.....ص199-201.
المطلب الثاني :مؤشر المشاركة السياسية للتجمع الوطني الديمقراطي.....ص202-244.
المطلب الثالث:مؤشر التنشئة السياسية ودرجة فعاليه التجمع الوطني الديمقراطي الوطني.....ص245-253
المطلب الرابع: مؤشر الثقافة السياسية لحزب التجمع الديمقراطي.....ص254-270.
خلاصة الفصل الثالث.....ص271-272.
الخاتمة.....ص272-275.
الملاحق.....ص276-294.
قائمة المراجع:..... .....ص 290-299.
فهرس الجداول.....ص300-301.
فهرس الأشكال:..... .....ص302-303.
فهرس الموضوعات:..... .....ص304-305.
ملخص الدراسة:..... .....ص306.

ملخص عن الدراسة:

عرفت الجزائر موجة من الإصلاحات السياسية منذ الإستقلال،أهمها هو إلغاء نظام الأحادية الحزبية وفتح مجال للتعدية الحزبية مجسدة في إعلان دستور 1989 الذي كان بمثابة الخطوة الأولى نحو الإنفتاح السياسي وتجسيد النهج الديمقراطي،ثم تلته عدة إصلاحات أهمها دستور سنة 1996،وقانوني الأحزاب والإنتخابات لسنة 2012، كل هذا يعتبر بمثابة تجسيد لعملية التنمية السياسية التي يسعى النظام السياسي لتفعيلها، ونتج عن هذه الإصلاحات ظهور عدة أحزا ب سياسية،علما أن هذه الأحزاب كان على عاتقها المساهمة في تفعيل هذه التنمية، فهذه الدراسة تهدف إلى إبراز هذا الدور الحيوي والضروري للأحزاب السياسية من خلال البرامج التي تناضل من أجلها و الأدوار السياسية المنوطة بها ومن خلال المشاركة الإنتخابية التي خاضتها ،هذا على المستوى الوطني؟

أما على المستوى المحلي كانت دراستنا تتمحور حول دور حزب التجمع الوطني الديمقراطي في تفعيل التنمية السياسية المحلية بوهران؟

-الكلمات المفتاحية:

-التنمية السياسية،الأحزاب السياسية،الإصلاحات السياسية،الدور التنموي للأحزاب،ولاية وهـــران،حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

Resumé d'étude :

L'Algérie a connu une vague de réformes politiques depuis l'indepandance, le plus important c'est labondon du systéme du parti unique et l'ouverture sur un nouvel horizon du multipartisme conformement a la constitution de 1989 qui était le premier pas vers la democracie, puis viennent d'autresa savoir la constitution de 1996 et la loi relative aux elections 2012 .On ceci considère comme l'incarnation du processus de développement politique qui cherche à activer le système politique, en conséquence de ces réformes l'apparition de plusieurs partis politique, noter que ces partis avaient entrepris de contribuer à l'activation de ce développement, l'étude a eu pour but de mettre en évidence le rôle essentiel et ceci est considere comme une concretisation de developpement politique.

Donc cette étude pour bute de mettre en evidence le role des partis politiques dans le developpement politiques à travers de leur programmes et les roles politiques dans le cadre de la participation électorale au niveau national.

Sur le plan local, nous analyserons le rôle du parti Rassemblement national démocratique dans l'activation du développement politique local(Oran).

Les mots clé :

Développement politique, partis politiques, réformes politiques, le développement de partis politiques, Wilaya d'Oran , le Parti Rassemblement national démocratique.

ملخص

عرفت الجزائر موجة من الإصلاحات السياسية منذ الاستقلال،أهمها هو إلغاء نظام الأحادية الحزبية وفتح مجال للتعدية الحزبية مجسدة في إعلان دستور 1989 الذي كان بمثابة الخطوة الأولى نحو الانفتاح السياسي وتجسيد النهج الديمقراطي،ثم تلته عدة إصلاحات أهمها دستور سنة 1996،وقانوني الأحزاب والانتخابات لسنة 2012، كل هذا يعتبر بمثابة تجسيد لعملية التنمية السياسية التي يسعى النظام السياسي لتفعيلها، ونتج عن هذه الإصلاحات ظهور عدة أحزا ب سياسية،علما أن هذه الأحزاب كان على عاتقها المساهمة في تفعيل هذه التنمية، فهذه الدراسة تهدف إلى إبراز هذا الدور الحيوي والضروري للأحزاب السياسية من خلال البرامج التي تناضل من أجلها و الأدوار السياسية المنوطة بها ومن خلال المشاركة الإنتخابية التي خاضتها ،هذا على المستوى الوطني؟

أما على المستوى المحلي كانت دراستنا تتمحور حول دور حزب التجمع الوطني الديمقراطي في تفعيل التنمية السياسية المحلية بوهران؟

الكلمات المفتاحية:

التنمية السياسية؛ الأحزاب السياسية؛ الإصلاحات السياسية؛ الدور التنموي للأحزاب؛ ولاية وهران؛ حزب التجمع الوطني الديمقراطي؛ المشاركة السياسية؛ الانتخابات؛ التنشئة السياسية؛ الثقافة السياسية.

نوقشت يوم 27 جوان 2013